

مجلة المعجمية - تونس

ع 21-22

2006

من قضايا المصطلح الطبّي في "الشّدورِ الذهبيّة" للشّيخ محمّد بن عمّر التونسي*

إبراهيم بن مراد

1 - تمهيد :

قد سمّينا من قبلُ الحركة العلميّة العربيّة في القرنِ التاسعَ عشرَ حركة إحياء ، في مقابل الحركة الأولى التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريين (الثامن والتاسع الميلاديين) وكانت حركة إنشاء (1) ، وقد كانت بين الحركتين أوجه شبه كثيرة ، كما كانت بينهما أوجه اختلاف ، وأهمُّ أوجه الشبه قيامهما على الترجمة والاقتراس الثقافي ؛ وأهمُّ أوجه الاختلاف اعتمادُ حركة الإنشاءِ على مادّة علمية قديمة منتهية في الزمن هي المادّة العلميّة الهلنيّة بمصادرِها اليونانيّة الأصولِ وروافدها البيزنطيّة والجنديسيابوريّة الفارسيّة ، والسريانيّة الشاميّة والإسكندرانيّة المصريّة (من القرنِ السادسِ قبلَ الميلادِ إلى القرنِ السابعِ بعده) (2) ؛ أما حركة الإحياءِ في القرنِ التاسعَ عشرَ فقد اعتمدت مادّةً علميّة كانت في بداياتِ مدّها وعطائها، فهي مادّة متطورة متغيرة . وإذن فإنّ الحركة الأولى

* مادة هذا البحث الأصلية محاضرة قدمت في المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية بدمشق الذي نُظِم من 10 إلى 12 أكتوبر 2004 حول "قضايا المصطلح العلمي".

(1) ينظر حول خصائص الحركتين إبراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي ، ص ص 295 - 296 ؛ نفسه : مسائل في المعجم ، ص ص 99 - 104 .

(2) تنظر خلاصة حول تلك "الروافد" في : Dimitri Gutas : Pensée grecque , culture arabe , pp.37 - 60 .

تأسست على ترجمة مادة علمية قد اتخذت حيزها في التاريخ ووضعت مقارباتها واستقرت مفاهيمها ؛ أما الحركة الثانية فتأسست على ترجمة مادة ذات مقاربات ومفاهيم حديثة ، معبرة عن رؤية للعالم والكون جديدة . وهذا يعني أن ترجمة العلوم الأعجمية أثناء الحركة الأولى كانت أيسر من ترجمتها أثناء الحركة الثانية ، رغم أن الأولى إنشائية ، والثانية إحيائية . وقد زاد من عسر الترجمة في الحركة الإحيائية أن المترجمين لم يكونوا من ذوي الاختصاص في العلوم التي ترجموا ، بخلاف الترجمة الأوليين الذين كانوا من كبار العلماء في المجالات التي عنوا بها . وقد نتجت عن حدة المادة العلمية المترجمة في القرن التاسع عشر وعن ضعف معرفة المترجمين — باعتبارهم غير متخصصين — قضايا معرفية ومنهجية قد كانت لها آثارها في العمل المصطلحي . ونريد في هذا البحث أن ننظر في بعض القضايا التي يثيرها العمل المصطلحي في علم بعينه هو الطب وما اتصل به من علوم مساعدة ، في كتاب بعينه يعد من أهم ما أنتجته حركة الإحياء في القرن التاسع عشر، هو "الشدور الذهبية في الألفاظ الطبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي (1204هـ/1790م — 1274هـ/1857م) .

و"الشدور الذهبية" قاموس عربي مُرتب على حروف المعجم ، مشتمل — كما ورد في كلمة الإهداء إلى المكتبة الوطنية بباريس ، التي كتبها كلوت بيك (Clot Bey) بتاريخ 9 سبتمبر 1851م — "معجم للمصطلحات القديمة والحديثة في العلوم الطبية والطبيعية والبيطرية" (3) ، لكن مادته قد توسعت فشملت الأسماء الأعلام لمشاهير الأطباء الأوروبيين المحدثين والمسلمين القدامى ، وللمدن الأوروبية التي كانت لها صلة ما بالعلوم الطبية . فالكتاب إذن موسوعة في الطب قد اشتملت على مصطلحاته وأعلامه ومصطلحات العلوم المتصلة به . وليس هو في الحقيقة تأليفاً صريحاً من وضع التونسي ، بل هو في الأصل ترجمة لموسوعة طبية فرنسية عنوانها "معجم المعاجم الطبية الفرنسية والأجنبية ، أو الجامع الشامل للطب والجراحة العمليين" (Dictionnaire des dictionnaires de médecine , français et étrangers , ou Traité complet de médecine et de chirurgie pratiques) ،

(3) ورد ذلك في ص 1 و 2 : " Dictionnaire des termes anciens et modernes des sciences médicales " .
" naturelles et vétérinaires .

وهذا قاموسٌ قد أُريدَ له — حسب ما ورد في صفحة غلافه الداخليّة — أن "يقومَ مقامَ كلِّ القواميسِ والجوامع الأخرى في الطبِّ والجراحة فيعوضُها" (4) ؛ وقد اشترك في تأليف مادّته جماعة من الأطباء تحت إشراف أنطوان فرانسوا فساير (Antoine François Fabre) ونُشرَ في ثمانية أجزاءٍ بباريس بين 1840 و1842م . وقد حُمِلَ الكتابُ إلى مصرَ إثر صدوره ووَزَّعَ ناظرُ مدرسة الطبِّ بأبي زعبل أجزاءه على معلّمي المدرّسة فترجموها . ويبدو أن الدكتور برّون (Dr. Perron) ناظرَ المدرسة قد أرادَ تلافِي النقصِ الموجودِ في أصلِ الكتابِ الفرنسيّ — وهو إهمالٌ كلِّ ما يتصل بالطبِّ العربيّ الإسلاميّ ، إذ اقتصرَ مؤلّفوه على إيرادِ نتائجِ الطبِّ الغربيّ وخاصة الأوروبيّ ، قدّمه وحديثه — فَوَزَّعَ القاموسَ المحيطَ للفيروزآبادي على مُترجمي أجزاءِ القاموسِ الفرنسيّ وعلى جماعة من المصحّحين كان الشّيخُ التونسيّ أحدَهم ، وطلبَ منهم أن يستخرجوا منه "كلّ لفظٍ ذلَّ على مَرَضٍ أو عَرَضٍ ، وكلّ اسمِ نباتٍ أو معدنٍ أو حيوانٍ في خلاله قد عَرَضَ" (5) . وقد كان التونسيّ أحدَ هؤلاء المصحّحين المكلفين بالنظر في القاموسِ المحيط ، لكنّ برّون قد خصّه دُونَهُم "باستخراج ما في القاتون [لابن سينا] من التعاريف ، وما في تذكرة داود [الأنطاكي] من كلِّ معنى لطيف" (6) ؛ وقد أضافَ التونسيّ إلى ذلك مادّة لغويّة وعلميّة غزيرة إمّا من مصادرٍ بعينها قد ذكرها ونبّه إلى النقل منها، وهي "فقه اللغة" لأبي منصور الثعالبي، و"مختصرُ الصحاح" — أي صحاح الجوهري — لمؤلّف لم يُسمّه و"حياة الحيوان الكبرى" للدميري ، و"عجائبُ المخلوقات" للقزويني ، و"بحرُ الجواهر في تحقيقِ المصطلحاتِ الطّبيّة" لمحمد بن يوسف اللبيب الهروي ، و"المنهج" — في الأدوية المفردة خاصّة — لمؤلّف لم يذكره ، وهو بلا شك "المنهج المنير في معرفة أسماء العقاقير" لمؤلّف مجهول ؛ وإمّا ممّا وقفَ عليه بنفسه من العِلْمِ ، كالأدوية النباتيّة التي رآها في بلادِ السودان وفي تونس ومصر .

وإذن فإنّ "الشنذور الذهبية" في أصله ترجمةٌ جماعيّة لقاموسٍ فرنسيّ موسوعيّ قد أوكلَ إلى الشّيخِ التونسيّ أمرُ مراجعتها وتبويبها والإضافة إليها اعتماداً على ما يُعتَبَرُ في

(4) "Ouvrage destiné à remplacer tous les autres dictionnaires et traités de médecine et de chirurgie"

(5) التونسيّ : الشنذور الذهبية ، 2 و .

(6) نفسه ، 2 و .

وقته مصادر أساسية في المعجم اللغوي العربي العام ، وفي مصطلحات الطب والصيدلة التراثية، وعلى معارف التونسي نفسه . والكتاب ما زال مخطوطاً، وهو موجود في نسخة أصلية في المكتبة الوطنية بباريس رقمها 4641 في الرصيد العربي، ذات 599 ورقة ، وقد تداول على كتابتها قلمان : قلم المؤلف الذي كتب به جل الكتاب ، وقلم شخص آخر اسمه عمر بن خطاب (7) .

ونريد أن ننظر في الصفحات التالية في مسألتين متصلتين بالمصطلح الطبي في قاموس "الشدور الذهبية" من حيث هو إنتاج مصطلحي ممثل لحركة الإحياء في القرن التاسع عشر ، هما : (1) أثر التراث في الشدور الذهبية ؛ (2) التوليد المصطلحي من خلال الشدور الذهبية .

2 - أثر التراث في الشدور الذهبية :

رأينا في التمهيد أن الشدور الذهبية ترجمة لقاموس موسوعي طبي فرنسي قد أضيفت إليها مادة عربية . وهذا الجمع بين الفرنسي الأوروبي الحديث والعربي التراثي القديم دال على أن للتراث أثراً في الشدور الذهبية . وما نريد البحث فيه إذن ليس وجود المصطلح التراثي في الكتاب ودوره في توليد المصطلح العلمي الحديث - فذلك مبحث كامل يوفر له الشدور الذهبية مادة غزيرة - بل نريد المقاربة المنهجية والفكرية في تناول المصطلح التراثي في قاموس إحيائي حديث في وقته .

فالقاموس - كما تصور له المخططان منهج تأليفه، وهما برّون والتونسي - مشتمل على مادة علمية حديثة - وهي تُعدّ حديثة جداً لأن القاموس الفرنسي السذي ترجم لم يمض على صدوره أكثر من ستّ سنوات - توازيها مادة علمية قديمة هي المقتبسة من المصادر العربية المعتمدة فيه . وهذا التوازي قد ظهر في صورتين : الأولى هي إيراد مداخل عربية خالصة قد أقحمت في متن الكتاب إقحاماً وأحلت مواضعها من الترتيب مواد مستقلة . وهذه المادة نوعان : أولهما - ويمثل جلّها - مأخوذة من المصادر

(7) من 10 إلى 289 ظ ، ثم من 495 ظ إلى آخر الكتاب بخط المؤلف ؛ وأما ما بين 290 و - 495 و فبخط مغاير هو خط عمر بن خطاب .

اللغوية العامة ، مثل "القاموس المحيط" و"فقه اللغة" و"مختصر الصحاح" ؛ وثانيهما مأخوذ من المصادر الطبية والصيدلية ، وخاصة من "كتاب القانون" لابن سينا و"تذكرة" الشيخ داود الأنطاكي و"بحر الجواهر" للهروي و"المنهج" الذي لم يسم مؤلفه أو من "حياة الحيوان" للدميري . ومن أمثلة النوع الأول "الأبر" وهو شجر كالتين⁽⁸⁾ ، و"أبعث" وهو "الأسد"⁽⁹⁾ ، و"أرص" وهو "مقارب الاسنان"⁽¹⁰⁾ ؛ ومن أمثلة النوع الثاني "أبروطيون" وهو "نوع من القيصوم"⁽¹¹⁾ ، و"أدا" وهو "الاشخيص"⁽¹²⁾ ، و"أرن" وهو "نوع من اللوف"⁽¹³⁾ .

وأما الصورة الثانية فهي الجمع في المادة الواحدة بين العربي التراثي القديم والمادة العلمية الحديثة ، مع ميل إلى تقديم القديم على الحديث . ونورد من نماذج هذا الجمع مثالين : الأول هو ما ورد في مادة "أترج" : "قال داود في تذكرته⁽¹⁴⁾ : لفظ أعجمي معرب واسمه باليونانية ثاليسطون⁽¹⁵⁾ ومعناه ترياق السموم، وهو ثمرة شجر طويل نساعم الورق والخشب ويقال له الأترج وشجرته تسمى شجرة إبراهيم . وقال الاورويون: هو أربعة أصناف مختلفة في شكل الثمر وغلظ القشرة والعطرية ، وبحسب ذلك سمي كل صنف منها باسم يخصه ؛ فما كان منه طويلاً يبيضي الشكل سمي الأترج وهو أكثرها تناولاً لحلاوته وذكاء رائحته ، وهذا الصنف يستخرج من قشره زيت عطري وماء مقطر ومنافعه

(8) الشذور الذهبية ، 3 ظ .

(9) نفسه ، 5 ظ .

(10) نفسه ، 17 ظ .

(11) نفسه ، 4 ظ ؛ وصواب رسمه "أبروطنون" ، وهو يوناني أصله "αβρότονον" (abrotonon) .

(12) نفسه ، 13 و ؛ وصواب رسم المصطلح "أداد" بدالين ، وهو بربري الأصل .

(13) نفسه ، 19 و ؛ و "أرن" مصطلح يوناني أصاه "aron" (aron) ، وهو "الوف السبط" .

(14) ينظر داود الأنطاكي : تذكرة أولي الألباب ، 1 / 33 ، وبين النص المطبوع والنص الذي ذكره

التونسي فروقاً بالزيادة والنقص .

(15) كذا في الأصل ، وفي المطبوع من التذكرة "ثاليسطون" ، والرسمان محرّقان ، وأقرب مصطلح

يوناني إليهما هو "ثاليفترون" (thaliktron = θαλικτρον) - ويكتب أيضا "ثاليفترون"

(thaliétron = θαλιήτρον) - وهو اسم النبات المسمى "كزيرة الحيشة" وليس اسم "الأترج"

باليونانية ، فإن الأترج يسمى "Μηδिका μηλα" (Médika mèla) ومعناه "الثقاخ الميدي" نسبة إلى

"ميديا" ، ولا علاقة لأي من المصطلحين بالترياق أو بالسّم - ينظر حولهما ابن البيطار : تفسير

كتاب دياسقوريدوس ، ص 149 (ف 1 - 122) و 305 (ف 4 - 88) . وليس للأترج علاقة بـ "شجرة

إبراهيم" أيضا ، فإن "شجرة إبراهيم" يُطلق على نبات آخر يسمى "بنجكشت" .

كثيرة ؛ وما كان شكله قريباً من الكُرْبَةِ سُمِّيَ بالتَّفَاش ، وهو صنفٌ تكون على سطحه حدباتٌ صغيرة ، وهو ذكيُّ الرائحةِ أيضاً إلا أنه أقلُّ من سابقه في العطرةِ والاستعمال ؛ وما كان شكله قريباً من البرتقانِ الكبيرِ سُمِّيَ الكَبَاد ، وهذا الصنفُ كُرْبِي الشَّكْلِ وقشره داكنٌ وفيه لبٌّ كثيرٌ ، وهو أقلُّ رائحةً واستعمالاً من الأصناف السابقة . وهذه الأصنافُ كلُّها بزورها مضادةٌ للاختلاج " (16) .

والمثالُ الثاني هو ما وردَ في مادَّة "إريسيا" (17) : " هو أصلُ السَّوسِنِ الأسمانجوني ، وهو المسمَّى بجذُرِ البنفسجِ وعرقِ الطَّيبِ ، وهو من الحشائشِ ذواتِ السُّوقِ ، وعليه زهرٌ مختلفٌ متلونٌ ببياضٍ وصفرةٍ وأسمانجونيةٍ وفرفريةٍ . قال ابنُ سينا (18) نقلاً عن ديسقوريدس (19) : إنَّ ورقَ الإريسيا يشبه ورقَ سوسنِ البرِّ إلاَّ أنَّه أطولٌ وأكبرٌ ، وله ساقٌ عليه زهرٌ موازيٌ بعضه بعضاً ، وله أصولٌ صلبةٌ عُقديةٌ طيبةٌ الرائحة . وقال الأوروبيون : لفظُ إريسيا يونانيٌ ومعناه قوسٌ قزحٌ ، سُمِّيَ به أصلُ السَّوسِنِ المذكور ؛ ويُطلقُ أيضاً على كُرَاتٍ صغيرةٍ في حَجْمِ البسلةِ تُصنَعُ من جذورِ الإريسيا بعد تخفيفها ، وهذه الكُرَاتُ تَنفَعُ في تَشْغِيلِ الحِمَصَةِ " (20) .

والجمعُ بينِ المادَّةِ المصطلحيةِ الحديثةِ سـ للتعبيرِ عن المفاهيمِ العلميَّةِ الحديثةِ — والمادَّةِ المصطلحيةِ القديمةِ للتعبيرِ عن المفاهيمِ العلميَّةِ التراثيةِ العربيَّةِ القديمةِ مهمٌّ في الشذور الذهبية . ولا شكَّ أنَّ من أهمِّ الأسبابِ التي دفعتْ إليه ما أشرنا إليه من قبلُ من غيابِ للعنصرِ العربيِّ الإسلاميِّ في الموسوعةِ الفرنسيَّةِ — "قاموسُ القواميسِ" — التي عُنيَ مؤلفوها الفرنسيون بالمصطلحاتِ الطبيَّةِ القديمةِ والحديثةِ — بمفاهيمها القديمةِ والحديثةِ — لكنهم اقتصروا على الغربيِّ — وخاصةِ الأوروبيِّ — منها ، فتوسَّعوا فيه وأفاضوا في ذكره

(16) الشذور الذهبية ، 9 و .

(17) المشهور في رسمه في كتب الأدوية المفردة العربية هو " إيرسا " ، وهو مصطلح يوناني أصله " iris " (iris) ، وهو " قوس قزح " أيضاً .

(18) ابن سينا : كتاب القانون ، 1 / 255 ، وما سبق في الفقرة غير منسوبٍ منقولٍ عنه أيضاً .

(19) دياسقوريدوس العين زربي : المقالات الخمس ، ص 11 (ف 1 - 1) .

(20) الشذور الذهبية ، 20 و . و " الحِمَصَةُ " — كما عرفها المؤلفُ (الشذور ، 161 و) — هي قُرْخَةٌ

صناعيةٌ يُوضَعُ فيها جسمٌ غريبٌ لدوامِ التَّقْيِيقِ فيها " ، ويقابلها في الفرنسيةِ مصطلحُ " cautère " —

ينظر أيضاً : Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes ، 1 / 322 - 323 .

وكأن المصطلح الطبي لم يُستعمل في غير العلوم الطبية في الغرب . فكأن الدكتور برّون — رغم أنه فرنسي — ومن معه من الأساتذة في مدرسة الطبّ بأبي زعبل والمصحّحين ، وخاصة الشيخ التونسي ، قد أرادوا أن يثبتوا للأوروبيين أن للعرب تأريخهم أيضًا في الطبّ ومصطلحاته .

ولكننا عندما نتمعّن النظر في المادّة المصطلحيّة التي اشتمل عليها الشذور الذهبية نلاحظ التفاوت الكبير في القيمة المصطلحيّة بينها وبين المادّة الأصليّة التي اشتمل عليها "قاموس القواميس" الفرنسي . وأهم ما يُظهر ذلك التفاوت في القيمة المظاهر الثلاثة التالية :

(1) أن المصادر التي اعتمدها مؤلفو "قاموس القواميس" مصادرٌ علميّة قد وضعها متخصصون يُجيدون معرفة علم الطبّ ومصطلحاته ، أمّا المصادر التراثيّة التي اقتبست منها المادّة المصطلحيّة العربيّة فمصادرٌ علميّة ولغويّة . وقد ألفت المصادر العلميّة علماء يعرفون علم الطبّ ومصطلحاته في الغالب ، أمّا المصادر اللغويّة فقواميس لغويّة عامّة لا تُرقى معالجتها للمادّة اللغويّة التي اشتملت عليها — وخاصة أسماء المواليد : النبات والحيوان والمعادن — إلى درّجة المعالجة المصطلحيّة .

(2) أن المداخل التي اشتمل عليها القاموس الفرنسي مصطلحاتٌ حقيقية سواء من حيث الخاصيّة المَقُولِيّة أو من حيث الخاصيّة المفهوميّة . أمّا الخاصيّة المقوليّة فلأنها مداخلٌ اسميّة ووصفيّة إذا كانت بسيطة ، أما إذا كانت مركّبة أو مُعقّدة فإنّ المركّب يكون إضافيًا أو وصفيًا ، والمعقّد يتكوّن من ثلاثة عناصر فأكثر يشترك في تكوينها الاسم والصفة والظرف والأداة ، والفعل أحيانًا ؛ وأمّا الخاصيّة المفهوميّة فلأنّ المداخل — سواء كانت بسيطة أو كانت مركّبة أو مُعقّدة — مُرجّعة إلى مفاهيم وليست مرجّعة إلى أحداث أو حالات ترتبط بالوحدات المعجميّة العامّة عادة . فأما المداخل في الشذور الذهبية فليس جميعها مصطلحات . فإنّ المصطلحيّ منها — سواء كان بسيطًا أو كان مركّبًا أو مُعقّدًا — هو ما اكتسب الخاصيّة الاسميّة وأرجع إلى مفهوم ، ومن هذا الصنف قديمٌ قد نُقل من الكتب التراثيّة العلميّة ، وحديثٌ قد تُرجم من أصل الكتاب الفرنسي ، إلا أن في

"الشدور" مادة لغوية عامة كثيرة تمثلها المداخل المنتمئة إلى مقولة الفعل . فلقد نقل التونسي أفعالاً كثيرة من مصادره اللغوية العامة — وخاصة من القاموس المحيط — وضمّنها "الشدور" ، ومثالها "احترق الشيء : إذا أصابته النار وصيرته رماداً" (21) ، و"أحمّ نفسه : غسلها بالماء البارد أو الحار" (22) ، و"أحمت الأرض : صارت ذات حمى" (23) ، و"ارمعل الصبي : سأل لعابه" (24) ، و"أن الرجل : تأوّه" (25) . ووجود هذه الأفعال في "الشدور" دالّ على أن مؤلفيه — وخاصة التونسي — ما كانوا يميزون تمييزاً دقيقاً بين اللفظ اللغوي العام والمصطلح ، فإن "الفعل" لا يصلح البتة للاصطلاح لأنه لا يرتبط البتة بمفهوم (26) . وإذن فإن المادة المقتبسة من التراث في الشدور الذهبية ليست دائماً من المادة المصطلحية . فلم يُفد الاقتباس من التراث في هذا الباب إفادة حقيقية .

(3) أن المصطلحات التي اشتمل عليها القاموس الفرنسي مصطلحات واضحة دقيقة في تعريفها وفي المفاهيم المتعلقة بها ؛ وليست كذلك المصطلحات العربية أو المقترضة المقتبسة من التراث ، فإن فيها غير قليل من الغموض والتحريف والخطأ ، وخاصة إذا كانت أعجمية مقترضة . ومثّل هذه الظاهرة بضرئين من الأمثلة :

(21) الشدور الذهبية ، 12 و .

(22) نفسه ، 12 ظ .

(23) نفسه ، 12 ظ .

(24) نفسه ، 19 و .

(25) نفسه ، 49 و .

(26) قد ناقشنا هذه المسألة من قبل — ينظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 32 - 33 و 146 - 153 . ونلاحظ أن مؤلفي قاموس المصطلحات العلمية العربية الحديثة لا يُخرجون من ذكر الأفعال ضمن "المصطلحات" العلمية — ينظر مثلاً مجمع اللغة العربية بالقاهرة : معجم المصطلحات الطبية ، 8 / 1 (يُجهضُ مقابلاً لـ "Abort (V)" ، 10 / 1 (يُسججُ مقابلاً لـ "Abrade(V)" ، 10 / 2 (يتصالبُ مقابلاً لـ "Decussate , to" ، 14 / 2 (يُولّدُ ، يُخلصُ مقابلين لـ "Deliver, to" ؛ اتحاد الأطباء العرب : المعجم الطبي الموحد ، ص 1 (يَخفُ مقابلاً لـ "Abate") ، 2 (يُجهضُ مقابلاً لـ "Abort") ، 14 (يُفعلُ ، يُنشِطُ مقابلين لـ "Activate") ، 16 (يلتصقُ مقابلاً لـ "Adhere") ، وهذه الأفعال ترد عادة مع مشتقاتها من مصادر وصفات ؛ ولم نجد هذه الظاهرة في قاموس فرنسي مشهور للمصطلحات الطبية هو "قاموسُ مصطلحات الطبِ الفتيّة" : M. Garnier et V. Delamaire : Dictionnaire des termes techniques de médecine , 20^{ème} éd. , Maloine S.A. Editeur , Paris , 1980 فإن مؤلفي هذا القاموس يذكرون المشتقات من مصادر وصفات ولا يذكرون الأفعال . والمسألة في جملتها لم تنل حظها من البحث اللساني في الكتابات الحديثة في علم المصطلح ، على أن من الغالب الاعتقاد بأن المصطلح عامة منتم إلى "نظام التسمية" (Système de dénomination) وأن وظيفته الأساسية هي "التعيين" (Désignation) ولا يستطيع الفعل أن يُسمّى أو أن يُعَيّن .

أ — أولهما مصطلحاتٌ قديمة مقترضةٌ قد عُرِفَتْ في المصادر القديمة ونُقِلَتْ عنها في الشذور مُحَرَّفَةً . ومثالها "أَبْسُوفُس" الذي أكَّدَ التونسيُّ رسمَه في تعريفه : "بفتح الهمزة وسكونِ المُوحَّدة وضمِّ السَّينِ الأولى والفاء ، آخرُه سينٌ مهملةٌ ساكنةٌ ، هو الزوفا اليابسة" (27) ؛ و"أبوق بوس أو قابس : نباتٌ يُسمَّى بالعراق بشبِّ العَصْفُرِ وبالعربيَّة الاشنان والحُرْضِ وخرء العصافير ، ينبتُ في السَّباخِ الحجريَّةِ ويعلو إلى ذراعٍ ومنه ما يُلصق بالأرض... " (28) . ومصطلح "أَبْسُوفُس" — بالباء الموحَّدة — مُحَرَّفٌ صوابُه "اوسُوفُس" بالواو ، وهو يونانيُّ أصله "ὕσσωπον" (hussôpon) ويقابلُ في كتب المُفرداتِ العربيَّةِ النباتَ المُسمَّى "الزوفا اليابس" ، وقد وُصِفَ هذا باليابس تمييزاً له عن "الزُوفَا الرُّطْب" الذي يسمَّى "أيسيفُس" من اليونانية "οισυπος" (oisupos) (29) ؛ وأمَّا أبوق بوس" (أو [أبو] قابس) فرسمٌ مُحَرَّفٌ صوابُه "إِبُوفَايس" ، وهو يونانيُّ أصله "ἵπποφαές" (hippophaes) (30) ويوافقه في كُتُبِ الأدوية المفردة العربيَّة "الغاسولُ الرُّومِي" وليسَ الاشنانَ والحُرْضَ .

ب — وثاني الضريبتين تمثله مصطلحاتٌ قد توسَّعَ التونسيُّ في تعريفِها وجمَّعَ فيها بين قولِ القدماءِ من العلماءِ العربِ وقولِ المحدثين من الأوروبيين ، وقد رأينا نموذجين من هذا الضربِ في تعريف "أترج" و "إيريسيا" (31) من قبلُ ، ونضيفُ إليهما مثالا ثالثاً هو "لسان الكلب" : وهو "يُطلقُ على لسانِ الحملِ وعلى الحُمَاضِ الصغير ، وهو نبتٌ صيفيُّ يَقربُ من وصفِ لسانِ الأسد ، وبزره دقيقٌ أصهبٌ وله أصلٌ أبيضٌ شُعبيٌّ ، شُعْبُه مشتبكةٌ ، اهـ ، داود ؛ وقال الأوروبيون : هو نباتٌ حشيشيٌّ حُماسيٌّ أعضاءِ التذكيرِ أحاديُّ عُضْوِ التأنيث ، وهو من الفصيلة البورقية ، وهذا النباتُ كثيرُ الوجودِ في فرنسا ، والمستعملُ منه في الطبِّ أوراقُه لأنَّها مسكنةٌ وتدخلُ في حبوبِ تَكُونُ قاعدة

(27) الشذور الذهبية ، 5 ظ .

(28) نفسه ، 7 ظ .

(29) ينظر حول " الزوفا الرطب " و " الزوفا اليابس " وأصلهما اليوناني إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية ، 2 / 428-430 (ف 1006 - 1008) .

(30) ينظر المرجع نفسه ، 2 / 35 - 36 (ف 50) .

(31) يراجع التعليقان (16) و (20) .

لها" (32) . والعالم العربي المعتمد في هذا التعريف أيضا هو الشيخ داود الأنطاكي في " التذكرة " ، وقد اعتمد في مثال " أترج " السابق ، وقد خلط في تعريفه للأترج خلطاً كبيراً ، لأن اسم الأترج باليونانية هو "ميديقامبلا" افتراضاً لـ " Μηδικα μηλα " (Mēdika mēla) ولا علاقة له بمصطلح "تاليسيطون" المحرف من "تاليطرن" - وأصله "θαλίητρον" (thaliētron) اليوناني ، وهذا نفسه يُطلق على نبات آخر اسمه "كزبرة الحبشة" - ولا علاقة له أيضاً بـ "شجرة إبراهيم" الذي يُطلق على نبات آخر يسمى "بَنَحَنَكُشْت" ، فكأنه إذن يصف نباتاً غير الأترج ؛ وأما وصف النبات نفسه - سواء كان "الأترج" أو كان "لسان الكلب" - فإن الغالب عليه الاختصار والتعميم الذي قد يؤدي إلى أن تُوصف بالخصائص المذكورة في التعريف نباتات أخرى ؛ وأما وصف النباتين عند الأوروبيين كما يلاحظ فقد كان أكثر دقة وتخصيصاً فكان مفهوماً أكثر تحديداً وضبطاً .

وإذن فإن النتيجة العامة التي تُخرجُها عن اعتماد التراث والاقْتباسِ منه في العمل المصطلحيّ العربيّ في القرن التاسع عشر من خلال الشذور الذهبية هي أن توظيف التراث كان منقوصاً إذ لم تُوظف نتائج البحث العربيّ الخالص في المسائل العلمية التي برع فيها العربُ فكان لهم فيها إسهامهم النظريّ والتطبيقيّ والمصطلحيّ . ولا شك أن الاعتماد المنظم على المصطلح الطبيّ في "كتاب القانون" لابن سينا والمصطلح النباتيّ في كتاب "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البيطار والمصطلح المعدنيّ في كتب الأحجار والمعادن مثل "أزهار الأفكار في جواهر الأحجار" لأبي العباس أحمد التذيفاشي لو أخذ به لأدخل في كتاب الشذور ضرباً آخرى من المصطلحات الطبيّة والصيدليّة مُعبرة عن معارف أخرى دالة على اختصاص أصحابها ومعرفة بعلمهم ومصطلحاته . ولكن ذلك الاعتماد المنظم كان - وما زال - مُحوجاً إلى معرفة بالتراث العلميّ العربيّ دقيقة ، ودراية بمصطلحاته واسعة .

(32) الشذور الذهبية ، 487 ظ .

3- في التوليد المصطلحي في القرن التاسع عشر من خلال "الشذور الذهبية" :

اهتمّ العرب في القديم بالموّلد في المعجم فعّدوه مع الفصح والأعجمي والعامي مُستوى من مستويات اللّغة فيه ؛ لكنهم لم يُعنوا بظاهرة التوليد ذاتها فلم يُعتبروها ظاهرة أساسية في اللغة وخاصة في المعجم الذي تُعدّ وحدائهُ المكوّنة له أقبلَ مكوّنات اللّغة للتطوّر . ولا شكّ أن رغبتهم عن دراستها والبحث فيها راجعة إلى موقفهم من الموّلد نفسه ، فقد كان الغالب عليهم رفضه وتفضيل الأعجمي الأدبي المذكور في النصوص الفصيحة عليه . وقد أدّى هذا الإهمال إلى تطوّر الظاهرة نفسها ، ظاهرة التوليد في اللغة ، وخاصة في المعجم ، دون متابعة لها أو تقنين في قواعد تحددها وتبيّن طاقة اللغة العربية الإبداعية ، وجلّ ما نجده في كتاباتهم تصديهم في الكتب التي ألفوها في لحن العامة ولحن الخاصة لكلّ ما يدلّ على تطوّر لغويّ ، خارج عن سنن العرب الفصحاء في كلامهم وأساليب تعبيرهم .

ولم يبدأ تفكير العرب اللغويّ في التوليد — وخاصة في المجالات المصطلحية — إلا في القرن العشرين ؛ وليس غريباً — لذلك — أن يكون فهم علماء القرن التاسع عشر لظاهرة التوليد ومعالجتهم لها في التطبيق شبيهين بما عُرف في أعمال سابقهم . فإننا لا نجد في أعمال العلماء أثناء حركة الإحياء ما يدلّ على تصوّر نظريّ للمسألة أو محاولة لضبط قواعد لها في التطبيق . على أنّنا لا نعدّم تطبيقات لقواعد التوليد المعجمي قد اعتمدها الجماعة — في نطاق الترجمة — لتقل المصطلح الفرنسي إلى العربية . ونريد أن نستقرئ أهمّ مظاهر تلك التطبيقات في الشذور بحثاً عما يمكن أن يعتبر عناصر منهجية في التوليد المعجمي .

وقواعد التوليد المعجمي الرئيسية كما حدّدناها من قبل⁽³³⁾ خمس عشرة قاعدة ، تنتمي إلى خمسة أصناف من التوليد : هي (1) التوليد الصوتي⁽³⁴⁾ ؛ (2) التوليد الصرقي ؛

(33) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 45 - 50 ؛ وله أيضاً : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 123 - 162 .

(34) ينظر حول دور الأصوات في تكوين الوحدات المعجمية الجديدة : L.Hjelmslev : Le langage ، pp.71 - 78 ؛ وينظر خاصة : L. Guilbert : La créativité lexicale, pp. 26 - 27, 59 - 64 ؛ و"اشكال" التوليد عنده أربعة ، هي (1) التوليد الصوتي (Néologie phonologique) ، (2) التوليد

(3) التوليدُ الدلاليُّ ؛ (4) التوليدُ بالارتجالُ ؛ (5) التوليدُ بالافتراضُ ؛ والصنفُ الأولُ من التوليدُ يحدثُ في ألفاظِ اللغةِ العامَّةِ خاصَّةً ؛ والصنفُ الرابعُ قليلُ الحدوثِ في العربيةِ ، فإذا حدثَ — ومنه الارتجالُ الحقيقيُّ والإتباعُ — كان في ألفاظِ اللغةِ العامَّةِ خاصةً . وإذن فإنَّ أقوى الأَصنافِ ظهوراً في اللغةِ — لاشتراكِ ألفاظِ اللغةِ العامَّةِ والمصطلحاتِ معاً فيها — هي الصرْفِيُّ والدلاليُّ والافتراضُ ، فهي التي غلبتْ منذ القديمِ — وخاصَّةً في كتاباتِ العلماءِ الممارسينِ لما عُرِفَ بسُلوْمِ العَجَمِ — وكان لها دورٌ حاسمٌ في تطوُّرِ العربيةِ باعتبارها لغةً عامَّةً ولغةً احتصاص .

ولا شك أن أشدَّ الناسِ حاجةً إلى التوليدِ هم المترجمون — وخاصَّةً مترجمي النصوصِ العلميَّةِ — الذين تواجهُهُم في النصوصِ الأعجميَّةِ التي يريدون نقلها قضيةُ الخائآتِ المعجميَّةِ الفارغة . وقد واجهتْ تلكَ القضيةُ المترجمين ثم العلماءَ المؤلِّفينِ أثناءَ حركةِ الإنشاءِ ، كما واجهتْ المترجمين والعلماءَ المؤلِّفينِ في القرنِ التاسعَ عشرَ ؛ فذلك ما يدلُّ عليه النظرُ المُعمَّقُ في "الشدورِ الذهبيَّةِ في الألفاظِ الطبيَّةِ" .

والقواعدُ الرئيسيَّةُ التي وجدناها مُطبَّقةً في الشدورِ الذهبيَّةِ ستُّ قواعدٌ : ثلاثٌ صرفيَّةٌ هي الاشتقاقُ والتركيبُ والنحتُ ، وقاعدتانِ دلاليَّتانِ هما المجازُ والترجمةُ الحرفيةُ ؛ والقاعدةُ السادسةُ هي الافتراضُ .

"المركبي" (Néologie syntagmatique) ، ويقصد به ما سميناهُ توليداً صرفياً ، (3) التوليدُ الدلاليُّ (Néologie sémantique) ، (4) التوليدُ بالافتراضِ (Néologie d'emprunt) — ينظر المرجع نفسه ، ص 59 ؛ وقد بيَّنا من قبلُ إنتاجيَّةَ التوليدِ الصوتيِّ في المرجعين المذكورين في التعليقِ السابقِ ، وخاصَّةً قاعدةَ "الإحكامِ" (Intrusion) الذي يكونُ بدنياً (Prothèse) ووسطياً (Epenthèse) وأخرياً (Paragoge) ؛ وقد قامَ أحدُ طلبتنا — هو الأستاذُ عليُّ الودرني — بدراسةِ هذا النوعِ من التوليدِ في رسالةٍ أنجزها تحت إشرافنا في نطاقِ شهادةِ الدراساتِ المعمَّقةِ في كليةِ الآدابِ بمنوبةِ نوقشت في شهرِ أفريلِ 1999 عنوانها "دورُ الأصواتِ في التوليدِ المعجمي" ، وقد نشرَ منها فصلاً مهمًّا — ينظر عليُّ الودرني : التوليدُ بالتبائينِ ، في مجلةِ المعجميةِ : 14 - 15 (1998 - 1999) ، ص ص 301 - 318 ؛ ولرمزي بعلبكي فصلٌ جيِّدٌ في كتابه "فقه العربيةِ المقارن" (ص ص 78 - 112) حول "التغيُّرِ الصوتيِّ" ودوره في ظهورِ الوحداتِ المعجميةِ الجديدةِ ، وقد أكَّدَ فيه دورَ "الزيادةِ الصوتيَّةِ" التي تحدثُ في الإحكامِ — وهي غيرُ الزيادةِ الصرفيةِ التي تحدثُ في الاشتقاقِ — في ذلك ؛ على أن من اللسانيين الذين يكتفون بالنظرِ الأني (Synchronique) إلى اللغةِ ولا يعتبرون فيها ظواهرها التطوريَّةَ التي يبرزها المعجمُ خاصةً من يتشبَّثَ باعتبارِ التغيُّراتِ الصوتيَّةِ مجردَ تغيُّرِ صوتي لا أثر له في الإبداعيةِ المعجميةِ ، وأما الزيادةُ الصوتيَّةُ في الإحكامِ فلا غرابةٌ عنده في أن تُعدَّ زيادةً صرفيةً !

3-1-1 - في التوليد الصرفي :

3-1-1 . التوليد بالاشتقاق :

الاشتقاق أقوى قواعد التوليد إنتاجية في العربية . وقد بينا من قبل⁽³⁵⁾ أن قواعد الاشتقاق النظرية خمس وعشرون قاعدة باعتبار أن عدد المقولات المعجمية خمس هي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة ، وأن هذه المقولات يُشتق بعضها من بعض ، لكن المنتج من القواعد الخمس والعشرين ثلاث عشرة فقط هي (1) اشتقاق فعل من فعل ؛ (2) اشتقاق فعل من اسم ؛ (3) اشتقاق فعل من صفة ؛ (4) اشتقاق فعل من أداة ؛ (5) اشتقاق اسم من فعل ؛ (6) اشتقاق صفة من فعل ؛ (7) اشتقاق اسم من اسم ؛ (8) اشتقاق صفة من اسم ؛ (9) اشتقاق صفة من صفة ؛ (10) اشتقاق اسم من صفة ؛ (11) اشتقاق صفة من ظرف ؛ (12) اشتقاق اسم من أداة ؛ (13) اشتقاق صفة من أداة . على أن القواعد الأربع الأولى لا تظهر في الوحدات المعجمية المحصنة أي المصطلحات لأنها مشتقات فعلية ، والأفعال لا تصلح للاصطلاح ، إذ لا يمكن للأفعال حمل المفاهيم مثلما تحملها الأسماء . وإذن فإن القواعد الأساسية في اشتقاق الوحدات المصطلحية هي التسع الواقعة بين (5) و(13) .

وقد نظرنا في المصطلحات المشتقة المحدثّة — أي غير المأخوذة من المصادر القديمة — في الشذور الذهبية فوجدنا صنفين : صنف المصطلحات المشتقة من أصول جذعية عربية ، وصنف المصطلحات المشتقة من أصول أعجمية مقترضة . وأقوى قواعد الصنف الأول ظهوراً اثنان ، هما السابعة : "اشتقاق اسم من اسم" ؛ والثامنة : "اشتقاق صفة من اسم" . ومن أمثلة اشتقاق الاسم من الاسم "تعجج" — من "عاج" — وهو "اسم" لاستحالة العُضروف أو العظام إلى هيئة العاج⁽³⁶⁾ ، و "تلبب" — من "لب" — وهو "استحالة جوهر نباتي إلى لب" ⁽³⁷⁾ ، و "مبيض" — على وزن "مفعل" ، من "بيضة" —

(35) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص ص 85 - 89 ؛ وينظر له أيضا : مقدمة لنظرية المعجم ،

ص ص 146 - 153 .

(36) الشذور الذهبية ، 102 ظ .

(37) نفسه ، 105 ظ .

وهو "عُضْوٌ تنفرزُ فيه أصول الأجنة" (38) ؛ ومن أمثلة اشتقاق الصفة من الاسم "الديدانية" — من "ديدان" جمع "دود" — وهي حالة مَرَضِيَّة ناشئة عن وجود الديدان في الامعاء" (39) ، و"لفائفي" — من "لفائف" ، جمع "لِافَافَة" — وهو "جزءٌ من المعَا السديق (...). كثيرُ التَّلَافِيفِ جدًّا" (40) ؛ و"مُسْتَنْبِضَة" — من "نبض" — وهو "وصفٌ للآلة التي تُسْتَعْمَلُ في قياسِ سُرْعَةِ النَبْضِ" (41) .

وأما صنفُ المصطلحات المشتقة من أصول أعجمية فإنَّ الغالبَ استعماله منها صفاتٌ مُشتقة من أسماءِ أصول ، ومن أمثلته "المُكْرَبُّنُ" ترجمةً لـ "carboné" ، من "كَرْبُون" (carbone) ، وهو "صفة لما يحتوي على الكربون" (42) ، و"المَمْعُطَسُ" ترجمة لـ "magnétisé" ، من "مَغْناطيس" ، وهو "كلُّ جِسْمٍ حُكَّ في حَجَرِ مَغْناطيسٍ أو [كان] مخلوطاً به" (43) ، و"مُؤَزَّوَتٌ" ، ترجمة لـ "azoté" من "أزوت" ، وهو المَحْتَوِي على الأزوت" (44) .

3-1-2 . التوليدُ بالتركيب :

والمركَّبُ — بمفهومه المعجمي العام — هو ما اشتمل من الوَحَدَاتِ المعجمية على عنصرين معجميين منفصلين أو أكثر ، فإذا تكوَّن من عنصرين سميانه "تركيباً ثنائيًّا" ، وإذا تكوَّن من ثلاثة عناصرٍ فأكثر سميانه "تركيباً مُعَقِّداً" (45) . على أن العناصر المعجمية

(38) نفسه ، 502 ظ - 503 و .

(39) نفسه ، 216 ظ .

(40) نفسه ، 491 و .

(41) نفسه ، 521 ظ .

(42) نفسه ، 544 ظ .

(43) نفسه ، 547 ظ .

(44) نفسه ، 551 ظ .

(45) وهو غير "الوحدات المعجمية العبارية" التي تمثلها "العبارات التحليلية" (Locutions analytiques) و"التعابير الاصطلاحية" (Expressions idiomatiques) ؛ ولا نعني بها أيضا المركبات التي تتكون منها في الفرنسية والانجليزية مفردات أو وحدات معجمية بسيطة مستقلة مثل "Aéroport" و"Blackbird" ، بل نعني بها ما تركيب من وحدتين معجميتين بسيطتين إذا كان التركيب من المظهر الأول الذي ذكرنا ومثاله في الفرنسية "porte - monnaie" وفي الانجليزية "country house" ، أو تركيب من ثلاث وحدات معجمية بسيطة أو أكثر إذا كان التركيب من النوع الثاني الذي ذكرنا ، وهو الذي اعتبرناه معقداً ، وهذا النوع "المعقد" هو الذي سماه أ. بنفنيست "Synapsis" ومثاله في الفرنسية "machine à écrire" و" aigle pêcheur à tête blanche" — ينظر حول "المركبات الصرفية" باعتبارها وحدات معجمية : E.Benveniste : Problèmes de

التامة - وهي المنتمية إلى مقولات الاسم والفعل والصفة والظرف - كما سنرى هسي المكون الأساسي للمركبات الثنائية ، وأما المعقدات فليس لعناصرها المكونة انتماء مقولي مخصوص ، وإن كانت الخاصية الاسمية السمة الأساسية لها ، لما لها - مثل المركبات الثنائية - من وظيفة إحالية تعيينية . والتركيب - بمظهره - كثير التواتر في الوحدات المعجمية المخصصة - أي المصطلحات - لأن الاصطلاح على المفهوم الواحد قد يُحوّج العالم إلى استعمال أكثر من مُفردة واحدة لتكوين وحدة معجمية قادرة على تحديد المفهوم الدقيق الذي يُراد الاصطلاح عليه . على أن التركيب في الشذور الذهبية قد أدت إليه في الحقيقة طبيعة المصطلحات الأصلية التي اشتمل عليها "معجم المعاجم الطبيعية" الفرنسي ، ولذلك فإن اعتماده في المعجم العربي ليس في الغالب من اختيار التونسي والجماعة التي اشتركت في وضع مادة الكتاب ، بل هو أتباع للأصل الفرنسي . وسننظر فيما يلي في المركبات الثنائية وفي المعقدات في الكتاب .

1-2-1-3 . في المركبات الثنائية :

وأكثر المركبات الثنائية ذكراً في الشذور تنتمي إلى الصنفين التاليين :

1-1-2-1-3 . المركبات الإضافية : وأهم ضرورها في الكتاب ثلاثة :

(linguistique générale , 2 /163 - 176 (Formes nouvelles de la composition nominale) وينظر في الكتاب نفسه 2 /145 - 162 ، وقد عُدَّ " المركبات المعجمية " نحوية تركيبية (Syntaxique) ، ولا نراها كذلك بسبب وظيفتها المفهومية الإحالية ؛ ويُنظر حديثاً موسعاً عن التركيب ودوره في التوليد المعجمي في : L.Guilbert : La créativité lexicale, pp.220 - 269 ؛ وينظر أيضاً : M.- F.Mortureux : La lexicologie entre langue et discours, pp.45 - 58 ؛ على أن من المركبات في المراجع المذكورة ما يندرج تحت ما سنسميه ثحثاً . أما الأدبيات الصرفية الاشتقاقية التوليدية فإن تقيد الكثيرين من أصحابها بالمنوال الذي يُعتبر المكون التركيبي النحوي (Syntaxique) المكون المركزي في اللغة قد جعلهم لا يخرجون فيها عما يقتضيه المنوال من إخضاع الظواهر للتأويل التركيبي النحوي ، ولذلك فإن السائد فيها هو اعتبار المركبات المعجمية " أشياء مبتدئة تركيبياً " (syntactically structured objects) توصف حسب " قواعد بنية شبه الجملة " (phrase - structue rules) وليس حسب " قواعد تكوين الكلمة " (word - formation rules) - ينظر مثلاً : M.Aronoff : Morphology by ، وكذلك ؛ S.Anderson : A-Morphous Morphology, p.292 - 296 ؛ و لكن ذلك التقيد لم يمنع بعضهم من اعتبار "التركيب" (Compounding) "أكثر قواعد تكوين الوحدات المعجمية في الانجليزية إنتاجية" - ينظر : R.Lieber : Morphology and Lexical Semantics, p.46 ؛ وينظر أيضاً : J.Bybee : Morphology, p.105 ، وقد عُدَّت "التركيب" مع " الذمّج " (Incorporation) من القواعد الصرفية في توليد الوحدات المعجمية .

أ - اسم + اسم : ومثاله "إبرة التلقيح" وهي "إبرة من فولاذ رقيقة ضيقة العرض منتهية بسن رفيع مفرطح قليلاً ، وعلى أحد سطحَيْها قناة كالميزاب صغيرة تجعل فيها مادة التلقيح"⁽⁴⁶⁾ ؛ و "إبرة الربط" وهي قضيب من فولاذ مقوس يختلف في الطول والغلظ ، وفي كعبها سم ينفذ فيه خيط به يوصل إلى العرق الذي يُراد ربطه"⁽⁴⁷⁾ .

ب - صفة + اسم : ومثاله "متمن الرقم" ، وهو "اسم لأحد الأربطة لأن استدارة لقاته تتصلب على شكل ثمانية بالرقم العربي القديم الذي شكله هكذا 8 ، وهذا الرباط يستعمل لضغط المفاصل أو لحفظ الوضعيات عليها"⁽⁴⁸⁾ ؛ و "مدر البول" ، وهو "الدواء الذي إذا تُوول زاد في إفراز البول"⁽⁴⁹⁾ .

ج - ظرف + اسم : ومثاله "بين العضلات" وقد "سمي بذلك الوريقات الوترية العريضة الموضوعية بين العضلات وتكون كرباط لها"⁽⁵⁰⁾ ؛ و "تحت المبيض" وهو يقال "لأعضاء التذكير في النبات أو يقال لجمع أعضاء التأنث"⁽⁵¹⁾ .

ومن هذا النوع مركبات كثيرة تنتمي إلى ما سميناها من قبل "مركبات اسمية هجينة"⁽⁵²⁾ ، وهي متكوّنة في الغالب من عنصر عربي وعنصر أعجمي إذا كان المصطلح مركباً ثنائياً ، ومن أمثلتها "أكسيد النحاس"⁽⁵³⁾ و "تحت فوسفيت"⁽⁵⁴⁾ .

ويلاحظ من الأمثلة المتقدمة ما بين العنصرين المكوّنين للمركب الثنائي من علاقة تحديديّة ؛ فإنّ العنصر الأول منها - سواء كان اسماً أو صفة أو ظرفاً - مُحدّد (Déterminant) ، والعنصر الثاني مُحدّد (Déterminé) . فإن الاسم - "إبرة" - في (أ) يحدّد التلقيح بتعيين الوسيلة التي يكون بها كما يحدّد ربط العرق بتحديد الوسيلة التي يتحقّق بها ؛ والصفة "متمن" في (ب) تُحدّد الرقم الذي يُشبهه به الرباط وهو "ثمانية" ،

(46) الشذور الذهبية ، 3 ظ .

(47) نفسه ، 4 و .

(48) نفسه ، 505 و .

(49) نفسه ، 510 ظ .

(50) نفسه ، 90 ظ .

(51) نفسه ، 95 و .

(52) ينظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص 142 .

(53) الشذور الذهبية ، 56 ظ .

(54) نفسه ، 94 و .

ولو كان للرباط شكل رقم آخر لاستعملت الصفة الموافقة له مثل "محمّس" و"مسدّس" ؛ والصفة "مُدِرٌّ" تحدّد المادّة التي يُسِيلها الموصوفُ المحذوفُ - أي "السدواء" - وهي "البول" ، وليست "الحليب" أو "العرق" ؛ كما أنّ الطرفَ في (ج) يحدّد العضو الذي يكون موضعاً : العضلات التي تكون بينها الوريقات الوترية ، والمبيّضُ لذي تكون تحته أعضاء التذكير وأعضاء التأنيث في النبات .

3-1-2-1-2 . المركبات الوصفية : وهي مركبات نعتية من وجهة النظر النحوية الإعرابية ، لكنّ وظيفتها الإحالية تجعل منها مركبات وصفية معجمية . ومنها في الكتاب ضربان :

أ - اسم + صفة : ومثاله "أجسامٌ سُنْبَلِيَّةٌ" وهي "الأجزاء الخلفية الهرمية للنخاع المستطيل" (55) ، و "أجسامٌ شَبَكِيَّةٌ" وهي "مجموعُ جُيُوبٍ شبكية توجد بين الأدمة والبشرة" (56) .

ب - صفة + صفة : ومثاله "تَرْقُويٌّ غُرَابِيٌّ" وهو "وصفٌ لكلّ ما يرتبطُ في التواء الغرابي للكتف والترقوة" (57) ؛ و "مُسْتَقِيمٌ مَهْبَلِيٌّ" وهو "وصفٌ لما يخصّ المستقيم والمهبل ، فيقال حاجزٌ مستقيمٌ مهبليٌّ للحاجز المتكوّن من التصاق المستقيم بالمهبل الفاصل بينهما" (58) .

والعلاقة بين هذه المركبات أيضاً علاقة تحديديّة ، لكن المحدّد في (أ) هو العنصر الثاني والمحدّد هو العنصر الأول لأنّ الصفة - "سُنْبَلِيَّةٌ" و"شَبَكِيَّةٌ" - تحدّد الموصوفَ "أجسامٌ" ؛ وأمّا في (ب) فإنّ عنصرَي كلّ من المركبتين يشتركان معا في تحديد موصوف محذوف هو المحدّد الحقيقيّ : وقد أحيل إليه بـ "ما يرتبطُ" في تعريف المركب الأوّل و"ما يخصّ" في المركب الثاني .

(55) نفسه ، 11 و .

(56) نفسه ، 11 و .

(57) نفسه ، 98 ظ .

(58) نفسه ، 521 ظ .

3-1-2-2 . في المَعْقَدَات :

والمَعْقَدَاتُ مُرَكَّبَاتٌ أُطْلِقَ عَلَيْهَا أَمِيلُ بِنْفَنِيست (E.Benveniste) - كما ذكّرنا من قَبْل - مصطلحَ "Synapsie" ، وقد أخذَه من اليُونَانِيَّةِ σύναψις (Sunapsis) ومعناه الأَصْلِيَّ "وَصَلَ" و"رَبَطَ" و"جَمَعَ" (59) ، وقد تناول لوي غلبار (L.Guilbert) الظاهرة نفسها وسماها "Composition syntagmatique" ou "synaptique" (60) ؛ وهي تختلف عن المُرَكَّبَاتِ الثَنَائِيَّةِ بِتَعَدُّدِ عُنَاصِرِهَا المَكْوَنَةِ لها ، فَإِنَّ تِلْكَ العُنَاصِرَ قد تَكُونُ ثَلَاثَةً ، وقد تَكُونُ أَرْبَعَةً ، وقد تَكُونُ خَمْسَةً ، وقد تَكُونُ سِتَّةً ، وقد تَبْلُغُ السَّبْعَةَ .

3-1-2-2-1 . المَعْقَدُ الثَّلَاثِيُّ العُنَاصِرِ : فأما المَعْقَدُ الثَّلَاثِيُّ العُنَاصِرِ —

وهو متواترٌ في الكتابِ تَوَاتُرًا ظَاهِرًا — فَيَرُدُّ عَلَى أَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ ، أهمُّهَا السَّبْعَةُ التَّالِيَةُ :

أ - اسم + اسم + اسم : ومن أمثلته المُرَكَّبَانِ الإِضَافِيَّانِ التَّالِيَانِ : "حَدُّ عِلْمِ التَّشْخِيصِ" (61) و"عَدْمُ قَابِلِيَةِ الضَّغْطِ" (62) ، وهذه البنية المُرَكَّبِيَّةُ هي الغالبَةُ في تَمَثِيلِ هَذَا الشَّكْلِ .

ب - اسم + ظرف + اسم : ومن أمثلته "الشَّرِيَّانَانِ تَحْتَ التَّرْفُوعِ" (63) - وهما "عَرَقَانِ مَوْضُوعَانِ فِي الجِهَةِ العُلْيَا مِنَ الصَّدْرِ والجِهَةِ السُّفْلَى مِنَ العُنُقِ" - و"العَصَبُ تَحْتَ اللِّسَانِ" (64) .

ج - ظرف + اسم + اسم : ومن أمثلته "تَحْتَ كَبْرِيَّتِي الكَلِيسِ" (65) و"فَوْقَ أوكْسِيدِ الفِضَّةِ" (66) ، وهما مصطلحان كيميائيان ينتميان إلى "المُرَكَّبَاتِ الهِجِينَةِ" ؛

(59) ينظر 2 / 172 . E.Benveniste : Problèmes de linguistique générale ,

(60) L.Guilbert : La créativité lexicale , p.249 .

(61) الشُّدُورُ الذَّهَبِيَّةُ ، 146 ظ .

(62) نَفْسُهُ ، 366 ظ .

(63) نَفْسُهُ ، 311 و .

(64) نَفْسُهُ ، 374 و .

(65) نَفْسُهُ ، 94 ظ . وقد ذكّرنا هَذَا الشَّكْلَ هُنَا لِتَوَاتُرِهِ فِي الكِتَابِ ، وَلَمْ نَهْتَمَّ بِغَيْرِهِ مِنَ الأشْكَالِ الَّتِي تَمَثِّلُهَا

المصطلحات الهجينة والمصطلحات المقترضة المعقدة في الفقرات التالية ، إلا في الفقرة (ب) من

"المعقد السداسي العناصر" .

(66) نَفْسُهُ ، 421 ظ .

والعنصران الأول والثاني في كلا المثالين يكونان في ذاتهما مصطلحين مستقلين ، يقابل أولهما في الفرنسية "hyposulfite" ، ويقابل الثاني "peroxyde" .

د - اسم + صفة + صفة : ومن أمثله "العَصْبُ الثلاثيُّ التَّوأميُّ" (67) و "العَصْبُ الرَّثويُّ المَعديُّ" (68) .

هـ - صفة + صفة + اسم : ومن أمثله "عَضُدِيَّةُ أَعْلَى الكُعْبَرَة" (69) و "عَضُدِيَّةُ أَعْلَى المَشْط" (70) ، وهما وصفان لعضلتين من عَضَلَاتِ العَضُد . والمعِينُ في المثالين مَوْصُوفٌ مَحذُوفٌ - هو "العَضَلَةُ" - يقومُ مقامه العنصرُ الأوَّلُ في التَّركيبِ وهو الصِّفَةُ "عَضُدِيَّة" .

و - صفة + صفة + صفة : ومن أمثله "ظَهْرِيَّةٌ قَطَنِيَّةٌ مَنْكَبِيَّةٌ" (71) في وصف إحدى العضلات ، و"القَابِضَةُ القَصِيرَةُ الإِبْهَامِيَّة" (72) في وصف إحدى العضلات أيضا ، والصفات الثلاث تتساوى في تخصيص المعين المحذوف وهو "العَضَلَةُ" .

ز - صفة + ظرف + اسم : ومن أمثله "زَنْدِيٌّ فَوْقَ الرَّاحَةِ" (73) في وصف "الْفَرْعِ الشَّرْبَانِيِّ الَّذِي يُرْسَلُهُ الزَّنْدُ أَسْفَلَ قَبْضَةِ اليَدِ بقليل" ، و"ظَهْرِيَّةٌ فَوْقَ القَدَمِ" (74) في وصف إحدى العَضَلَات . وهذا الشكل شبيهٌ بالشكل (هـ) في الوظيفة الإِحَالِيَّةُ لأنَّ العنصرَ الأوَّلَ - "الزَنْدِيُّ" - في المثال الأوَّلَ مُرْجَعٌ إِلَى "الْفَرْعِ الشَّرْبَانِيِّ" الَّذِي حُذِفَ ، والعنصرَ الأوَّلَ - "ظَهْرِيَّةٌ" - في المثال الثاني مرجعٌ إِلَى العَضَلَةِ المعنوية ، وأما العنصران الثاني والثالث في المثالين فيحدِّدان الموصوفَ المحذوفَ أو الصفة التي تقوم مقامه .

(67) نفسه ، 374 و .

(68) نفسه ، 374 و .

(69) نفسه ، 376 و .

(70) نفسه ، 376 و .

(71) نفسه ، 360 و .

(72) نفسه ، 423 و .

(73) نفسه ، 258 ظ .

(74) نفسه ، 360 و .

3-1-2-2-2 . المعقد الرباعي العناصر : وهو أيضا يرد على أشكال مختلفة ، لكنه أقل تواترا من المعقد الثلاثي ، على أن الجديد فيه ظهور الأداة مع المقولات الأساسية الثلاث التي رأيناها في المركب الثنائي وفي المعقد الثلاثي ، وهي الاسم والصفة والظرف ، وأهم الأشكال التي يرد عليها أربعة ، هي :

أ - اسم + صفة + صفة + صفة : ومن أمثله "العظم الأول المشطي القدمي" (75) - وهو أقصر عظام المشط - و"العظم الثاني المشطي القدمي" (76) ، وهو أطول عظام المشط ؛ والسمة المميزة بين العظمين في المصطلحين هي الصفة العددية : "الأول" - الدالة ضمناً على "القصر" - و"الثاني" الدالة ضمناً على "الطول" .

ب - اسم + أداة + اسم + صفة : ومثاله "التوالد بالخلقة الطبيعية" (77) ، ومعناه " وجود نبات جديد متميز عن أصله مائل له ومتقو بالقوة الحياتية بدون احتياج إلى تلقيح " .

ج - صفة + ظرف + اسم + اسم : ومثاله "زندي فوق سلامة الإهام" (78) ، وهو وصف للعضلة " الطويلة الباسطة للإهام " .

د - صفة + صفة + صفة + صفة : ومثاله "القابضة القصيرة الإهامية اليدية" (79) ، نسبة إلى "اليد" ، عوض "اليدوية" المتداولة ، وهي عضلة " تمتد من العظم الكبير والأربطة الخلفية الرسغية والعظم الثالث الكفوي إلى الجزء العلوي من السُلامية الأولى للإهام " ؛ و"القابضة القصيرة الخنصرية القدمية" (80) ، وهي عضلة "ترتبط في الطرف الخلفي للعظم الخامس المشطي وفي الجزء الخلفي من السُلامية الأولى لخنصر القدم" ؛ والمصطلحان كما يلاحظ في وصف العضلات ، لكن الأول يميز العضلة الموصوفة عن

(75) نفسه ، 378 و .

(76) نفسه ، 378 ظ .

(77) نفسه ، 107 و .

(78) نفسه ، 258 ظ .

(79) نفسه ، 423 و - 423 ظ .

(80) نفسه ، 423 ظ .

عضلة أخرى هي "القابضة القصيرة الإهامية" (81) وهي "ترتبط من إحد [ى] جهاتها بالعقب والعظمة الأخيرة الإسفينية ومن الجهة الأخرى بقاعدة السّلامية الأولى للإهام" ، والثاني يميّز العضلة الموصوفة عن "العضلة القابضة القصيرة الخنصرية" (82) ، وهي "ترتبط من أعلى بالأربطة الرّسغية الخلفية وبشوكة العظم الكلابيّ ومن أسفل بالجهة الإنسية من طرف السّلامية الخنصرية" . والصفتان "اليديّة" في المعقد الأول و"القدميّة" في المعقد الثاني هما السّماتان المميّزتان للعضلتين "الإهامية اليديّة" عن "الإهامية" و"الخنصرية القدمية" عن "الخنصرية" .

3-2-2-1-3 . المعقد الخماسي العناصر : وهو يشبه المعقد الرباعي في توسّعه المقولي باشتماله على الأداة إضافة إلى الاسم والصفة والظرف ، ويشبهه أيضا في التواتر من حيث الأشكال التي يرد عليها في الكتاب ، لكنه أقل منه ظهوراً في الاستعمال ؛ والأشكال التي وجدناه يرد عليها في الشذور الذهبية إذن أربعة ، هي :

أ - اسم + صفة + أداة + اسم : وهو أكثر الأشكال الخمسة تواترا ، ومن أمثله "العصب الوحشي المحرك للمقلة" (83) ، و"العضلة العاصرة الكاذبة للمثانة" (84) .

ب - اسم + اسم + صفة + صفة : ومثاله "عدم انثقاب القناة السمعية الظاهرة" (85) .

ج - اسم + صفة + أداة + اسم + صفة : ومثاله "ماء مُدرّ للبول مُكوفّر" (86) ، وترتيب العناصر في هذا الشكل قابل للتحويل لأن الصفة الثانية "مُكوفّر" قابلة لأن تكون عنصرا ثانيا .

د - صفة + ظرف + اسم + أداة + اسم : ومثاله "زندّي فوق المشط للإهام" (87) ، وهو اسم العضلة المقرّبة للإهام .

(81) نفسه ، 423 و .

(82) نفسه ، 423 ظ .

(83) نفسه ، 374 ظ .

(84) نفسه ، 376 ظ .

(85) نفسه ، 366 و .

(86) نفسه ، 497 ظ .

3-1-2-2-4 . المعقد السداسي العناصر : وهو أقل تواترا من الخماسي

من حيث الأشكال لأننا وجدنا له في الكتاب شكلين اثنين ، وهو أقل منه تواترا من حيث الاستعمال لأن الأمثلة عليه قليلة ؛ لكن الجديد فيه هو ظهور الفعل مع المقولات الأساسية الأربع التي كوَّنت المعقدين الرباعي والخماسي ، وهي الاسم والصفة والظرف والأداة ، فقد توسَّع هذا النوع من المعقَّدات مقولياً حتى شمل مقولة الفعل ، وفي ذلك ما يُوحى بقابليته ليتكوَّن من المقولات الخمس ، وقد وجدنا بالفعل مصطلحاً سداسياً هجيناً أول عناصره الظرف ، هو الذي عددناه شكلاً ثانياً فيما يلي :

أ - أداة + فعل + أداة + اسم + أداة + اسم : ومثاله " ما يُفصدُ من الذراع من الأوردة" (88) و" ما يُفصدُ من العنق من الأوردة" (89) .

ب - ظرف + اسم + اسم + صفة + أداة + اسم : ومثاله " تحت إيدروكلورات الأوكسيد الأول للأنتيمون " ، وهو من المصطلحات الكيميائية التي يكثر فيها التركيب في اللغة الفرنسية - اللغة المصدر للكتاب - فإذا نُقلت إلى العربية تجزأت المركبات إلى أكثر من عنصر ، وذلك ما نلاحظه في العنصرين الأول والثاني - " تحت إيدروكلورات" - المنقولين من " hypohydrochlorate " ، والعنصرين الثالث والرابع - "الأوكسيد الأول" - المنقولين من " monoxyde " .

3-1-2-2-5 . المعقد السباعي العناصر : وهو أقل من المعقد السداسي

تواتراً من حيث الأشكال إذ لم نجد له إلا شكلاً واحداً ؛ وهو يشبهه في قلة استعماله لندرة الأمثلة عليه . والشكل الممثل له في الكتاب هو: [اسم + صفة + صفة + أداة + اسم + اسم] : ومثاله "العضلة القابضة المشتركة الطويلة لأصابع الرجل" (90) ، و"العضلة القابضة المشتركة القصيرة لأصابع الرجل" (91) ؛ والسمة المميزة بين العضلتين والفاصلة بين المعقدين هي الصفة : "الطويلة" في الأول و"القصيرة" في الثاني .

(87) نفسه ، 258 ظ .

(88) نفسه ، 502 و .

(89) نفسه : 502 و .

(90) نفسه ، 376 ظ .

(91) نفسه ، 376 ظ .

3-2-1-3 . في السمات الغالبة على المعقدات :

قد أقرّ أميل بنفنيست وجود سمات أساسية في المعقدات (Synapsies) الفرنسية التي وصفها ، وهي عنده سبع⁽⁹²⁾ : (1) الطبيعة التركيبية (Syntaxique) النحوية (لا الصرفية) للعلاقة بين العناصر ؛ (2) استعمال الروابط (Joncteurs) من أجل ذلك ، وخاصة الأداة de و à ؛ (3) ترتيب العناصر في المعقدات من المحدد (Déterminé) إلى المحدد (Déterminant) ؛ (4) شكل المعقدات المعجمي التام ، والاختيار الحر لأي اسم أو صفة لتكوين المعقد ؛ (5) غياب أداة التعريف قبل المحدد (Déterminant) ؛ (6) إمكانية توسع (Expansion) أي عنصر من العناصر المكونة ؛ (7) الخاصية الفريدة الثابتة لدول المعقد . ونريد أن ننظر في خمس منها هي الأربع الأولى والسابعة الأخيرة .

وقد رأى لوي غلبار في هذه السمات - باستثناء السمة (7) - توجهًا تركيبياً نحويًا (Syntaxique) ظاهرًا⁽⁹³⁾ ، وذلك ما تؤكدُه السمة الأولى أيضا ، وقد أكدت العلاقة التركيبية النحوية بين العناصر المكونة ؛ وهذا يُعدُّ بديهيًا إذا راعينا طبيعة الانتظام في ترتيب العناصر داخل المعقد ، بل وداخل المركب أيضا ؛ فإن العلاقات المنظمة لترتيبها ينبغي أن تكون العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة ، مثل علاقة المضاف بالمضاف إليه ، والنعت بمنعوتة ، والجار بالمجرور ؛ ولكن المعقدات التي ذكرناها جميعًا - وهي ذات طبيعة اسمية ووصفية أساسًا - تنقصها علاقة أساسية ليتحقق فيها الانتظام النحوي التركيبي الذي يجعل منها معقدات نحوية بحق : هي العلاقة بين المبتدأ والخبر ، فهي إما ابتدائية بلا خبر إذا بدئت باسم ، مثل "العظم الأول المشطي القدمي" و"العصاة القابضة المشتركة الطويلة لأصابع الرجل" ، أو بدئت بصفة مثل "ظهرية فظنية منكبية" و"القابضة القصيرة الإبهامية اليدية" ، وإما خبرية بلا مبتدأ إذا بدئت بظرف مثل "تحت كبريتيت الكلس" و"تحت أكسيد الفضة" ، ولذلك فإنها تندرج جميعًا تحت ما سماه ستيفن أندرسن - وهو يتحدث عن "المركبات" - "أشياء جمل" (Phrases)⁽⁹⁴⁾ .

(92) ينظر : E.Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 2 /172 - 173 ؛ وينظر أيضا :

. L.Guilbert : La créativité lexicale, p.251

. L.Guilbert : La créativité lexicale , p.251 (93)

. S.Anderson : A-Morphous Morphology, pp.294 - 296 (94)

ولكن كون هذه المركبات والمعقدات "أشباه جمل" - أي "كيانات نحوية" - لم يمنع من اعتبارها "كيانات معجمية" مولدة صرفياً . فإن لوي غلبار قد عالجها في باب "التوليد الصرفي" (95) ، وستيفن أندرسن قد عالجها في فصل مستقل حول "المركبات" (Composites) من حيث هي وحدات معجمية ذات بنية داخلية (96) ، بل إن من اللسانيين من عدّ "التركيب" - من حيث هو "ظاهرة صرفية" - "أكثر قواعد تكوين الوحدات المعجمية في الانجليزية انتاجية" (97) ، ومنهم من عدّ الوحدات المعجمية المولدة بالتركيب "وحدات معجمية معقدة صرفياً" (98) . وذلك كله يُعطي المركبات والمعقدات شرعية أن تُعدّ "كيانات صرفية معجمية" قد تكسّر فيها انتظام الخاصية النحوية التركيبية وأقيمت على نظام بنية صرفية داخلية خاصة ، وغلبت الخاصية المعجمية عليها - وقد أكدتها السمتان (4) و (7) - بسبب الوظيفة الإحالية التي ولّدت من أجلها .

والسمة الثانية غير قابلة للتعميم على العربية لأن الربط فيها يكون بالأداة كما يكون معنوياً مثل الربط بين المتضامين الذي تستعمل له الفرنسية الأداة "à" و "de" ؛ واستعمال هاتين الأداةين مهمّ في التفريق بين العربية والفرنسية لأن من المعقدات الثلاثية العناصر في الفرنسية ما يصبح في العربية مركباً إضافياً مثل "chambre à coucher" الذي يصبح "غرفة النوم" و "chemin de fer" الذي يصبح "سكة الحديد" (99) ، أو يصبح مركباً وصفيّاً مثل "machine à écrire" الذي يُصبح "آلة كتابة" ، و "nappe d'eau" الذي يصبح "طبقة مائية" ، ولا تستعمل الأداة في أي من المركبين في العربية ليصير معقداً ثلاثي العناصر ؛ فما تُضطرُّ إليه الفرنسية إذن لتكوين المعقد الثلاثي المشتمل على إحسدي

(95) L.Guilbert : La créativité lexicale , pp.199 – 278 (La syntagmatique lexicale) ، والباب كله هو الثالث من القسم الثاني الكبير المخصص للاشتقاق (La dérivation) ، ص ص 103 – 278 .

(96) S.Anderson : A-Morphous Morphology, pp.292 – 319 ، والفصل هو الحادي عشر وعنوانه " Composites : words with internal structure " ، ولا يخرج مفهوم " Composites " عن مفهوم " Compounds " .

(97) ينظر : R.Lieber : Morphology and Lexical Semantics, p. 46 ، وقد قسّمت المركبات إلى صنفين :

(1) المركبات الجذرية " Root compounds " وهي التي يكون الجذع الثاني فيها غير مشتق من فعل ، ومثالها " textil mill , towel rack " ؛ (2) المركبات التاليفية ("Synthetic compounds") ، وهي التي

يكون الجذع الثاني فيها مشتقاً فعلياً ، ومثالها " truck driver , waste disposal " .

(98) ينظر : J.Bybee : Morphology, p.105 ، ومن أمثلة المركبات التي ذكرت "school bus , black board" .

(99) كما يصبح هذا المركب في العربية مركباً وصفيّاً إذ يقال أيضاً " سكة حديدية " .

الأداتين "à" و "de" ليست العربية مُضْطَرَّةٌ إليه لأن ما يُقابل هذا النوع من المعقد فيها هو المركبُ الثنائي الإضافي أو الوصفي .

والسمةُ الثالثةُ المتصلةُ بالعلاقة التَّحْدِيدِيَّةُ بين العناصرِ لا تختلفُ فيها العربية عن الفرنسية لأن طبيعة بنية المركب فيها تفرِّضُ أن يكونَ العنصرُ الأوَّلُ مُحدِّداً (Déterminé) وأن يكونَ العنصرُ الثاني وما يتبعه مُحدِّداً (Déterminant) ، فتلك هي طبيعةُ العلاقة بين المضافِ والمضافِ إليه والصفةِ وموصوفِها والمبتدأِ وخبرِهِ ، إذ لا يتقدَّمُ المضافُ إليه على المضافِ ولا الصفةُ على الموصوفِ ولا الخبرُ على المبتدأِ إلا في حالتي تَكُونِ الخبرِ من جارٍ ومجرورٍ أو ظرفٍ ومضافٍ إليه بعده . ولكن هذا الاستثناء لم يظهر له أثرٌ في تعميم السمة ، ولا شك أن لترجمة من الفرنسية إلى العربية دوراً مهماً في التعميم أيضاً . فإن شكلاً مثل [ظرف + اسم + اسم] أو شكلاً مثل [ظرف + اسم + اسم + صفة + أداة + اسم] لا يدلان في الأمثلة التي قدَّمنا على تقدُّمِ المُحدِّدِ (Déterminant) على المُحدِّدِ (Déterminé) لأنَّ العنصرين الأوَّلَ والثانيَ فيهما [ظرف + اسم] إنما يترجمان عنصراً معجمياً فرنسياً واحداً هو "hyposulfite" في مثال "تحت كبريتيت الكلس" و"hypohydrochlorate" في مثال "تحت إيدروكلورات الأوكسيد الأوَّل للانتيمون" ، إضافة إلى أنَّ العنصرين الثالثَ والرابعَ [الأوكسيد الأوَّل] في المثال نفسه ترجمة لعنصرٍ معجميٍّ فرنسيٍّ واحدٍ هو "monoxyde" ، وذلك يجعلُ من المركبين "تحت كبريتيت" و"تحت إيدروكلورات" مُحدِّدَينِ (Déterminés) رَغْمَ تَكُونِهما من [ظرف + اسم] . ولا يختلفُ هذا التعميمُ فيما نرى إلا في المعقدات المُنَبِّئَةِ على [صفة + صفة + صفة] ، ومثالها "ظَهْرِيَّةٌ قَطْبِيَّةٌ مَنْكِيَّةٌ" ، وعلى [صفة + صفة + صفة + صفة] ، ومثالها "القَابِضَةُ الْقَصِيرَةُ الإِهَامِيَّةُ الْقَدَمِيَّةُ" . فإنَّ الصفاتِ (1) و(2) و(3) في المعقد الثلاثيِّ متساويةٌ في الإحالة التخصيصية إلى موصوفٍ واحدٍ محذوفٍ هو "عَضَلَةٌ" ، وكذلك الصفاتُ (1) و(2) و(3) و(4) في المعقدِ الرباعيِّ متساويةٌ في الإحالة التخصيصية إلى موصوفٍ واحدٍ محذوفٍ هو "العَضَلَةُ" أيضاً ، وإن كانت الصفة (4) أكثرُ تخصيصاً لأنها تميِّز العَضَلَةَ الموصوفةَ عن عَضَلَةٍ أُخرى هي "القَابِضَةُ الْقَصِيرَةُ الإِهَامِيَّةُ الْيَدِيَّةُ" ؛ ويمكن لنا أن نرى في الصفاتِ الثلاثِ في

المعقد الثلاثي وفي الصفات الأربع في المعقد الرباعي عناصرٌ مُحدَّدة (Déterminants) لعنصرٍ مُحدَّد (Déterminé) هو الموصوفُ المحذوفُ في المركَّبِ ، وهو " العَضَلَةُ " .

وأما السِّمَةُ الرَّابِعَةُ فقد أَكَّدَتِهَا في الحديثِ عن السِّمَةِ (1) ؛ فَإِنَّ المَعْقَدَاتِ التي ذكرنا - مثل المركَّباتِ - وَحَدَاتٍ معجميةً ذاتُ كِيَانَاتٍ صَرْفِيَّةٍ مُبَيَّنَّةٍ (Structurés) داخِلياً ؛ وهي مركَّباتٌ اسميةٌ خالصةٌ أو وصفيةٌ ذاتُ طَبِيعَةٍ اسميةٍ لأنَّ الصفاتِ التي رأينا إما أن تكونُ مُحْيَلَةً إلى مَوْصُوفٍ اسميٍّ مذكورٍ في المصطلح - مثل الصفاتِ الثلاثِ في "العَظْمُ الأوَّلُ المُشْطِيُّ القَدَمِيُّ" المُحْيَلَةُ إلى "العَظْمُ" - وإما أن تحيلَ إلى موصوفٍ اسميٍّ محذوفٍ مثل الصِّفَةِ في "عَضُدِيَّةٌ أَعْلَى المُشْطِ" المُحْيَلَةُ إلى إحدى عَضَلَاتِ العَضُدِ . على أنَّ القَوْلَ بِـ "الاختيارِ الحَرِّ لِأَيِّ اسمٍ أو صفةٍ لتكوينِ المعقدِّ" - باعتبارِ العنصرِ الثالثِ المتمِّمِ الأساسيِّ هو الأداةُ الرابطةُ "à" أو "de" - يَضْعُفُ إذا طُبِّقَ على العربيةِ ، وذلك (1) لأنَّ الأداةَينِ الرابطينِ تُحذَفَانِ في العربيةِ فيتولَّدُ عن المعقدِّ مركَّبٌ ثنائيٌّ إضافيٌّ أو وصفيٌّ ؛ (2) لأنَّ العناصرَ المكوِّنةَ للمركَّباتِ وللمعقدَّاتِ في العربيةِ لا تنتمي إلى مقولاتِ الاسمِ والصِّفَةِ والأداةِ فحسب بل تنتمي كما رأينا إلى مقولتي الظرفِ والفعلِ أيضاً ، فمن أمثلةِ المركَّباتِ المشتملةِ على الظرفِ "بينَ العَضَلَاتِ" و"تَحْتَ المَبْيِضِ" ، ومن أمثلةِ المعقدَّاتِ المشتملةِ عليه "رَئِدِيٌّ فَوْقَ الرَّاحَةِ" و"العَصَبُ تَحْتَ اللِّسَانِ" ؛ وأما الفعلُ فقد رأينا في المعقدِّ السِّدَاسِيِّ ومن أمثلتهِ "ما يُفَصِّدُ مِنَ الدَّرَاعِ مِنَ الأورِدَةِ" . ولا شكَّ أنَّ الاختيارَ بينِ الاسمِ والصِّفَةِ أكبرُ ، لكنَّ بقيةَ المقولاتِ ذاتُ منزلةٍ مهمَّةٍ في الاستعمالِ في تكوينِ المعقدَّاتِ خاصَّةً .

فأما السِّمَةُ السَّابِعَةُ وهي "الخاصيةُ الفريدةُ الثَّابِتَةُ لمدلولِ المعقدِّ" - أو لمفهومه إذا كان المعقدُّ مصطلحاً مثل المصطلحاتِ التي نعالجها - فإنها ليستُ خاصةً بالمعقدَّاتِ الفرنسيَّةِ أو العربيَّةِ بل هي عامَّةٌ تشملُ المعقدَّاتِ المعجميةَ في اللُّغَاتِ المُخْتَلِفَةِ ، ولولا توفُّرُ هذه السِّمَةِ في المعقدَّاتِ لانتفتُ عنها الخاصيةُ المعجميةُ ولما تحقَّقتُ فيها السِّمَةُ (4) السَّابِقَةُ .

ويمكنُ أن نُضيفَ إلى السِّمَاتِ السَّابِقَةِ ثلاثَ سماتٍ أُخرى قد أدَّى إليها وَصْفُ المعقدَّاتِ في العربيةِ :

(1) كلما تعددت العناصر المعجمية المكوّنة للمعقد توسّع اتّماؤها المقوليّ فشملت مع الاسم والصفة الأداة والظرف والفعل .

(2) تتخذ المعقدات أشكالاً مختلفة ، وكلّما كثرت العناصر قلّ عدد الأشكال .

(3) إذا قلّ عدد أشكال المعقد قلّ تواتره في الاستعمال .

3 - 1 - 3 . التوليد بالتخت :

التختُ حسب أوّل تعريف ورد له في كتب اللغة - وهو تعريف الخليل في كتاب " العين " (100) - هو أن تأخذ من كلمتين متعاقبتين كلمةً أو أن تبتني من الكلمتين كلمةً ، وقد ضرب الخليل لذلك أمثلة منها " حَيْعَلٌ " و " حَيْعَلَةٌ " من " حَيٌّ عَلَى " ، و " عَبْشَمَ الرجلُ وتَعَبَسَ ، وَرَجُلٌ عَبْشَمِيٌّ إذا كان من عبِدِ شَمْسٍ " ، وقد بيّن كيف ولدت كلمة " عَبْشَمِيَّةٌ " الواردة في شاهد من شواهد الشعرية : " أَخَذَ [الشاعر] العينَ والبَاءَ من "عَبْدٌ" وأخذ الشينَ والميمَ من "شَمْسٌ" وأسقطَ الدالَّ والسينَ ، فبني من الكلمتين كلمةً ، فهذا من التختِ . وقد أخذ بشاقبة الأصل من بعده أحمد بن فارس فقال في الصحاحي : "العربُ تختُ من كلمتين كلمةً واحدةً ، وهو جنسٌ من الاختصار ، وذلك رَجُلٌ عَبْشَمِيٌّ منسوبٌ إلى اسمين" (101) ، وقد جعل هذا مذهبه في كتاب المقاييس في تفسير ما زاد على الثلاثة من الرباعي والخماسي (102) . لكسن في حديث السيوطي عن التخت في المزهري (103) ما يدل على أن من اللغويين الذين نقل عنهم من خرج بالتخت من ثنائية الأصل إلى تعدده ، فعُدّت مُفرداتٌ مثل "حوقلة" من "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ" و "هَيْلَلَةٌ" من "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" و "طَلْبَقَةٌ" من "أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ" و "دَمْعَزَةٌ" من "أَدَامَ اللَّهُ عِزَّكَ" و "حَسْبَلَةٌ" من "حَسْبِيَ اللَّهُ" من المنحوسات . وقد ذهب المحدثون هذا المذهب في عدم التقيّد بالأصل الثنائي ، فعرف بعضهم التختَ بـ "أن تُنترَعَ أصواتُ كلمةٍ من كلمتين فأكثرَ أو من جملةٍ للدلالة على معنَى مركّبٍ

(100) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، 1 / 60 - 61 .

(101) أحمد بن فارس : الصحاحي في فقه اللغة ، ص 271 .

(102) قد حطّ مقاربه تحليلاً موسعاً جيداً محمد رشاد الحمزاوي في كتابه نظرية التخت العربية ، ص ص 17 - 59 .

(103) ينظر جلال الدين السيوطي : المزهري ، 1 / 483 - 484 .

من معاني الأصول التي انتزعت منها " (104) ، وأجازَ مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة " أن يُنحَتَ من كلمتين أو أكثر اسمٌ أو فعلٌ " (105) .

ونحنُ نذهبُ مذهبَ الخليل في ثنائية الأصل ، ونرى أن النحْتَ قاعدةٌ من قواعدِ التوليدِ الصرْفِيِّ تُولَدُ بها وحدةٌ معجميةٌ بسيطةٌ من وحدتين بسيطتين ؛ أما إذا زادت عناصرُ الأصلِ على الاثنين وكانت تركيباً نحويّاً أو جملةً أو عبارةً معجميةً فإن قاعدةَ التوليدِ لا تكونُ نحْتًا بل تكونُ ما نُسمِّيه "مَعْجَمَةً" (106) . فالمعْجَمَةُ (Lexicalisation) في اللسانياتِ المعْجَمِيَّةِ الحديثةِ "عمليةٌ تُجرى على مُتتاليةٍ من الصَّرَافِمِ (مُرْكَبِ) فتصيرُ وحدةً معجميةً ؛ هي عمليةٌ انتزاعٌ للنحويةِ (Dégrammaticalisation) [عن المُرْكَبِ] " (107) ، فهي إذن "عمليةٌ تحوُّليةٌ لأنها تُحوِّلُ التعبيرَ أو الجملةَ من الخاصيةِ التركيبيةِ إلى الخاصيةِ المعجميةِ" (108) ، ولا يعنينا من عمليةِ التحويلِ هذه أن " يتجمَّدَ " التركيبُ أو العبارةُ أو أن " يتكَلَّسًا " في الاستعمالِ فيكتسبُ الخاصيةَ المعجميةَ بعد أن كانا مكتسبين للخاصيةِ التركيبيةِ النحويةِ ، بل يعنينا منها توليدُ مفردةٍ أو وحدةٍ معجميةٍ بسيطةٍ من التركيبِ أو العبارةِ فيفقدانُ الخاصيةِ التركيبيةِ كلياً . وتبعاً لهذا المفهومِ فإننا ندرجُ تحت "المعجمة" وحداتَ معجميةً مثلَ "حَوَقَل" و"هَيْلَل" و"طَلْبَق" و"دَمْعَز" و"حَسْبَل" التي ذكرها السِّيوطي ، ونُضيفُ إليها مُمَعَّجَمَاتٍ أُخرى مثلَ "بَسْمَل" من "باسمِ الله" و"صَلِّعَم" من "صَلَّى اللهُ عليه

(104) علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 186 .

(105) مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ، ص 22 ؛ وينظر : V. Monteil : L'arabe moderne, p.132 .

(106) ينظر إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 155 - 156 ؛ نفسه : مسائل في المعجم ، ص 48 .

(107) ينظر J.Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique , p.277 ؛ وينظر حول المعجمة وبعض مفاهيمها الأخرى أيضاً : M. - F.Mortureux : La lexicologie ؛ A.J.Greimas et J.Courtés : Sémiotique, p.208 ؛ وentre langue et discours, pp.122 - 126 ؛ وL.Bauer : Morphological Productivity, pp.43 - 47 ؛ ومن أهم معاني المعجمة الأخرى عند هؤلاء (1) تجمَدُ المركبُ أو تكَلَّسَ فيفقدُ خاصيتهِ النحويةِ التركيبيةِ في الاستعمالِ ويكتسبُ الخاصيةَ المعجميةَ ؛ (2) استقرار المولداتِ المعجميةِ الجديدة - سواء كانت مفرداتٍ أو كانت مركباتٍ - في المعجم . ومن أمثلة المعجمة في الفرنسية وحداتٌ معجميةٌ بسيطةٌ مثلَ "gendarme" المتكونة من ثلاثة صرافم هي "gens d'armes" ، و"دَسُورْمَايس" " désormais " المتكونة من ثلاثة صرافم أيضاً هي "dès or mais" ، و"دُورِنَاوَان" " dorénavant " المتكونة من أربعة صرافم هي "d'ore en avant" - ينظر حول هذه "المُعْجَمَاتِ" الفرنسية : E. Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 2 / 171 ؛ وقد سماها "مُتَكَلِّمَاتٌ" (des conglomérés) .

(108) إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص 155 .

وسلم" ، و"مَوْلٌ" فلانًا إذا قال له "يامولائي" و"سَوْدٌ" فلانًا إذا قال له "ياسيدي" (109) ، ومثلها في العربية التونسية فعلٌ "وَشَحَلٌ" ومصدره "تَوْشَحِيلٌ" من قولهم في السؤال عن الحال "واشْ حَالِكٌ" ، وفعل "جَابٌ" من "جَاءَ بكذا" أي أتى به ، وقد اشتقوا منه صفةً الفاعل "جَائِبٌ" والمصدر "جِيَانٌ" ، كما اشتقوا منه الفعل المزيد "جَيْبٌ" في قولهم "آشْ جَيْبِكْ" بمعنى "ما الذي جاء بك" ؟ وصفة الفاعل منه "مَجَيْبٌ" في قولهم "آشْ مَجَيْبِكْ" أي ما الذي جعلك تأتي ؟ وصفة المبالغة "جِيَابٌ" أي كثير الإتيان بالشيء .

وإذن فإن التَّحْتَّ غيرُ المعجمة ، فالمعجمة تُكوِّن من جُملة أو من تعبير ، وأما التَّحْتُّ فيكون من أصلٍ ثنائيٍّ مُعجميٍّ ؛ وهذا الأصلُ فيما نرى على ثلاثة ضروبٍ : (1) إما أن يكون وُحْدَتَيْنِ مُعجميَّتين بسيطتين تامتين ، أي من مقولات الاسم والفعل والصفة والظرف ، وتُولدُ الوحدَةُ المنحوتةُ بحذفِ بعضِ عناصرِ التَّأليفِ الصوتيِّ فيهما ، وهذا الضربُ يشبه ما يسمَّى بالفرنسيَّة "Mot - valise" ، ومن أمثلته "informatique" المتكوِّنة من "information" و "automatique" ، بحذفِ اللاحقة "tion" من الأولى والسابقة "auto" من الثانية والمقطع المشترك "ma" من إحداهما ؛ (2) وإما أن يكون وُحْدَتَيْنِ مُعجميَّتين بسيطتين إحداهما تامَّة والأخرى غيرُ تامَّة ، أي من الأدوات ، وتُولدُ الوحدَةُ المنحوتةُ منهما معا بالمحافظة عليهما مع المزج بينهما ؛ (3) وإما أن يكون وحدَةٌ مُعجميَّةٌ بسيطةٌ تامَّة ولاحقة (Suffixe) أجنبيَّة ، وتُولدُ الوحدَةُ المنحوتةُ منهما بأن يُحافظَ على الوحدَةِ المعجميَّةِ التامةِ أو أن يُحذفَ منها بعضُ عناصرِ تأليفها الصوتيِّ ، وتُدمَجُ اللاحقةُ الأجنبية في بنية المفردة العربيَّة . ومثالُ الضَّرْبِ الأوَّلِ المركَّبِ الإضائيِّ "شِبُهْ غَرَوِيٌّ" - ترجمة لـ "colloïde" - الذي ولَّدتْ منه الوحدَةُ المنحوتةُ المتداوِلَةُ "شِبَعَرَوِيٌّ" ، والمركَّبُ الوَصْفِيُّ "بِرِّي مَائِيٌّ" - ترجمة لـ "amphibie" - الذي ولَّدتْ منه الوحدَةُ المنحوتةُ المعروفةُ "بِرْمَائِيٌّ" ؛ ومثالُ الضَّرْبِ الثانيِّ من القديمِ الأداةِ "لا" والاسمِ "وُجُودٌ" اللذان ولَّدتْ منهما الاسمُ "اللاوُجُودُ" عند الفلاسفة ، والأداةُ "ما" والفعلُ "صَدَقَ" اللذان

(109) الفعل الأول من " التموليل " والثاني من " التسويد " ، وقد ذكر المصدرين ابن حزم الأندلسي في رسالته أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم ، ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي ، 2 / 146 ، فقد ورد فيه في الحديث عن بني أمية (في المشرق) : " ولا استعملوا مع المسلمين أن يخاطبواهم بالتمويل والتسويد " .

وُلِدَ مِنْهُمَا الْاسْمُ "الْمَاصِدَق" عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ ، وَمِثَالُهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَدَاةُ " لَا " وَالْاسْمُ "يَدَوِيَّةٌ" - وَهُوَ مَصْدَرٌ صِنَاعِيٌّ مِنْ "يَدٌ" - اللَّذَانِ وُلِدَ مِنْهُمَا الْاسْمُ "لَايَدَوِيَّةٌ" - وَمَعْنَاهُ "عَيْبَةُ إِحْدَى الْيَدَيْنِ أَوْ كِلْتَيْهِمَا خَلْقَةٌ" - تَرْجَمَةُ لـ "acheiria" ⁽¹¹⁰⁾ ، وَالْأَدَاةُ "لَا" وَالصِّفَةُ "مَرِنٌ" اللَّذَانِ وُلِدَتْ مِنْهُمَا الصِّفَةُ "لَا مَرِنٌ" - وَهِيَ "وَصْفٌ لِمَا لَيْسَتْ بِهِ مُرُونَةٌ" - تَرْجَمَةُ لـ "inelastic" ⁽¹¹¹⁾ ؛ وَمِنْ أَمْثَلَةِ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ "نَشَوِي" ، مِنْ "نَشَأَ" - الْمَعْرَبَةُ الْقَدِيمَةُ - وَاللَّاحِقَةُ "oïde" ، تَرْجَمَةُ لـ "amyloïde" ⁽¹¹²⁾ ، وَ"كَبْرِيْتِيْت" ، مِنْ "كَبْرِيْت" وَاللَّاحِقَةُ "ite" ، تَرْجَمَةُ لـ "sulfite" ⁽¹¹³⁾ ، وَ"كَبْرِيْتُور" ، مِنْ "كَبْرِيْت" وَاللَّاحِقَةُ "ure" ، تَرْجَمَةُ لـ "sulfure" ⁽¹¹⁴⁾ .

وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ فِي الشَّدُورِ الذَّهَبِيَّةِ إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا هُوَ "حَدَقْلَةٌ" وَمَعْنَاهَا "إِدَارَةُ الْعَيْنِ فِي النَّظَرِ" ⁽¹¹⁵⁾ ، وَيَبْدُو أَنَّ الْمَفْرَدَةَ مَنَحُوْتَةٌ مِنَ الْاسْمَيْنِ "حَدَقْلَةٌ" وَ"مُقَلَّةٌ" ؛ وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي فَلَا أَثَرَ لَهُ فِي الْكِتَابِ لِأَنَّ السَّوَابِقَ الْأَعْجَمِيَّةَ الَّتِي كَانَ يُمْكِنُ أَنْ تُتَرْجَمَ بِأَدَوَاتٍ - وَخَاصَّةً السَّوَابِقَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّنْفِي - قَدْ تُرْجِمَتْ بِمُرَكَّبَاتٍ اسْمِيَّةٍ إِضَافِيَّةٍ ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا تَرْجَمَةُ السَّابِقَتَيْنِ "a" وَ"in" - "عَدَمٌ" فِي مِثْلِ "عَدَمُ الْمُهْضَم" - وَ"هُوَ دَاءٌ يَنْشَأُ عَنِ آفَةِ فِي أَسْفَلِ الْمَعْدَةِ أَوْ عَنِ سَبَبٍ فِي الْغِذَاءِ" ⁽¹¹⁶⁾ - تَرْجَمَةُ لـ "apepsie" ، وَ"عَدَمُ التَّدَاخُلِ" - وَهُوَ الْخَاصِيَّةُ الَّتِي بَوَاسِطَتِهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ جِسْمٌ فِي حَيْزِ جِسْمٍ آخَرَ أَيِ فِي حَيْزِ مَشْغُولٍ بِجِسْمٍ آخَرَ" ⁽¹¹⁷⁾ - تَرْجَمَةُ لـ "impénétrabilité" ؛ وَتَرْجَمَةُ السَّابِقَةِ "anti" بِ"مُضَادِّ" فِي مِثْلِ "مُضَادِّ الْحَمَّى" - وَهُوَ "الدَّوَاءُ الَّذِي يَقْطَعُ الْحَمَّى" ⁽¹¹⁸⁾ - تَرْجَمَةُ لـ "antipyrétique" ، وَ"مُضَادُّ الصَّرْعِ" - وَ"هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يَقْطَعُ الصَّرْعَ" ⁽¹¹⁹⁾ - تَرْجَمَةُ لـ "antiépileptique" .

(110) يَنْظُرُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ : مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الطَّبِيَّةِ ، 17/1 .

(111) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ ، 189/2 .

(112) يَنْظُرُ أ. كَلِيرْفِيل : مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الطَّبِيَّةِ الْكَثِيرِ اللُّغَاتِ ، ص 47 (رَقْمٌ 635) .

(113) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ ، ص 850 (رَقْمٌ 12933) .

(114) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ ، ص 850 (رَقْمٌ 12937) .

(115) الشَّدُورُ الذَّهَبِيَّةُ ، 148 و .

(116) نَفْسُهُ ، 366 ظ .

(117) نَفْسُهُ ، 366 و .

(118) نَفْسُهُ ، 527 ظ .

(119) نَفْسُهُ ، 527 ظ .

والضربُ الموجود في الكتاب هو الثالث ؛ وهذا يعني أن مترجمي المادة المصطلحية الفرنسية التي كوّنت المادة الأساسية في الشذور الذهبية قد أجازوا لأنفسهم زيادة اللواحق الفرنسية إلى المفردات العربية ، لكنهم لم يروا ضرورةً إلى اعتماد الضرب الأول من التحت - وهو الرئيسيُّ لقدم وجوده في العربية وتنبه القدماء إليه - والضرب الثاني الذي لم يعدم وجودًا هو أيضًا في النصوص العربية القديمة . ومن أمثلة الضرب الثالث في الكتاب :

أ - فُلْفُلٌ + [ine] = فُلْفُلَيْن ، وهو "جوهرٌ يُستخرجُ من الفُلْفُل بالصناعة فيكون بلورات" (120) ، ترجمة لـ "pipérine" .

ب - زَيْتٌ + [ique] = زَيْتِيك ، وهو اسم لحمض مُستخرج من الزيت" (121) ، ترجمة لـ "oléique (acide)" .

ج - لَبْنٌ + [ique] = لَبْنِيك ، وهو اسم لحمض قليل الطعم يدوب في الماء والكحول" (122) ، ترجمة لـ "lactique (acide)" .

د - كَبْرِيْتٌ + [ure] = كَبْرِيْتور ، وهو اسم لمركب غير غازي وغير حمضي" (123) ، ترجمة لـ "sulfure" .

هـ - كَبْرِيْتٌ + [ite] = كَبْرِيْتيت ، وهو "ملح مركب من حمض الكبريتوز [acide sulfureux] وقاعدة ملحية ، وله أنواع" (124) ، ترجمة لـ "sulfite" .

3 - 2 - التوليد الدلالي :

3 - 2 - 1 . التوليد بالهمجاز :

نستعمل مصطلح "همجاز" مُقابلًا للمصطلح الفرنسي "Métaphore" والمصطلح الانجليزي "Metaphor" ، وإن كان من الشائع ترجمة المصطلحين بـ "استعارة" ؛ والهمجاز ظاهرة قديمة في اللغات الطبيعية ، قد ارتبط ظهوره بمبدأ "الاقتصاد" في الاستعمال اللغوي

(120) نفسه ، 417 و .

(121) نفسه ، 262 و .

(122) نفسه ، 484 و .

(123) نفسه ، 458 ظ .

(124) نفسه ، 458 ظ .

لأنه يمكن المتكلم من استعمال الدوال اللغوية القليلة للتعبير عن المداليل الكثيرة . وقد عني به القدماء من علماء البلاغة والبيان والنحاة العرب (125) والأوروبيين ، لكن عنايتهم به كادت تنحصر في اعتباره ظاهرة بلاغية - أو "وجهًا بلاغيًا" (Trope) - لا علاقة لها البتة بالدلالة المعجمية وخاصة بالتوليد الدلالي في المعجم ؛ وليس اللسانيون الغربيون والعرب المحدثون فيما نرى أحسن حالاً من البلاغيين والنحاة القدماء في الاهتمام بالقدرة التوليدية للمجاز ، فإن جلهم أيضاً قد اهتم به إما من حيث هو "وجه بلاغي" يُنسب إلى "الأسلوبية" ، وإما من حيث هو مظهر من مظاهر "التغير الدلالي" (Semantic change) (126) في نطاق النظرية النحوية التركيبية وليس في نطاق النظرية الدلالية المعجمية ، وخاصة في نطاق التنظير للإبداعية المعجمية (127) . والوضع الذي أشرنا إليه مثاراً لقضيتين : الأولى هي قابلية المفاهيم البلاغية العربية والغربية القديمة لتأدية المفاهيم الدلالية الحديثة حتى يمكن الانطلاق منها للحديث عن المجاز باعتباره قاعدة توليد دلالية . ونحن في هذا المقام أميل إلى الأخذ برأي فرانسوا راستي (François Rastier) الذي يذهب إلى أن "المفاهيم البلاغية قد أنتجت نظريات لسانية قد اختفت منذ وقت طويل : ولا يمكن لذلك أن تُستعمل من جديد بطريقة غير نقدية ، وهي بلا شك أقل صلاحية للاستعمال من أجل تأسيس دلالة نصية (Sémantique textuelle) أو غير نصية . بل إن الأمر يرجع إلى علم الدلالة ليكشف

(125) ينظر عرض نقدي لأراء اللغويين العرب القدامى في محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص ص 11 - 33 ، ولا شك أن من المبالغة أن نتحدث عن رأي اللغويين العرب القدماء في "التوليد الدلالي" .

(126) ينظر E. Traugott and R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.24 - 40, 51 - 75 ، وقد عرضا في الموضوع الثاني من الإحالة أراء بعض اللغويين المحدثين منذ أواخر القرن التاسع عشر . وأما العرب المحدثون فينظر حولهم محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص ص 36 - 53 .

(127) يُعدّ لوي غلبار مثالا نادرا في اهتمامه بالتوليد الدلالي ضمن نظرية عامة في الإبداعية المعجمية - ينظر له : L. Guilbert : La créativité lexicale, pp.64 - 88 ؛ وقد ربط محمد غاليم عمله في التوليد الدلالي بمفهوم "الإبداعية" باعتباره مفهوما جوهريا في "اللسانيات الحديثة (التوليدية خاصة) " - ينظر : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 6 ؛ وقد أكد في أكثر من موضع من الكتاب اهتمامه بظاهرتين أولاهما هي "التركيب الدلالية المولدة" أو "التركيب المجازية المولدة" (ص 8 ، 9 ، 55 ، 56 ، 57) والثانية هي "العلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية " (ص 8) أو "الترابطات الدلالية المعجمية " (ص 9) أو "العلاقات الدلالية المعجمية" (ص 71 ، 72) ؛ وهذا الطرح كما يلاحظ لا يعنى بتوليد الوحدات المعجمية في حد ذاتها بل يعنى بتوليد "التركيب" لكن حسب تصور توليدي لا يخلو من الجراءة . وينظر حول "التوليد الدلالي" من وجهة نظر توليدية أيضا : J. Bastuji : Aspects de la néologie sémantique, in : L. Guilbert (éd.) : La néologie lexicale , Langages, 36 (1974), pp.6 - 19 .

عن المفاهيم البلاغية التي لا تزال محافظة على نواة عقلية لإعادة توظيفها في نطاق إشكالية حديثة⁽¹²⁸⁾ . والقضية الثانية هي قابلية النظريات الغربية - الأوروبية والأمريكية - الحديثة في المجاز للاعتماد في التقييد للتوليد الدلالي بالمجاز رغم أن اهتمامها بدوره في الإبداعية المعجمية كان ضعيفا . ونحن مضطرون في الحقيقة إلى أن نطلق من هذه النظريات رغم غلبة الاهتمام بتوليد "التراكيب الدلالية" وبدراسة المجاز باعتباره مجرد "علاقة" بين دليلين لغويين على جلها .

والتوليد بالمجاز في مفهومه العام إذن هو أن يُسند إلى الدليل اللغوي (أ) الخيل إلى الموجود (ب) مدلول جديد منقول إليه من الدلالة المرتبطة بالموجود (ج) ، فيحيل إلى الموجودين (ب) و(ج) معا ، على أن تكون بين الموجودين علاقة ما تجعل إسناد المدلول المنقول مقبولا . و"تناقل" الأدلة للمدليل فيما بينها يثير بعض القضايا الأساسية مثل قضية التوافق المقولي بين الدليلين المتناقلين: فهل ينبغي أن يكونا من مقولة واحدة أم يجوز أن يكونا من مقولتين مختلفتين ؟ وقضية "التناقل" نفسها : هل تكون بين دليلين مختلفين أم تكون بين مدلولين في نطاق الدليل الواحد ؟ والقضية الأولى لا تعينا كثيرا في مقامنا هذا لأن حديثنا في المصطلح الطي وهو ذو انتماء مقولي محدود إذ لا يكون - إذا كان وحدة معجمية بسيطة - إلا اسما أو صفة ، والاسم والصفة مقولتان قابلتان للتناقل الدلالي فيما بينهما ؛ وأما القضية الثانية فتضعنا أمام ثلاثة مظاهر من التناقل :

الأول هو المجاز على الحقيقة (Métaphore) ، والتناقل فيه لا يكون بين دليلين بل يكون بين مدلولين في نطاق دليل واحد ، وذلك بأن يُطلق اسم خاص بوجود ما على موجود آخر لأشراك الموجودين في خاصية تسمح بأن يُطلق على أحدهما اسم الآخر ، والعلاقة التي تبرز هذا الانتقال - نتيجة وجود الخاصية المشتركة - هي علاقة التشابه في سمة أو في مجموعة من سماتهما : ومثاله [أن الجزء الذي يتولد في النباتات من الغصن غالباً ومن الجذر في بعض الأحيان ويكون عادةً صفيحة رقيقة خضراء اللون] يُسمى "ورقة" ، وقد نُقل الاسم نفسه إلى [قطعة الكاغد الرقيقة التي تُتخذ للكتابة أو

(128) ينظر François Rastier : Sémantique interprétative, p. 175 .

للطباعة] فأطلق عليها وسميت "ورقة" هي أيضا ، وعلاقة التشابه بين المسميين هي سمة "الورقة" ؛ فـ "الورقة" إذن دليل واحد مدلوله الأصلي هو الجزء النبائي الذي ذكرنا ، ثم نُقل إليه مدلول جديد هو "قطعة الكاغد الرقيقة" ؛ ويمكن أن نستخلص من مظهر التناقل هذا قاعدة عامة هي "إنّ المدلول (2م) يرتبط بالمدلول (1م) بعلاقة مجازية في نطاق الدليل (أ) (129) إذا قامت بين الموجودين اللذين يُحيلُ إليهما الدليل (أ) علاقة تشابه" . وهذا المظهر كثير متواتر في ألفاظ اللغة العامة ، وهو من أهم مولدات الاشتراك الدلالي فيها ؛ وقد استغل منذ القديم في التوليد المصطلحي . وقد ظهر أثره في الشذور الذهبية لكن كثيرا مما ذكر منه قديم ، ونريد أن نقتصر على ذكر أمثلة محدثة في القرن التاسع عشر . ومنها :

أ — أجرية (ج. جراب) : "اسم أطلقه المشرحون على الجيوب الغشائية الشبكية والحوصلية التي توجد في سمك الجلد" (130) ؛ فقد سمي الجيب الغشائي الشبكي "جرابا" ، وسبب التسمية هي علاقة التشابه بين الجيب والجراب في الهيئة .

ب — أساس : "يسمى [بـ] هذا الاسم بعض المشرحين معظم العجز لكونه قاعدة للعمود الفقري ، وسمي به العظم الوتدي لكونه موضوعا في قاعدة الجمجمة" (131) ؛ فقد سمي معظم العجز والعظم الوتدي "أساسا" ، وعلاقة التشابه هي "القاعدة" .

(129) لا نعتبر "ورقة" في مفهومها الأول و"ورقة" في مفهومها الثاني وحدتين معجميتين مستقلتين بل نعتبرهما مدلولين أو مفهومين يحملهما دليل واحد هو "ورقة" ، وهذا التصور تبرره علاقة "الاشتراك الدلالي" (Polysémie) التي تحدث في نطاق الدليل الواحد أو الوحدة المعجمية الواحدة التي تحمل أكثر من معنى ، أي إن الوحدة المعجمية تكون واحدة لكن معانيها تتعدد؛ ونحن نخالف بهذا التصور الذي يرى أن "ورقة" بمدلولها الأول وحدة معجمية مستقلة عن "ورقة" بمدلولها الثاني ، رغم أن الودنتين تنتمي إلى "لفظ" (vocable) واحد - ينظر مثلا ، A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, p.166 ؛ وقد عرف بولغير المجاز تعريفا يختلف عما ذكرنا : "إن الوحدة المعجمية (و2) ترتبط بعلاقة مجازية بالوحدة المعجمية (و1) من اللفظ نفسه إذا أدت مفهوما تربطه علاقة تشابه بالمفهوم الذي تؤديه (و1)" ، وقد مثل لذلك بـ "virus" في ثلاثة سياقات اعتبرها في كل منها وحدة معجمية قائمة الذات : (1) الجرثومة الناقلة للزكام في "أصابه فيروس الزكام"؛ (2) العدوى التي يعبر عنها الولع بشيء ما في مثل "أصابه فيروس اللسانيات" ؛ (3) الجرثومة التي تصيب الحاسوب في "أصاب القرص الصلب في حاسوبه فيروس"؛ على أن الباحث لم يعن بإظهار أوجه الشبه بين الفيروسات الثلاثة - وينظر حول المجاز : L. Guilbert : La créativité lexicale, p.70 ؛ وينظر أيضا : E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.75 - 78 ؛

(130) الشذور الذهبية ، 10 ظ .

(131) نفسه ، 22 و .

ج - ميزاب: "هو شقّ مستطيلٌ سَطْحِيٌّ أو عنقيٌّ موجودٌ في سطحِ العظام ، ويطلقه المشرّحون على كلّ انخفاضٍ طويلٍ غائرٍ كائناً في سَطْحِ العظام يَنزَلُ عليه وترٌ ، وذلك كالميزاب العَصْدِيّ" (132) ؛ فقد سمي "الشقّ المستطيل السطحي أو العنقي" و"الانخفاض الطويل الغائر" الموجودان في سطح العظام "ميزاباً" لعلاقة التشابه بين "الشقّ المستطيل" و"الانخفاض الطويل الغائر" والميزاب .

والمظهرُ الثّاني هو الكناية (Métonymie) ؛ والتناقلُ به يكون بين مدلولين في نطاق دليلٍ واحدٍ أيضاً ، وذلك بأن يُنتَقَلَ باسمٍ من تعيينٍ موجودٍ إلى تعيينٍ موجودٍ آخرَ لاشترَكِ الموجودين في خاصيةٍ ما نتيجةً ما بينهما من علاقةٍ تجاورٍ ؛ وأنواعُ علاقاتِ التجاورِ كثيرةٌ ، منها (1) علاقةُ المحتويِّ بالمحتوى ، ومثالها العلاقةُ بين "كأس" في "كَسَرَ الكأس" وفي "شَرِبَ الكأس" ، فالكأسُ المكسورةُ "إناءٌ محتوٍ" والكأسُ المشروبةُ سائلٌ ما محتوٍ ، شروبٌ ؛ (2) علاقةُ مكانٍ ما بالإنتاجِ الصناعي الذي يُنتِجُ فيه ، وهذا يكثرُ - في الفرنسية مثلاً - في تسمية الخُمُورِ والمياهِ المعدنية التي تُعطى أسماءَ الأماكنِ التي تُنتِجُ فيها ، ومثالها الخمرَةُ "بُورْدُو" (bordeaux) من اسمِ مدينةِ "Bordeaux" ، والماءُ المعدنيُّ "إيفيان" (évia) من اسمِ مدينةِ "Evian" ؛ (3) علاقةُ شخصٍ ما بالإنتاجِ الصناعي الذي ينتجه ، ومثالها السيّاراتُ التي تحملُ أسماءَ مُنتجِها ، مثل السيّارةِ "بيجو" (peugeot) من اسمِ الصناعي الفرنسي "Peugeot" ، والسيّارةِ "فورد" (ford) من اسمِ الصناعي الأمريكيِّ "Ford" ؛ (4) علاقةُ السببِ بنتيجته ، ومثالها علاقةُ "العَضّة" - المرة الواحدة من العَضِّ - وهي الإمساك بالأسنان الذي يتسببُ في الجرح - بـ "العَضّة" إذا كانت أنثراً ، أي جُرْحًا باقياً ظاهراً . ويمكن أن نستخلصَ من مظهرِ التناقلِ الثاني هذا قاعدةً عامّةً هي "إنّ المدلولَ (م) يرتبطُ بالمدلولِ (م1) بعلاقةٍ كِنائِيّةٍ في نطاقِ الدليلِ (أ) إذا قامتْ بين الموجودين اللذين يحيلُ إليهما الدليلُ (أ) علاقةً تجاورٍ" (133) .

(132) نفسه ، 555 و .

(133) ينظر : L. Guilbert : La créativité lexicale, p.70 ؛ وينظر أيضاً : A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 - 167 ؛ E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp.78 - 79 ؛ وينظر أيضاً حديثَ تروغثَ وداشير في المرجع المذكور (ص 27 - 34) عن "التجوير" (metaphorization) و"التكنيّة" (metonymization) ؛ وينظر كذلك محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 113 - 125 ، وقد توسع في أنواعِ علاقاتِ المجاورة ؛ وقد

وقد بحثنا في الشذور الذهبية عن أنواع هذا المظهر من التناقل الدلالي فلم نجد منها إلا نوعاً واحداً هو المتولد من العلاقة بين السبب ونتيجته، ومن أمثلته :

أ - بَوَابٌ : "اسمٌ للفتحة السَّقْلَى من المعدة ، وهي فتحةٌ محاطةٌ بِحَوِيَّةٍ مستديرةٍ مفرطحةٍ ليفيةٍ مخاطيةٍ تسمى بِصِمَامِ البَوَابِ . وعرفه بعضهم فقال: هو فمُ الاثني عشرى [كذا] متصلٌ بالمعدة ، وإنما يُسمى به لأنه ينضمُّ عند امتلاءِ المعدة إلى تمامِ النَّضجِ ثم ينفتحُ إلى تمامِ الدَّفْعِ بحركةٍ تسحيريةٍ ، أعني ليست عَصِيبةً" (134) ؛ فقد سميتُ فتحةُ المعدة الموصلةُ إلى الاثنا عشرى بَوَاباً بسببِ حركتي الانغلاقِ عند امتلاءِ المعدة والانفتاحِ عند دفعِ ما امتلأت به .

ب - دُخَانٌ : "هو النباتُ الذي كان يُعرفُ بالتَّبَعِ كما هو مشهورٌ بذلك في بلادِ المغربِ ، ويعرفُ الآن في السُّودانِ بالتَّابَا ، وفي الأوروپَا بالتَّابَاكِ أو التَّابَاكو ، وفي مصرِ بالدُّخَانِ ؛ وأصله من الأمريكا ، وقد وُجِدَ الآن في كثيرٍ من الأقاليمِ . قال جامعُه : الذي أقولُه إنه لم يخلُ منه قطرٌ من الأقطارِ إلا ما ندرَ ، وهو من فصيلةِ الباذنجانِ كثيرُ الاستعمالِ لا سيما في الديارِ المصريةِ ، والتَّنْبَاكِ نوعٌ منه ؛ وكثيرٌ من الإفرنجِ من لا يشربُه في عودٍ ولا غيره ، بل يوجدُ عندهم ما يسمونه بالسَّيْجَارِ ، وهي أوراقٌ من الدُّخَانِ لُتتْ على بعضها وهي خَضْرَاءُ حتى صارتْ كقَضيبِ صغيرٍ طوَلٌ نحواً من أربعةِ قرايطٍ أو أكثر ، رفيعِ الطرفين ، وتركتُ حتى يبستُ ، فيأخذُ أحدهم قضيباً منها ويُشعل

لاحظنا أنه وغلبار يخرجان عن مبدأ قيام العلاقة الكنائية بين المدلولين في نطاق الدليل الواحد فيقبلان قيامها بين الدليلين أيضاً بل بين الأدلة المختلفة أحياناً ، وقد ذكر غلبار من ذلك العلاقة بين الوظيفة والشخص القائم بها في مثل "رئاسة" (présidence) و"رئيس" (président) ، والعلاقة بين "الجسي" (concret) و"المجرد" (abstrait) في مثل "طائرة" (avion) و"طيران" (aviation) ؛ وأما غاليم فقد أورد أمثلة كثيرة عدها من "العلاقات الصرفية - الدلالية المعجمية" (ص 116) و"الترايبات الدلالية - الصرفية" (ص 120) و"الترايبات الصرفية - الدلالية" (ص 124) و"التعالقات الدلالية - الصرفية" (ص 120) و"التعالقات الصرفية - الدلالية" (ص 125) ، ومن أمثلتها علاقة "المنتج بالمنتوج" في أزواج مثل "كاتب - كتاب ، رواية - روائي ، خبز - خباز" (ص 116) ، وعلاقة "الحال بالمحل" في مثل "مغرب ، مغربي ، مغاربة" (ص 124) وعلاقة "المالك بالملكية" في مثل "ثروة - ثري ، عقل - عاقل" (ص 125)... إلخ ؛ وفي الأمثلة التي ذكرها غلبار وغاليم تجوز كبير لأنها ليست مولدات دلالية بل هي مولدات صرفية اشتقاقية قد تحققت فيها الخصيصة الدلالية التي تربطها بالجدوع التي اشتقت منها ؛ ولو وسعنا باب "المجاورة الكنائية" إلى العلاقات "الدلالية الصرفية" التي ذكرت لأصبحت "الكناية" السمة الغالبة على جل اللغة.

(134) الشذور الذهبية ، 83 ظ .

طرفه بالنار ويمصّ هو من الطرف الآخر فيصعدُ الدخان ، وربما مسكّه بأسنانه وامتنصّ ولم يتكلّف في ذلك إلا كيساً يضع فيه السيجار ، بل منهم من يأخذ قليلاً من الدخان المفروم ويضعه في ورقة رقيقة جعلت لذلك فيلفّ عليه الورقة فتصير كالأنبوبة ويشعل النار في أحد طرفيها ويمتنصّ من الطرف الآخر" (135) ؛ وقد سُمّي التبغ "دُخاناً" بسبب ما يتصعدُ من الدخان أثناء "امتصاصه" بوسيلة من الوسائل التي ذُكرت في التعريف .

والمظهر الثالث هو المجاز المرسل (Synecdoque) ؛ وهو كثيراً ما يختلط بالكناية حتى أنه يُعدّ منها (136) ، لكنه قد حصّر في بعض من وجوه الكناية وخاصة في الوجوه المتولدة عن علاقتي الجزئية - أي تسمية الكلّ باسم الجزء - أو الكُليّة ، أي تسمية الجزء باسم الكلّ (137) ؛ وعلاقة الجزئية صلة ظاهرة كما يلاحظ بالتعميم أو التوسيع (Extension) في الدلالة ، وعلاقة الكُليّة صلة بالتخصيص أو التضييق (Restriction) في الدلالة . ويكونُ المجاز المرسلُ إذن بأن يُقوّم أحدَ اسمين (س1 ، س2) غير متساويين في التصوّر (138) مقامَ الآخر ، ويتحقّق ذلك بتوسيع معنى (س2) بالقياس إلى (س1) أو بتضييقه حسب أنواع من العلاقات ، مثل علاقة الجزء بالكلّ (مثل تسمية "كتاب سيبويه" بـ "الكتاب") أو علاقة الكلّ بالجزء (مثل استعمال "التمرّ" للدلالة على "التخيل" عامة) أو النوع بالجنس (مثل تسمية "الطائرة" بـ "الآلة") (139) .

(135) نفسه ، 199 ظ ؛ و"تبغ" و"تابا" و"تاباك" و"تنباك" كلها من الفرنسية "tabac" ؛ و"تاباكو" من الإسبانية "tabaco" ، وهذه من الهائيتية ، والإسبانية هي أصل الفرنسية ؛ و"السيجار" من الفرنسية "cigare" ، وهذه من الإسبانية "cigarro" .

(136) ينظر مثلاً J. Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique, p.464 ; A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 - 167 ; E. Traugott & R. Dasher : Regularity in Semantic Change, pp. 57 - 58 . والمظهران المغلبان في الدرس اللساني الحديث هما "المجاز" (métaphore) القائم على علاقة التشابه و"الكناية" (métonymie) القائمة على علاقة التجاور ؛ على أن هناك من يعد المظهرين معاً ومعهما "المجاز المرسل" (synecdoque) ووجوه أخرى لم نذكرها مثل "الإغراق" (hyperbole) و"نفي الضدّ" (litotes) و"لطف التعبير" (euphemism) من المجاز - ينظر تروغت وداشر في المرجع المذكور، ص 78 .

(137) ينظر مثلاً J. Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique, p.464 ؛ رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية ، ص 490 (وقد اعتمدها في ترجمة عدد من المصطلحات أيضاً) .

(138) نستعمل "التصوّر" مقابلاً لـ "compréhension" المرادف لـ "intension" ؛ ونفضل "التصوّر" على "المفهوم" الذي نقابل به "concept" .

(139) ينظر L. Guilbert : La créativité lexicale, p.69 ; A. Polguère : Lexicologie et sémantique lexicale, pp. 166 - 167 .

وليس لهذا المظهر وجوداً ملاحظاً في الشذور الذهبية . ومن أمثاله فيه :

- أ - إنسان⁽¹⁴⁰⁾ : "هو الحيوان الناطق ، وهو المختص من الثديية باليدين والرجلين"
؛ وفي المثال تسمية للجنس - وهو الجنس البشري - بالنوع وهو "الإنسان" .
ب - بطاطس : "اسم جذور لنبات دقيق لذيذ الطعم من فصيلة الباذنجان"⁽¹⁴¹⁾ ،
وفي المثال تسمية للجزء بالكل لأن "البطاطس" اسم النبات عامة قد خصت به في التعريف
ثمرته ، وهي "جذوره" .

3 - 2 - 2 . التوليد بالترجمة الحرفية :

3 - 2 - 2 - 1 . في الاقتراض الدلالي والاقتراض بالترجمة :

المقصود بـ "الترجمة الحرفية" نقل المصطلح الأعجمي بمعناه الحرفي الذي يفيد في اللغة المصدر التي ينتمي إليها . فإن المصطلح الأعجمي إما أن يكون له مقابل معروف في العربية فيقابل به ، وإما أن لا يكون له مقابل فيلجأ المصطلحي إلى أحد حلول ثلاثة : (1) توليد مصطلح جديد يقابله بوسائل العربية كالاقتراض والمجاز ؛ (2) أو اقتراض المصطلح الأعجمي اقتراضاً معجمياً بإدخاله إلى اللغة العربية ؛ (3) أو ترجمة المعنى اللغوي المعروف للمصطلح في أصل استعماله ، وهذه هي الترجمة الحرفية . وهي كما يلاحظ مظهر من الاقتراض لكنه ليس اقتراضاً حقيقياً تنتقل فيه إلى اللغة المورد الوحدة المعجمية المقترضة بدلها ومدلولها أو بشكلها ومحتواها الدلالي بل هو اقتراض دلالي ينتقل به من الوحدة المعجمية المقترضة المدلول دون الدال أو المحتوى دون الشكل ، والوسيلة التي يحدث بها هذا الانتقال عادة هي "النسخ" (Calque) .

على أن من المحدثين من ميز بين "الاقتراض الدلالي" (Emprunt sémantique) و"الاقتراض بالترجمة" (Emprunt par traduction) الذي عدّ النسخ مظهره الأساسي⁽¹⁴²⁾ :

(140) الشذور الذهبية ، 48 و .

(141) نفسه ، 74 ظ .

(142) ينظر : L. Deroy : L'emprunt linguistique, p. 216 ، وقد توسع في الحديث عن "الاقتراض الدلالي" أو "اقتراض المعنى" (Emprunt de sens) في ص ص 93 - 102 ، وتوسع في الحديث عن "الاقتراض بالترجمة" القائم على النسخ في ص ص 215 - 223 ؛ إلا أن "الاقتراض الدلالي" يعدّ في الغالب جامعاً للنوعين اللذين ذكروهما - وينظر حول هذا النوع من الاقتراض في العربية الحديثة : V. Monteil

فإن الاقتراض الدلالي يكون بإسناد مدلول جديد مقترض إلى دليل قائم في الاستعمال ؛
وأما الاقتراض بالترجمة فيكون بنقل مدلول ما من دليل في اللغة المصدر وإسناده إلى دالّ
مستحدث في اللغة المورد لتكوين دليل جديد، وإذن فإن الاقتراض بالترجمة ينتج عنه
ظهور وحدات معجمية جديدة في اللغة المورد . ومن أمثلة الاقتراض الدلالي حسب هذا
التقسيم المعنى الأدبي للمفردة الفرنسية "nouvelle" - أي "القصة القصيرة" - الذي
اقتُرِضَ من معنى "novella" الإيطالية ، والمعنى الرياضي للمفردة الفرنسية "finaliste" -
أي "اللاعب أو الفريق المؤهل لدور نهائي في مسابقة رياضية" - الذي اقتُرِضَ من معنى
"finalist" الانجليزية ؛ والمعنى الكيميائي للمفردة العربية "ذرة" - أي "أصغر جزء في
عنصر ما يصح أن يدخل في التفاعلات الكيميائية" (143) - الذي اقتُرِضَ من المعنى
الكيميائي لـ "atome" الفرنسية ، والمعنى التقني للمفردة العربية "قطار" - أي "مجموعة
من مركبات السكة الحديدية تجرّها قاطرة" - المقترض من المعنى التقني للمفردة الفرنسية
"train" ؛ ومن أمثلة الاقتراض بالترجمة مصطلح "quālitās" اللاتيني الذي استُحدث
 لترجمة المصطلح الفلسفي اليوناني ποιότης (poiostēs) ، وهو يُطلق على إحدى
المقولات الأرسطية ، ومعناه اكتساب الموجود خاصية ما أو اتصافه بها ، ويشبه المصطلح
اللاتيني المصطلح العربي "كيفية" الذي وُلد لترجمة المصطلح اليوناني ذاته ؛ ومصطلح
"quantitās" المستحدث لترجمة المصطلح اليوناني ποσότης (posotēs) - ويطلق هو
أيضا على إحدى مقولات أرسطو - ويدلّ على المقدار الذي تكون عليه مجموعة من
الموجودات ، ويشبه المصطلح اللاتيني المصطلح العربي "كمية" الذي وُلد لترجمة المصطلح
اليوناني ذاته . على أن هذا النسخ يكثر في المركبات ، ومن أمثله في الفرنسية "chemin
de fer" الذي يترجم المفردة الانجليزية "railroad" ، و"haut - parleur" الذي يترجم
"loudspeaker" الانجليزية أيضا ؛ ومن هذه المركبات كثير في النصوص العلمية العربية

177 - 170 pp. L'arabe moderne, محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة ، ص 173 . 182 ؛
إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي (نص درس مخطوط) ، ص 24 - 27 ؛ نفسه : مقدّمة لنظرية
المعجم ، ص 158 - 159 .

(143) تعريف "الذرة" و"القطار" التي تليها مأخوذان من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، /1
. 322 و 773 / 2 .

القديمة والحديثة ، وأكثرها نقلًا للمصطلحات الأعجمية المركبة (اليونانية واللاتينية في القدم والفرنسية والانجليزية في الحديث) في أصل تكوينها ، أو المشتمة على زوائد صرفية اشتقاقية : سوابق أو لواحق . ومن أمثله القديمة المصطلحان النباتيان "كثير الأرجل" الذي يُترجم المصطلح اليوناني (polypodion) πολυπόδιον ، و"عشبة الطحال" الذي يُترجم المصطلح اللاتيني "herba asplenium" ؛ ومن أمثله الحديثة "رجل الذئب" - وهو اسم نبات - ترجمة للفرنسية "lycopode" ، و"ضوء أخضر" ترجمة للفرنسية أيضا "feu vert" .

على أن التمييز الذي ذكرنا بين "الافتراض الدلالي" و"الافتراض بالترجمة" لا يخلو من الإشكال ، لأن ما عدَّ "افتراضًا دلاليًا" في الأمثلة التي ذكرنا يندرج في الحقيقة في قاعدة "التوليد بالمجاز" التي سبق ذكرها ، لأن "nouvelle" و"finaliste" الفرنسيين و"ذرة" و"قطار" العربيين مفردات قائمة في الاستعمال قد وسَّعت دلالاتها ، فإذا نظرنا في المثالين العربيين "ذرة" - ومدلولها الأصلي "واحدة الذر" ، وهي صغار النمل - و"قطار" - ومدلولها الأصلي "عدد من الإبل بعُضه خُلفَ بعض على نسق واحد" - وجدنا إسناد مدلول "أصغر جزء في عنصر ما يصح أن يدخل في التفاعلات الكيميائية" إلى الأول - "ذرة" - وإسناد مدلول "مجموعة من مركبات السكة الحديدية بحرها قاطرة" إلى الثاني - "قطار" - لا يختلفان عن إسناد مدلول "قطعة الكاغد الرقيقة التي تُتخذ للكتابة أو للطباعة" إلى "ورقة" ، لأن العلاقة بين المدلول (م 2) - وهو المدلول المولَّد - والمدلول (م 1) - وهو المدلول الأصلي - في كلتا الحالتين تنطبق عليها قاعدة "إن المدلول (م 2) يرتبط بالمدلول (م 1) بعلاقة مجازية في نطاق الدليل (أ) إذا قامت بين الموجودين اللذين يُحيل إليهما الدليل (أ) علاقة تشابه" ، فالمدليل الثلاثة تنفق إذن في تولدها بالمجاز وإن كان الأصل في ظهور "ذرة" و"قطار" الافتراض .

وليس "الافتراض بالترجمة" حسب النماذج الممثلة التي ذكرناها له بأقل إشارة للإشكال . فإن أثر الترجمة في صوغ المصطلحين اللاتينيين "quālitās" و"quantitās" والمصطلحين العربيين "كيفية" و"كمية" لا وجود له إلا من حيث هي "مقاسبات"

(Equivalents) للمصطلحين اليونانيين ποιοστής (poioστήs) و ποσότης (posotēs) ؛
وأما القاعدةُ التي ولدتُ بها المصطلحاتُ الأربعةُ - وكذا المصطلحان اليونانيان المترجمان
- فهي الاشتقاقُ ؛ فإنَّ ποιοστής مُشتقٌّ من "ποιος" (poios) - وهي أداة استفهام
معناها "كَيْفَ هو ؟ من أيِّ نوعٍ هو ؟" - و ποσότης مُشتقٌّ من ποσος (posos) وهي
أيضاً أداة استفهامٍ معناها "كَمْ ؟" في السؤال عن العدد أو الحجم أو القياس وما هو قابلٌ
للعدِّ والتحديد ؛ ومثل المصطلحين اليونانيين صيغ المصطلحان اللاتينيَّان : فإنَّ "quālitās"
مُشتقٌّ من الأداة "quālis" ومعناها "كَيْفَ هو ؟ ما طبيعته ؟" ، و "quantitās" مُشتقٌّ من
الأداة "quantus" ومعناها "كَمْ ؟" ؛ وقد أتبع الفلاسفة العربُ القدامى الطريقة ذاتها في
الاشتقاق فولدوا "الكَيْفِيَّة" من أداة الاستفهام "كَيْفَ ؟" والملاحقة [- كَيْفِيَّة] وولدوا
"الكَمِّيَّة" من أداة الاستفهام "كَمْ ؟" والملاحقة نفسها (144) .

وإذن فنحنُ أمامَ صنفين من المولِّدات : مولِّدات دلالية بالمجاز ومولِّدات صرفية
بالاشتقاق . وقد أمكنَ إيجادُ المولِّدات الدلالية بالمجاز نتيجة تطويع وسائل اللغة الموردِ
الدلالية بتحميل الأدلة القائمة في الاستعمال مداليل جديدة لا تُنافر طبيعة اللغة ؛ وأمکنَ
إيجادُ المولِّدات الصرفية بالاشتقاق نتيجة قابلية التناقل الترجمي التامة بين اللغتين المصدرِ
والمورد لتوافقهما الطبيعي في الإحالة إلى الموجودات أو في التعبير عنها وتعيينها . ومن
المبالغة فيما نرى أن نعدَّ الحالتين اللتين ذكرنا "افتراضاً دلالياً" أو "افتراضاً بالترجمة" .
لكنَّ هناك حالة ثالثة هي التي تستوقفُ أكثرَ من غيرها ، ونعني بها المولِّدات بالتركيب .
فإن أثر الافتراض بالترجمة يكون في المركبات أظهرَ (145) لأن المركبات أطوعٌ للترجمة في
اللغة المورد من الوحدات المعجمية البسيطة وأعصى منها على الافتراض المعجمي الحقيقي ،
إذ بندرُ أن يُقتَرَضَ المركَّبُ (ويندرجُ فيه المعقَّدُ) - ما لم يكنْ مصطلحاً كيميائياً -
بكامله ، ويكثرُ أن يُترجمَ بمعناه ، لأنَّ تكوُّنَهُ من أكثرَ من عنصرٍ معجمي واحدٍ يُيسِّرُ

(144) ينظر حول الأمثلة اليونانية واللاتينية والعربية التي ذكرنا : A. Bailly : Dictionnaire grec - français, p. 1684 et 1610 - 1611 ; A. Ernout et A. Meillet : Dictionnaire étymologique de la langue latine, p. 551 et 552 ; Kh. Geor : Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro - arabes, p.60, 242 .

(145) قد أكد ذلك دوروا ، ينظر : L. Deroz : L'emprunt linguistique, p.217 ، كما أكد (ص ص 222 - 223) افتراض العبارات أيضاً .

للمترجم تجريد المفهوم العام الحاصل من اجتماع عناصره ونقل المصطلح المركب من اللغة المصدر إلى اللغة المورد بوحدة معجمية منها قائمة في الاستعمال ، وسدّ جملة من الخانات المعجمية الفارغة فيها دون اضطراب إلى الاقتراض المعجمي الحقيقي .

3-2-2-2 . التوليد بالترجمة في المركبات :

ورغبة في وضع الأمور مواضعها والتمييز بين مستويات التحليل فإننا نريد أن نميز من حيث الدلالة بين صنفين من المركبات الحاصلة من الترجمة (146) ، يعنينا ثانيهما ولا يعنينا في هذا المستوى أولهما :

3-2-2-2-1 . الأوّل هو صنف المركبات التي تبدو الدلالة فيها عادية ، حالية من آثار الترجمة ، لأنها تُنقل بين اللغتين المصدر والمورد تناقلًا عاديًا وخاصة إذا كانت الموجودات التي يُحيل إليها معجم اللغة المصدر لا تُقابلها خانات فارغة تمامًا في معجم اللغة المورد ، إمّا لأن الموجودات المعينة موجودة فيه أسماؤها وإما لأن المفاهيم التي ترتبط بالموجودات المقابلة فيه بخانات فارغة يمكن تجریدها فيه وتعيينها . ومن أمثلة هذا الصنف المترجمة من اليونانية في القدم "لوز مر" (146) لمقابلة *ámúgdala pikrá* ، و"عليق الكلب" لمقابلة *(kunosbatos) κυνόσβατος* ، و"خرّيق" (*amugdala pikra*) ،

(146) نرجو ألا يُساء فهم هذا التمييز بين مستويات التحليل مثلما حدث من قبل إذ أخذنا بعضهم لأننا اعتبرنا الغالب على الأدوات -- من حيث هي وحدات معجمية غير تامة - استعمالها أدوات نحوية (مقدمة لنظرية المعجم ، ص 107) ، فقد رأى أن هذا الموقف "يبدو مناقضاً لمنطلقات هذا الباحث . فهو يعتبر أن "المعجم منفصل معرفياً عن النحو وهو سابق له" (بن مراد . 1997 : 103) ويدعو إلى الفصل بين المعجم والنحو "حتى لا ينسب إلى النحو ما هو من المعجم ولا ينسب إلى المعجم ما هو من النحو" (م . ن : 45 ، 46) - رفيق بن حمودة : الوصفية ، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس ، وكلية الآداب بسوسة ، 2004 ، ص 381 (تع 1) ؛ ولا ندري ما الذي يناقض مبدأ الفصل بين المعجم والنحو معرفياً في قولنا إن الأدوات وحدات معجمية غير تامة لأن الغالب على استعمالها أن تكون أدوات نحوية لأن الأصل في استعمالها أن تكون روابط في الجمل بين الوحدات المعجمية التامة ؟؟ ونعتقد أن صاحب "الوصفية" يعلم أن كل مؤلفي القواميس العربية والأجنبية يدرجون "الأدوات" جميعها مداخل معجمية في مواضعها من الترتيب في القواميس لا اعتبارهم إياها وحدات معجمية ، وأنها قد تنال من العناية في التعريف أكثر مما تناله الوحدات المعجمية التامة ؛ فالأدوات - كما قرر اللسانيون المحدثون قبلنا - وحدات معجمية رغم غلبة الوظيفة النحوية عليها ، وليس في هذا ما يدحض مبدأ الفصل بين المعجم والنحو معرفياً وسبق المعجم للنحو وسبق المفردة للجملة كما بينا في كامل الفصل الثالث - وعنوانه "المعجم والمعرفة" - من "مقدمة لنظرية المعجم" ، ص ص 58 - 104 .

(147) أخذنا هذا المثال والمثاليين التاليين من كتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس العين زربي ، ترجمة اصطفى بن بسيل وحنين بن إسحاق ، ص 66 (ف 1 - 64) ، 116 (ف 1 - 137) ، 354 (ف 4 - 106) .

أبيض" لمقابلة (héllebros leukos) ἑλλέβορος λευκός ؛ ومن أمثله المترجمة من الفرنسية في الحديث "أفحوانُ الحدايق" (147) لترجمة chrysanthème des jardins ، و"توتُ أبيضُ" لترجمة mûrier blanc ، و"أسٌ مُحَدَّبُ الورق" لترجمة myrte à feuilles bullées ؛ و"اللوز" و"العَلِيقُ" و"الخَرَبِقُ" و"الأفحوانُ" و"التوتُ" و"الأسُ" نباتاتُ عرفها العربُ لأنَّ أرضهم تُنبتُها ، لكنَّ الضروبَ المذكورةَ منها جديدةٌ بالنسبة إليهم ، لم يعرفها عامتهم ولم تدونها قواميسُ اللغة العامة ، بل عرفها العلماءُ منهم واستطاعوا نقلها إلى العربية .

2-2-2-2-3 . الثاني هو صنفُ المركبات التي تبدو الدلالةُ فيها غيرَ عاديةٍ لعلبةِ آثارِ العُجْمَةِ عليها ؛ فإنَّ من المركبات ما يستطيعُ المترجمُ نقله إلى اللغةِ المورِدِ لكنه يبقى رغمَ ذلك باللغةِ المصدرِ أُلصِقَ لأنه يبقى محافظاً على خصوصيةٍ أو أكثرَ من خصوصياته الدلاليةِ في اللغةِ المصدرِ ؛ وهذا الصنفُ هو الذي نعتبره مقترضاً دلاليّاً قائماً على التسخُّحِ بحق . وقد بحثنا عنه في الشذور الذهبية فوجدناه على نوعين :

1- نوعٌ تأتتُ غرابتهُ الدلاليةُ من شكله ، لأنَّ صوغه في العربية على الصورة التي هو عليها دالٌّ على أصله الأعجمي ؛ وهذا النوعُ نفسه ضروبٌ ، أهمها في الشذور الثلاثة التالية :

(1) - مركباتٌ تأتتُ غرابتها الدلالية من انتمائها المقولي ، ونُحَصَّ بالذكر المركبات الوصفية ، وقد رأينا منها في (1-2-3) و (2-2-3) ثلاثة أشكالٍ هي [صفة + صفة] و [صفة + صفة + صفة] و [صفة + صفة + صفة + صفة] ، وليس من خصائص العربية أن تتألى فيها الصفاتُ في المركب المعجمي الواحد . ونكتفي في التمثيل لهذا الضربِ بذكر أمثلة من الشكل الأول ، أي المركب الوصفي الثنائي ، وتظهرُ فيها الصفة الأولى صفةً مُشتقةً من صفة : "مُسْتَقِيمٌ > مُسْتَقِيمٌ" ، و"المستقيم" (rectum) هو طرفُ المعنى الغليظ المنتهي بالشرج :

(148) ينظر هذا المثال والمثالان التاليان في : مصطفى الشهابي : معجم الألفاظ الزراعية ، ص 159 ،

أ - "مُسْتَقِيمِي مَهْلِي" : "وصفٌ لما يخصُّ المستقيمَ والمهبلَ ، فيقالُ حاجزُ مُستقيمي مهلي للحاجز المتكوّن من التصاق المستقيم بالمهبل الفاصل بينهما" (149) ،
والمركبُ ترجمة لـ "recto - vaginal" الفرنسي .

ب - "مُسْتَقِيمِي مَجْرِيَّة" : "وصفٌ لما يخصُّ المستقيمَ ومَجْرَى البولِ ، فيقالُ نواصيرُ مستقيميّة مَجْرِيَّة" (150) ، والمركبُ ترجمة لـ "recto - urétral" .

ج - "مُسْتَقِيمِي مَثَانِيَّة" : "صفةٌ لما يخصُّ المستقيمَ والمثانةَ ، وتوصفُ بهذه الصفةُ عمليةُ الحِصاة التي عملها الطبيبُ سنسون" (151) ، والمركبُ ترجمة لـ "recto - vésical" .

(2) - مركبات تأتت غرابتها الدلالية من نمط تركيبها ، أي من تتابع العناصر المعجمية المكوّنة للتركيب ؛ وهذا الضرب نجدُه خاصّةً في المركبات التي ترجمت فيها سوابق اشتقاقية بظروف ، فإن من الغريب في العربية أن تكون الوحدة المعجمية شبه جملة إضافيًا ظرفيًا ، ومن أمثله :

أ - "بينَ الجدارين" : "سميَ بذلك بعضهم عظمة مزدوجة في الجمجمة موضوعة في ذوات الثدي بين العظام الجبهية والقمحدوية" (152) ، ويقابله في الفرنسية "intermural" .

ب - "بين العظام" : "أي الموضوع بين العظام ، فيقال الشريان بين العظام للشريان المشترك في الساعد..." (153) ، ويقابله في الفرنسية "interosseux" .

ج - "تحت اللسان" : "وصفٌ لما هو موضوع تحت اللسان ، فيقالُ شريانٌ تحتَ اللسان للشريانِ اللساني وفرع منه ، ويقالُ غُدّةٌ تحتَ اللسان وهي غُدّة لعابية مزدوجة مستديرة آخذة في الاستطالة لوزية الشكل موضوعة تحتَ اللسان..." (154) ، ويقابله في الفرنسية "sublingual" .

(149) الشذور الذهبية ، 521 ظ .

(150) نفسه ، 521 ظ .

(151) نفسه ، 521 ظ ، واسم الطبيب Sanson ، ولم نستطع تحديد شخصيته لأنه يطلق على أكثر من طبيب .

(152) نفسه ، 90 ظ .

(153) نفسه ، 91 و .

(154) نفسه ، 94 و .

(3) - مركباتٌ تأتتْ غرابتها الدلالية من اشتماؤها على "اقتراض هجين" (Emprunt hybride) ، ونعني بالاقتراض الهجين الوحدة المعجمية المركبة المشتمة على مكوّن عربيّ أو أكثر ومكوّن أعجمي مقترض أو أكثر ، أي إنّ فيها مزيجاً من العربيّ الخالص والأعجميّ المقترض ؛ وتكثر هذه المقترضات الهجينة في ترجمة المصطلحات الكيميائيّة خاصة ؛ ومن أمثلتها :

أ - "أوعية لينفاوية سطحيّة" : " أعني التي في الطرفين البطنيّين أي الرّجلين (...) ، فروعُ هذه الأوعية تنشأ من الأصابع بجذورٍ دقيقة جداً تغطّي وجهي القدم... " (155) ، ويقابله في الفرنسية "vasa lymphatica superficialia" (vaisseau lymphatique superficial) .

ب - "أوكسيد الحديد" : " للحديد ثلاثة أكاسيد ، هي أوّل أو أكسيد - وهو المسمّى عندهم بروتوأوكسيد - وثاني أو أكسيد ، وسيسكوي أو أكسيد... " (156) ، ويقابله في الفرنسية "oxyde ferreux" .

ج - "إيتير مُفسّفَر" : " هو الايتير الكبريتيك المشحون بالفسفور المحلول فيه ، وهو مُركّبٌ من حمض الفسفوريك ومن الايتير كبريتيك" (157) ، ويقابله في الفرنسية " éther phosphoré" ، والهجنّة الاقتراضية في هذا المركب ظاهرة في استعمال صفة المفعول "مفسّفَر" ، مشتقة من "فسفور" ، الأعجميّ المقترض .

2 - والنوع الثاني تأتتْ غرابته الدلالية من مدلوله ؛ فإنّ المدلول - أو المفهوم - الذي يظهر في اللغة المصدر أولاً قد يكون مُرتبطاً بخصوصيّة ما في تجربة الجماعة اللغويّة ولا يُحدّث التعبير عنه أو تعيينه في تلك اللّغة أيّ غرابة ، فإذا نقله المترجمُ نقلاً حرفياً إلى اللغة المورّد بقي مُرتبطاً بخصوصيّته المرجعيّة وظهرتْ غرابته الدلالية لمستعمل هذه اللغة

(155) نفسه ، 53 ظ .

(156) نفسه ، 55 ظ ؛ و "أوّل أو أكسيد" هو monoxyde ، و"بروتوأوكسيد" هو protoxyde ، و"ثاني أو أكسيد" هو bioxyde ؛ وأما "سيسكوي أو أكسيد" فلم نعثّر على تسميته الفرنسية .

(157) نفسه ، 59 و ؛ و"حمض الفسفوريك" هو acide phosphorique ، و"إيتير الكبريتيك" هو éther sulfurique .

الذي لا يستطيع في الغالب تحديده دلاليًا أو مفهوميًا تحديداً دقيقاً إلا إذا كان ثنائي اللغة (bilingue) ونزله في حيّزه الدلالي أو المفهومي في اللغة المصدر . ونجد من هذا النوع في الشذور الذهبية ضربين :

(1) - ضربٌ أولٌ ارتبطت فيه الغرابة بظاهرة عامة قد عُرفت في تجرّبة الجماعة اللغوية المقرّضة ولم تُعرف في تجرّبة الجماعة اللغوية المقرّضة ، ومن أمثلتها :

أ - "التكلم البطني" أو "التكلم المعدي" : وهو "كيفية في التكلم ينوع الإنسان فيها صوته بحيث يظهرُ للسامع أن الكلام لم يخرج من الفم بل [هو] آت من مكان بعيد ، ويُسمى بالتكلم المعدي أيضاً لظن السامع أن الكلام خارج من المعدة" (158) ، ويقابله في الفرنسية "ventriloquie" .

ب - المستقصية الصدرية : "هي آلة اخترعها الطبيب لاينك ، وهي أسطوانة من البقس أو غيره طولها قدم وفي باطنها قناة قطرها ثلاثة خطوط ، و[هي] مركّبة من قطعتين يتعشقان في بعضهما ، في أحد طرفيها خُفرة على هيئة قمع غورها نحو 18 خطّاً ؛ وكيفية استعمال هذه الآلة أن يُوضع طرفها الذي هو كالقمع على صدر المريض ويضع الطبيب أذنه على الطرف الآخر..." (159) ؛ وقد أورد المؤلف للآلة نفسها مدخلاً آخر هو "مسماع" (160) ووصفها وصفاً شبيهاً مما ورد هنا ؛ وقد تُرجم بالمصطلحين المصطلح الفرنسي "stéthoscope" الذي سيشتهر مُقابله المُحدث "السّماعة" .

(2) - ضربٌ ثانٍ ترتبط فيه الغرابة بمظهرٍ خاصّ بتجرّبة الجماعة اللغوية المقرّضة ؛ ولم نجد للتمثيل له أفضل من مصطلحات علم التشريح المولدة من أسماء الحروف أو الصوامت الأعممية ، وخاصة الحروف اليونانية . وهذا المظهر في الحقيقة قد عرفته العربية

(158) نفسه ، 105 و ؛ وقد تُرجم المقابل الفرنسي "ventriloquie" في المنهل لسهيل إدريس وجبور عبد النور (ص 1073) بـ "مقمقة" ، والمقمقة في العربية غير هذا بل هي "حكاية صوت أو كلام" ، والمقاميق هو المتكلم بأقصى حلقه - ينظر لسان العرب ، 3 / 513 (مقق) .

(159) نفسه ، 521 و - 521 ظ . و "لاينك" مخترع هذه الآلة هو الطبيب الفرنسي René Laennec (1781 - 1826) .

(160) نفسه ، 523 و . وقد تُرجم المصطلح محمد شرف في معجم العلوم الطبية والطبيعية (ص 853) بـ "مسماع الصدر" ، وترجم في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات المترجم عن معجم كليرفيل الفرنسي (ص 839) بـ "مسمع" .

منذ القديم في ترجمة النصوص الطبيّة اليونانيّة ثمّ في النصوص العلميّة العربيّة التي اعتمدت تلك الترجمات . ومن أمثلتها - من ترجمة حنين بن إسحاق لكتاب جالينوس "في عمل التشريح" - مصطلحُ "العضلة الشبيهة بالذئب" في حروف اليونانيين⁽¹⁶¹⁾ ترجمة لـ "πλευραν του δελτοειδούς" (pleuran tū deltoeidūs) ، ومصطلحُ "العرقُ الشبيه باللام" في حروف اليونانيين⁽¹⁶²⁾ ترجمة لـ عبارة "γραμμής Λ γραμματος" (grammês Λ grammatos) ، ومصطلحُ "العظمُ الشبيه بشكّل اللام" في كتاب اليونانيين⁽¹⁶³⁾ الذي يقابله في النص اليوناني "ὄοειδής" (huoieidês) ومعناه "الواوي"⁽¹⁶⁴⁾ . وتسميةُ جالينوس وغيره من الأطباء اليونانيين العظام والعضلات والعروقَ تسميات مستمدة من تشبيهها بالحروف اليونانية ظاهرة معروفة ، ولذلك فإننا نجد في مصطلحاتهم الطبية "δελτοειδώς" (deltoeidôs)⁽¹⁶⁵⁾ أي "الذئبي" لما هوَ في شكّل "دلتا" (Δ) - أي الدّال - لأن له شكّلٌ مُثلث ، و "λαμβδοειδής" (lambdoieidês)⁽¹⁶⁶⁾ أي "اللامّي" لما هوَ في شكّل "المبدا" (Λ) - أي اللّام - لأن له شكّلٌ مُسنحَن ، و "σιγμοειδής" و

(161) ينظر : GALENUS : *Anatomicarum Admistrationum Libri qui supersunt novem Earundem* : interpretatio arabica Hunaino Isaaci filio ascripta, Edidit I. Garofalo. Istituto Universtario Orientale, Napoli, 1986 = جالينوس : في عمل التشريح ، ص 166 (سطر 11) ، وينظر أيضا ص 146 (س 19 - 20) ، 148 (س 19 ، 23) ، 152 (س 9) .

(162) نفسه ، ص 174 (س 21 ، وكذلك س 16 و 22) ، 172 (س 6) و 176 (س 3 و 6) .

(163) نفسه ، ص 264 (س 17) ، 260 (س 5 - 6) .

(164) معنى المصطلح اليوناني المقابل كما ورد في النص اليوناني المرافق للنص العربي في النشرة نفسها هو "ὄοειδής" (huoieidês) ، ومعناه الحرفي "الشبيه بحرف Y" ، أي حرف "أوبسلون" وهو الواو في اليونانية ، لكن النص العربي قد أكد حرف اللام بكتابة Λ اليوناني بعد المصطلح في الموضعين المحال إليهما : "و[العضلة] السادسة المتصلة بالعظم الشبيه بشكّل اللام في كتاب اليونانيين وهو هذا Λ" (ص 264 ، س 17) ، و "العضلة الرابعة (...) التي تضمّ الكتف إلى العظم الموضوع في رأس الحجر الشبيه شكله بحرف اللام في حروف اليونانيين وهو هذا Λ" (ص 260 ، س 4 - 6) ؛ وليس في تسمية "العظم اللامي" بـ "العظم الواوي" عند القدماء من غرابة ، فقد ذكر ابن النفيس في شرح تشريح القانون (ص 193) : "وقوم يسمون هذا العظم العظم اللامي وهو الأكثر لأنه يوجد فيه ما يشبه اللام في كتابة اليونان ؛ وقوم يسمونه العظم الواوي لأنه يوجد فيه ما يشبه الواو في كتابتهم" .

(165) ينظر A. Bailly : *Dictionnaire grec - français*, p.443 .

(166) نفسه ، ص 1168 ، وقد أجال في هذا الموضوع إلى ص 375 من طبعة كوهن (C. G. Kuhn) لنص "في عمل التشريح" اليوناني لجالينوس ، ولم نجد المصطلح في نص كوهن الأصلي المنشور في ليبزيغ سنة 1821 مع آثار جالينوس الكاملة (Claudii Galen Opera Omnia, ed. C. G. Kuhn, I - XX, Leipzig, 1821 - 1833) ولا في نصه الذي أورده محقق "في عمل التشريح" مع النص العربي ، بل وجدنا ما أحلنا إليه في التعليق (162) السابق ، وقد وردت في النص اليوناني في ص 379 و 382 و 383 .

(sigmoeidês) (167) أي "السِّيبي" لما هو في شكل "سيغما" (Σ) - أي السَّين - لأنَّ له شكلا نصفَ دائريّ، و"ϑοειδής" (huoeidês) (168) أي "الواوي" لما هو في شكل "أوبسلون" (Υ) - أي الواو - لأنَّ له شكل هلالٍ أو حُدُوءٍ وهي نعل الفرس .

وقد انتقلت هذه التسمياتُ الحاملةُ لعُجُمَتها لصلتها المرجعية الوثيقة باللغة اليونانية إلى الأطباء العرب ، ومن هؤلاء ابنُ سينا (من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) وأبي الحسن ابن النفيس (من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي) ، وقد أصبح المركبُ الثمانيُّ العناصرُ "العظمُ الشبيهُ بشكل اللام" في كتاب اليونانيين "عندهما مركباً ثنائياً هو "العظمُ اللامي" ، وقد استعمله ابن سينا في كتاب القانون في أكثر من موضعٍ لكنّه نَبّه في أحدها إلى أنه "يسمى العظمُ اللامي تشبيهاً بكتابة اللام في حروف اليونانيين إذ شكله هكذا Λ" (169) وسمّاهُ في موضعٍ آخر "العظمُ الشبيه باللام" (170) ، واكتفى في موضعٍ ثالثٍ بالصفة "اللامي" دون "العظم" في التسمية (171) . وأما ابن النفيس فقد أكثر من استعماله في شرح التشريح - وهو في شرح القسم الخاص بالتشريح في كتاب القانون لابن سينا - مركباً ثنائياً - "العظم اللامي" - (172) واستعمله في موضعين بسيطاً : "اللامي" (173) . ولا شك أن هذا الانتقال من المركب الثماني إلى المركب الثنائي فالوحدة المعجمية البسيطة دالٌّ على أن مفهوم المصطلح قد استقرَّ في الفكر الطبيّ العربي ؛ فالطبيب يفهمُ أنّ "العظمُ اللامي" عظمٌ يشبه في شكله حرف "لمبدا" اليوناني ، لكن ذلك الفهم مرتبطٌ بمعرفته لحرف "لمبدا" وشكله في لغته الأصلية (174) .

(167) ينظر A. Bailly : Dictionnaire grec - français , p.1746 .

(168) نفسه ، ص 1990 .

(169) أبو علي ابن سينا : القانون في الطبّ ، 1 / 44 (سطر 9-10) ، وينظر فيه أيضاً 1 / 45 (س 2 ، 3 ، 11 ، 12 ، 15) ؛ وقد استعمل المصطلح أيضاً في كتاب الشفاء : الطبيعيات ، 8 - الحيوان ، ص 241 ، 264 و 279 .

(170) ابن سينا : القانون ، 1 / 24 (س 11) .

(171) نفسه ، 1 / 44 (س 33) .

(172) ابن النفيس : شرح تشريح القانون ، ص 38 ، 41 ، 192 ، 193 ، 195 ، 197 ، 199 ، 200 ، 202 .

(173) نفسه ، ص 196 (سطر 3 ، 13) .

(174) لكن استعمال الوحدة المصطلحية الوصفية البسيطة "اللامي" فقط موقَّع في الخلط بين "العظم اللامي" هذا و"الدرز اللامي" (sutura lambdoidea = suture lambdoïde) - وهو خط اتصال بين

وقد وصلت هذه التسميات إلى التونسي ورفاقه في القرن التاسع عشر في المصطلحات الفرنسية ، حاملة لعجمة مزدوجة : يونانية قديمة وفرنسية حديثة ؛ ومنها في الشذور الذهبية الأمثلة التالية :

أ - "دالي" : "وصفٌ للذي يجاورُ العضلة ، فيقالُ حُفْرَةٌ دَالِيَّةٌ لسطحٍ غيرٍ منتظمٍ حشِنٍ يوجد في الجزء العلويِّ من السطحِ الظاهرِ للعضو فيندغمُ فيه وترُّ العضلة الدالية" (175) ، و"الدالي" ترجمةٌ لـلفرنسية "deltoïde" ، وهذه من اليونانية "δελτοειδώς" (deltoeidôs) ، فإذا استعملت الصفةُ الفرنسيةُ بمفردها أحالتُ إلى "العضلة الدالية" (muscle deltoïde) .

ب - "سيني" : "نسبة لحرفِ السين ، أطلقَ وصفاً على ما يُشبه حرفَ السين اليوناني وهو يقربُ من حرف الكافِ المبسوطِ الذي هو هكذا ك ، فيقالُ صَمَامَاتٌ سِينِيَّةٌ للثلاثِ نَبَّاتِ الصَّمَامِيَّةِ الموجودةِ في فوهة الشرايين الرئيسة ، أعني الرئويِّ والأهريِّ والأورطيِّ" (176) . و"السيني" ترجمةٌ لـلفرنسية "sigmoïde" ، وهذه من اليونانية "σιγμοειδής" (sigmoeidês) ؛ و"الصمامات السينية" ترجمةٌ لـ"valvules sigmoïdes" .

ج - "لامبي" : "هو في عرفِ المشرِّحين يطلقُ على الدَّرَزِ الذي يُضمُّ بعظامِ الجدارية للممحدوة لأنه كاللَّامِ اليونانية الشبيهة بالثمانية الهندية التي صورتها هكذا ʌ" (177) . و"اللامبي" ترجمةٌ لـلفرنسية "lambdoïde" ، وهذه من اليونانية "λαμβδοειδής" (lambdoeidês) ؛ و"الدَّرَزُ اللامبي" ترجمةٌ لـ"suture lambdoïde" .

3 - 3 - التوليدُ بالاقتراض :

ونعني بالاقتراض هنا الاقتراضَ المعجميَّ الحقيقيَّ ، وهو أخذ لغةٍ موردٍ من لغةٍ مصدر أدلة لغويةً معجميةً تامةً بدوالها ومداليلها ، أو بأشكالها ومحتوياتها الدلالية ، دون

عظمين كما في عظام الجمجمة - الذي سمي لامبياً أيضاً لشبهه باللام في اللغة اليونانية ، وقد ذكره ابن سينا في كتابي القانون (1 / 25 ، 26) و الشفاء (ص 228 ، 240 ، 252 ، 253 ، 254 ... الخ) ، وذكره ابن النفيس في شرح التشريح ، ص 61 ، 62 ، 65 ، 68 ، 69 ... الخ .
(175) الشذور الذهبية ، 197 و .
(176) نفسه ، 297 ظ . على أن حرف السين (سيجما) اليوناني لا يشبه الكاف المبسوطة (ك) سواء كان كبيراً أي تاجياً (Σ) أو كان صغيراً (σ ، ς) .
(177) نفسه ، 482 ط .

اشتراط المحافظة التامة على الخصائص التمييزية الأساسية الثلاث فيها، وهي (1) التأليف الصوري، (2) البنية الصرفية، (3) المعنى المعجمي، لأن التغيير قد يلحق إحدى الخصائص الثلاث، وقد يلحق خصيصتين، وقد يلحق الثلاث في نطاق إدماج المقترضات في اللغة المورد.

3-3-1. في تصنيف المقترضات :

وللمقترضات المعجمية تصنيفات، نُجملها فيما يلي في ثلاثة أساسية :

3-3-1-1. الأول تصنيفاً دلاليّ : أي بحسب المحتوى الدلالي الذي

يكون للمقترضات، ويندرج فيه ما سماه لوي دو روا "مقترضات ضرورية" (Emprunts de nécessité) و"مقترضات بدخية" (Emprunts de luxe) ⁽¹⁷⁸⁾، والأولى - الضرورية - تكثر في مجالات العلوم والتقنيات والصناعات، فتقترض في الغالب الأسماء مع الأشياء التي تنتقل من واقع الجماعة اللغوية (أ) إلى واقع الجماعة اللغوية (ب)، فتسُد في اللغة المقترضة خانات معجمية فارغة؛ والثانية - البدخية - وهي لا تسد خانات فارغة في اللغة المورد بل يقترن اقتراضها بميول الفرد أو الجماعة من متكلميها إلى الجماعة اللغوية صاحبة اللغة المصدر ونزعات الإعجاب بها والتقليد لها فتدخل اللغة المورد دون أن تكون في حاجة إليها؛ وإذن فإن المقترضات البدخية تُراجح في الغالب وحدات معجمية أصلية مستعملة في اللغة المورد. وليس بعيداً عن الصنفين اللذين ذكرهما لوي دو روا الصنفان اللذان ذكرهما لوي غلبار، وهما "المقترضات الذاتية المعاني" (Emprunts dénotatifs) و"المقترضات الإيحائية المعاني" (Emprunts connotatifs) ⁽¹⁷⁹⁾. والأولى تنتقل من جماعة لغوية مهيمنة اقتصادياً وعلمياً وتقنياً إلى جماعة لغوية مُستوردة، وتمثلها المقترضات العلمية والتقنية والفكرية؛ والثانية ترتبط بوجود الفرد أو الجماعة اللغوية المقترضة وبمواقف الإعجاب الدافعة إلى التقليد أو بمواقف التقدير الدافعة إلى الاتباع، وتمثلها المقترضات

(178) ينظر : L. Deroy : L'emprunt linguistique, p.165. 175 ، وفي الكتاب تحليل موسع للصنفين ، ص ص 137 - 187 ؛ وينظر حول تصنيف المقترضات عامة : إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي، ص ص 31 - 43 .

(179) ينظر L. Guilbert : La créativité lexicale, p.91

الفنية (في الغناء والرقص والموسيقى مثلا) ، والمقترضات المعبرة عن أنماط العيش والتقاليد الاجتماعية الحضارية وآداب السلوك ؛ وتدرج في هذا الصنف أيضا مقترضات لا تدل على مواقف الإعجاب والتقدير بل تدل على التحقير المعبر عن موقف الاستعلاء في حركة اقتراض عكسية : فإن الجماعة اللغوية الغالبة سياسيا قد تقترض من لغة الجماعة اللغوية المغلوبة وحدات معجمية تستعملها في مواطن الاستنقاص والتحقير للجماعة المغلوبة (180) .

3-3-1-2 . الثاني تصنيف شكلي : ويكون بحسب ما يلحقه مكوي الدال

- الصوتي والصرفي - في الوحدة المعجمية المقترضة من التغيير ؛ ولهذا صلة بقضية "إدماج المقترضات" في نظام اللغة المورد ؛ ولقضية الإدماج صلة بقضية أخرى أخص هي تصنيف المقترضات إلى "معرب" - وهو المدمج لمطابقتها مقياس اللغة المورد - و"ذخيل" وهو الذي لم يدمج فلم يطابق مقياس اللغة (181) . ونرى أن التفريق بين المصطلحين يكون بالنظر إلى البنية الصرفية في الوحدة المعجمية المقترضة لأن المقياس الصوتي لا يُعتد به في التفريق كما يُعتد بالمقياس الصرفي ، ذلك أن الغالب على المقترضات إدماجها صوتيا من بداية اقتراضها لأن "الإبدال لازم لئلا يُدخّلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم" كما قال أبو منصور الجواليقي في مقدمة كتابه المعرب من الكلام الأعجمي (182) . فالمقياس الصرفي هو المميز بين ما يُعتد بعجمته لأنه غير مدمج وما لا يُعتد بعجمته لأنه قد أدمج في نظام اللغة . ويكثر المدمج - أي المعرب - في المقترضات الأدبية ، أي المقترضات التي ظهرت في نصوص أدبية مثل الشعر والنثر الأدبي ، واستعمالها فيها يدل على أنها من الوحدات المعجمية العامة ، وهي لذلك تجد طريقها إلى القواميس فتدوّن ؛ لكن هذا الصنف لا يُعَد من النصوص العلمية ، واستعمال هذه المقترضات فيها يدل على أنها من الوحدات المعجمية

(180) إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي ، ص 33 ، وفيه أمثلة من اللغة العربية في "المثالب" اقترضتها من الفارسية ؛ وفي الفرنسية من هذا الصنف وحدات معجمية مقترضة من عربية المغرب العربي في فترة الاستعمار - تنظر مثلا مفردات مثل "fellaga" ، "sidi" ، "zouave" .

(181) ينظر حول إدماج المقترضات ومقاييسه : T. Baccouche : L'emprunt en arabe moderne, pp.143 - 157 ؛ نفسه : اشكاليات اندماج الدخيل في المعجم ، 43 - 58 ؛ وينظر حول مفهوم "معرب" و"دخيل" ومناقشة آراء المحدثين فيهما وفي مقاييس الإدماج : إبراهيم بن مراد : الاقتراض المعجمي ، ص 37 - 52 .

(182) الجواليقي : المعرب من الكلام الأعجمي ، ص 54 .

المُخَصَّصة . ومن المعرّبات ما وافق أبنية العربية في لغته المصدر ، ومن أمثلته "أثير" على وزن "فعليل" ، من اليونانية αἰθήρ (aithēr) و"جزر" على وزن "فعل" من الفارسية "گزّر" (gazar) ، و"فلم" على وزن "فعل" من الفرنسية "film" ؛ ومنها ما لم يكن موافقا لبنية عربية ما فلحقه التغيير ليندمج ، ومن أمثلته "جاموس" على وزن "فاعول" من الفارسية "گاومیش" (gâwmish) ، و"بیطار" على وزن "فِعال" من اليونانية ἵππιατρος (hippiatros) ، و"سراط" على وزن "فِعال" من اللاتينية "strata" ؛ وأما المقترضات الدخيلة فتكثر في النصوص العلمية ، أي إنها تنتمي إلى الوحدات المعجمية المخصصة وهي المصطلحات ، وهي كثيرة في المعجم العربي المختص العلمي والفني ، القدم والحديث . ومن أمثلتها في القدم "بَنَجَنَكُشْت" من الفارسية "پَنج اَنگُشْت" (panj - angusht) ، و"كَمَافِيطوس" من اليونانية χαμαίπιτος (khamaipitus) ، ومن أمثلتها في الحديث "المنيوم" من الانجليزية "aluminium" ، و"فونوغراف" من الفرنسية "phonographe" .

3-3-1-3 . التصنيف الثالث مقولي : أي بحسب انتماء المقترضات إلى

إحدى المقولات المعجمية ، وهي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة . ولا نريد التوسّع في المسألة لأنها ستؤدّي بنا عندئذ إلى وجود مقترضات من كلّ المقولات المعجمية في عدد كبير من اللغات ، وخاصة في اللغات التي مثلت في فترة من تاريخها طبقة سفلى للغات أخرى كانت تمثل بالنسبة إليها طبقة عليا ، وهذا مثلا شأن اللاتينية - التي ورثت ظواهرها العامة اللغات الرومانية - في علاقتها باليونانية ، والفارسية والبربرية في علاقتها بالعربية ؛ ونريد أن نقصر إذن على مقولتين تعينانا في هذا البحث لصلتهما بالشذور الذهبية ، هما مقولتا الاسم والفعل . فإذا بحثنا في هاتين المقولتين وجدنا أكثر المقترضات تقع في الأسماء وخاصة ما دلّ منها على أشياء ، وأغلب المقترضات عامة مقترضات اسمية ، فإن إدخالها اللغة أيسر لأنها أوفق لسدّ الخانات الفارغة فيها . ذلك أن الأفعال ومشتقاتها - ومنها أسماء المعاني - تدلّ عامة على أحداث وصفات وحالات يعبر عنها بما يُولد في اللغة بوسائلها الذاتية . فإن الجماعات اللغوية قادرة بوسائلها اللغوية الخاصة في توليد الوحدات المعجمية على إنتاج رصيدها الأساسي

من الأفعال وأسماء المعاني والصفات ، ولذلك كان حظ الأسماء الدالة على أشياء مسن الاقتراض أكبر . على أن اللغات لا تخلو أيضا من المقترضات الفعلية التي أَدخِلت اللغة مقترضة ، أو اشتقت في اللغة المقترضة من مقترضات اسمية سابقة فيها .

وليس من الصعب أن نتبين طبيعة المقترضات في الشذور الذهبية انطلاقا من التصنيفات التي ذكرنا . فإن كون مادته في المصطلحات الطبية سيغلب فيه (1) المقترضات الضرورية أو الذاتية المعاني من التصنيف الأول ؛ (2) المقترضات الدخيلة المستعصية على الإدماج - حتى على الإدماج الصوتي أحيانا - من التصنيف الثاني ، إلا إذا كانت المقترضات مُعربة قديمة قد انتقلت إلى الشذور من القواميس اللغوية العامة مثل القاموس المحيط للفيروزبادي ؛ (3) المقترضات الاسمية المحيلة إلى أشياء أو مفاهيم حديثة لم يُوضع لها ما يقابلها في العربية بعد ، أو لم يشتهر ما وُضع لها فبقيت تسميتها الأعجمية أقوى مرجعية .

3-3-2 . أنواع المقترضات في الشذور الذهبية :

ويمكن أن نصنّف هذه المقترضات إلى خمسة أنواع أساسية :

(1) - أسماء العناصر الكيميائية : فإنّ الغالب على جلّها الاقتراض إذا كانت حديثة، ومن أمثلتها مجموعة "الأكاسيد" (les oxydes) (183) ومنها "أوكسيد الأزوت" (oxyde d'azote) و"أوكسيد الانتيمون" (oxyde d'antimoine) و"أوكسيد الأوران" (oxyde d'urane) و"أوكسيد اليوتاسيوم" - كذا بالياء المثلثة - (oxyde de potassium) و"أوكسيد التلور" (oxyde de tellure) ... إلخ .

(2) - أسماء الأمراض : وهي كثيرة جدًا أيضا . وقد لاحظنا الميل في الكتاب إلى اقتراضها ولو كان لبعضها مقابل معروف في النصوص العربية القديمة . ومن أمثلها "إيرتروريا" (hypertrophie) و"معناه ضخامة حجم العضو" (184) ، و"ارثروز" (arthrose) وهو "اسم (...) علّم على المفاصل المتحركة المكوّنة من اتصال رأس عظم بحفرة آخر"

(183) الشذور الذهبية ، 54 ظ - 57 و .

(184) نفسه ، 8 ظ .

(185) ؛ و"استينييا" (asthénie) و"معناها ضَعْفُ العَضْوِ وعجزُهُ عن تَعميمِ وظائفه" (186) ؛ و"اسفِيكْسِيَا" (asphyxie) و"هو وقوفُ النَّفْسِ لسببٍ من الأسبابِ ، وهو الاختناق" (187) ؛ و"أغاليكْسِيَا" (agalaxie وagalactie) و"هو أن لا تغزُرَ الغدَّةُ الثديَّةُ إلا قليلاً من اللبنِ أو لا تغزُرُ أصلاً ، ويشأُ ذلك عن مرضٍ يحصلُ للنفساءِ أو المرُضعةِ ، وهو احتباسُ اللبنِ" (188) ؛ و"الوَيْسِيَا" — بالهاءِ المثلثةِ — (alopécie) و"معناهُ سقوطُ الشَّعرِ ، وهو المعروفُ بَداءِ الثَّعلبِ" (189) .

(3) — أسماءُ المواليدِ : وتشملُ أسماءَ النباتِ والحيوانِ خاصةً وما أتصلُ بهما . ومن أمثلةِ أسماءِ النباتِ "أبيكَاكُوَانَا" (épi alkackiana) وهو "لفظٌ أمريكيُّ يُطلقُ على جذرِ نباتٍ يُسمَّى عِرْقُ الذَّهَبِ المقيِّءِ أو المطرُشِ" (190) ؛ و"انجليكَا" (angélique) وهو "اسمٌ لحشيشةٍ تسمَّى حشيشةَ المَلَأَكِ من الفصيلةِ الحَيَمِيَّةِ ، خماسيةُ أعضاءِ التذكيرِ ، ثنائيةُ أعضاءِ التأنيثِ ، تنبتُ في الجبالِ الشامخةِ من الأوروپَا وجزيرةِ أقریطش وغيرهما ، وترزَعُ في البساتينِ ، وطعمُها عطريٌّ لذيذٌ سُكَّرِيٌّ ، وجميعُ أجزائها عطريٌّ الرائحةِ مستعملٌ في الطبِّ" (191) ؛ و"الرَّيَاةُ" (valériane) و"معناها حشيشةُ الهرِّ ، وهو نباتٌ جذوره من الأدويةِ المضادَّةِ للتشنجِ" (192) ؛ و"وانِيلا" (vanille) و"معناها خروَّبٌ ، وهو ثمَرُ نباتٍ رائحتهِ عطريَّةٌ قويةٌ ، وهو مضادٌ للتشنجِ" (193) ؛ و"وَيْزِيَا" (waitzie) وهو "اسمٌ لنباتٍ ينبتُ بالعراقِ أصله يشبهُ السَّلْقَ ، وعصارتهِ حارَّةٌ حريفةٌ ، وفروعُه دقيقةٌ صُلْبَةٌ ، وقشره أسودٌ ، وزهرهٌ ذهبيٌّ" (194) .

(4) — أسماءُ الآلاتِ : وتشملُ خاصةً الآلاتِ المستحدثةَ التي تُستعملُ في الطبِّ لتحديدِ بعضِ القياساتِ أو لتحديدِ بعضِ الظواهرِ والكشفِ عنها وفحصِها . ومن أمثلةِ

-
- (185) نفسه ، 17 و .
(186) نفسه ، 24 و .
(187) نفسه ، 25 ظ .
(188) نفسه ، 34 و .
(189) نفسه ، 41 و .
(190) نفسه ، 8 ظ .
(191) نفسه ، 47 و .
(192) نفسه ، 577 و .
(193) نفسه ، 577 و .
(194) نفسه ، 578 ظ .

هذه الآلات "أريوميتر" (aréomètre) وهو "اسم لقياس يعرف به كثافة السوائل" (195)؛ و"إلكتروميتر" (électromètre) ، و"هو آلة معدة لبيان وجود الكهرباء في الأجسام وبيان كميتها" (196)؛ و"باروميكروميتر" (baromicromètre) ، وهو "آلة معدة لمعرفة طول الجنين ونقله" (197)؛ و"مिकासكوب" (mégascope) ، و"هو نظارة الأجسام التي يراد رسمها" (198)؛ و"ميكروسكوب" (microscope) ، وهو "النظارة المعظمة" (199)؛ و"ميكروميتر" (micromètre) ، و"هو مقياس الصغر" (200) .

(5) - أسماء العلوم والمباحث الحديثة : وقد لاحظنا غلبة كتابة أسماء العلوم والمباحث المتصلة بالطب بأسمائها الفرنسية ، دون عناية ظاهرة بترجمتها وإيراد المقابلات المترجمة مداخل مستقلة في القاموس . ومن أمثلة هذه المصطلحات "أوبتيك" (optique) و"هو فرع من علم الطبيعة يُبحث فيه عن ظواهر الضوء" (201)؛ و"أورنيثولوجيا" - بچيم مثلثة تحتية للتفريق بينها وبين (ج) التي تنطق (g) في العربية المصرية - (ornithologie) وهو اسم "مركب من كلمتين يونانيتين ومعناها كلام الطير ، صار اسماً لفرع من حياة الحيوان لكنه مخصوص بالكلام على الطير" (202)؛ و"ايسذرولوجيا" (hydrologie) وهو "لفظ يوناني معناه مبحث الماء" (203)؛ و"ايليكتروديناميك" (électrodynamique) وهو فرع من علم الطبيعة تُعرف به الحوادث الصادرة عن تفاعل الكهرباء المغناطيسية في بعضها" (204)؛ و"پاتولوجيا" - بچاء وچيم مثلثتين تحتيتين - (pathologie) وهي "كلمة يونانية معناها الكلام على الأمراض ، وهي فرع من علم الطب غايته تمييز الأمراض" (205) .

(195) نفسه ، 20 ظ .

(196) نفسه ، 41 و .

(197) نفسه ، 64 ظ .

(198) نفسه ، 555 ظ .

(199) نفسه ، 555 ظ .

(200) نفسه ، 555 ظ .

(201) نفسه ، 51 و .

(202) نفسه ، 53 و .

(203) نفسه ، 60 ظ .

(204) نفسه ، 62 و .

(205) نفسه ، 62 ظ .

ويلاحظ أن المقترضات المذكورة ليست كلها ضرورية، لأن منها ما لا يسدّ خانة فارغة لوجود مقابل عربي له. فقد رأينا أن "الاختناق" يعوّض "اسفيكسيا"، وأن "أحتباس اللين" يعوّض "أغاليكسيا"، وأن "داء الثعلب" يعوّض "ألوسيا"، وأن "حشيشة الملاك" يعوّض "إنجليكا". ولكنّ القوم كانوا — فيما يبدو — لا يُحرّجون من اعتماد المقترضات للتعبير عن المفاهيم الجديدة لأن لغة العلم أعجمية، مثلما كان علماء حركة الإنشاء في القرنين الثاني والثالث الهجريين لا يُحرّجون من اعتماد الاقتراض للتعبير عن المفاهيم التي لم تعرفها العربية، لأن لغة العلم المستعمل أعجمية.

4 — خاتمة :

يمكن أن نعتبر قاموس "الشدور الذهبية" — بما اشتمل عليه من مادة مصطلحية موسّعة قد تعلقّت بالطب والصيدلة والكيمياء وعلوم الطبيعة من حيوان ونبات ومعادن، وما تضمّنه من مصطلحات تراثية قديمة وأوروبية حديثة — حصيلةً جيّدةً لجهود العلماء المصطلحية في الطبّ وما تعلق به من العلوم أثناء حركة الإحياء في القرن التاسع عشر. فهو إذن ممثّلٌ لمرحلة أساسية من مراحل المصطلحية العربية قد تبين من الشدور الذهبية ذاته أن القائمين عليها — ومنهم الفرنسيان برّون وكلوت بيك — كانوا يؤمنون بأهمية ربط الحديث، بالقديم فكان اقتباسهم من التراث قوياً رغم المشاكل التي يطرحها، وأهم كانوا مدركين لأهمية التوليد المعجمي فطبّقوا بعض قواعده في ترجمة مصطلحات كتاب يُعدّ الكثير منها من أحدث ما ظهر في علم الطب ومتعلقاته في أوروبا؛ فقد ظهر القاموس الفرنسي الأصل في الترجمة بين 1840 و 1842، وانتهى التونسي من تبييض النص العربي — بعد الترجمة والمراجعة — في منتصف 1849.

والسؤال الذي نريد إثارته في هذه الخاتمة يتعلّق بإفادة المحدثين — في القرن العشرين — من كتاب الشدور الذهبية الذي أصبح بدوره يمثل تراثاً؛ فهل اهتمّ به المحدثون وأفادوا منه؟

توجد النسخة الأصلية المخطوطة من الكتاب اليوم في المكتبة الوطنية بباريس وقد أهداها إليها كلوت بيك يوم 9 سبتمبر سنة 1851 بعد سنتين من انتهاء التونسي وشخص

آخر اسمه عمر بن خطاب من تبيض نصّها ، فقد ورد في آخرها أن الانتهاء من نسخها كان بتاريخ 10 شعبان من سنة 1265هـ المقابل لتاريخ 2 جويلية من سنة 1849 للميلاد . فقد حافظت المكتبة الوطنية الفرنسية إذن على هذا القاموس ، وقد أراد المصريون منذ بداية القرن العشرين العناية به فاستجلبوه مستنسخا بالتصوير لدار الكتب المصرية . وقد حاول أحمد عيسى تحقيقه فأجزّ منه بعضاً من موادّ حرف الألف نشره سنة 1914 ، ثم توقّف عمله وتوقّف الاهتمام بالكتاب تماماً إذ لم يجد له أي أثر في الكتب المؤلفة أو المترجمة في مصطلحات الطبّ والصيدلة والنبات والزراعة في النصف الأول من القرن العشرين . فليس له من أثر مثلاً في "معجم العلوم الطبية والطبيعية" لمحمد شرف (1926) و"معجم أسماء النبات" لأحمد عيسى (1926) و"معجم الحيوان" لأمين المعلوف (1932) و"معجم الألفاظ الزراعية" لمصطفى الشهابي (1943) و"معجم المصطلحات الطبيّة الكثیر اللغات" (1956) المترجم عن معجم ألكس كليرفيل (Alex Clairville) الفرنسي (Dictionnaire polyglotte des termes médicaux) ؛ وقد تواصل هذا الإهمال في الأعمال الجماعية أيضاً مثل أعمال مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي . وهذا الإهمال يعني أن مصطلحيّنا المحدثين لم يفيدوا من الجهد الذي بذله علماء حركة الإحياء إفادة تُغنيهم عن إعادة النظر في مصطلحات كثيرة كانت قد استقرت في الاستعمال في القرن التاسع عشر وأصبحت من الرصيد المصطلحي العربي . ولا شك أن نشر الكتاب محققاً واحبّ علمي كبير .

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة — تونس

مراجع البحث :

1 - المراجع العربية والمعربة :

- ابن البيطار ، أبو محمد عبد الله بن أحمد : تفسير كتاب دياسقوريدوس ، تحقيق إبراهيم بن مراد ، بيت الحكمة ، تونس ودار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 .
- ابن حزم الأندلسي ، أبو محمد علي بن أحمد : رسائل ابن حزم الأندلسي ، تحقيق إحسان عباس ، ط. 2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1987 (4 أجزاء) .
- ابن حمودة ، رفیق : الوصفية ، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس ، وكلية الآداب بسوسة ، 2004 .
- ابن سينا ، أبو علي الحسين بن علي : القانون في الطب ، بولاق ، 1294 هـ / 1877 م (3 أجزاء) .
- كتاب الشفاء : الطبيعيات ، 8 - الحيوان ، تحقيق عبد الحليم منتصر وسعيد زايد وعبد الله اسماعيل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1970 .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشوملي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، 1964 .
- ابن مراد ، إبراهيم : المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1985 (جزآن) .
- دراسات في المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 .
- مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- مقممة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- الاقتراض المعجمي : نص درس مخطوط قدم أمام طلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربية بكلية الآداب بمنوبة وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس سني 1993 - 1994 و 1994 - 1995 .
- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، 1970 (3 أجزاء) .
- ابن النفيس ، أبو الحسن علاء الدين بن أبي الحزم : كتاب شرح تشريح القانون ، تحقيق سلمان قطاية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1988 .
- اتحاد الأطباء العرب : المعجم الطبي الموحد ، ط. 3 ، ميديفانت ، سويسرا ، 1983 .

- إدريس ، سهيل ، وجبور عبد النور : المنهل ، قاموس فرنسي عربي ، ط. 9 ، دار الآداب ودار العلم للملايين ، بيروت ، 1987 .
- بعنيكي ، رمزي : معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1990 .
- فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 .
- البكوش ، الطيب : "إشكاليات اندماج الدخيل في المعجم" ، في : مجلة المعجمة ، 2 (1987) ، ص ص 41 - 60 .
- التونسي ، الشيخ محمد بن عمر : الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية ، مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس رقم 4641 في الرصيد العربي .
- جالينوس ، قلاوديوس البرغامي : كتاب جالينوس في عمل التشريح ، ترجمة حنين بن إسحاق : *GALENUS: Anatomiarum Admirationum Libri qui supersunt novem Earundem interpretatio arabica Hunaino Isaaci filio ascripta* , Edidit I. Garofalo. Istituto Universitario Orientale, Napoli, 1986 .
- الحواليقي ، أبو منصور موهوب : المعرب من الكلام الأعجمي عنى حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط. 2 ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 1969 .
- الحمزاي محمد رشاد : العربية والحداثة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986 .
- نظرية النحت العربية ، دار المعارف للطباعة والنشر ، تونس ، 1998 .
- الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، 1988 (8 أجزاء) .
- داود الأنطاكي : تذكرة أوني الألباب والجامع للعجب العجائب ، المكتبة العلامة ، القاهرة ، 1349 هـ / 1930 م (جزآن) .
- دياسقوريدوس العين زربي ، بدانيوس : كتاب المقالات الخمس ، ترجمة اصطفى بن بسيل وحنين بن إسحاق ، تحقيق سيزار دبلار (César Dubler) وإلياس تراس (Eliás Terés) ، تطوان ، 1957 .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمان : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البحراوي ، ط. 2 ، القاهرة ، د. ت . (جزآن) .
- شرف ، محمد : معجم العلوم الطبية والطبيعية ، ط. 2 ، بيروت - بغداد ، د. ت .
- الشهابي ، مصطفى : معجم الألفاظ الزراعية ، ط. 3 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982 .
- غاليم ، محمد : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار تويقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 .
- كليرفيل ، ألكس : معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات ، ترجمة مرشد خاطر وصلاح الدين الكواكي وأحمد حمدي الحياط ، الجامعة السورية ، دمشق ، 1956 .

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط ، ط. 3 : 1985 (جزآن) .
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم التري ،
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1984 .
- 3) — معجم المصطلحات الطبية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1985 – 1999 (3 أجزاء) .
- واقي ، علي عبد الواحد : فقه اللغة ، ط. 7 ، دار فحضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، 1973 .
- الودري ، علي : "التوليد بالتأين" ، في مجلة المعجمية ، 14 – 15 (1998 – 1999) ، ص ص 301–318 .

2 – المراجع الأجنبية :

- Anderson, Stephen : *A – Morphous Morphology*. Cambridge University Press, Cambridge, 1992
- Aronoff, Mark : *Morphology by Itself. Stems and Inflectional Classes*. The MIT Press, Massachusetts, Cambridge, 1994 .
- Baccouche, Taïeb : *L'emprunt en arabe moderne* .Beit al – Hikma, Carthage, I.B.L.V.- Tunis, 1994 .
- Bailly, Anatole : *Dictionnaire grec – français*, 20^{ème} éd., revue par L. Séchan et P. Chantraine, Hachette, Paris, 1963 .
- Bastuji, Jacqueline : Aspects de la néologie sémantique, in : L. Guilbert (éd.) : *La néologie lexicale , Langages*, 36 (1974), pp.6 – 19 .
- Bauer, Laurie : *Morphological Productivity*, Cambridge University Press, Cambridge, 2001 .
- Benveniste, Emile : *Problèmes de linguistique générale*. Gallimard, Paris, 1966 – 1974 (2 vols) .
- Bybee, John : *Morphology. A Study of the Relation Between Meaning and Form*. Benjamins Publishing Company, Amsterdam – Philadelphia, 1985 .
- Deroy, Louis : *L'emprunt linguistique*. Les Belles Lettres, Paris, 1956.
- Dozy, Reinhart , *Supplément aux dictionnaires arabe*, 3^{ème} éd., E. J. Brill Leyde –Maisonneuve , Paris , 1967 (2 vols) .
- Dubois, Jean et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*. Larousse, Paris, 1994 .
- Ernout, A. et A. Meillet : *Dictionnaire étymologique de la langue latine. Histoire des mots*, 4^{ème} éd., Librairie Klincksieck, Paris, 1959 .
- Garnier, Marcel et Valery Delamaire : *Dictionnaire des termes techniques de médecine* , 20^{ème} éd. , Maloine S.A.Editeur , Paris , 198 .
- Georr, Khalil : *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro – arabes*. Institut Français de Damas, Beyrouth, 1948 .
- Greimas, Algirdas Julien et Joseph Courtés : *Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*. Hachette, Paris, 1993.

- Guilbert, Louis : *La créativité lexicale*. Larousse, Paris, 1975 .
- Gutas, Dimitri : *Pensée grecque , culture arabe . Le mouvement de traduction gréco – arabe à Bagdad et la société abbasside primitive (IIe – IVe / VIIIe – Xe siècles)*, trad. par Abdessalam Cheddadi , Aubier, Paris, 2005.
- Hjelmslev, Louis : *Le langage*, trad. fr. par Michel Orsen. Les Editions de Minuit, Paris, 1966 .
- Lieber, Rochelle : *Morphology and Lexical Semantics*. Cambridge University Press, Cambridge, 2004 .
- Monteil, Vincent : *L'arabe moderne*. Librairie Klincksieck, Paris, 1960.
- Mortureux, Marie - Françoise : *La lexicologie entre langue et discours*. SEDES, Paris, 1997.
- Polguère, Alain : *Lexicologie et sémantique lexicale. Notions fondamentales*. Les Presses de l'Université de Montréal, Montréal, 2003 .
- Rastier, François : *Sémantique interprétative*. 2^{ème} éd., Presses Universitaires de France, Paris, 1996 .
- Traugott, Elizabeth & Richard Dasher : *Regularity in Semantic Change*. Cambridge University Press, Cambridge, 2005.

من وسائل فكّ اللبس الدلالي

• في المعالجة الآلية للعربية (نموذجُ الفعل)

مدحت يوسف السبع

أولاً - اللبس الدلالي والمعالجة الآلية :

من أصعب نقاط البحث في المعالجة الآلية للنصوص فهم الدلالة ، إذ قد يتعدد المعنى فيزيداد اللبس بقدره .

وأصعب حالات اللبس تكون في الفعل ؛ وذلك لما يصيب الفعل من حذف سياقيّ أو معجميّ ، أو غيرهما . ويلي الاسم الفعل ، ثم الحرف في درجة الصعوبة . ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت صورة اللفظ تصلح لأن تكون طوراً صرفياً في أكثر من سلسلة لتصرف فعلٍ ما .

وإن رَجَعَ النظرُ إلى معاني (ضرب) في المعجم العربي كَيَدُلُّ على حجم هذه الإشكالية ، فقد وردت له معان كثيرة في التراث العربي أحصى لها المعجم العربي الأساسي سبعة عشر معنى ، والأمر شبه ذلك في (أخذ) ، فقد أورد لها المعجم العربي الأساسي ثمانية معان ، والأمر يشبه ما سبق أيضاً في لفظ (عين) فقد أورد لها السابق نفسه ستة معان .

ويزداد الأمر صعوبة إذا انتقلنا إلى الجملة العربية ، ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى أن التعامل مع الجملة يستوجب إمكانات حاسوبية صعبة لكثافة العلاقات التركيبية بين أجزائها (1) .

* قُدم هذا البحث في الندوة الدولية الخامسة لجمعية المعجمية حول الدلالة المعجمية (2002) دون حضور صاحبه .
(1) يقوم الباحث بدراسة علمية أكاديمية لطريقة معالجة العلاقات التركيبية في الجملة العربية .

ويبدو الأمر أشقّ إذا تعاملنا مع النص غير المشكّل ، وتشكيل الكلمات (شكل البنية والإعراب) يساعد كثيرا في فكّ هذا اللبس الصرّيّ ، ولكن - كما نعلم - لا يفترض وجود التشكيل في كل الحالات ، يقول الدكتور نبيل علي : "تفاعل حالات اللبس الناجم عن غياب التشكيل مع حالات اللبس الأخرى التي تشترك فيها العربية مع باقي اللغات ، كاللبس المعجمي في كلمة (عين) (معنى البئر أو الجاسوس أو الرأس أو ذات الشيء) ، واللبس التركيبي في شبه جملة "شاعر النيل العظيم" (باحتمال كون العظيم صفة للنيل أو شاعره) يؤدي ذلك إلى أنواع معقدة للغاية من اللبس المركب المتعدّد المستويات "Multi-level Ambiguity" (2) .

ويقول الدكتور نهاد الموسى "إن نظرية الاعتماد المتبادل تمثل لواقع الحال في أن معظم النصوص العربية الحديثة تكتب غير مشكولة ، وأن تمثيل العربية للحاسوب ينبغي أن يأخذ في الاعتبار "اللغة الواقعية" ، فما تزال العربية في وضع طباعتها السائد تخضع لاعتبارات عمليّة اقتصادية (لدى من يرون في الشكل التام كلفة زائدة) واعتبارات علميّة عمليّة ، إذ يرى كثير من أهل العربية أن كثيرا من الشكل إنما هو من لزوم ما لا يلزم (3) . ويقول الدكتور نبيل علي : "لقد نشأت الكتابة العربية أصلاً دون تشكيل ، وقد شاع التغاضي عن استخدام حركات التشكيل في "العربية" الحديثة إلى أن أصبح عدم التشكيل عادة مترسخة في قراءة العربية وكتابتها" (4) .

ثانياً - الغموض اللغوي :

الغموض اللغوي ظاهرة لها وجودها في كل لغة ، وتزداد أهميتها إذا كان هذا الغموض يواجه الآلة أي الحاسب الآلي الذي مهما أوتي من ذكاء فهو على كل حال ذكاء اصطناعي ، رغم ما حقق من تقدم قبل عنه : "في جماعة الذكاء الاصطناعي - كما سبق أن ذكرنا - مدرسة بأكملها تعتقد في إمكانية تطوير نظم آلية ذكية بمحاكاة وظائف المخ البشري دونما حاجة إلى محاكاة بنيته ، وذلك على قناعة من أن محاكاة هذه البنية ليست فقط مستحيلة بل

(2) نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، ص 357 .

(3) نهاد الموسى : العربية : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص 96 .

(4) نبيل علي : العرب وعصر المعلومات، ص 356 .

ليست مطلوبة في الأصل ، إلا أن هناك من يرى في ذلك التوجه نوعاً من قصور النظرة سيتضح فشله إن عاجلاً أو آجلاً ، ويرون أن السبيل الوحيد لتطوير آلات ذكية هو في التغلغل في بنية المخ البشري ، ولا بدليل عن محاكاة بنية الشبكية بأقصى ما تسمح به رؤيتنا ووسائلنا ، ويرى هذا الفريق أن بحوث الذكاء الاصطناعي لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع علم فسيولوجيا الأعصاب ، وذلك في إطار علاقة تبادلية ، تقدم فيه الفسيولوجيا النموذج ، ويقدم فيه الذكاء الاصطناعي معمل الاختبار ووسيلة التحقق من مدى وجاهة هذا النموذج" (5) .

ويقول رائد لغوي حاسوبي "ولا بدليل عن استخدام مناهج مبتكرة وشقّ دروب علمية جديدة في مناطق لم يتطرق لها العالم من قبل ، وهو الأمر الذي أدى إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة في علاقة اللغة بتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وألمانيا ومناطق أخرى من العالم" (6) .

بل قد تمكّن برنامج يعتمد على الذكاء الاصطناعي من التغلّب على بطل العالم في لعبة الطاولة "وأخيراً فمن الطريف أن نذكر أن برنامج لعب الطاولة الذي كتبه هانز بيرلنير Hans Berliner قد هزم بطل العالم في اللعبة" (7) . فما موقف الحاسب الآلي المعتمد على الذكاء الاصطناعي من الغموض اللغوي ؟

تبدأ الإجابة عن هذا السؤال بذكر أنواع الغموض اللغوي ، ثم تحديد موقف الحاسب الآلي من كل نوع .

ثالثاً - أنواع الغموض :

1 - الغموض الذي يقع في الكلام بسبب من الأداء الصوتي (8) ، ويتمثل ذلك في النبر Stress والتنغيم Intonation والفواصل Junctures ، وغيرها من الملامح الصوتية التي لها وظيفة فونولوجية في التمييز بين معاني الكلام سواء أكان ذلك على مستوى الكلمة المفردة أم على مستوى التركيب ، ولا يقع هذا النوع من الغموض إلا في اللغة المنطوقة .

(5) المرجع نفسه ، ص 159 .

(6) المرجع نفسه ، ص 350 .

(7) الآن بونيه : الذكاء الاصطناعي ، ص 194 .

(8) ما ورد من ذكر عن الغموض مرجعه (العربية والغموض) ، د . حلمي خليل .

2 - الغموض الذي يحدث بسبب وجود كلمة في جملة ، وهذه الجملة صحيحة نحويًا ، غير أن دلالة هذه الكلمة تحتمل أكثر من معنى ، أي أنها من قبيل المشترك اللفظي Homonymy ، أو المشترك الدلالي أي تعدّد المعنى Polysemy .

مثال ذلك في اللغة الإنجليزية : They passed the port at midnight حيث تدل كلمة Port على معنيين ، فقد تكون بمعنى ميناء ، فيصبح معنى الجملة : "لقد مرّوا بالميناء بعد منتصف الليل" ، كما تدلّ أيضا على نوع من النبيذ القويّ ، ومن ثم يصبح معنى الجملة : "لقد تناولوا نوعا من النبيذ القوي بعد منتصف الليل" .

وهذا النوع من الكلمات المتعدّدة المعنى بسبب من الاشتراك اللفظي ، أو تعدّد المعنى ، أو الترادف كان موضع اهتمام علماء العربية القدماء بما له من صلة بالغموض ، كما أولاه علماء المعاجم المحدثون أهمية واضحة من ناحية صلته بالعمل المعجمي ، وغموض الدلالة وتعدّدها من ناحية أخرى ؛ ونذكرُ هنا أيضا كيف ألف ابن دريد كتاب (الملاحن) على أساس استغلال هذا النوع من الغموض القائم على تعدّد المعنى ، وجاء بأكثر من مائة جملة كلها يحتمل أكثر من معنى ، واستغل أيضا هذا اللون من تعدّد المعنى استغلالاً فنيًا في ألوان من البديع مثل التورية والجناس .

3 - الغموض الناتج عن التركيب النحوي ، أو ما اصطلاح علماء اللغة على تسميته بالغموض النحوي Grammatical Ambiguity ، ويتمثل ذلك في جملتين من أشهر الجمل التي ضرب بهما تشمسي المثل على هذا اللون من الغموض .
أما الجملة الأولى فهي :

1 - Flying Planes Can Be Dangerous

وهي جملة صحيحة نحويًا ، إلا أنها تحتمل معنيين ، هما :

1- Planes Which Are Flying Can Be Dangerous

2- To Fly Planes Can Be Dangerous

وذلك بسبب من تركيبها النحوي ، يدلّ على ذلك - طبقا لتحليل تشمسي - أن

التركيب السطحي Surface Structure للجملة الأولى مشتق من تركيبين عميقين Underlying Structures ، هما :

- 1 - Planes Fly
2 - Someone Flies Planes

وأما الجملة الثانية التي ضرب بها تشمسي أيضًا المثل على هذا النوع من الغموض فهي :

2- The Policemen Were ordered To Stop Smoking After Midnight

وهي جملة لها أربعة معانٍ هي :

- أ - أُمرَ رجال الشرطة بالكف عن التدخين بعد منتصف الليل ؛
ب - أُمرَ رجال الشرطة ، بعد منتصف الليل ، بالكف عن التدخين ؛
ج - أُمرَ رجال الشرطة بمنع الناس عن التدخين بعد منتصف الليل ؛
د - أُمرَ رجال الشرطة بعد منتصف الليل بمنع الناس من التدخين .

4 - الغموض الدلالي : وقد أشار علماء اللغة ، وعلماء الدلالة منهم بوجه

خاص ، إلى نوع آخر من الغموض الذي يقع في بعض الجمل نتيجة للتركيب الدلالي ، لا النحوي ، حيث نجد أن هناك بعض الجمل التي توصف بأنها صحيحة نحويًا ، مثل الجمل السابقة ، ولكن الغموض فيها لا يأتي من التركيب النحوي وإنما من التركيب الدلالي ، وفي هذا الصدد يضربون المثل بجملة ثالثة من أشهر الجمل التي تداوها علماء الدلالة ليوضحوا هذا اللون من غموض المعنى وخفائه وهي Colourless Green Ideas Sleep Furiously : أي " الأفكار الخضراء العديمة اللون تنام بغضب " ، وهي كما ترى جملة صحيحة نحويًا ، ومع ذلك فهي بلا معنى ، رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالة واضحة ، وهي في حالة الأفراد .

رابعاً - موقف الحاسوب من الغموض اللغوي:

1 - موقف الحاسوب من النوع الأول من الغموض اللغوي (ما يقع في الكلام

بسبب من الأداء الصوتي) :

لا يستطيع الحاسوب التعامل معه بنجاح كامل - حتى الآن - لأنه يحتاج إلى التعرف على الصوت وتحديد موضع النبر ، وهذه في حاجة إلى بحوث عميقة لم تنتج بعد ، والذكاء الاصطناعي لم يصل درجتها .

يقول آلان بونيه : "إن فهم الكلام أكثر صعوبة من فهم اللغة المكتوبة ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي :

- أ - تحتوي الرسالة المنطوقة على "ضحيج" قد لا يحمل أي معنى .
- ب - ويجب طبعاً حذف مثل هذه الأصوات التي ليس لها دلالة لغوية أثناء تحليل الكلام .
- ج - نطق الكلام نادراً ما يكون مضبوطاً ، ويختلف نطق نفس العبارة من شخص إلى آخر .
- د - يختلف نطق المتحدث الواحد لنفس العبارة من وقت لآخر ، حسب حالته النفسية والفسولوجية .
- هـ - يمكن أن يختلف نطق الصوت الواحد تبعاً لما إذا كان ينطق منفرداً أو مع كلمات أخرى .
- و - ليست هناك حدود واضحة في الإشارة الصوتية بين الكلمات المتتالية ، ويمكن أن تكون هناك فترات صمت في منتصف الكلمة ، أو غياب ، أي توقف بين الكلمات المتتالية .
- ز - يمكن أن يكون للكلمات المختلفة تماماً في الهجاء نطقاً واحداً ، مثل :

Pair, Pare, Pear – Right, Write, Rite " (9) .

ويقول آلان بونيه "وتنشأ الصعوبة في فهم الكلام من مصدرين للخطأ وعدم اليقين المصاحب لعملية الكلام ؛ ويرجع أحد المصدرين إلى المتكلم . بينما يرجع الآخر إلى السامع ، وتحدث كثير من الأخطاء أثناء ترجمة المتكلم أفكاره إلى أصوات ، مثل اختيار الكلمات الخطأ ، ونطقها خطأ أو بوضوح غير كاف ، أو تكرار كلمات حين لا يكون هناك ضرورة لذلك ، وإصدار أصوات غريبة لا معنى لها مثل تسليك حنجرته ، وإصدار أشياء غريبة تفسد من الرسالة اللغوية ، وعلى السامع أن يقوم بعكس العملية التي قام بها

(9) آلان بونيه : الذكاء الاصطناعي ، ص 73-74 .

المتكلم، فهو يبدأ من الرسائل المشوّهة إلى نوايا المتكلم ، ويرتكب أخطاء في الحكم لأنه لا توجد قواعد دقيقة تحكم الفهم" (10) .

2 - موقف الحاسوب من النوع الثاني من الغموض اللغوي ، يستطيع الحاسوب أن يتعامل مع النوع الثاني من الغموض ، وهو ما يحدث بسبب وجود كلمة تحتمل أكثر من معنى في جملة ما . وذلك عن طريق السياق المجاور أو عن طريق ترتيب المعاني ، وسوف يوضح البحث ذلك في وسائل فكّ اللبس الدلالي .

3 - موقف الحاسوب من النوع الثالث من الغموض اللغوي ، هو تعدّد معاني الكلمة أو الكلمات في الجملة الواحدة ، ففي قوله تعالى : "قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ" (11) نقل الزركشي عن الشيخ عز الدين قوله : "الأحسن الوقف على (إِلَيْكُمَا) ؛ لأنّ إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة العدم للوصول إليها ؛ لأنّ المراد بالآيات العصا وصفاتها ، وقد لبوا بها السحرة ، ولم تمنع عنهم فرعون" (12) .

وقال الأشموني : "ولكن تعلق الآيات بـ(يَصِلُونَ) وهو المشهور قراءة ، والأصح عربية ؛ لأن تعلقها بـ(الغالبون) يجعلها داخلة في الصلة ، وهذا غير سديد لأن النحاة يمنعون التفريق بين الصلة والموصول ؛ لأن الصلة تمام الاسم" (13) .

وذكر أبو حيان جواز الوقف على (إِلَيْكُمَا) والابتداء (بِآيَاتِنَا) على أن الباء للقسم أي بحق آياتنا ، والجواب محذوف تقديره (لتغلبن)" (14) ، وعلقها آخرون بمحذوف تقديره : اذهبوا أنتما ومن اتبعكما الغالبون .

إلى هذا الحد وصل الخلاف في تحديد حدود الجملة القرآنية بين العلماء ، فبم يأخذ الحاسوب ؟ وإلى أي الآراء يتجه ؟ وما الضابط ؟

كل هذه الأسئلة تفرض نفسها وتحتاج إلى إجابة .

(10) المرجع نفسه ، ص 75-76 .

(11) (سورة القصص : 35) .

(12) الزركشي : البرهان ، 346/1 .

(13) الأشموني : منار الهدى في الوقف ، ص 185 .

(14) أبو حيان : البحر المحيط ، 113/7 .

ويزداد الأمر صعوبة - حاسوبياً - عندما نعلم أن الفعل (وصل) به نمط يتطلب أن يكون تمثيله : (فعل + فاعل + جار ومجرور + جار ومجرور) ، وعلى هذا قد يأخذ "يصلون إليكما بآياتنا" معا ، ويقرّ "أنتما ومن اتبعكما الغالبون" على سبيل التقرير .

وسوف يتضح ذلك عند معالجة وسائل فكّ اللبس ، بالاعتماد على السلوك المعجمي للفعل (وصل) ومن خلال السياق التاريخي ومتابعة عدد القراءات ، وسند كل منها .

4 - موقف الحاسوب من النوع الرابع من الغموض اللغوي (وهو الغموض الدلالي الناجم عن ضمّ بعض الألفاظ على غير العرف اللغوي) ، فإن مكملات الفعل Resorting To Complements يكون له دور في فكّ هذا الغموض .

وسوف يوضح البحث هذا عند مناقشة وسائل فكّ اللبس الدلالي .

5 - هناك نوع خامس من الغموض ، وهو يخصّ الحاسوب دون الناسوت ، فلدى الناسوت فائض لغوي ، هو فائض العلاقات والقرائن التي يشتمل عليها التعبير اللغوي ، وهذا الفائض هو الذي يمكننا من معرفة أن الفاعل في جملة (أكل الكمثرى موسى) هو موسى رغم تأخره ، وبمكنا من معرفة المقصود الدلالي من الجملة التي بها خطأ إعرابي بنصب الفاعل ورفع المفعول مثلاً ، يقول باحث معاصر "ونستسمح القراء هنا في مثال بسيط لتوضيح هذه الفكرة الأساسية للفائض اللغوي . فلنفرض مثلاً أنه بدلاً من أن نلتزم بالقواعد اللغوية في قولنا "اشترى أخوها تفاحتين من أحد الباعة" ترخصنا في علاقات الإعراب، فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول به ، و أهملنا بعض النقاط ، وأضفنا من لدينا همزة إلى الوصل ، وأغفلنا وجوب التذكير في "أحد" ، لتصبح الجملة "اشترى أحاهما تفاحتان من إحدى الباعة" ، فعلى الرغم من مجموعة الأخطاء تظل هذه الجملة الممسوخة ، أشدّ ما يكون عليه المسخ ، مفهومة ، يمكن لنا قراءتها . والفضل في ذلك يرجع إلى الفائض اللغوي ، فائض العلاقات والقرائن التي يشتمل عليها التعبير اللغوي . إن فائض اللغة ، أو حشوها الزائد ، ليس بعيب ينقصها ، بل هو سند لمرونتها ومصدر لقوتها" (15) .

(15) د. نبيل علي : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، ص 213 .

خامسا - أهمية اقتحام مشكلة المعالجة الآلية :

رغم ما مرّ من أشكال الغموض واللّبس اللغويين فخوض غمار المعالجة الآلية ضرورة لعدّة أمور ، أهمّها أمران ، هما :

- الحفاظ على الكيان الحضاري العربي .
- ثراء العربية بإمكانات الحوسبة .

وهذا قول عنهما :

1 - الحفاظ على الكيان الحضاري العربي :

إن خوض غمار الترجمة الآلية ضرورة تحتمها الظروف العالمية ، وليس أمام العرب اليوم إلا خيار المشاركة الفعّالة في هذا المجال ، وإلا ضربت عليهم الذلّة والمسكنة ، وانزلوا في ركن من العالم مهمل .

هذا ناهيك عمّا سيصيب لغتهم من تشوّه وتحريف ، عمدًا ، إذا ناب عنهم في القيام بهذا الدور غيرهم ، يقول رائد لغوي في مجال المعالجة الآلية : "ووصل الأمر إلى حدّ أن تقدمت إسرائيل إلى منظمة الوحدة الأوروبية لتطوير نظم الترجمة الآلية من لغات دول السوق المشتركة إلى العربية (لا العبرية...!!) ، ويجب ألا ننسى أن إسرائيل يمكن أن تستغل في تنفيذ مخططاتها الطموح هذا العرب الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل ، والأدهى من ذلك أن إسرائيل قد سعت جاهدة - ولم توفق حتى الآن لحسن الحظ - إلى إقامة مشاريع تطوير مشترك في مجالات نظم المعلومات بينها وبين الأردن بمشاركة أطراف أمريكية ، وحاولت اختراق نشاط تطوير البرمجيات في مصر بصورة مستترة تحتلّها إلى ذلك العمالة المصرية الرخيصة في تخصصات الكمبيوتر ، بالإضافة إلى ما سبق تعرض الشركات الإسرائيلية لتطوير البرامج خدماتها على الشركات العالمية لتعريب نظمها وبرامجها حتى تتأهل لدخول الأسواق العربية" (16) .

ويقول : "ما يريد الكاتب أن يؤكد هنا هو مدى خطورة أن تتولى إسرائيل نيابة عنا مهمّة معالجة اللغة العربية آليا ، فعندئذ تكون قد حلّت بنا كارثة ثقافية كبرى" (17) .

(16) المرجع نفسه ، ص 55 .

(17) المرجع نفسه ، ص 55 .

بل قد بدأ بعض هذا الذي يحشاه الكاتب بالفعل : "وتشير دلائل عديدة إلى نية إسرائيل في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتشويه تراثنا الثقافي البعيد والقريب" (18) . ويزداد موقفنا قلقاً عندما نرى تراجعنا في هذا الاتجاه ، وقد أُلغيت (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس) ، وتوقف نشاطها الهام .

ونستشعر ضآلة وجودنا التكنولوجي في مجال المعالجة الآلية عندما نعلم أن الغرب قد سار في هذا الاتجاه سيراً ، و قطع أشواطاً طويلة ، فأسس علومها لا وجود لها عندنا (19) :

- | | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| 1 - الصرف الحاسوبي | Computational Morphology |
| 2 - النحو الحاسوبي | Computational Syntax |
| 3 - الدلالة الحاسوبية | Computational Semantics |
| 4 - المعجمية الحاسوبية | Computational Lexicology |
| 5 - علم النفس اللغوي الحاسوبي | Computational Psycholinguistics |

وممكن القلق هو أن تدخل المعالجة الآلية مجال القرآن الكريم من قبل غيرنا فيصبيه ما لا نحب ، يقول رائد لغوي حاسوبي : "ستطبق المراكز الأكاديمية في الغرب ، إن أجلا أو عاجلا ، أساليب الذكاء الاصطناعي ونظم الفهم الأتوماتي لمضمون النص في التحليل العميق للنص القرآني . إن من واجبا أن نبادر - نحن - بالقيام بهذه المهمة ، وذلك بالإسراع في تمثيل النص القرآني منطقياً ومفهوماً ، وكذلك في تطوير آلات استنتاج Inference Machines تستطيع استظهار المعاني المستترة بين ثنايا الألفاظ . إن تفسيرنا للنص القرآني يحتاج إلى دعم حقيقي من تكنولوجيا المعلومات ، حتى لا نظل أسرى التحليل اللغوي المباشر لمعاني الألفاظ والحمل ، إن ذلك يتطلب التعمق في علوم الدلالة الصورية Formel Semantics والمنطق الحديث واللسانيات الحاسوبية ، وكذلك ضرورة تعزيز معجمنا العربي بالبيانات اللازمة للتحليل الدلالي" (20) .

(18) المرجع نفسه ، ص 58

(19) المرجع نفسه ، ص 257 .

(20) المرجع نفسه ، ص 468 .

2- ثراء العربية بإمكانات الحوسبة :

كانت العربية لغة الحضارة والعلم دهرًا طويلًا ، ودالت دولة الزمان وعلتها الإنجليزية الآن ، ولكن حَفِظَ اللهُ - سبحانه وتعالى - لكتابه الكريم مُقَرَّرًا ، قال تعالى : "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (21) ، وإقراره - سبحانه - حَفِظَهُ إقرارًا بحفظ العربية وخلودها من علاقات التابع بالمتبوع .

وهذا دفع الباحث إلى استنباط ما تزخر به العربية من إمكانات الحوسبة والمعالجة الآلية ، ووجد فيها معيارية توافق التعامل الحاسوبي ، وهذه المعيارية ظاهرة في قواعد العربية ، وإن نظرة عجلية في آراء بعض النحاة لتدل على ذلك ، ومنها :

أ - أن الفعل الذي سَمَّاهُ النحاة متعديا بالحرف فَعَلٌ له خصائص الفعل اللازم ، لا المتعدي ، وحين يبيّن لغير الفاعل يجب أن يكون فاعله المنطقي له صفة (+ حي) ، بخلاف المتعدي (22) .

ب - لا يقع نائب الفاعل إلا في ما له صفة التأثر (+ تأثر) (23) .

ج - اشتراط النحاة الثلاثي الذي تأتي معه المطاوعة أن يكون علاجًا ، يقول الرضي : "باب انفعال ... مطاوع فَعَلٌ بشرط أن يكون فَعَلٌ علاجًا ، أي من الأفعال الظاهرة لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهي قبول الأثر ، وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأفق ، فلا يُقال علمته فاعلم ، ولا فهمته فانفهم" (24) .

د - وقد اختلف النحويون في (دخلت البيت) "هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف في كثير من المواضع ، وهو عندي غير متعد..." ، واستبدل لذلك بأن مثله وخلافه غير متعدين : "ودخلت مثل غُرْتُ إذا أتيت الغور . فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت . ودليل آخر ، أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعديًا إلا كان مضاده متعديًا ، وإن كان غير متعد كان

(21) سورة الحجر: آية 9 .

(22) الفهري: المعجم العربي ، ص 94 .

(23) المرجع نفسه ، ص 93 .

(24) المرجع نفسه ، ص 102 .

مضاده غير متعد ، فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد ، وسكن غير متعد ، وايضاً واسودّ كلاهما غير متعد ، فواجب أن يكون دخل غير متعد ... " (25) .

هـ - اسم الفاعل لا يضاف - فيما نعلم - إلى فاعله ، خلافاً للمصدر

- مثلاً - يقول الفهري : "فلا يقال في (79) ما بمائل (80) :

(79) أ) مررت برجل ضارب أبوه زيدا

ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟

(80) أ) *مررت برجل ضارب أبيه زيدا

ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟

والسبب في رأينا ، هو أن اسم الفاعل يتضمن دائما عنصرا صرفيا هو التطابق ،

وهذا يحتم ألا يكون فاعله مضافا إليه ، لأن الصرفة تعمل الرفع في الفاعل " (26) .

وعلامات الإعراب الظاهر في العربية والتنوين مما يعد ثراء في العربية ، فتتوین كلمة مثل

(محمد) نصبا دليل قطعي على حالتها الإعرابية ، ووقوع المصدر منصوبا في بداية جملة دليل

على موقعه الإعرابي ... إلخ .

ولعل هذه الأمثلة القليلة تدل على ما في العربية من إمكانات الحوسبة والمعالجة الآلية .

و - ويقول الفهري : "يمكن بناء أي فعل لازم للمبهم شرط أن يكون فاعله

"المنطقي" [+ حي] Animate ، وهذا يخالف تحليل برلمتر Perlmutter (1978) الذي يقر

بأن الفعل اللازم لا يبنى إلا حينما يكون فاعله منفذا (أو بعبارة أدق : حين يكون "لا

أركتيا" Unergative بتعبير برلمتر) . ولا يبنى مع الفعل الذي فاعله محور (أو بصفة أدق "لا

منصوبا" Unaccusative بتعبير برلمتر) . والجمل التالية تمثل لهذا القيد قيد الحيويّة :

(37) أ - جيء إلى هنا .

ب - ضحك في هذا المكان

ج - سبح في النهر

(25) المرجع نفسه، ص 138 .

(26) المرجع نفسه، ص 57 .

د - سقط في النهر

هـ - زُتِرَ هنا وُتِعِقَ

(38) أ - سقط الثلج هنا

ب - سقط هنا (27)

وواضح أن اشتراط (+ حي) في فاعل الفعل الذي يبنى للمجهول سيكون مؤشراً واضحاً في فهم جملة كهذه مثلاً "فخر عليهم السقف" (28)، دون ذكر الفاعل، فسوف يشكل الفعل بالبناء للمعلوم لأن الفعل لا يقوم به إلا (- حي).

سادساً - الوضع العربي الحالي للمعالجة الآلية:

رغم السمات التي تميز العربية من جهة الحوسبة، فإن ما يشغل المهتمين لا يجاوز الكلمة المفردة إلا قليلاً (29).

يقول باحث: "وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نظم التشغيل تتعامل حالياً مع اللغة العربية مثلها مثل اللغات الأخرى على مستوى عنصر الحرف مع زيادة تفاعل نظم التشغيل مع اللغة، وهو توجه حتمي خاصة في المجال الثقافي، لا بد من أن تتعامل هذه النظم لغوياً مع مستوى أعلى من الحرف، مع الكلمة العربية (أي صرفياً)، ومع الجملة العربية (أي نحوياً)؛ نظراً لأن شركة مايكروسوفت ليس لديها الإمكانيات ولا الدوافع للحوض في اللغة العربية. يمثل هذا العمق، فإن هناك فرصاً حقيقية، بل واجبا قومياً لمساهمة الباحثين والمطورين والمستثمرين العرب في هذا المجال" (30).

ويقول أيضاً: "لقد طغى صرفنا على نحونا، وبينما يشكو غيرنا أن البحث اللغوي لديهم مازال أسير الجملة لم يتجاوزها بعد على مستوى النص يزعم الكاتب أننا مازلنا أسرى الكلمة، لم نحسم بعد قضايانا اللغوية على مستوى الجملة" (31).

(27) المرجع نفسه، ص 83-84.

(28) سورة النحل: 26.

(29) انظر: العربي وعصر المعلومات، ص 355-357، و الثقافة العربية، ص 86.

(30) د. نبيل عطي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص 85.

(31) المرجع نفسه، ص: 532.

وهذا غير مقبول ، لتقدم الأخر تارة ، فضلا عما تتيحه التقنية الحاسوبية في الأجيال الكمبيوترية الحالية ، يقول باحثان : "إن للغات أهمية تكنولوجية كبرى ، وهذه الأهمية لا تتبع من علاقة اللغة بتكنولوجيا الطباعة والاتصال والبرمجيات فحسب ، بل أيضا من الدور الخطير الذي تلعبه اللغة الطبيعية حاليا في تطوير أجهزة الحواسيب إلى حد اعتبار حاسوب الجيل الخامس حاسوبا لغويا في المقام الأول ، حيث الهدف هو كسر الحواجز اللغوية أملا في السيطرة على سوق المعلوماتية العالمي بجعل تكنولوجيا المعلومات تتعامل مع لغات العالم المتعددة" (32) .

ويقول رائد لغوي حاسوبي : "أما أهميتها التكنولوجية فلا تتبع فقط من علاقة اللغة بتكنولوجيا الطباعة والاتصالات والبرمجيات ، بل أيضا من الدور الخطير الذي تلعبه اللغة حاليا في تثوير معمارية الكمبيوتر إلى درجة اعتبار كمبيوتر الجيل الخامس حاسوبا لغويا في المقام الأول" (33) .

سابعاً - وسائل فكّ اللبس الدلالي في المعالجة الآلية:

سبق أن بين البحث صعوبة التعامل مع الفعل آلياً ، وذكر أسبابها ، ولذلك تجتمع عدة وسائل لفكّ اللبس الدلالي في الفعل ، ونادراً ما تنفرد إحداها بهذا الدور .
ولعل النظر في الفعل ، مثل (يصل) ، يوضح هذا ، فقد يكون من (وَصَلَ يَصِلُ صِلَةً ووصولاً فهو واصل) ، وهو - في هذه الحالة - له معنيان ، هما :
أ) الخيرُ الشخصُ أو إليه : بلغه .
ب) الشخصُ إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه ، (وَصَلَ إلى البقاع المقدسة) ، (وصل الخلاف إلى نقطة حاسمة) .
وقد يكون من (وَصَلَ يَصِلُ وَصَلًا ووصلة فهو واصل) : وهو - في هذه الحالة - له معنيان أيضا ، هما :
أ) الشيءُ بالشيء : ضمه به وجمعه ، عكسه فصله .

(32) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استخدام اللغة العربية في المعلوماتية ، ص 211 .

(33) د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات ، ص 349 .

(ب) بينهم : ربط ووحّد (وصل بين الطرفين) .
وقد يكون من (وصل يصل وصلًا وجرأة فهو واصل) : وهو في هذه الحالة له
معنيان كذلك : هما :

أ) برّه وأحسن معاملته (وصل قرابته) ، (وصل رحمة) (وصله مالا) .

ب) الحبيب حبيته : اجتمع إليها وبرها الحب .

وسواء أخذنا بالفصل المبالغ فيه بين المعاني كما فعل المعجم الأساسي أم لم نأخذ
فالصعوبة بادية ، وتشعب المعاني واضح جلي .

فكيف للحاسوب أن يفهم الفعل (يصل) الذي يقتضيه سياقه الذي ورد فيه مع
وجود هذا اللبس الصرفي الكبير ومن ثم الدلالي ؟

إن وسائل عدة تقف فرادى أو جماعات لإزالة هذا اللبس ، منها :

1 - مكمّلات الفعل Resorting To Complements :

والمقصود بمكمّلات الأفعال فواعلها ومفاعيلها المباشرة وغير المباشرة ، يقول
الفهري : "ومعلوم أن هذه الفضلات مميزة للأفعال ، بخلاف الفضلات المذكورة في
التعدي فإن الأفعال لا يختصّ بها بعضها عن بعض" (34) .

قد يكون المكمّل قاطعا وحده في فكّ اللبس الدلالي ، من ذلك مثلا : (قتله بحثا) ،
فكلمة (بحثا) هنا - وهي مكمل - دليل قاطع على أن معنى (قتل) درس الموضوع من جميع
جوانبه ، وليست بأي معنى آخر ، مثل :

1 - قتل الإنسان : أماته

2 - الوقت : أضعاه

ويساعد السياق أيضا على تحديد معنى معين إذا حدث لبس صرفي ودلالي ، ومن

ذلك [قولنا أقام الدكتور مع أمة] .

فكلمة (أمة) لها عدة معان هي :

1 - الجماعة يؤلف فيها رابط ما (القاموس المحيط) .

(34) الفهري : المعجم العربي، ص 135.

2 - الدين (إنا وجدنا آباءنا على أمة) (العربي الأساسي) .

3 - رجل جامع لخصال الخير (إن إبراهيم كان أمة) (القاموس المحيط) .

4 - الجليل من كل حيّ (القاموس المحيط) .

ومن السياق يتضح أنه يستبعد أن يكون المقصود هو المعنى الوارد في أرقام : (2 ؛ 3 ؛ 4) .

ولكن من المحتمل إن كانت الكلمة حقا بثبوت التاء أن يكون المقصود هو المعنى رقم (1) ، لكن مكملات الفعل Resorting To Complements ستخطئ لنا هذا الاحتمال ، لأن الفعل أقام لا يعطي لفظ الدكتور إمكانية الإقامة مع أمة ، ولكن يعطيه الإقامة في .
ومن هنا يتضح أن المقصود هو (أمة) بحذف نقطتي التاء ، ويستقيم المعنى إذن لإجازة المكملات هذه الإقامة .

ونوع المكمل بعد الفعل "يصل" في الأمثلة السابقة (إليكما) دليل على أن (يصل) من (وصل يصل صلة ووصولاً فهو واصل) وليس من غيره .
ولكن مازال اللبس موجوداً ، وإن كان قد أصبح أقل ، فمن أي معني (يصل) ، أهر من معني (وصل الخير الشخص وإليه : بلغه) أم من معني (وصل الشخص إلى المكان أو إلى الأمر بلغه وانتهى إليه) .

وهنا تتدخل وسيلة أخرى لفتك هذا اللبس ، وهي التي سنفرد لها العنصر التالي .

2 - الحقول الدلالية :

إن ربط الحقول الدلالية في العربية بالصيغ الصرفية يساعد في فكّ اللبس الصرفي والنحوي والدلالي ، ففي قولنا : (مصر أمنع الدول حدوداً) ، لن يكون الفعل الماضي الزائد الذي على وزن (أفعل) معنا في اللبس الصرفي ، وذلك لأنه لا يوتى بالمزيد من فعل جعلي ، يقول الفهري : "في البنية المحورية لأية وحدة معجمية ، لا يوجد إلا محمول جعلي واحد على الأكثر . فهذا القيد يمنع اشتقاق فعل جعلي جديد من فعل آخر جعلي . وفي اعتقادنا أنه ينطبق على هذه الأفعال كما ينطبق على أفعال ثلاثية أخرى ، يغلب على الظن أنها جعلية ، وإن لم يأت منها لازم أحياناً ، وذلك مثل : منح ووهب وكسا لا تقول فيها : أمنح ، ولا أوهب ، ولا أكسى على التعدية بالنقل ، ففي اللسان : كَسَوْتُ

فلانا كسوة إذا ألبسته ثوبا فاكتسَى . وكسَى فلان يكسَى إذا اكتسَى ، وقيل كسَى إذا لبس الكسوة ، وقال ابن جني : كسَى زيد ثوبا وكسوته ثوبا ، فإنه ، وإن لم ينقل بالهمزة ، نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من فَعَلَ إلى فَعَلْ ، وإنما جاز نقله بفَعَلَ لما كان فَعَلَ وأفَعَلَ كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو : جدَّ في الأمر وأجد ، وصددته عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر [...] فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرناه من الاعتقاب والتعاوض ونقل بأفعل ، نقل أيضا فَعَلَ بفَعَلَ نحو كسَى وكسوته ، وشترت عينه وشترتها ، وعاتر وعرتها (انتهى كلام ابن منظور) . فأنت ترى أن ابن جني فيما رواه ابن منظور يتبنى افتراض النقل بالمثال في فَعَلَ ، فكسا الذي يتعدى إلى مفعولين منقول من الفعل المتعدي إلى واحد، أي كسَى ، ولذلك لم ينقل للجعل مرة ثانية" (35) .

ويقول : "وعلى كل فإن ندرة نقل الثلاثي المحلات إلى "أفعل" تأتي من كون جلّ الأفعال المتعدية إلى اثنين جعلية ، فكلما ارتفع عدد المحلات ، كلما ارتفع احتمال كون الفعل جعلياً" (36) .

نعود إلى الفعل (وصل) ، فالمعنى الأول (يصل : الخير الشخص أو إليه : بلغه) يأخذ فواعل أو مفاعيل تختلف في حقولها الدلالية عن فواعل ومفاعيل (يصل بمعنى : الشخص إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه) .

ففواعل المعنى الأول هي (الخير والنبأ والحديث والمعلومة ... وما شابهها) ، أما فواعل المعنى الثاني فهي (الإنسان ، وكل ما له قوة على الحركة ، أو كل ما ينقل بحيث يكون له جرم) .

وإذا كانت الفواعل غير ما سبق ، مثل : (وصل الخلاف إلى نقطة حاسمة) فإن المفعول يكون له دور في فكِّ مثل هذا اللبس ، فمفاعيل المعنى الأول هي الإنسان ، والمنظمات ، وما شابه .

أما مفاعيل المعنى الثاني فهي أعم إذ تشمل مفاعيل المعنى الأول وبعض المجرّدات .

(35) المرجع نفسه ، ص 170 .

(36) المرجع نفسه ، ص 171 .

ولعلّ تشابه المفاعيل هذا قد سبب اضطراباً في استطاعة فكّ اللبس عن طريق نظرية الحقول الدلالية ، ولكن يخفف من هذا معرفة أن طريقة تعدي الفعل لها دور أيضا في فكّ اللبس، وهذا ما ستوضحه النقطة القادمة .

3 - طريقة التعدي :

يتعدى الفعل بنفسه أو بأداة ، ونوع التعدي يشارك في فكّ اللبس الصرفي ، ومن ثمّ الدلالي ، ففي المثال السابق يخفف من الاضطراب الذي توقفتنا عنده في النقطة السابقة معرفة أن مفعول الفعل (يصل) (بالمعنى الثاني : الشخص إلى المكان أو إلى الأمر) يتعدى بأداة وليس بنفسه ، في حين أنه في المعنى الأول يتعدى بنفسه أو بأداة .

ومما سبق سنصل إلى أنه لن ينجح عندنا في المعالجة الآلية للفعل (يصل) في آية سورة القصص السابقة إلا معنى واحد، وهو : يصل بمعنى (وصل الشخص إلى المكان أو إلى الأمر : بلغه وانتهى إليه) .

ويودّ البحث أن يقدم جزءاً من الحلّ لإشكالية أخرى يقال عنها : "ومّا لا شكّ فيه أن حرف التاء المربوطة هو تاء مكتوبة بطريقة مختلفة ، ولا يمكن معرفتها من السياق ، ولا بدّ من كتابتها بصراحة ووضوح حتى نعرف ما هي الكلمة المكتوبة . وهناك خطأ شائع في اللغة العربية ، وهو الخلط ما بين التاء المربوطة والهاء في نهاية الكلمة وعدم التمييز بينهما ، وبخاصة في الطباعة أو الكتابة ؛ حيث كثيرا ما يتم كتابة التاء المربوطة دون نقطتين وبالتالي تصبح كأنها هاء" (37) .

ويساعد في حلّ هذه الإشكالية عن طريق المحلّ الصرفي ، وذلك بمعرفة ما تدخل عليه الهاء (الضمير) ، فكلمة مثل : (علم) ، إذا تغير شكلها إلى (علمه) ، فلا شك أن ما لحق بها هاء الضمير لأنه لا يوجد في العربية ، ومن ثمّ ليس من مخزون المحلّ الصرفي ، (علمه) بالتاء المربوطة التي قد تسقط نقطتها .

(37) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استخدام اللغة العربية في المعلوماتية ، ص 164 .

والأمر كذلك في كلمة مثل : (فهم) إذا تغير شكلها إلى (فهمه) لا شك أن هذه الهاء هي ضمير الغائب المذكر ، ولا يوجد احتمال آخر يجعلها تاء سقطت نقطتها لأنه ليس في العربية (فهمه) ، ومن ثم ليس من محزون المحلل الصرفي .

ولا شك - أيضا - أن كلمة مثل (عائشه) لا تكون إلا (عائشة) سقطت نقطتها ، لأنه لا يوجد في العربية ، ومن ثم ليس في المحلل الصرفي كلمة : (عائش + ضمير المفرد الغائب) .

وهذا المقياس محلّ عددًا لا بأس به مما يعرض من إشكال التاء المربوطة وهاء الضمير ، ولكن ، والحق يقال ، هذا المقياس يعجز أحيانًا عن أن يحلّ بعض الإشكالات ، وذلك إذا كانت الكلمة توجد في العربية بصورتين ، بالتاء المربوطة وبهاء الضمير ، مثل كلمة (ضربة) ، اسم مرة ، ولو سقطت نقطتا التاء لتحولت إلى (ضربه) ، وهذا الشكل تعرفه العربية ، بل قد يكون أكثر شيوعًا من (ضربة) على أقلام الكتاب .

وكذلك (صدمة) ، (لطمة) ، ... إلخ .

والسياق يشارك في فكّ لبس مثل هذه الحالات ، ففي جمل مثل :

ضربه وجرى .

تلقي ضربه .

تلقي ضربة شديدة .

يستطيع الحاسوب أن يكتشف الخطأ في الجملة الأولى ، لأن أركان الجملة لا تكتمل ، والسياق لا يستقيم إلا إذا اعتبر الهاء هنا ضميرًا ، وليست تاء ساقطة النقطتين .

وفي الجملة الثانية لا تكتمل أركان الجملة ولا يستقيم السياق إلا إذا اعتبر الهاء هنا

تاء ساقطة النقطتين .

والأمر نفسه في الجملة الثالثة ، ويزيد عليه أن الصفة "شديدة" أيضا - ما دامت

كلمة غير ملتبسة بغيرها - فسوف تساهم في إزالة هذا اللبس ، وتؤكد أن هذه ليست هاء

بل تاء ساقطة النقطتين .

يقول الدكتور نهاد الموسى : "فإن وقعت (يرتاض) و(يرتضي) في تركيب النفي بـ (لم) نجحت جملتان متماهيتان ، أو نجحت جملة ظاهرها واحد ، وباطنها يحتمل غير واحد ، كما في :

- لم يرتض الممثل بالدور .

إذ يحتمل (يرتض) أن يكون من (راض) وأن تكون من رضي ؛ ذلك أن أحكام النحو في حذف ألف (يرتاض) لالتقاء الساكنين وتعليق (ارتاض) بالباء ، وأحكام النحو في حذف ياء (يرتضي) علامة لجزم الفعل المضارع المعتل الآخر ، وتعليق (يرتضي) بالباء ... تجعل اللبس احتمالاً وارداً .

ويصبح السياق "الإضافي" أو "المعقول" مطلباً لازماً . فكيف ينضبط السياق بأدلة قابلة للتوصيف . إن الأدلة هنا تكون مرتقنة بإدراك الدلالة أن محور (راض) و(الرياضة) ومحور (رضي) و(الرضي) يقتضيان استقرار المجال الدلالي لكل منهما .

إن انتماء (راض) و(الرياضة) إلى (الدربة) وانتماء (رضي) و(الرضي) إلى (القبول) دليل واحد ممكن ، فإذا تقرّرنا السياق لنجد أن الممثل تعوزه (الدربة) بدليل من ألفاظ السياق قَدَّرْنَا (راض) ، وإذا وجدنا ، بدليل من ألفاظ السياق ، أن الممثل لم (يقبل) بالدور قدرنا (رضي) . إن معجم السياق ، هنا هو الدليل الذي لا مندوحة عنه لدفع اللبس " (38) .

وليست هذه الوسائل وحدها هي مناط الفصل في اللبس الدلالي بل هناك أيضا العلاقات التركيبية والتحول الدلالي وغيرهما .

مدحت يوسف السبع

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

(38) نهاد الموسى : العربية، نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ص 284 .

بعض المصادر والمراجع

- إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي : مروان البواب ، محمد المرياقي ، يحيى مير علم ومحمد حسن الطيان : مكتبة لبنان 1996 .
- الإطار النظري للمعالجة الآلية للغة العربية : علي فرغلي ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- بعض الصعوبات في الترجمة الآلية : داود عبده ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- التحليل المحوسب لنظم العربية : نموذج أولي ، السيد نصر الدين أبو زيد وسهام القارح ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- الثقافة العربية وعصر المعلومات : د. نبيل علي ، عالم المعرفة (265) ، الكويت .
- الحاجة إلى نظم نحوية : بتينهار يهارسن ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- استخدام اللغة العربية في المعلوماتية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس 1996 .
- دور المعنى في المعالج الآلي للبيانات اللغوية العربية : إيفرهارد ديترز ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله : آلان بونيه ، عالم المعرفة 172 ، الكويت .
- العرب وعصر المعلومات : د. نبيل علي : عالم المعرفة 184 ، الكويت .
- العربية : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية : نهاد الموسى ، المؤسسة العربية ، ط. 1 ، 2000 .
- اللغة العربية والحاسوب : د. نبيل علي ، دار تعريب 1988 .
- الفهم الأتوماتي للعربية غير المشكولة : د. نبيل علي ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- محلل صرفي للكلمات العربية المشتقة : م. آمال مرزوق ، المؤتمر الثاني حول اللغات الحاسوبية ، الكويت ، تشرين الثاني 1989 .
- المعجم العربي : د. عبد القادر الفهري ، دار توبقال ، ط. 1 ، 1986 .
- المعجم العربي الأساسي : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس 1988 .

من طرق تأويل المعنى

في علم الدلالة المعجمية (1)

محمد شندول

1 - تمهيد:

نسعى في هذا البحث ، إلى تقديم قراءة في طريقة تأويل المعنى في إطار المبادئ الأساسية لعلم الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale) ، ذلك أن مقارنة المعنى مسألة لم تسلم بعد من تضارب في تحديد موضوع هذه القضية ومناهج البحث فيها . ففي الدراسات العربية ما زال المعنى قضية يتوزعها علمان على الأقل : الأول علم ما يعرف قديماً بعلم اللغة - القاموسية أو المعجمية التطبيقية (Lexicographie) حديثاً - وموضوعه جمع مفردات اللغة من حيث هي مداخل معجمية ووضع المعاجم في ذلك قصد التعريف بتلك المفردات عن طريق الشرح والتوضيح . والثاني علم البلاغة في إطار علمين فرعيين فيه هما علم البيان وعلم المعاني . فعلم البيان يفسر تركيب الصورة وتغيرات المعنى ، ويؤوّل ما فيهما من وجود اللبس، وذلك من خلال أبواب مخصوصة هي (2) : (1) باب التشبيه ، (2)

(1) هذا البحث مأخوذ في مجمله من الفصل الثالث الذي أدرجناه ضمن الباب الأول من أطروحة الدكتوراه التي أنجزناها بعنوان "التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي" تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد، والتي نوقشت بتاريخ 2005/11/11 في كلية الآداب بجامعة منوبة ، 515 ص. ونشير إلى أن ما نورد من الأمثلة في هذا البحث يوجد أيضاً بالأطروحة ضمن الفصل الثالث من المدونة (ص ص 412-427). والمدونة مأخوذة من أربعة مصادر، هي : "لغة الجرائد" لإبراهيم اليازجي، و"تذكرة الكاتب" لأسعد خليل داغر، و"أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لأصلاح الدين سعدي الزعبلوي، و"قل ولا نقل" لمصطفى جواد .

(2) ينظر في تفاصيل هذه الأبواب : الفزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 120 - 192 .

باب المحاز ، 3) باب الكناية . وعلم المعاني يفسر طرق تشكّل المبني لإفادة المعنى بما يساعد على فهم دلالة التراكيب النحوية والأغراض المقصودة منها .

وفي الدراسات اللسانية الغربية لم تتحول هذه القضية إلى علم قائم الذات هو علم الدلالة (Sémantique) ، إلا في أواخر القرن التاسع عشر بأوروبا (3) . ومع ذلك لم تنته سائر فروع الاتجاهات اللسانية في دراسة المعنى، إلا إلى وجهات نظر لم تتعدّ محض الاجتهاد المذهبي داخل الاتجاه اللساني الواحد ، فبقي المعنى بذلك معضلة عند الدارسين . وقد تبّه أندري مارتيني (A. Martinet) في كتابه "مبادئ اللسانيات العامة" (Eléments de linguistique générale) إلى أنه "حقل يصعب فيه تنظيم الوقائع" (4) . وإلى مثل ذلك ذهب الباحث الفرنسي كلود جرمان (Claude Germain) في كتابه "الدلالة الوظيفية" (La sémantique fonctionnelle) ، فقد رأى أن قضية الدلالة لم يُتفق بعد على طريقة معالجتها (5) . وهذا الرأي نفسه نجده عند تونا فان دايك (Teuna Van dijk) في كتابه "النص والسياق" (Text and context) . فهو يرى أيضا أن النظريات النحوية حتى يومنا هذا "لم تتحد على نحو متعارف عليه بحيث يمكن أن تقدم قواعد دلالية واضحة في إفادة التأويل" (6) . وتندرج في هذا الاتجاه محاولة كاتز (Katz) وفودور (Fodor) في طريقة تحليل معاني الوحدات المعجمية (7) ، ومحاولة غروبر (Grüber) في تصوره لدلالات الفعل العلاقية على سبيل المثال (8) . وعلى هذا الأساس فإن دراسة الدلالة ، كما يذهب إلى ذلك غريماس (Greimas) ، "ليست علما ، وإنما هي مشروع علمي وابتداع للمعنى أكثر منها اكتشافا للموضوع" (9) .

لكن رغم هذا الحذر لم يحل هذا العلم من مقاربات مثلت فروعاً له ، منها : "علم

(3) ينظر : Lyons: Linguistique générale, p. 307

(4) Martinet: Eléments, p.33

(5) ينظر له: La sémantique fonctionnelle, p.14.

(6) فان دايك : النص والسياق، ص 73.

(7) نظر لهما : Katz / Fodor : The Structure of a Semantic Theory , pp.479-518

(8) ينظر له : Lexical structures , pp. 62-86

(9) ينظر تقديم كتاب : Les enjeux de la sémiotique , p.6 ، للمؤلفة : Anne Henault

الدلالة التوليدي ، وعلم الدلالة التاريخي ، وعلم الدلالة البنيوي (...) " (10) ، ومن مناهج مثل : "تحليل المكونات ، ونظرية المتصورات ، ونظرية السياق ، ونظرية المجال الدلالي ، ونظرية المرجعية" (11) . كما لم يخل هذا العلم أيضا من محاولات تطبيقية تناولت دراسة المعنى ، من ذلك محاولتا كاتز وفودور وغروبر اللتان أشرنا إليهما آنفا واللذان تعتبران اجتهادا داخل النظرية التوليدية وممارسة تلتزم بالتيار اللساني الذي انطلقنا منه . ولا يخرج علم الدلالة المعجمية الذي هو إطار بحثنا ، عن جملة هذه الفروع من علم الدلالة العام ومناهج البحث فيه .

2 - علم الدلالة المعجمية ومنهج تأويل المعنى :

2-1 - علم الدلالة المعجمية :

علم الدلالة المعجمية هو فرع من فروع علم الدلالة الحديث من أهم مشاغله اليوم معالجة قضايا الدلالة في نطاق علمين من علوم المعجم هما : المعجمية التطبيقية بالمعنى الذي حددناه آنفا ، والمعجمية النظرية (Lexicologie) ، وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية "من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها" (12) . وغاية علم الدلالة المعجمية في العلمين معا محاولة وضع أسس تبين طبيعة المضامين الدلالية للأدلة اللغوية ، وقواعد تضبط المعاني وتساعد على تصوورها .

فعلم الدلالة المعجمية إذن ، هو العلم الذي "يدرس الوحدات المعجمية ويضع هذه الوحدات في علاقة مع مضامينها الدلالية التي تعبر عنها" (13) . وهذه المضامين الدلالية "يمكن أن تدرس من خلال مظهرين : في نطاق الجملة ، أو نطاق المفردات منعزلة" (14) ، ويندرج ذلك في نطاق النظرية المعجمية (Théorie lexicale) "لأن موضوع هذه النظرية هو دراسة الوحدات المعجمية فتعرّف بمختلف أنواع المفردات وقواعد تكوينها ودلالاتها"

(10) بعلبكي : معجم ، ص 445 .

(11) المرجع نفسه ، ص 445 .

(12) ينظر ابن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 8 .

(13) Lehmann : Lexicologie , p.15 ؛ Lerot: Précis, p.100

(14) المرجع نفسه، ص 142 .

(15) ، ولأن من واجبات أيّ نظرية دلالية لسانية "ضبطَ معاني مفردات أيّ لغة طبيعية ، وتراكيبها، وجملها ، وشرح طبيعة العلاقة بينها ، وفكّ ما فيها من غموض ، وإبراز نظام العلاقات الدلالية بينها وتفسيره" (16) .

ونبه هنا إلى أن علم الدلالة المعجمية هو فرع من المعجم يعتبر تشكّل المعنى أحد الأنظمة الفرعية داخل نظام اللغة العام كما يتحلّى من خلال تسميته ومن خلال حرص أصحابه على وضع منهج لدراسة الدلالة بناء على مبادئ عامة تربط دلالة الوحدات المعجمية بقوانين تعلّلها وبالعلاقات تجعلها ضمن نسيج دلالي متماسك ، وتستوعب مفردات اللغة باعتبارها أدلة لغوية حاملة لمدايل تعكس تجربة الجماعة اللغوية في الكون وباعتبار أن تلك المفردات أيضا وحدات معجمية تحقق وظائف تواصلية من خلال دلالاتها الذاتية التي تعرف من خلال السياق أو مستقلة عنه (17) .

2 - 2 - منهج التأويل :

المنهج الذي يعتمد علم الدلالة المعجمية للكشف عن تشكّل المعنى وآليات تأويله منهج يقوم على عدد من الأسس تختلف باختلاف الغاية من تفسير دلالة الوحدات المعجمية . فإن كانت الغاية من ذلك التفسير وضع معجم لمفردات اللغة العامة ، فإن قوام ذلك خطة معدّة سلفا تُسمّى "منهج الوضع" تهدف إلى تعريف المفردة تعريفا كافيا يكون عادة بذكر مرادفها (Synonyme) إلى جانب بعض الشواهد والتوضيحات الإضافية مما يراه واضع المعجم أساسيا . وإن كانت الغاية بخلاف ذلك ، أي تشخيص معنى غامض ، أو متعدد الوجوه من باب الاشتراك الدلالي (Polysémie) ، أو قابل للتأويل في سياق ما ، فإن ذلك التشخيص يكون برصد معاني المفردة رصدا يؤدي إلى تفسير مظهر الترابط (Association) بين مدايلها وكذلك الطريقة التي ينتظم بها الدال والمدلول ، وذلك أن عملية اقتران الدال بالمدلول لا تحدث إلا بجملة من القواعد والعلاقات ضمن قوانين تدرج في إطار المعرفة المعجمية العامة .

(15) المرجع نفسه، ص 339 .

(16) Cann : Formal semantics , p.1

(17) ينظر : Lehmann : Lexicologie, p.15

وتتطلب طريقة الكشف عن المعنى المؤول الذي هو في العادة معنى مجازي (Sens figuré) ، استحضار معنى الوحدة المعجمية الأصلي (أو المعنى الحقيقي : Sens propre) (18) ، لأن استحضار هذا المعنى يساعد على فهم المعنى المجازي . كما تتطلب أيضا تحديد العلاقة المجازية الرابطة بين المعنيين . وهذه العلاقة تفهم تداوليا ، أي اعتمادا على كفاية مستعمل اللغة التفسيرية انطلاقا من المواضع في التجربة الجماعية . ومثال ذلك كلمة "عين" التي تستعمل مجازا بمعنى "جاسوس" . فإن معناها الأصلي هو العضو المبصر من جسم الإنسان . وهي إذا استعملت بمعنى جاسوس ، فموجب علاقة الجزئية بين المعنيين الحقيقي والمجازي ، إذ استغني عن الكل بدلالة الجزء عليه .

ويمكن أن يتخذ في عملية الكشف عن المعنى - عند تأويل معنى المفردة سواء أكانت تلك المفردة منعزلة أم في السياق - طريقة التحليل إلى مكونات (analyse componentielle) عند التوليديين ، أو طريقة التحليل المعنوي (analyse sémique) عند البنيويين (19) ، وحسب التحليل المعنوي فإن كلمة مثل "عين" بالمعنيين اللذين ذكرناهما آنفا (العضو المبصر / الجاسوس) . فإن فهم معنيها الأصلي (العضو المبصر) والمجازي (الجاسوس) يكون مثلما يلي :

(أ) المعنى الأصلي :

(أ) عين 1 (ع1) = [- عاقل (عضو من الجسم > باصرة <)]

(18) المعنى الحقيقي أو المعنى الأصلي هو المعنى الذي يسند إلى الوحدة المعجمية في أصل استعمالها . وخلافه المعنى المجازي وهو معنى مولد من الأول .
(19) منهج التحليل إلى المكونات الدلالية هو منهج التحليل الدلالي في التوليدية . ويطابق منهج التحليل المعنوي في علم الدلالة البنيوي الذي يعدّ برنار بوتيه (B. Pottier) أبرز من يمثلته ، وذلك في كتابه: النظرية والتحليل في اللسانيات (Théorie et analyse en linguistique) الصادر بباريس سنة 1987 . ويعود بنا هذا المنهج في التحليل إلى المنهج المتبع في الصوتية . ويعرّف المَعْنَم (Sémème) بأنه أحد معاني المفردة الذي يمكن أن تستقل به تلك المفردة عن السياق (ينظر: Lerot: Précis, p.77) ؛ فلو أخذنا مثلا "قتل" لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم مثل: ذبح، واعتال، وسنق، وأخذم، وأبأذ... فكل معنم من هذه المعانم يمثل معنى يمكن للمفردة أن تستقل به في التركيب، كما يمكن تشخيصه بحسب سماته الدلالية المميزة ، وذلك بتجزئة إلى معينمات (Sèmes) مثل : [+مادي] و[+ بشري] و[معدود] ... للانتهاء به إلى ذرته الدلالية التي هي بدورها قابلة للتجزئة وليست وحدة دلالية دنيا (ينظر ابن مراد: مقدمة ، ص 47) . وتكسب الوحدة المعجمية معناها الخاص بالسمات مجتمعة . ويطابق مصطلح "معينمات" مصطلح Semantic features عند كاتز وفودور ، وكذلك المصطلح : Traits sémantiques .

ب) المعنى المجازي :

ب) عين 2 (ع 2) = [+عاقل (إنسان) من يراقب أحوال العدو < جاسوس >]
والملاحظ أن اكتساب الوحدة "عين" لمعناها الجديد قد تم تبعا لقاعدتي التحويل التاليتين :

● ق 1 : السمة التمييزية الدلالية ← (عضو من الجسم ←) السمة التمييزية الدلالية (من يراقب أحوال العدو) .

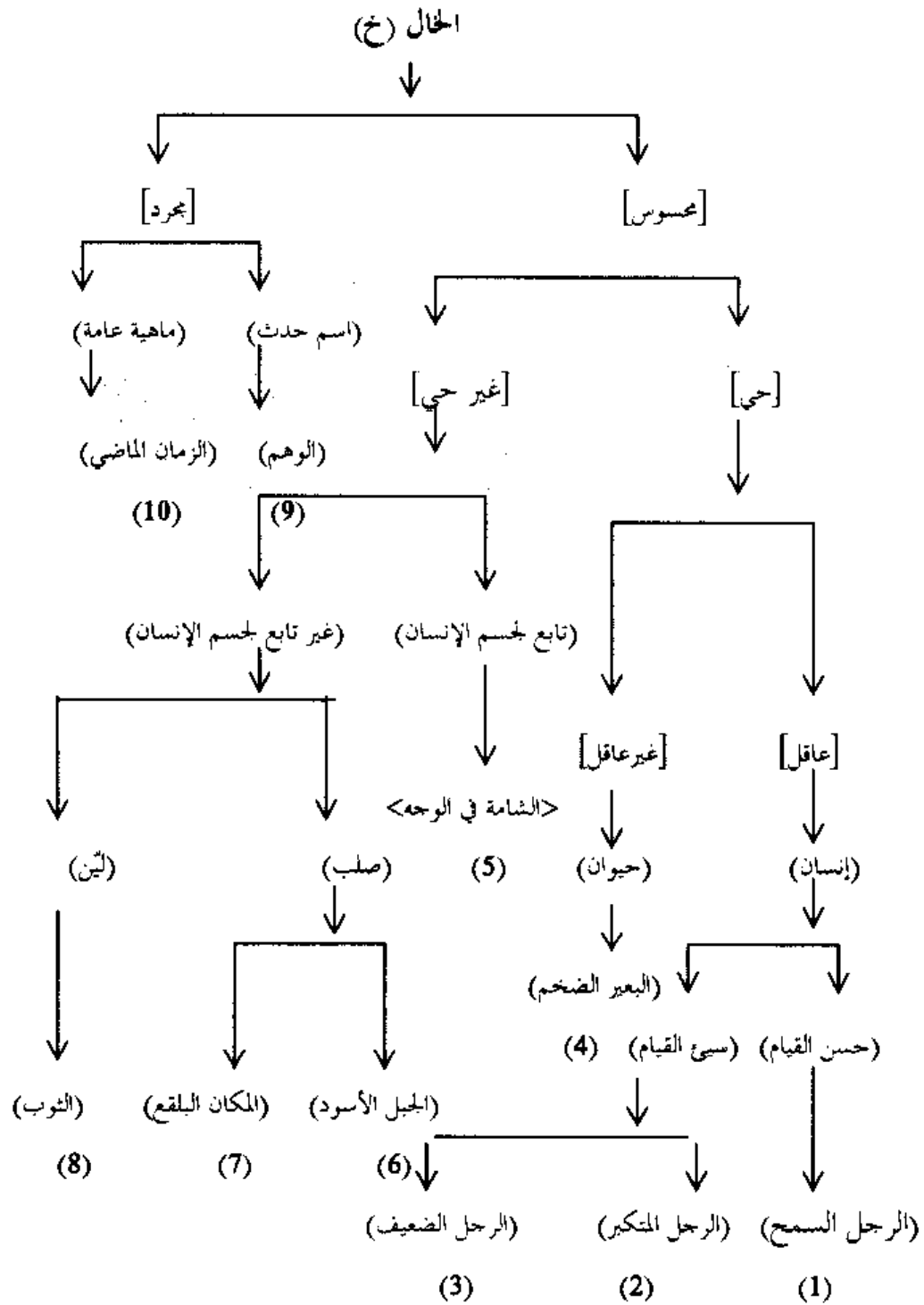
● ق 2 : المعينم < باصرة > ← المعينم < جاسوس >

حيث : عين ----- [+ باصرة]
 ↙
 [+ جاسوس]

ملاحظة : ق 1 تؤدي وجوبا إلى ق 2 ، أي إن ق 2 هي نتيجة مباشرة لـ : ق 1 .

على أن المسألة تكون أكثر تعقيدا عندما تتجاذب الكلمة عدة معان ، ذلك أن مسلك الاهتمام إلى كل تلك المعاني ومعرفة العلاقات المجازية بينها يكون على قدر كبير من التشعب . فكلمة "خال" على سبيل المثال - وكذلك كلمة "عين" التي سبق أن اتخذناها مثلا - قد اكتسبت كل منهما عبر تطوره التاريخي ، عدّة دلالات . ويكفي أن نبيّن هنا معاني كلمة "خال" . فهذه الكلمة قد حملتها ظروف استعمالها عبر تطورها التاريخي عدة معانٍ اكتسبتها تعقيدا يعسر به فهم العلاقات الرابطة بينها . فمما تفيده هذه الكلمة : الرجل السمع ، والرجل الضعيف ، والرجل المتكبر ، والشامة في الوجه ، وثوب فيه خطوط سوداء ، والبعر الضخم ، والمكان الخالي ، والزمان الماضي ، والوهم ، والجبل الأسود الخ... فهذه المعاني الكثيرة من شأنها أن تجعل من عملية تشخيصها ومن محاولة تحديد العلاقات المجازية الرابطة بينها أمرا صعبا . وإن عملية التشخيص التالية التي تمثل إحدى طرق الكشف عن المعنى ، يمكن أن تكون دليلا على ذلك (20) :

(20) اقتبسنا بنصرف خطأ طة تشكل المعاني المذكورة في كلمة "خال" وكذلك التعليق عليها من : صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، ص ص 26-27 . ونشير إلى أن "الخال" الذي نحمله هو "الخال" من (خ ي ل) وليس من (خ و ل) ؛ كما ننبه إلى أننا ميّزنا بين السمات العامة والسمات الخاصة بوضع الولي بين معقّفين [] ، ووضحنا الثانية بين قوسين () .



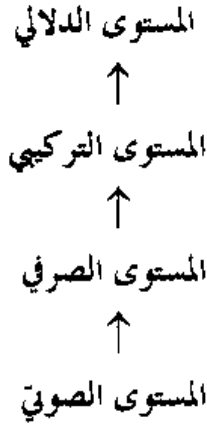
وفقا لعلاقات مجازية محددة يمكن تبيينها بالنظر في ما بين المعانم المختلفة من ترابط ، مثل علاقة المشاهدة القائمة على معنى "التعالى" الجامع بين المعنم (2) وهو الرجل المتكبر ، والمعنم (5) وهو الشامة في الوجه ، وذلك عبر واسطتين وهما المعنم (4) وهو البعير الضخم ، والمعنم (6) وهو الجبل الأسود ؛ وعلاقة السببية بين المعنم (3) وهو الرجل الضعيف ، والمعنم (7) وهو المكان البلقع الذي لا شيء فيه يعتدّ به ، ذلك أن من نتائج ضعف حال الشخص عدم الاعتداد به والتعويل عليه . وهذا المعنى نلاحظ أنه منتشر في المعنم (8) والمعنم (9) والمعنم (10) . وعلاقة السببية المشار إليها يمكن أن تتحول إلى علاقة مسببية حين تكون القراءة بالعكس .

فأهمية التحليل إلى المكونات الدلالية عند التوليديين أو التحليل المعنمي عند البنيويين تتمثل إذن في كونها طريقة من طرق تحليل معاني المفردات . فهو يبين صوريا آلية تكوّن المعنى في الذهن وانتقاله إلى المفردة من خلال عملية تشكله العامة عبر جملة من القواعد المفسّرة . وهذه القواعد ، كما هو واضح في تحليل المثالين "عين" و "خال" ، تتمكّن من تأويل المعنى وتمهّد السبيل لاستنباط البراهين وعناصر الاستدلال التي تعلل استخدام المفردة بمعنى دون آخر أو اكتسابها لدلالة جديدة .

وعادة ما يكون للسياق دور في معرفة المعاني الجديدة لأن إدراك معنى المفردة السياقي يفهم من خلال الكيفية التي تستعمل بها المفردة في نموذج استخدامها والوظيفة التي تؤديها في عملية التواصل . ويمكن بلوغ ذلك عبر سلمية (Hiérarchie) تتكون من أربعة مستويات تمثل مراحل فهم معنى الجملة العام الذي يعطي لكل مفردة دلالتها الخاصة بها في نموذج الاستعمال بالنظر إلى ما هي فيه من محيط معجمي (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر (21) . وهذه السلمية هي (22) :

Gruber : Lexical structures , p. 213 (21)

Katamba : Morphology , p.3 : اقتبسنا هذه السلمية عن : (22)



حيث يمثل المستوى الصوتي الأدنى ، والمستوى الدلالي المستوى الأعلى . ومن شأن هذه السلمية أن تفسر معنى المفردة داخل الجملة من خلال معنى الجملة بكامله . فإذا حدّد هذا المعنى وبدا متعارفاً عليه اعتبر دلالة ذاتية (Dénotation) جديدة لتلك المفردة تُزاد إلى دلالة الوحدة المعجمية الأصلية ويشار إليها عند وضع القاموس (23) .

ولا بد من المقابلة بين المعنى المجازي المستفاد بالتأويل والمعنى الحقيقي من خلال ما يتوفر بينهما من العلاقات والقرائن ، لأن هذه المقابلة تمكّن من معرفة عناصر المشابهة أو المخالفة بين المفردات بمعانيها الحقيقية والمجازية وما يربط بين تلك المعاني من علاقات . فيكون المعنى الأصلي بمثابة المعطى الأولي (Primitif) الذي يفسّر المعنى الجديد ، حيث تكون العلاقة بين دلالة المفردة الحقيقية والدلالة المجازية علاقة مفسّر بمفسّر تتخذ المبدأ العام التالي :

$$\text{ب} - \text{مُفسَّر}$$

$$\text{ب}' - \text{مُفسَّر}$$

وتسند الدلالة الجديدة بحسب قاعدة التأويل العامة التالية : ب' ← أ ، حيث ترمز : أ ، إلى الدليل القائم سلفاً في الاستعمال ، و ب' ، إلى الدلالة الجديدة المسندة إليه (24) .

(23) الدلالة الذاتية هي الدلالة التي تكون للمفردة بمعزل عن السياق والتي ترجع إلى تجربة ما من تجارب الجماعة اللغوية.

(24) لا تنطبق هذه القاعدة على مظاهر التغير الدلالي المتأنيّة عن الترجمة الحرفية ، لأن الترجمة الحرفية قاعدة توليد دلالي تقتصر على المدلول دون الدال إذ ينتقل فيها المدلول من لغة مصدر إلى دال في لغة مورد.

إلا أن فهم الصلة بين ب و ب' يفرض البحث عن مبادئ التغير الدلالي العامة التي تتحكم في تحديد الصلة بين المعاني المتعددة للمفردة الواحدة ، وعن القوانين التي تحقق تلك الصلة ، لأن المعنى المجازي هو في الحقيقة حياد عن المعنى الحقيقي الأصلي . وكل حياد فيه جانب من الغموض . ومعنى الغموض "أنك لا تحسب في ما تعنيه ، أو أنك تقصد إلى أن تعني أشياء عديدة . وفيه احتمال أنك تعني واحداً أو آخر من شيئين ، أو تعني كليهما معاً ، أو أن الحقيقة الواحدة ذات معانٍ عديدة" (25) ، لأن المعنى الغامض احتمالي بالضرورة ومرتهن بقدرة التمثل والاحتمال ، ولأن المؤشرات المقامية ليست قيوداً مكبلة تفرض إمكانية تأويل واحدة .

3 - مبادئ التغير الدلالي العامة :

يعد المجاز والاقتراض الدلالي (النسخ أو الترجمة الحرفية) من أهم مبادئ التغير الدلالي في مفردات اللغة . والاقتراض الدلالي شبيه بالمجاز من حيث أنه إعادة صياغة لتجربة الجماعة اللغوية باستعمال بعض مفردات اللغة بمدايل جديدة ، وذلك أن الاقتراض الدلالي يقوم على إكساب مفردة من لغة أم معنى جديداً من لغة أجنبية . إلا أن هذا النوع من الصياغة لا يدعو إلى تأويل دلالة المفردة ذلك أن الدلالة الجديدة متأتية من الخارج وذات معنى محدد ومعلوم . وعليه فإن المفردة لا تكتسب خاصية تأويلية إلا إذا كان ثراؤها الدلالي نابعاً من الداخل ، أي من تفاعل المعاني "الأصلية" للمفردات في صلب نظام اللغة العام . فالتفاعل الداخلي بين معاني المفردات في نسيجها العلاقي المعقد وفي تمثيلها للكون هو الذي يؤدي إلى المجاز . ولذلك يعتبر المجاز في علم الدلالة المعجمي أهم مبدأ يُرجع إليه تأويل المعنى . وهو ما يدعو إلى التعريف به وبشروط اعتماده . فما المجاز إذن ؟

تطلق اللسانيات الحديثة على المجاز مصطلحات متعددة من قبيل تعسف (Abus) ، واغتصاب المعنى (Viol) ، وشذوذ (Anomalie) ، وانحراف (Déviation) ، وانقلاب (Subversion) ، وجُنْحَة أو مخالفة (Infraction) ، واستعارة (Méthaphore) ، ومعنى

De Saussure : Cours , p 195. (25)

بجازي (Sens figuré) (26) . وكذلك الشأن في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، فقد كان يعتبر على سبيل المثال - قبل أن يتحول إلى مصطلح قائم الذات عند علماء البلاغة - تمويها للمعاني وإخراجها عن حقائق أقدارها ، على حد عبارة الجاحظ (27) ؛ وتوسعا ، وإيجازا ، واختصارا على حد عبارة سيبويه (28) . إلا أن المصطلح الذي يبدو أن الدراسات اللسانية الغربية قد استقرت عليه هو "Métaphore" إذ أصبح هو الراجح في الدراسات المعجمية ، ويُعنى به مظهر التعبير الذي تتخذ فيه المفردات دلالات تختلف عن دلالاتها الحقيقية (29) . وهذا المعنى هو المعنى العام للمجاز ، وهو المعنى الذي يجري به الاصطلاح في الدراسات العربية أيضا ، القديمة منها والحديثة على وجه العموم (30) .

وخروج المفردة عن معناها الحقيقي مظهر طبيعي في اللغة ، فتعابير الحياة اليومية لا تخلو منه . بل إن من الدارسين من يرى أنه المظهر الحاضر في كل مجالات حياتنا اليومية (31) . ومن الأمثلة على ذلك :

- 1) أمطرت السماء نباتا ، والعلاقة بين الماء والنبات واضحة في هذا المثال ، وهي علاقة السببية ، أي علاقة سبب بنتيجة .
- 2) لَيْسَ صَوْفاً ؛ والعلاقة هي اعتبار ما كان ، لأن لَبَسَ الصَّوْفَ على الحقيقة لا يتصور وأن ما يتصور هو لبس قماش كان قبل ذلك صوفاً .
- 3) رجل أهدب ؛ والعلاقة في هذا المثال ، الكلية ، إذ نُسِبَ الهدب إلى الرجل كله والمراد ظهره فقط . ومثله : امرأة حوراء ، ورجل أعور أو أعرج الخ..
- 4) شربت كأسا ؛ والعلاقة هنا : المحلية ، إذ نسب الشرب إلى الكأس والمراد السائل الذي فيها .

(26) ينظر : بناني : النظريات اللسانية والبلاغية ، ص 283 ؛ p.33 ، Tamba-Mecz : Le sens figuré ، والغالب في ترجمة Métaphore في الدراسات الحديثة مصطلح مجاز .

(27) ينظر الجاحظ : البيان والتبيين ، 1/254 .

(28) ينظر : سيبويه : الكتاب 1 / 211 ، ومن ذلك قوله : "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى ، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار" .

(29) ينظر : Tamba-Mecz : Le sens figuré ، p.21 .

(30) ينظر من الدراسات القديمة مثلاً : القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 151 ؛ ومن الدراسات الحديثة غاليم : التوليد الدلالي ، ص 14 .

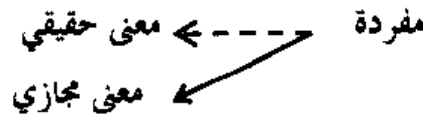
(31) ينظر لاكوف (Lakoff) : الاستعارات التي نحيا بها ، ص 21 .

5) عنده كذا رأساً من الغنم أي شاة ؛ والعلاقة هنا علاقة جزئية ، إذ الرأس جزء من الشاة .
 يمثل المجاز إذن ، مفهوماً جوهرياً في علم الدلالة المعجمية ترجع إليه مظاهر اللبس
 الدلالي التي تعتري المفردات في مختلف وجوه التعبير التواصلية على تباين مستويات
 استعمال اللغة ، وهو يخضع في ذلك لشروط أهمها وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى
 الجديد .

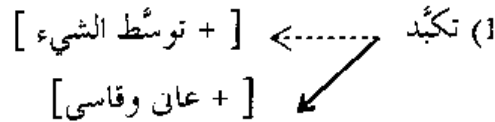
لكن تغير المفردة الدلالي يطرح السؤال التالي : هل كل تغير يشهده معنى المفردة
 في تطورها التاريخي هو مجاز أم أن المجاز ينحصر فقط في المعنى الفرعي الذي يحصل في
 المفردة في سياق تواصلية محدد يسمح للمتقبل بفهمه ؟

يجيب فونتانيي (Fontanier) في كتابه "أشكال الخطاب" (Figures de discours) ،
 عن مثل هذا السؤال بقوله (ص 77) : إن المجاز بوجه عام ، هو ما يوفر مكاناً لوجود
 علاقة بين معنى المفردة الحقيقي والمعنى الذي يسند إليها⁽³²⁾ . فكلما توفرت علاقة تفسر
 ترابط معني المفردة عد ذلك مجازاً .

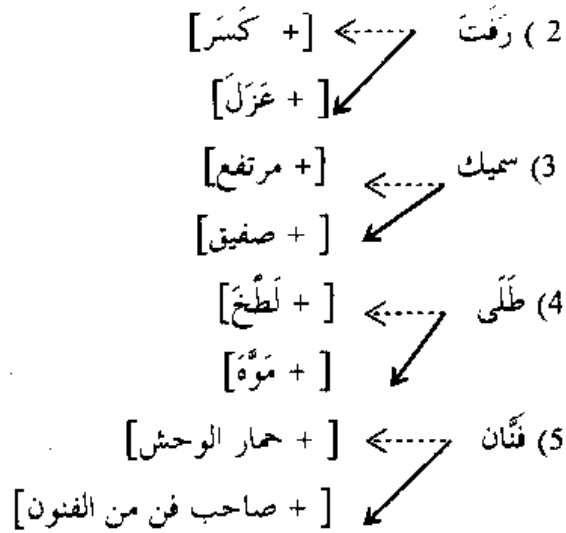
ويمكن تلخيص حدوث المجاز بالرسم التالي :



حيث تنزاح المفردة عن معناها الحقيقي فيتخذ اتجاه
 الترابط النسقي بين الدال ومدلوله الحقيقي انعراجاً نحو
 مدلول آخر هو المعنى المجازي . ومن أمثلة ذلك في لغتنا
 العامة اليوم⁽³³⁾ :



(32) Tamba-Mecz : Le sens figuré , p. 22
 (33) ما نورده من الأمثلة التي نشير إلى كونها من الشائع في اللغة العامة اليوم مرجعه مدونة البحث الذي
 أنجزناه في إطار رسالة الدكتوراه - (ينظر : شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة ،
 ص ص 412-427)



ولا يتعارض شكل هذا الرسم مع قاعدة التبدل الدلالي العامة التي أشرنا إلى عناصرها في نهاية الفقرة : 3 ، وهي :

أ ← ب

ب' ← أ

ففي هذه القاعدة يتم إسناد المعنى الجديد ب'، إلى الدال الموجود سلفا في اللغة . وعملية الإسناد هذه هي التي تجعل الدال يعرج في اتجاهه لكي يحتوي المعنى الجديد .
 وبين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مسافة فاصلة يمكن أن نسميها "فضاء ذهنيا" على حدّ اصطلاح فوكونيي (Fauconnier) في كتابه الفضاءات الذهنية (Espaces mentaux) . ويُقصدُ بمصطلح "فضاء" في الدراسات اللغوية ، الأبعاد الهندسية ذات الحدود النسقية في تركيب ما . واستعمل فوكونيي هذا المصطلح مجازا ليعبر به عما ينطوي عليه الذهن من فضاءات وهمية هي بمثابة المواضع التي تقع فيها العمليات الذهنية لتوليد المعاني ، والمدى الذي يتحرك فيه تأويل المعنى .

والمسافة الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قريبة أحيانا، فتكون العلاقة بين المعنيين علاقة مباشرة تفهم بسهولة كما هو الشأن في الأمثلة التي ذكرنا أعلاه من اللغة العامة . وقد تكون تلك المسافة بعيدة ، فتتجر عنها علاقة غير مباشرة بين المعنيين لا تدرك بيسر، لأن الاهتمام إليها يقتضي عدة وسائط، أي تخطي عدة معانٍ أخرى قبل الوصول إلى

المعنى المجازي المطلوب ، وهو ما ينتج عنه نسق كامل من المتصورات المتعاقبة كما يبين ذلك الخطاطة التي أوردنا لكلمة "خَالٌ" .

على أن القصور عن معرفة الوسائط الحائلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لا يعني انعدام العلاقة بينهما . فحفاء الوسائط لا ينفي وجود تلك العلاقة ، لأن المعنى المجازي "معنى علاقي" (34) ، وهو ما يتطلب البحث في قوانين تغير الدلالة الحقيقية لمعرفة ما بين المعاني من علاقات تفسر حدوث ذلك التغير .

4 - قوانين التغير الدلالي المجازية :

القوانين التي يحددها علماء الدلالة المعجمية ثلاثة ، وهي : التعميم (Généralisation) ، والتخصيص (Particularisation) ، والنقل (Transfert) .

4 - 1 - التعميم :

وهو أن تتسع المفردة لاحتواء معانٍ أخرى إلى جانب معناها الأصلي "حيث تستعمل بعض الكلمات التي تدل على فرد أو أفراد قلائل، في الدلالة على أفراد كثيرين" (35) . وخاصة الاتساع هذه التي يوفرها هذا القانون تمكن الدال من استيعاب معانٍ متعددة تعني مستعمل اللغة عن ارتجال دوال جديدة .

ومن أمثلة التوسع الدلالي مما هو شائع في الاستعمال اليوم من مفردات اللغة :

(1) أمَامَ ، حيث : أ ← ب < أن تكون من حيث تولي ظهرك لمن خلفك >
ب' ← أ < عكس خَلْفَ مطلقاً > .

(2) بَادِرَةٌ ، حيث : أ ← ب < ما يبدو من أشياء غير حسنة > .
ب' ← أ < الطالعة حسنة كانت أو سيئة > .

(3) الْحَالُ ، حيث : أ ← ب < الوقت الذي أنت فيه > .
ب' ← أ < الوقت مطلقاً > .

(34) Tamba-Mecz : Le sens figuré, p.32

(35) حمودة : دراسة المعنى، ص 166.

(4) زِفَافٌ ، حيثُ : أ ← ب < إهداء العروس إلى زوجها > .

ب' ← أ < الزواج > .

(5) العَبَثُ ، حيثُ : أ ← ب < اللعب و اللهو > .

ب' ← أ < ما لا يحقق فائدة مطلقا > .

ويفضي استقراء هذه الأمثلة إلى أن العلاقة بين أ/ب و أ/ب' هي علاقة إيجابية تتحدد بمعرفة الاشتراك الدلالي بينهما ؛ فلو حللنا مثلا المعنيين الحقيقي والمجازي في الوحدة "عبث" إلى عناصرهما الدنيا⁽³⁶⁾ فستبرز سمة [+ عمل خال من الفائدة] السمة المشتركة بينهما . وبناء على ذلك يمكن صوغ القاعدة العامة التي يشتغل بها قانون التعميم في نماذجنا كما يلي:

تتسع الوحدة المعجمية ، فتحمل عن طريق المجاز معنى

جديدا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي ح ، حيث :

● ق1 : أ ← ب / ب'

● ق2 : { ب ، ب' } ⊃ ح

4-2- التخصيص :

هو نقيض التعميم ، أي أن يغلب المفهوم الخاص الجديد الذي يسند إلى المفردة على مفهومها العام الأصلي ، فيضيق مجال استعمالها في حقل دلالي محدد لتفيد شيئا بعينه بدلا من دلالتها على العموم . ومن أمثله مما هو شائع في اللغة العامة اليوم :

(1) إَعْدَامٌ ، حيثُ : أ ← ب < إفقاد غيرك الشيء > .

ب' ← أ < القتل > .

(2) إِيرَادٌ ، حيثُ : أ ← ب < جعل الشيء يرد > .

ب' ← أ < الدخّل الذي توفره الحكومة لنفسها > .

(3) تَهْرِبٌ ، حيثُ : أ ← ب < جعل فلان يهرب > .

ب' ← أ < ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >

(36) يعد تحليل المعنى إلى عناصر دنيا طريقة للحد من امتداده تهدف إلى معرفة العنصر الدلالي المميز (ينظر Henault: Les enjeux de la sémiotique ,p.41).

4) دهر، حيث: أ ← ب < الزمان مطلقاً > .

ب' ← أ < عُمر الإنسان > .

5) مُحَاضِرَةٌ، حيث: أ ← ب < مجالسة العلماء؛ المناظرة؛ الإجابة الفورية >

ب' ← أ < الموضوع الذي يلقي على جماعة المتعلمين في

ناحية علمية معينة >

وتقوم العلاقة بين أ/ب، و أ/ب' في قانون التخصيص، على مبدأ السلب، أي على إقصاء كل السمات التي تمثل عناصر اشتراك بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي الجديد، وهو عكس ما رأيناه في قانون التعميم. ومعنى هذا أن قانون التخصيص يتأسس على المقابلة بينه وبين قانون التعميم بقاعدة قوامها التخلي عن سلسلة السمات المشتركة من أجل التفرد بالذرة الدلالية الدنيا التي تمثل عنصر الاختلاف الذي يمكن المفردة من اكتساب معنى مخصوص. فالنموذج "تهريب" على سبيل المثال، لم يكتسب معناه الجديد من خلال السمات العامة التي تدرجه في معنى المصدر، بل من خلال السمة < ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >. وإذن، فلا بد من تجاوز ما يعد عناصر متماثلة في معني وحدة معجمية ما للحصول على معنى آخر فيها ينطبق عليه قانون التخصيص. وهذا القانون يعكسه القاعدة العامة التالية التي يمكن صوغها كما يلي:

تتجرد الوحدة المعجمية من دلالتها العامة لتتحسر في معنى

مخصوص تفقد بوجه دلالتها العامة الأصلية تدريجياً، حيث:

أ ← ب ← ∅
↙
ب'

4-3 - النقل:

وهو أن تُحمَل المفردة معنى لا علاقة له بمعناها الأصلي، في الظاهر على الأقل، نتيجة تعميم مفرط. فينتقل محيط استعمالها من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر ويصير

معناها الجديد المعنى الذي ينساق إلى الذهن دون ملاحظة علاقة بينه وبين المعنى الأصلي⁽³⁷⁾ . ومن أمثلته في لغتنا العامة :

(1) مُخَابِرَةٌ ، حيث : أ ← ب > المزارعة < .

ب' ← أ > تبادل الأخبار < .

(2) مُرْفَقٌ ، حيث : أ ← ب > مَن ضَرِبَ مِرْفَقَهُ < .

ب' ← أ > الملحق بملف من الملفات الإدارية أو غيرها <

(3) وَاْفَقٌ ، حيث : أ ← ب > صادف < .

ب' ← أ > نَفَعَ ، صَلَحَ < .

والملاحظ في الأمثلة الثلاثة المذكورة غياب علاقة رابطة واضحة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد . وهذا لا يُفسَّرُ إلا بقانون النقل بالمعنى الذي حددنا . فهو الذي يمكن من تحويل المفردة من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر . وعليه يكون صوغ القاعدة العامة التي تبرهن على عمل هذا القانون ، على النحو التالي :

تتسع الوحدة المعجمية فتحمل معنى جديدا يضاف إلى معناها

الأصلي ولكنه لا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي، حيث :

● ق 1 : أ ← ب

● ق 2 : ب ≠ ب'

وقد أبرزَ إحصاءُ أجريناه على مدونتنا ، أن قانون التعميم استحوذ على نسبة 48% من مجموع المفردات ، واستحوذ قانون النقل على نسبة 32% ، و قانون التخصيص على نسبة 20% . ويفسَّرُ الميل إلى كل من قانون التعميم وقانون النقل في نظرنا بأحد سببين :
1) قلة المحصول اللغوي من مفردات المعجم العربي لدى مستعمل اللغة الحديث نتيجة تقصير منه في العودة إلى المعاجم ، وهو ما يجعل اللجوء إلى قانوني التعميم والنقل من أيسر السبل إلى سدِّ القفر الحاصل في الرصيد اللغوي .

(37) ينظر في تحديد هذا المفهوم : حمودة : دراسة المعنى ، ص 104 ؛ وأيضا : محمد الخضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، ص 296 . 299 .

(2) افتقار اللغة المستعملة إلى المفردات المعيرة عن المعاني الجديدة ، وهو ما يدفع المتكلم إلى استغلال قدرته اللغوية في إدراك دلالة المفردات التي يمتلكها ليعبر بها عن المعاني الكثيرة، وذلك بأن يجرد دلالتها العامة لتتسع لأكثر من معنى ، سواء بالنقل أو بالتعميم ، اقتصادا منه في الجهود وعزوفاً عن ابتداع أدلة جديدة يشق عليه إيجادها .

وإقرار أحد هذين السببين أو هما معا يتطلب أيضا النظر في دواعي التخصيص ، وذلك للوقوف على ما يمثل رابطا منطقيا بين القوانين الثلاثة يكون سببا مشتركا نعلل به مظاهر التغير الدلالي . فتخصيص الدلالة يكون لسببين أيضا يدوان متناقضين ، وهما :

(1) "قصور في الذهن" (38) عن إدراك دلالة المفردات العامة ، فيضع الإنسان لكل شيء خاص تسمية لتسهيل عليه معرفته عند تداوله .

(2) "الكسل والتماس أيسر السبل" (39) من باب اختصار الجهود ، فيعمد إلى بعض المفردات الموضوعية ذات الدلالة العامة ويستعملها استعمالا مخصوصا بأن يضيق في دلالتها لتصبح محيلة إلى شيء بعينه .

ويستخلص من خلال الأسباب مجتمعة أن الميل إلى الاختصار على عدد محدود من المفردات ، سواء أكان ذلك بهدف التعميم أم بهدف التخصيص - أو بسبب فقر في اللغة أو تعمّد من المتكلم - يمثل خاصية طبيعية في اللغة . فإن المداليل باعتبارها غير متناهية إذا وزعت على المتناهي وهي الدوال ، جاز الركون إلى التعميم والنقل والتخصيص . بل إنما جاز الاستبدال في اللغة عامة ، "حين عجزت الأسماء عن اتساع المعاني" (40) . وبهذه العلة يبرر اللجوء إلى قوانين التغير الدلالي الثلاثة المذكورة ، فضلا عن مبدأ الاقتصاد اللغوي ومبدأ الجهود الأدنى عند المتكلم . فالإنسان يترع بطبعه "إلى اختصار مجهوده الذهني والجسدي إلى أقصى حد" (41) ، ويبادر "إلى اعتماد عدد محدود من الوحدات

(38) أنيس : دلالة الألفاظ ، ص 39 .

(39) المرجع نفسه، ص39.

(40) الجاحظ : البيان والتبيين ، 141/1 .

(41) Martinet : Eléments, p. 176. (41)

ذات معنى أكثر تعميماً واستعمال أكثر تواتراً" (42) ، فينحو التغير الدلالي بذلك منحى إدراكيا ينشغل فيه المتكلم بالمعنى الذي يمكن أن يحل في أي لفظ موضوع يرى ذلك المتكلم أنه مناسب له . وهذا المعنى يمكن للباحث التوصل إلى عملية بنائه من خلال قوانين انتظامه وقواعده ، ومن خلال نظام معقد من العلاقات الدلالية يمكن الكشف عن عناصره الرئيسية بتتبع أنواع العلاقات التي تربط بين الوحدات من الداخل عبر العلائق بين الدوال والمداليل ، أو من الخارج عبر الحقول والمجالات الدلالية . وليست تلك العلاقات إلا الجانب المجرد الذي يربط بين معاني الوحدة المعجمية في عملية تغييرها الدلالي من الداخل . وهذه العلاقات ليست فوضوية بل تكوّن نظاما تتبين فيه وحدات اللغة بحسب نوع الترابط بينها . وإن بحثنا في هذه المسألة يمكن أن يوضح جوانب من ذلك .

5 - نظام العلاقات الدلالية وآليات التغير:

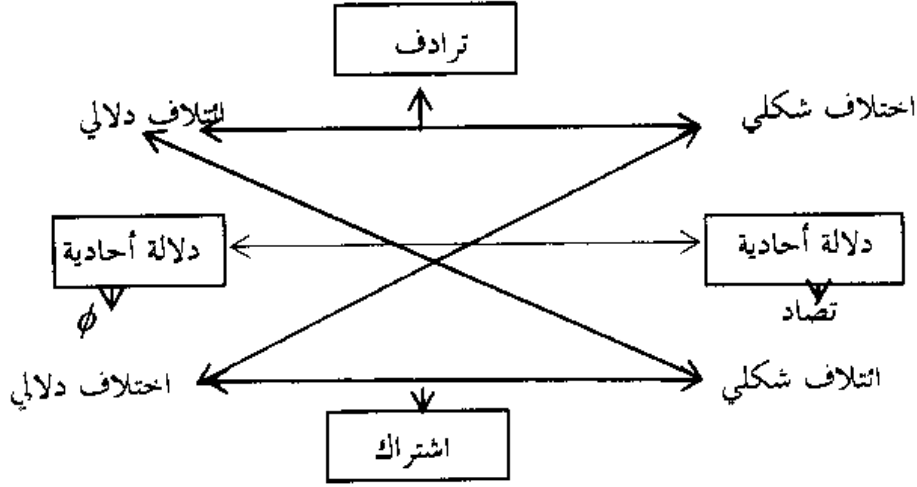
إن التغير الدلالي كما تبين لنا من خلال قوانينه ، "ليس صوريا أو شكليا يتعلق بتغير في بنية الدال ، بل هو "معنوي" لأن منطلقه الوجه المدلولي في الدليل . فهو يحصل بإسناد مدلول جديد إلى دال قائم في الاستعمال اللغوي" (43) . وهو يخضع في ذلك لشبكة معقدة من العلاقات الدلالية التي تفسره . ونعني بالعلاقات الدلالية العلاقات التي تربط بين المفردات ومعانيها ، أو بين عدد من الوحدات المعجمية بهدف إبراز ما بينها من مظاهر الاشتراك الدلالي ، والترادف ، والتضاد باعتبار أن هذه المظاهر الثلاثة هي مظاهر علاقة دلالية بين المفردات (44) . وينبغي نسيج هذه الشبكة من خلال عمليات التعالق النسقي بين الدوال والمداليل بحسب مظهرين عامين من العلاقات ، هما : علاقات الائتلاف ، وعلاقات الاختلاف . ويتجلى هذا البناء تبعا لهذين النوعين من العلاقات في الشبكة التالية :

(42) المرجع نفسه ، ص 177 .

(43) ابن مراد : مقدمة ، ص 156 - 157 .

(44) ينظر: Cann : Formal semantics , p. 6

الشكل 1 : شبكة العلاقات الدلالية



وتكشف هذه الشبكة كما هو ملاحظ ، ثلاثة مظاهر علاقية بارزة ينتج عنها تبدل في دلالة الوحدة المعجمية هي : الترادف (Synonymie) ، والاشتراك الدلالي (Polysémie) (45) ، والأحادية الدلالية (Monosémie) .

على أن للأحادية الدلالية ، كما هو بين في النسيج العلاقي ، مظهرين :

أ) أن تكون العلاقة علاقة اشتراك كلي . وهذا لا يكون إلا في المفردة نفسها . وحينها لا تؤدي المفردة إلا معناها الذي في ذاتها .

ب) أن تكون العلاقة علاقة اختلاف كلي . وعندئذ يكون من بين المفردات المتباينة شكلا ومحتوى ما يعتبر من المفردات المتقابلة التي تعكس العلاقات بينها مظهر التضاد كما هو

(45) الاشتراك نوعان : اشتراك دلالي يتمثل في وجود دليل لغوي واحد له دلالات متعددة تربط بينها علاقات مجازية، مثل كلمة "هلال" بمعنى هلال السماء و"هلال" بمعنى حديقة الصيد و"هلال" بمعنى قلامة الظفر، فما يربط بين هذه المعاني الثلاثة هو علاقة المشابهة المجازية (ينظر : غاليم : التوليد الدلالي ، ص 14) ؛ والنوع الثاني من الاشتراك هو الاشتراك اللفظي (Homonymie) وهو ما يرد على الحقيقة، أي ما لا يربط بين الأدلة فيه علاقة مجازية وذلك لاختلاف في:

- إما في الانتماء المقولي : مثل "بز" ومعناها "ما انبسط من سطح الأرض ولم يغطه الماء" [+اسم]، و"بز" ومعناها "المتوسّع في الاحسان" [+صفة] ،
- وإما في الأصل الاشتقاقي، مثل "خرص" ومعناها "جريدة النخل"، من الجذر العربي (خ ر ص) ، و"خرص" ومعناها "الحلقة من الذهب أو الفضة" ، من اليونانية "khrusos" ، ومعناها "الذهب ، جنية الذهب، والأشياء المصنوعة من الذهب" ، والكلمتان منتميتان إلى مقولة الاسم .
- وإما في الانتماء المقولي والأصل الاشتقاقي معا ، مثل "ناموس" ومعناها "البعوض" [+صفة]، من جذر (ن م س) ، و"ناموس" ومعناها "القانون والشريعة" ، [+اسم] ، وهي مقترضة من اليونانية "Nomos" . ينظر ابن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 112 - 113 ؛ نفسه : الصيغمية المعجمية ، ص 132 .

الشأن في ثنائيات من قبيل : أبيض/أسود ، وصغير/كبير ، وقريب/بعيد . فيكون حاصل مَقُولَة مظاهر التعالق الدلالي في النهاية أربعة مظاهر هي : الأحادية الدلالية وهي دلالة المفردة في حد ذاتها (أي الدلالة الداخلية) ، والترادف ، والاشتراك الدلالي ، والتضاد (46) . ونحن لا نتناول من هذه المظاهر الأربعة في ما يلي ، إلا مظهرين يؤدي إليهما بصورة آلية تعريف المفردة ، وهما الاشتراك الدلالي والترادف . فتعريف المفردة يؤدي حتما إلى بروز وحدتين أساسيتين تحققتان المظهرين المذكورين :

1) الوحدة الأولى هي "الوحدة المفسرة". وهذه الوحدة قابلة للانشطار الدلالي ، أي إنها انشطارية بالقوة . وعند انشطارها تتضمن المعنى الجديد أيضا ، ومن ثمَّ ينشأ الاشتراك الدلالي ، لأن هذه الوحدة تصبح دالا واحدا حاملا لمدلولين مختلفين أو أكثر . وعليه تكون النتيجة :

$$أ ← ب$$

$$أ ← ب'$$

$$← أ/ب + أ/ب' = اشتراك$$

2) الوحدة الثانية ، هي "الوحدة المفسرة" التي يوتي بها للتعريف . وهي تختلف عن الوحدة المفسرة لفظا إذ هي دال آخر . ومن ثمَّ ينشأ الترادف . وعليه تكون النتيجة :

$$أ = س ، حيث : أ ، س وحدتان معجميتان مترادفتان$$

ويمكن للمثال التالي ، وهو كلمة "تحوير" في قولنا : "تحوير وزاري" أن يوضح ما قلنا في الوحدتين ، حيث :

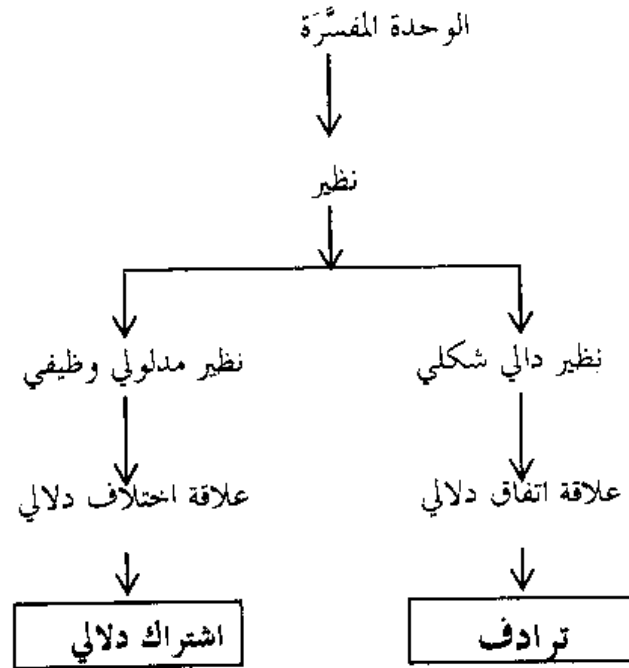
$$\begin{array}{l} \left. \begin{array}{l} \leftarrow \text{تحوير 1} = \text{تبييض (معنى أصلي)} \\ \leftarrow \text{تحوير 2} = \text{تعديل (معنى جديد)} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \leftarrow \text{تحوير 1} + \text{تحوير 2} = \text{اشتراك دلالي} \\ \leftarrow \text{تحوير} + \text{تبييض} = \text{ترادف} \\ \leftarrow \text{تحوير} + \text{تعديل} = \text{ترادف أيضا} \end{array} \end{array}$$

(46) نعني بالمقولة في هذا السياق ، المقولة الدلالية المعجمية. وهي تصنيف الوحدات العامة بحسب انتظامها تبعا لأنواع العلاقات الدلالية التي تربط بينها (ينظر ابن مراد : المقولة ، ص 24).

فهذا المثال يعكس انشطار الدال وتفرع المدلول ، وهو ما يؤدي كما هو ملاحظ ، إلى الاشتراك الدلالي . وكذلك يعكس تنوع الدال وتوحد المدلول ، وهو ما يؤدي إلى الترادف . والاشتراك الدلالي هو حاصل العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد في عملية الانشطار الذي تولّد عنه الحصول على مفردتين متجانستين لفظاً ، وهما في المثال الذي اتخذناه : تحوير 1 وتحوير 2 . وقد يكون العدد أكثر من ذلك إذا استمر الدليل الواحد في الانشطار . والترادف هو حاصل العلاقة بين الوحدة المفسّرة والوحدة المفسّرة التي انبجرت عنها بروز ثلاثة أدلة هي في المثال نفسه : تحوير ، وتبييض ، وتعديل .

وتترابط مختلف وحدات اللغة بصورة متسلسلة وفقاً لقابلية المفردة للانشطار الدلالي والتفسير بالمرادف ، على الشكل (2) النظري التالي ، مجسمة بذلك أهلية الدليل اللغوي لإحداث نسيج التعالق الدلالي في المظهرين اللذين ذكرناهما ، وهما الاشتراك والترادف :

الشكل 2 : طريقة ترابط الوحدة المفسّرة بنظيرها الدالي والمدلولي



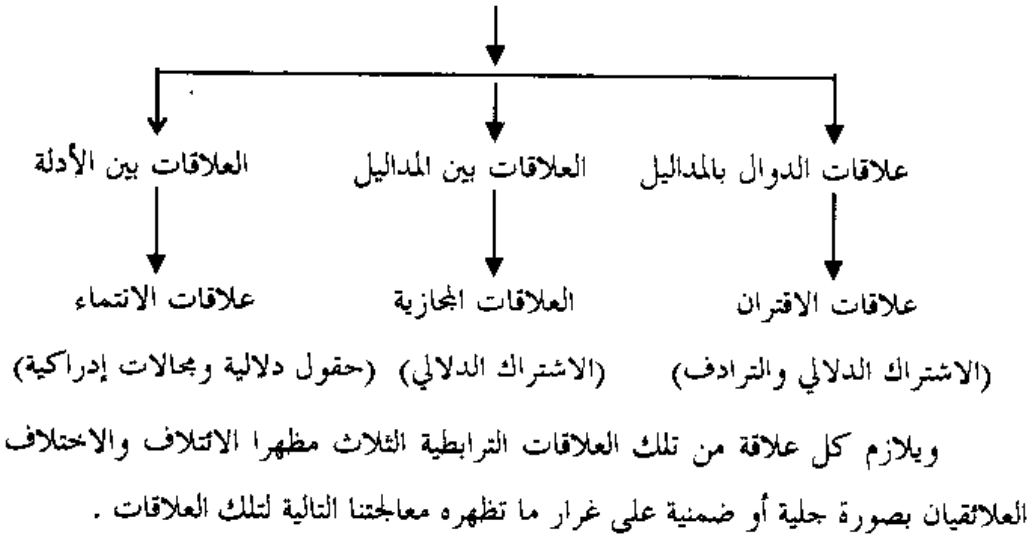
ويمكّن الترابط (Association) بين مختلف الوحدات التي تتألف مبنى أو معنى من دراسة مختلف أنواع العلاقات التي تتمحور حولها عملية التأويل . وتوزع هذه العلاقات

حسب ما ينتهي إليه استقراء مظاهر الاشتراك الدلالي والترادف ، إلى ثلاثة أنواع تبرز نظامية المعجم . وهذه العلاقات هي :

- 1) العلاقة بين الدوال والمداليل ، وتبرز مظهري الاشتراك الدلالي والترادف .
 - 2) العلاقة بين المداليل ، وتكشف عن العلاقات المجازية لمعاني الوحدة المعجمية في إطار الاشتراك الدلالي .
 - 3) العلاقة بين الأدلة من حيث هي علامات حاملة لدوال ومداليل ، وتظهر علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية ومجالات الإدراك .
- وعلى أساس هذه العلاقات الثلاث تكون بنية نظام العلاقات الدلالية مجسمة في هرم من العلاقات الترابطية (Associative relations) يمكن تجسيمه على النحو التالي :

الشكل (3) : هرم العلاقات الدلالية

علاقات الترابط الدلالي



5 - 1 - العلاقة بين الدوال و المداليل :

أهم ما يكشف عن هذه العلاقة مظهر الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي ، أي الاشتراك الدلالي ، ومظهر الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي ، أي الترادف .
أ) الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي (الاشتراف الدلالي) :

يتجلى هذا المظهر في اشتراك المعنى الأصلي والمعنى الجديد في نفس الدال . ومن الأمثلة على ذلك من استعمالاتنا العامة :

(1) انكدر : أ ← ب < تناثر >

ب' ← أ < زال صفاؤه > .

(2) تكبّد : أ ← ب < توسّط الشيء > .

ب' ← أ < قاسى > .

(3) كفاءة : أ ← ب < مماثلة >

ب' ← أ < قدرة > .

(ب) الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي (الترادف) :

يتمثل في مرادفة الوحدات المفسّرة لبدائلها من الوحدات المفسّرة . ومن الأمثلة على ذلك :

(1) ذَاوَلٌ = فَاوَضٌ .

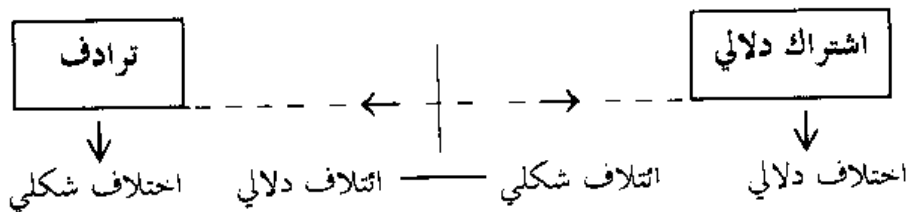
(2) رَفَتٌ = عَزَلٌ .

(3) فاشِلٌ = مُحَفِقٌ .

وتمثل الوحدة الثانية من كل ثنائية من الثنائيات الثلاث : ذاول/ فاوض ؛ رفت/ عزل ؛ فاشل/ محقق ، مرادفا للوحدة الأولى . ويجري هذا على كل الثنائيات التي هي من هذا القبيل .

والعلاقة بين مظهري الاشتراك الدلالي والترادف كما تبرزها علاقات الائتلاف والاختلاف بين الدوال والمداليل ، علاقة تقابل تنعكس على المحور النسقي بالشكل التالي :

الشكل 4 : علاقات التقابل الأفقية بين الدوال و المداليل



والمظهران : الاشتراك الدلالي والترادف ، يساهمان في تأويل المعنى بنفس القدر رغم تعارضهما النسقي ، وذلك أن كل وحدة معرضة للتفسير تناظرها على مستوى التعريف

بالترادف وحدة شكلية . وكل وحدة قابلة للانشطار الدلالي تناظرها على مستوى الاشتراك الدلالي وحدة وظيفية تختلف عنها دلاليا ويتحدد معناها بالسياق على غرار ما بينا في الأمثلة الآتفة الذكر المتعلقة بالمظهرين . وهذا التناظر هو الذي يحقق التأويل المطلوب الذي تتطلبه المفردة .

ولا تؤدي عمليات التأويل وبروز عدد كثيف من المفردات المشتركة دلاليا والمترادفة أثناء محاولة فهم المعنى بالضرورة إلى الإرهاق ، لأن المواضعة الاجتماعية تسهّل على الفرد الوصول إلى المعنى المقصود .

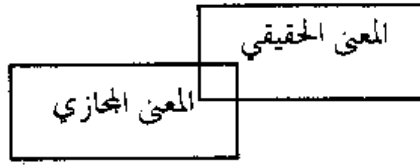
5-2 - العلاقات بين المداليل :

تتحلى في العلاقات المجازية (47) (نسبة إلى مصطلح "بجاز" البلاغي) . وهذه العلاقات في جوهرها روابط تداولية تتكفل بتعيين الصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، لأن تفرع المعنى الأصلي إلى معنى جديد يستوجب عنصرا مجردا يربط بينهما . وهذا العنصر المجرد هو العلاقة المجازية نفسها التي يهتدى إليها بالتأويل عن طريق ما يوفره التعبير أو السياق من القرائن. والقرائن نوعان : قرائن مقامية (سياقية) وقرائن لفظية . فالمقامية هي التي يوحى بها الخطاب وتفهم بالسياق . أما اللفظية فهي الكلمات التي تمنع من إرادة المتكلم للمعنى الحقيقي للوحدة المعجمية ، وهي تقابل تقريبا مصطلح "مُدْرَجَات" (Introducteurs) عند فوكونبي . فالمدرجات على حد اصطلاح هذا اللساني هي "الكلمات التي تؤسس فضاء ذهنيا جديدا" (48) . ويمكن تجسيم هذه العلاقة بالشكل (5) التالي :

(47) العلاقات المجازية عديدة في العربية . وقد ذكر اليازجي أن المعبرة منها خمس وعشرون علاقة حاولنا استقصاءها . وهي في ما انتهينا إليه : السببية ، والمسببية ، والجزئية ، والكلية ، واعتبار ما كان (الماضوية) ، واعتبار ما يكون (المستقبلية) ، والحالية ، والمحلية ، واللازمية ، والملزومية ، والعموم ، والخصوص ، والإطلاق ، والتقييد ، والمكانية ، والزمانية ، والفاعلية ، والمفعولية ، والمصدرية ، والضدية ، والألية ، والمجاورة ، والمشابهة ، والعرفية ، والفعل على القوة (ينظر في هذه العلاقات التي ذكرنا وفي الأمثلة الموضحة لها : فيود : علم البيان ، ص ص 144 - 164 ؛ الجارم: البلاغة الواضحة ، ص ص 69 - 127 ؛ اليازجي : المجاز ، مجلة الضياء ج 6 ، ص ص 164-168 ؛ القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 155 - 157 ؛ السيوطي : المزهري/359 - 360) .

(48) . Fauconnier : Espaces mentaux, p.32 .

الشكل 5 : تعالق المعنى الحقيقي والمعنى المجازي



حيث يبرز الشكل انتقال المعنى الأول إلى المعنى الذي يليه في صورة سُلّم يرتبط فيه كل مدرج بالآخر . وتمثل نقطة الترابط بين المدرج العلاقة المجازية .

ودور العلاقات المجازية هو توفير عنصر الائتلاف دلالي نسبي يخفف من درجة الاختلاف بين معنى الوحدة المجازي ، ومعناها الحقيقي ، أو بين معنى تطوري قديم يعد مجازا ومعنى تطوري آخر مجازي أيضا ، وذلك من خلال إيجاد علاقة ضمنية معينة تربط بينهما . ويؤدي نوع هذه العلاقة إلى معرفة ما بين المعنيين من مظاهر الائتلاف والاختلاف .
والعلاقة المجازية التي تبرز مظهر الائتلاف هي علاقة المشابهة دون غيرها من العلاقات المجازية الأخرى ، لأنها تحقق وجه الشبه الذي يمثل الجامع (Interface) بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . أما مظهر الاختلاف فتبينه بقية العلاقات التي منها علاقة الكلية ، وعلاقة الجزئية ، وعلاقة السببية ، وعلاقة المسببية ، وعلاقة اللزومية ، وعلاقة الملزومية ، وعلاقة الضدية ، وعلاقة الزمانية .

ولتوضيح هذه العلاقات نورد الأمثلة التالية التي يبيّن الجزء الأول من تعريفها معناها الحقيقي، والجزء الثاني معناها المجازي الشائع اليوم :

(1) المشابهة : ومثالها : تَكَدَّرَ : "تَكَدَّرَ من هذا الأمر" : تَكَدَّرَ [+ زال من الماء صفاؤه]
← تَكَدَّرَ [+ ساءت حال الرجل] ، فقد شبه سوء حال الرجل بزوال صفاء الماء بجامع الانتقال من الحَسَن إلى السيء .

(2) الكلية : ومثالها : بادِرَة : "بادِرَة حسنة" : بادِرَة [+ ما يبدو من أشياء غير حسنة]
← بادِرَة [+ الطالعة حسنة كانت أو سيئة] ، حيث انتقل المعنى من إفادة الجزء إلى إفادة الكل .

- (3) الجزئية : ومثلها : صحيفة : "انظر الصحيفة الخامسة من الكتاب" : صحيفة [+ الورقة المكتوبة بوجهيها] ← صحيفة [+ أحد وجهي الورقة] ، إذ عبر عن الجزء بما يفيد الكل .
- (4) الضدية : ومثلها : أدقُ : "أدقُ دلالة على مقصودك" : أدقُ [+ أكثر غموضاً] ← أدقُ [+ أكثر وضوحاً] ، فقد انقلب معنى الوحدة إلى ضده (49) .
- (5) المسيبية : ومثلها : فاشِلٌ : "موظف فاشل" : فاشِلٌ [+ مُتْرَاحٌ] ← فاشِلٌ [+ مُحْفِقٌ] ، حيث يعدّ الإخفاق نتيجة للتراخي في إنجاز أمر من الأمور .
- (6) السببية : ومثلها : رَمَحَ : "رَمَحَتِ الفرسُ" : رَمَحَ [+ رَفَسَ] ← رَمَحَ [+ عَدَا] ، إذ يكون العدو سببا للرفس وهو الضرب بالرجل .
- (7) الملزومية : ومثلها : الشَهَامَةُ : "فلان من ذوي الشهامة" : الشَهَامَةُ [+ المضي في الأمور] ← الشَهَامَةُ [+ عزة النفس] ، وذلك أن عدم التراجع من لوازم ملزوم هو عزة النفس لأنه من لوازمه .
- (8) اللازمية : والمثال : هَجِينٌ : "تشان منضوماتهم بتلك السفاسف الهجينة" : هَجِينٌ [+ ما ليس بصريح] ← هَجِينٌ [+ مستقبح] ، وذلك أن الاستقبح من لوازم عدم الخلوص والصفاء .
- (9) الزمانية : والمثال : جَيْلٌ [+ صنف من الناس] ← جَيْلٌ [+ قرن من الزمان] ، فقد عبّر بالزمان المعلوم عن عاش فيه .
- وترتبط علاقة المشاهدة ، والكلية ، والسببية ، والضدية ، واللازمية ، والملزومية بقانون التعميم ، وعلاقة الجزئية بقانون التخصيص . أما قانون النقل فترتبط به العلاقات غير المعلومة والتي يمكن أن نصلح عليها بـ "العلاقات الغائبة" .
- ويعتبر هذا التوزيع مع أهمية كل قانون من قوانين التغير الدلالي الثلاثة، إذ يعد التعميم كما رأينا آنفا (الفقرة : 4) ، أهم قانون يوجه التغير الدلالي ، يليه قانون النقل ، ثم قانون التخصيص .

(49) نفرق بين التضاد باعتباره مظهرا يتجسم بالمقابلة بين معني وحدين مختلفتين مثل أسود/ أبيض، والضدية باعتبارها علاقة مجازية تربط بين معنى مفردة أصلي و معنى تطوري يحصل فيها نتيجة درجة قصوى من التعميم.

ويمكن ألا تُستغلَّ كل العلاقات المجازية التي توفرها قوانين التغير الدلالي في مرحلة من مراحل تاريخ اللغة . كما يمكن لمستعمل اللغة أن يتدعَّ علاقات مجازية جديدة تعدَّ تطوُّراً في نظام اللغة الدلالي أو كشفها عن جزء من العلاقات الغائبة التي ترجع إلى قانون النقل باعتباره القانون الذي يسمح بوجودها .

والعلاقات الغائبة هي علاقات غير محددة وغير معلومة . وهي من تَمَّ علاقات مجهولة أو هي معدومة أصلاً ، ذلك إنَّ خاصية التعميم المفرط التي يتميز بها قانون النقل قد تطمس الرابطة بين معاني المفردة الواحدة أو تجعل المسافة الفاصلة بينها شاسعة . وهو ما يؤدي إلى غياب الجواز أو صعوبة معرفة علاقته بسبب ما تتطلبه معرفة هذه العلاقة من فهم لوسائط قد تكون متعددة بين المعنيين كما هو الحال في معاني كلمة "حال" التي سبق أن اتخذناها مثالا في الفقرة : 3 ، وكما هو الحال في الأمثلة التالية أيضا ، حيث :

(1) تحوير ←----- تبييض
 تعديل : "تحوير (تعديل) وزاري".

(2) تصريح ←----- إيضاح
 إذن : "أعطاه تصريحا(إذنا) بفعل كذا".

(3) كُفُو ←----- مُسَاوٍ
 أهلٌ : "هو كُفُو (جدير/ أهل) لهذا الأمر".
 كافٍ : "الكتيبة غير مسلحة كُفُوًا (يقدرُ كافٍ)".

فهذه المفردات قد جرى عليها تحول دلالي تمثل في إضافة معانٍ جديدة لاتبدو فيها الصلة واضحة بينها وبين المعاني الأصلية . فما وجه الصلة مثلا ، بين معنى كلمة "تحوير" الأصلي ، وهو التبييض ، ومعناها الجديد ، وهو التعديل ؟ وما هو الرابط الذي يمكن أن يكون بين المعنى الأصلي "إيضاح" ، والمعنى المحذث "إذن" في كلمة "تصريح" ؟ وما هو وجه القرابة بين المعاني : مُسَاوٍ ، و أهلٌ ، وكَافٍ ، في كلمة "كفو" ؟

إن مثل هذه الأمثلة تبيّن بوضوح خفاء الرابط الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة مجازية بين ذينك المعنيين بما أن علماء الدلالة يرون أن المعنى المجازي هو معنى علاقي . فكيف يمكن تفسير ذلك إذن ؟

إن عدم وجود رابط دلالي واضح بين معنى المفردة الأصلي ومعانيها الفرعية يمكن أن نجد له تفسيراً في أحد المذهبين التاليين : مذهب القول بالاعتباطية بحسب المفهوم الذي حدده دي سوسير (De Saussure) لاعتباطية الدليل اللغوي ، ومذهب القول بالفضاءات الذهنية الذي قال به فوكوني (Fauconnier) (50) .

(1) مذهب اعتباطية الدليل اللغوي : يمكن من تفسير التحول الدلالي الطارئ على المفردة ، لأنه يوفر للدال إمكانية احتواء أي معنى جديد يتم التواضع عليه إذ يجعله قابلاً لأن يستوعب ما لا نهاية له من المعاني الممكنة . ومعنى هذا ، أن مبدأ الاعتباطية يتحول عند الضرورة إلى علاقة عامة تعلق أنواع التغير الدلالي التي يفرضها الاستعمال على الوحدات المعجمية والتي تخلو فيها معاني المفردة الجديدة من صلة دلالية بينها وبين المعنى الأصلي . وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تُعتبر "الاعتباطية" علاقةً تحوّل للمجاز أن يتجلى في اجتماع عدد من المداليل غير المتجانسة في دال واحد .

(2) مذهب القول بالفضاءات الذهنية : لا يعني في الفضاءات الذهنية ، حسب فوكوني ، بشروط الموافقة بين المعاني ، بل بما يفسر قيامها في الذهن . وأهم فضاء عند فوكوني ، هو الفضاء الذي يحتضن مختلف المعاني القائمة في واقع المتكلم الذهني . وهو فضاء يسمح بتجمع سائر المعاني التي ينتجها المتكلم وإن كانت متباعدة . فمقولة الفضاء الذهني إذن تفسر اجتماع المعاني لا من خلال تعالقها بعلاقات محددة وإنما من خلال اجتماعها في الذهن لتكون وحدات مجردة هي بمثابة عناصر مجموع رياضي من الأرقام أو الحروف التي لا يربط بينها إلا انتمائها إلى ذلك المجموع . وعليه فإن

(50) يمكن تفسير المعنى المجازي من خلال تأويل الدلالة الأحادية للمفردة وقواعد تولدها من خلال مشجر مثلما فعل كاتز (Katz) وفودور في صلب المذهب التوليدي (ينظر : Fodor / Katz : The structure of language , pp : 494-518) . إلا أن مثل هذا التأويل ، وإن كان مفيداً في بيان آلية تولد المعنى المفرد ، لا يقدم وصفاً للعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .

مذهب القول بالفضاءات الذهنية ، شأنه شأن مبدأ اعتبارية الدليل اللغوي ، يجعل من المفردة الواحدة في علاقة ترابط تصورية مع عدد من المداليل لأيشترط فيها وضوح العلاقة بينها بقدر ما يشترط فيها ما يبرر سبب اشتراكها في نفس الدال . وإذن فإن أهم ما نخلص إليه من ذلك هو أن مبدأ اعتبارية الدليل ومذهب القول بالفضاءات الذهنية يجيزان اكتساب المفردة لمعان مختلفة لكنهما يقدمان لذلك تأويلا غائما يفتقر إلى الدقة في تحديد أنواع العلاقات الخاصة بين الأدلة ، وما يفيد ذلك هو أن المعاني التي تكتسبها المفردة هي معان تحددها قوانين التغير الدلالي وقابلية الوحدة المعجمية للتكيف الذاتي لتستوعب معاني جديدة . فكل وحدة معجمية تحمل بداخلها عوامل تحولها الكامنة في قدرتها على الانخراط في أنظمة اللغة المختلفة إذ هي تقبل التصرف والانتقال المقولي واكتساب المعاني الجديدة . ومن ثمّ ، "فإن إبداع معنى جديد لنفس الدليل لا يُرى على أنه مجرد تحقيق لدلالة بكر وانتشارها صدفة في التاريخ ، بل هو نتاج استعمال المتكلم الواعي للغة في نطاق نظام اللغة . وانتشار تلك الدلالة هو رهين ظروف التواصل الموجودة في محيط معين للمتكلم أو للجماعة اللغوية ، أي في ظروف اجتماعية لسانية . وإذن فإن الحركة الجدلية بين معاني المفردة هي نتيجة تجاذب بين البنية الدلالية المجردة القابلة للتغيير وإمكانية تحقيق وحدات ذات معان جديدة بحسب الحركة الخاصة بتاريخ اللغة والمجتمع" (١١) .

والنتيجة النهائية هي أن تعدد المعاني التي ترتبط بالدال الواحد إنما هو عملية تحول يشهدها معنى الوحدة المعجمية في إطار ما يسمى بالاشتراك الدلالي . وقد تكون العلاقة بين المعاني المتعددة لتلك الوحدة واضحة وقد تكون غائمة لا تجد ميرا لها إلا في القول بمبدأ الاصطلاح والمواضعة . إلا أن ذلك يحدث جميعا تبعا لقانون معين من قوانين التغير الدلالي العامة يجعل من استحداث مداليل لدال قائم سلفا في اللغة خاضعا لشروطه ، وبذلك يمكن أن نفسر ولو جزئيا مظاهر تنوع المداليل .

. Guilbert : La créativité, p. 69 (51)

5-3- العلاقات بين الأدلة :

تتجلى هذه العلاقات من خلال مقولة الوحدات المعجمية في حقول أو مجالات دلالية . فإن هذه المقولة هي التي تعكس كيفية انتماء وحدة معجمية ما إلى الحقل أو المجال الدلاليين بحسب ما يظهر فيها من السمات الدلالية العامة التي تمكنها من ذلك الانتماء .

أ) علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية (52) :

الحقل الدلالي في مفهومه الشائع هو "المجموع المبنى من العناصر اللغوية" (53) ، أي إنه الإطار الذي ينتظم فيه عدد من الوحدات المعجمية التي يربط بعضها ببعض مفهوم (Concept) مشترك . ومثال ذلك الحقل "لون" ، فهو يجمع سلسلة وحدات من قبيل : بنفسجي ، ونيلي ، وأزرق ، وأحضر ، وأصفر ، وبرتقالي وأحمر (54) .

والحقول التي تكون معجم اللغة متعددة . لكنها تمثل كلا متكاملًا تتراكب فيه كأنها مدرج في شكل هرم ، ينطلق بناء قاعدته من اتحاد عدد من الحقول لتكوّن حقلًا أشمل . وهذه الأخيرة تتحد بدورها مع حقول دلالية أخرى أكثر شمولًا . وهكذا دواليك إلى أن تُبين جميع الحقول متضمنةً بذلك جميع المفردات التي تكون معجم اللغة العام (55) . ومثال ذلك تراكب حقل الأدوية مع حقل أكبر منه هو حقل الصيدلة . ثم يتراكب حقل الصيدلة مع حقل أكثر شمولًا وهو حقل الصحة . ثم يتراكب هذا الأخير مع غيره مما تربطه به صلة ما ، في حقل أكثر اتساعًا ، الخ... وهكذا يبنى هرم معجم اللغة الذي يمكن أن نجسمه بالشكل (6) التالي :

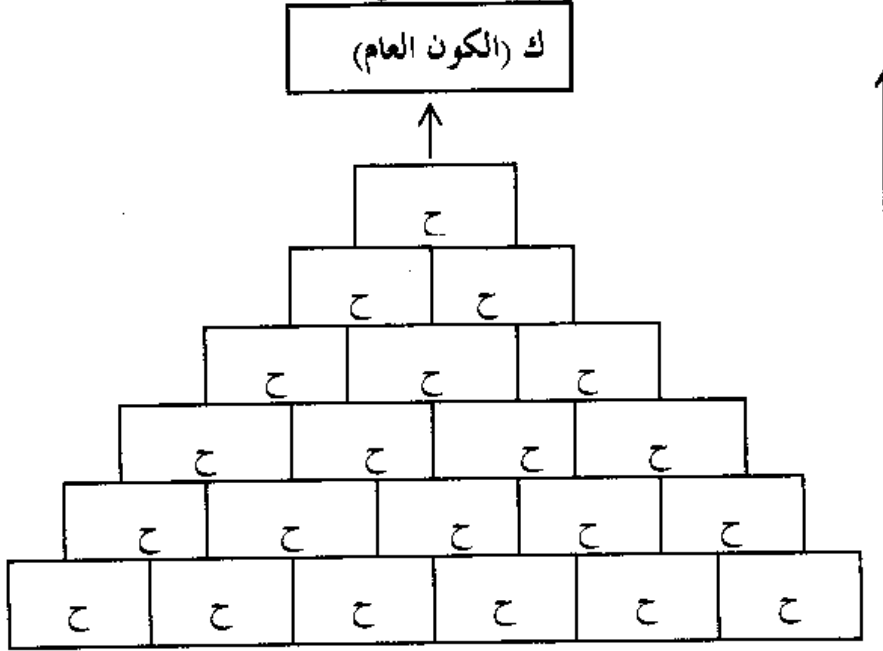
(52) يعود ظهور مصطلح "حقل دلالي" بمعناه اللساني إلى اللغوي السويدي تنيير (Tegnér) في أواخر القرن التاسع عشر (1874 م) . وأبرز من ينسب إليه تقسيم الوحدات المعجمية إلى حقول دلالية من اللسانيين الغربيين هو اللساني الألماني تريبي (Trier) في الثلاثينيات (ينظر : Germain : La linguistique fonctionnelle , pp. 40-42) .

(53) Pioche (J) : Précis de lexicologie , p. 66

(54) ينظر المثال في : Henault : Les enjeux de la sémiotique , p. 44

(55) ينظر : Germain : La sémantique fonctionnelle , p. 99

الشكل (6) بنية الحقول الدلالية



اتجاه تراكم الحقول لتمثيل الكون

حيث يرمز حرف الكاف إلى الكون العام و حرف الحاء إلى الحقل الدلالي ، وحيث يمثل الهرم معجم اللغة العام الذي تتبين فيه الحقول في صورة طبقات متراكبة تتضمن جميع مفردات اللغة التي تمثل الكون العام تمثيلا لغويا .

وتبين المفردات في سلمية من الحقول الفرعية التي يتكون كل واحد منها من وحدات معجمية متجاذبة كأحجار الفسيفساء⁽⁵⁶⁾ . فتنظم جميع المفردات ، وتجد كل واحدة نفسها منضوية بطريقة أو بأخرى في نظام اللغة الدلالي لأنه "لا شيء في اللغة يوجد منعزلا"⁽⁵⁷⁾ .

وكل حقل من تلك الحقول الفرعية هو بمثابة مجموع متناسق من الوحدات المعجمية . لكنه قابل للتمقطع والتجزئة إلى مجموعات أصغر عناصرها غير محدودة العدد⁽⁵⁸⁾ . فتكون العلاقة التي تربط المفردة بالحقل هي علاقة جزء بكل ، وبعبارة أدق : "نوع"

(56) ينظر المرجع نفسه ، ص 42.

(57) المرجع نفسه ، ص 45.

(58) ينظر المرجع نفسه ، ص 100.

"جنس" ، باعتبار أن النوع فرع من الجنس . ومن ثم فإن اندراج الوحدات المعجمية التي تمثل أنواعا منتمية إلى جنس ، في ذلك الجنس ، هو ما نعبر عنه بعلاقة الانتماء . ويمكن تمثيل ذلك رياضيا على النحو التالي :

• ج - { 1 ن ، 2 ن ، 3 ن ، ... }

• { 1 ن } \ni ج

حيث ترمز ج إلى الإطار "جنس" ، و 1 ن ، و 2 ن ،

و 3 ن ، إلى العناصر النوعية المنتمية إليه .

فنعصر المعنى في علاقات الانتماء إلى حقول معجمية يتحدد إذن على أساس انتساب الأدلة إلى تلك الحقول تبعا لسمات دلالية مشتركة عامة أو خاصة يحددها المصنف وذلك تبعا لقاعدة عامة تقوم على توزيع مجموعة من الوحدات المعجمية إلى مواضيع يمكن تصنيفها جنسا ونوعا على أساس معنى عام مشترك يعطي لشروط الانتماء إلى الحقل الواحد، الطابع العلاقي .

ولئن يبدو تصنيف الأدلة إلى حقول دلالية سهلا في بعض الأحيان كأن تربط المفردات الدالة على الألوان إلى حقل الألوان أو تُرجع وحدات من قبيل: فَرَح ، وَمَرَح ، وَحُزْن ، وَغَضَب ، وَجَزَع ، إلى حقل المشاعر والأحاسيس ، فإنه من الصعب القيام بذلك أحيانا أخرى إذ لا يخلو التصنيف من صعوبات وذلك أن بناء الحقول على مفاهيم عامة لا يمنع وحدة معجمية ما منتمية إلى حقل دلالي معين من أمكانية أن تنتمي إلى حقل آخر . ومثال ذلك "ناقلة جنود" ، فإن انتماءها إلى حقل "حرب" لا ينفي إمكانية انتمائها إلى حقل "نقل" .

وتساعد معاني الوحدات المعجمية التي تظهر من خلال عملية تنظيم الحقول الدلالية ، على وصف موضوعات تلك الحقول بصورة تؤدي إلى تبيين الأغراض التي يتعلق بها التنوع الدلالي للمفردة والعوامل الأساسية التي تحدد وجهته .

والخلاصة هي أن ما تقدمه دلالة المفردات من حقول دلالية يمكن أن يكون مرآة لطبيعة الحياة التي يعيشها مستعمل اللغة ولتنوع وعيه بواقعه وما يعتره من مؤثرات تتحكم في إدراكه لذلك الواقع . فاللغة ، كما يعتبرها مارتيني ، "انعكاس لفكر يتحدد بالبني

الاجتماعية و لا يأتمر بقوانين المنطق" (59) . لكن كيف ينعكس ذلك الوعي على مستوى إدراك الأشياء ؟ فهل وعي مستعمل اللغة يحيطه المادي والنفسي وعي منطلقه التفكير المجرد للوصول إلى فهم المحسوس أم أنه وعي منطلقه الإدراك الحسي بداية للوصول إلى المجرد ؟ أم أنه كان غير هذا وذاك ؟

إن البحث في طبيعة مضامين الوحدات المعجمية انطلاقاً من علاقتها المرجعية وفي إطار تحديد ما ينتمي منها إلى هذا المجال الإدراكي أو ذاك ، كفيلة بأن تجيب عن هذين السؤالين .

ب) علاقات الانتماء إلى مجالات الإدراك :

نعني بمجالات الإدراك الأطر المعرفية التي تنتمي إليها الأدلة اللغوية من حيث هي حسيّة تحيل إلى مراجع ماديّة لها وجود في الخارج ، أو من حيث هي مُجرّدة غير مرجعية تعكس تجربة في الواقع تتجلى في مفهوم مجرد .

والهدف من تبيين هذه المجالات هو وصف العمليات الذهنية التي تتحكم في عمليات الإحالة المرجعية من أجل إثبات طبيعة التعامل الفكري مع الواقع لِمَا لنوع التفكير من أثر في تحديد طبيعة الأدلة . فإن أدلة لغة ما إذا كان يغلب عليها المجال الحسي على سبيل المثال ، عبر تاريخها أو في مرحلة من مراحلها ، فإن ذلك يمكن أن يعكس مستوى من التفكير لدى مستعمليها يجوز الحكم عليه بالبساطة إذا اعتبرنا المفردات المجردة تجسّم درجة أعلى من الوعي وتدل على فهم أعمق للأشياء .

وتتجمع مجالات إدراك الدلالة في مجالين عامين هما المجال الحسي والمجال المعنوي المجرد . وتتم بنيتها بالطريقة نفسها التي تنتظم بها الحقول (راجع ، الفقرة السابقة) . وتنتمي المفردات إلى أحد المجالين بحسب طبيعتها المرجعية . فإن كانت محيلة إلى مرجع في الخارج فهي تنتمي إلى المجال الحسي ، وإلا فإنها تنتمي إلى مجال الإدراك المجرد .

والعلاقة بين المجالين قائمة على التعارض نتيجة عدم إمكانية التقاطع بينهما . كما أن الوحدات المنتمية إليهما لا يمكن أن تترابط معا في نفس المجال لأن أحدها ينفي عن

Martinet : Eléments , p.2. (59)

الأخر سمة [+حسي] أو سمة [+مجرد] فلا تأتلف مثلا الوجدتان : "روح" و"جسد" في نفس المجال لاختلاف طريقة إدراكهما ، إذ تدرك الوحدة الأولى إدراكا مجردا ، وتدرك الوحدة الثانية إدراكا ماديا .

على أن من المفردات ما يبدو محايدا (Neutre) وغير محدد بدقة من حيث سمة الانتماء إلى المحسوس [+ حسي] أو سمة الانتماء إلى المجرد [+ مجرد] ، فلا يمكن تصنيفه في هذا المجال أو ذاك إلا بقرينة سياقية تمكن من تأويله تأويلا مجازيا ليتم تحديد انتمائه وإدراجه في أحد المجالين . وإن دراسة هذا الجانب من التفسير الدلالي بالاستناد إلى علاقات الانتماء إلى أحد المجالين : الحسي أو المجرد ، يمكن أن يفيد في إبانة فهم التمثيل اللغوي نلكون .

ب/1 آلية التطور الدلالي في المجالين الحسي والمجرد :

تنجلي هذه الآلية في أربع قواعد ، هي :

(1) حسي ← حسي : و مثال ذلك : شجرة ، فرس ، رجل .

إذ تحافظ مثل هذه الوحدات في اكتسابها السمة العامة [+ محسوس] .

(2) حسي ← مجرد : و مثاله : جنازة ← موت ، ظلام ← خوف .

إذ تتحول السمة العامة [+ محسوس] في كلمة جنازة التي يدركها البصر ، إلى السمة [+مجرد] في كلمة موت التي تدرك ذهنيا .

(3) مجرد ← مجرد : و مثاله : حياة ، موت ، جهل ، علم .

إذ تحافظ هذه الوحدات في طبيعة استعمالها، على خاصيتها المجردة .

(4) مجرد ← حسي : و مثاله : قَتَلَهُ ← شَتَّقَهُ ، فَرِحَ ← ضَحِكَ .

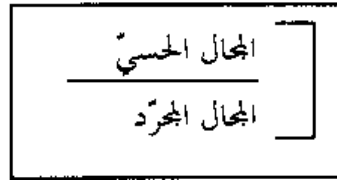
إذ تفقد هاتان الوجدتان السمة المجردة [+ معقول] عند تمثلهما المحسوس ، لتحل محلها السمة المناسبة لذلك وهي : [+ محسوس] .

والمجال الأول والثالث بسيطان غير مركبين . ويعكس الأول نزعة الجماعة اللغوية

إلى تشخيص معطيات التجربة . ويعكس الثاني النزعة إلى التجريد .

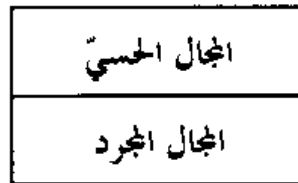
والمجالان الثاني والرابع مركبان . ويرزان تجاذبا نحو المسميات الحسية حيناً ، ونحو المجردات حيناً آخر . وإذن فهما متساويان في القيمة ويتوازيان في الاستعمال . إلا أن علاقة التكلم بمجال المحسوسات قد تكون أكثر عمقا منها بعلاقته بالمجردات نتيجة احتكاكه المستمر بالواقع في حياته اليومية الطبيعية . لكن حركة معاكسة يحدثها هذا المتكلم تحقق تساوي في التعامل مع المجالين إذ يقابل صلة مستعمل اللغة الكبيرة بالمحسوسات نزعتة إلى التجريد عبر خطتين هما الوجهان (2) و (3) من الآلية . وهو ما يحقق توازنا في التعامل مع الواقع لا يمكن بقتضاه ترجيح مجال على آخر ، ويجعل العلاقة بين المجالين علاقة اتصال لا انفصال تتجسم في الشكل (7) الموالي (60) :

الشكل (7) : تعالق المجالين الحسي والمجرد



ويجوز أن يفصل هذان المجالان في فترة من فترات التطور اللغوي بحسب الطبقات الاجتماعية واتجاهات المعرفة . كما يجوز أن يتساويا في الاستعمال رغم انفصالهما ، أو يقلب أحدهما الآخر، وذلك تبعا لطبيعة توازن الشرائح الاجتماعية المستعملة لهما . فيتخذان أحد الأشكال الثلاثة التالية :

(1) في حال التساوي بين المجالين : تكون قاعدة التحكم في آلية التطور : حسيّ = مجرد ؛ حيث تكون درجة التجاذب بين المجالين متساوية ويتوازي المجالان في الاستعمال :



(60) اقتبسنا هذا الرسم عن : Germain : La sémantique fonctionnelle , 43 .

(2) في حال غلبة المجال الحسي : تكون القاعدة : حسي < مجرد؛ حيث تعني العلامة < أكثر.

المجال الحسيّ
المجال المجرد

(3) في حال غلبة المجال المجرد : تكون القاعدة : مجرد < حسيّ

المجال الحسيّ
المجال المجرد

وتوازي هذين المجالين من الإدراك يعكسه تعامل مستعمل اللغة مع الواقع والإطار الحضاري الذي يعيش فيه . وذلك أن طبيعة الحياة الاجتماعية تمثل شاهداً على مضامين وحدات اللغة . وهذه المضامين تحدد حجم السقف الدلالي الذي تبلغه الأدلة التي يستعملها المتكلم للتعبير عن حاجاته التواصلية الجديدة . ونعني بالسقف أعلى ما يبلغه الضلع الممثل لحقل من الحقول الدلالية في الارتفاع بمقياس تمثله نسبة استعماله المئوية (61) .

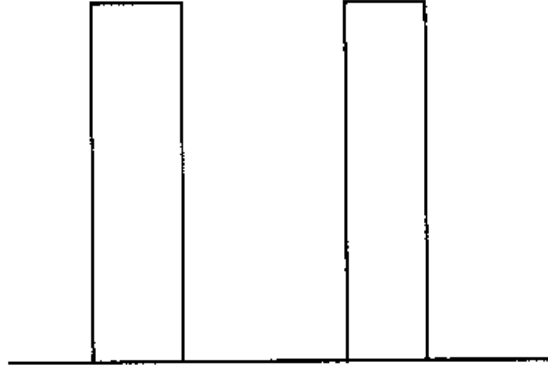
ب/ 2 الإطار الحضاري و سقوف الدلالة اللغوية :

إن التمييز بين المجال الحسي والمجال المجرد لا ينفي جدلية العلاقة بين المجالين فهذه الجدلية هي التي تعبر عن حركية اللغة وتحمس تطورها، وهي التي تبني علاقات تفاعل الجماعة اللغوية مع واقعها الاجتماعي وإطارها الحضاري . وقد تجلّت هذه الجدلية في ما سميناه في الفقرة أعلاه حركة معاكسة . أما في هذه الفقرة فإننا نجسّمه بالشكل (8) الموالي الذي يمثل السقوف الدلالية التي يمكن للأدلة اللغوية أن تبلغها اعتماداً على الانطباع بأن اللغة تترع إلى تحقيق التوازن بين مجالي الإدراك الحسي والإدراك المجرد للأشياء في الواقع .

(61) كلمة "سقف" تستعمل حديثاً في العديد من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي فيقال : سقف الانتاج ، ويُعنى بها ما عيّناه نحن، أي أعلى ما يمكن أن يبلغه الضلع من ارتفاع.

شكل (8) : السقوف الدلالية في العربية الحديثة

ضلع مجال الحسي ضلع مجال المجرد



حيث يُظهر الرسم جدلية العلاقة بين سقفي مجال الدلالة : الحسي والمجرد. وذلك أن السقفين يتساويان . ويمكن إبراز ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{حسي} = \text{مجرد}$$

على أنه يمكن للغة من اللغات وفي حقبة من حقبتها التاريخية أن تشهد تنوعا في تشكّل السقوف بحسب غلبة هذا المجال أو ذاك على الآخر، أو اقترابه منه ، أو تساويه معه على غرار ما رأينا في المجالات الدلالية . وهذه الملاحظة لا تنطبق إلا على أدلة اللغة الواحدة شكلا ومضمونا . أما إذا تعلق الأمر بالاقتراض (Emprunt) الذي يمثل علاقة أخذ وعطاء بين لغتين مختلفتين تسعى من خلاله إحداها إلى أخذ أدلة أو مداليل لسد خانات فارغة فيها، فإن سقف الدلالة الذي تقدمه اللغة المورد يكون هو الغالب دائما إلا إذا كانت اللغة لغة مزيجاً (Créole) ، فإنه في هذه الحالة قد يغلب الاقتراضُ مفردات اللغة الأصلية أو يساويها .

6 - خاتمة :

لقد رسمنا خطة مستمدة من علم الدلالة المعجمية لتفسير المعنى وتأويل الدلالة . وهي خطة يمكن تلخيص مراحلها في أربعة مستويات هي :

(1) المستوى الاول : هو المستوى السطحي. ويتمثل في استحضار المعنى الحقيقي لدلالة المفردة .

(2) المستوى الثاني : هو استخراج عناصر الاستدلال من البنية السطحية إن كان المعنى معقدا . أما إذا كان بسيطا فيكفي التعريف بالمرادف . وتمثل عناصر الاستدلال أساسا في المعنى الأصلي، والمعنى المجازي ، والسياق الوظيفي . والفائدة من ذلك إبراز مظهر العدول عن المعنى الأصلي وعلاقة الترابط بين ذلك العدول وذلك المعنى الأصلي .

(3) المستوى الثالث : يتمثل في تحديد قانون التغير الدلالي الذي سمح بتعدد المعنى ، وتعيين العلاقة الرابطة .

(4) المستوى الرابع : هو تمثّل البنية العميقة ، وذلك بتحديد السمات الدلالية للوحدة باعتبار أن تلك السمات هي العناصر التقابلية بين معنى الوحدة الأصلي ومعناها الجديد التي تمكن من تبيين مستوى القرب والبعد بين معنيين أو أكثر إثر الكشف عن العلاقة الرابطة .

وقد يبيّن أنّ القدرة على اختراق المعنى قصد تحديده ومعرفة ماهيته والاهتداء إلى كيفية تشكله تكون بمقاربة وصفية تعتمد على خطة مثل التي رسمنا لنستجلي من خلالها البنية التنظيمية لدلالة المفردات ، هذه البنية التي تتمثل على وجه الخصوص في نسيج العلائق المجردة التي تعكس بنية المعنى العميقة وتشخص تشكلها السطحي وتحيل إلى مبادئها العامة وقوانينها . وبيّنّا أيضا أن تلك المبادئ العامة والقوانين والعلاقات هي المرجع الذي يُردّ إليه تفسير دلالة المفردة سواء أكان للمفردة معنى واحد أو أكثر .

وقد اتضح لنا أنّ العلاقات المجازية هي تعليل للتعدد الدلالي في الوحدة المعجمية من الداخل وأنه يوجد إلى جانبها صنف آخر من العلاقات هي علاقات الانتماء إلى الحقول والمجالات الدلالية التي تفسّر التمثيل اللغوي للكون من الخارج . وتعتبر مختلف هذه العلاقات إعادة بنية مجردة لوحدات اللغة من أجل إحداث ملاءمة بين معانيها الأصلية ومعانيها المؤوّلة ، وهو ما يفيد بأن تلك العلاقات هي عنصر توفيق بين الأدلة والمداليل ، وبين المداليل في حدّ ذاتها .

على أن مقاربتنا هذه تبقى في النهاية محاولة نسبية تندرج ضمن علم الدلالة المعجمية وإن كانت الأدوات التي اعتمدنا عليها في تحليل المعنى مستمدة من محاولات غيرنا في فروع أخرى من علم الدلالة . وليس ذلك منا إلا كوننا اعتبرنا تلك الأدوات من نتاج التفكير اللساني العام الذي لا يقف حكرا على أحد . وقد حاولنا مع ذلك ، ألا نخلط بين الاتجاهات اللسانية . فرغم إقرارنا بإمكانية تكييف مبادئ من مناهج لسانية مختلفة لتحقيق غايتنا، فإننا حرصنا على توظيف ذلك بما يعدّ عدم خروج عن مبادئ علم الدلالة المعجمية الذي اتخذناه منهجا في بحثنا هذا .

محمد شندول

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية والمعربة :

- ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم (=مقدمة) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- _____ الصيفية المعجمية ، في : مجلة المعجمية ، 12-13 ، (1996-1997) ، ص ص 121-137 .
- _____ المقولة الدلالية في المعجم (=المقولة) ، في : مجلة المعجمية ، 16-17 (2000-2001) ، ص ص 17-76 .
- أنيس (إبراهيم) : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1963 .
- بعلبكي (رمزي منير) : معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي-عربي) (معجم) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1990 .
- بناني (محمد الصغير) : النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب (النظريات اللسانية والبلاغية) ، دار الهداية ، بيروت ، 1986 .
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو) : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجليل ، بيروت ، د.ت. (جزآن) .
- الحارم (علي) وأمين (مصطفى) : البلاغة الواضحة ، دار المعارف، مصر ، 1969 .

- حسين (الشيخ محمد الخضر): المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1 (1934) ، ص 291-307 .
- حمودة (طاهر سليمان) : دراسة المعنى عند الأصوليين (دراسة المعنى) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت.
- دي سوسير (فردينان) : دروس في الألسنية العامة ، ترجمة : صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، 1985.
- سيبويه (عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998.
- السيوطي (جلال الدين) : المزهرة في علوم اللغة وأنواعها (المزهرة) ، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت ، (جزآن).
- شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب ، رسالة دكتورا مرقونة ، كلية الآداب بمنوبة ، السنة الجامعية : 2003 - 2004.
- صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، في : مجلة المعجمية ، 18-19 (2002 - 2003) ، ص ص 19-34 .
- غاليم (محمد) : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، 1987 .
- فان دايك (تونا) : النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، افريقيا الشرق ، الدر البيضاء ، 2000 .
- فيود (سيون عبدالفتاح) : علم البيان ، دراسة تحليلية لمسائل البيان (علم البيان) ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1988.
- القزويني (الخطيب جلال الدين) : الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.
- لايكوف (جورج) ، ومارك جونسن : الاستعارات التي نحيا بها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1996.
- البيازجي (إبراهيم) : المجاز ، مجلة الضياء ، م 1902/5-1903 ، ص ص 165-168.

ب) المراجع الأعجمية :

- Cann (R.) : Formal Semantics: An introduction. Cambridge University Press;
- Fauconnier(G.): Espaces Mentaux . Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles,Minuit,Paris,1984.
- Fodor (J.A.) and Katz (J.J.) eds: The structure of language, Prentice-Hall Inc. , NewJersay,1964.
- Germain (C.) : La sémantique fonctionnelle, PUF, Paris1981.
- Gruber (J.): Lexical structures in syntax and semantics, North-Holland Publishing Company, Amsterdam.New York. Oxford,1976.

- Guilbert (L.) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.
- Henault (A.) : Les enjeux de la sémiotique: introduction à la sémiotique générale, PUF, Paris, 1979.
- Katamba (F.): Morphology, The Macmillan Press LTD, London , 1993.
- Katz, Jerrold and Fodor, Jerry : The Structure of Semantic Theory, in J.Katz and J.Fodor (eds) : *The Structure of Language*, pp. 479-518 .
- Lehmann (A) et Martin-Berthet(F): Introduction à la lexicologie: Sémantique et morphologie, DUNOD,Paris, 1998.
- Lerot (J.) : Précis de linguistique générale, Minuit, Paris, 1993.
- Lyons (J.) : Linguistique générale: Introduction à la linguistique théorique; trad. : F.Dubois-Charlier et D.Robinson, Larousse, Paris, 1970.
- Martinet (A.): Eléments de linguistique générale ,3eme éd. Armand Colin, Paris,1991.
- Pioche (J.) : Précis de lexicologie française, l'étude et l'enseignement du vocabulaire, Nathan, France,1990.
- Pottier (B.): Théorie et analyse en linguistique,Hachette,Paris,1987.
- Saussure (F.de) : Cours de linguistique générale; Payot, Paris, 1972.
- Tamba - Mecz (I.) : Le sens figuré, Puf, Paris1981.

المناهج الكميّة

وحدودها في دراسة معجم اللغة (*)

عبد الرزاق بن عمر

يؤخذ المنهج في هذا المقال على أناس أنه أسلوب يمكننا من تطبيق النظرية ، ذلك أن كلّ نظرية تقوم على مبادئ عامّة يسعى التطبيق في مرحلة ما إلى الاستفادة منها باتباع منهج من المناهج العلميّة . ولهذا يبني هذا العمل على عدّة منطلقات نبين من خلالها أن حدود النظرية ترتبط في جوانب منها بعلاقتها بالتطبيق .

1 - من النظرية إلى التطبيق :

تفهم النظرية عادة بكونها مجموعة من الأفكار والمفاهيم المجردة والمعارف المنتظمة بقوانين توجه الظواهر وتنظمها وتسمح بشرحها وتوضيحها . فهي عند الإنسان من المعرفة والملكية لأنها تنتمي إلى مجال الفكر المجرد وتمثل في جوانب منها مجموعة المبادئ التي تحدّد العلم ويسعى التطبيق إلى الاستفادة منها وإثباتها ومراجعتها بمناهج دقيقة مختلفة هي في الواقع وسائل عمليّة تحتاجها النظرية لتخرج من طور القوّة إلى الفعل ، على أننا نرى في نفس الوقت أنه من العسير إن لم يكن من المستحيل الحديث عن أيّ منهج دون النظر في الخلفيّة النظرية التي تتحكّم فيه أثناء التطبيق ولذلك تدفعنا علاقة الاحتياج هذه بين النظرية والمناهج إلى اعتبار حدود المنهج من حدود النظرية .

(*) موضوع هذا المقال كنا قد قتمناه في شكل مداخلة في الندوة الدوليّة حول "النظرية وحدودها في اللغة والفكر والأدب" ، المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس، 2-3-4 ديسمبر 2003 .

ومن المناهج الكثيرة التي عرفها الإنسان في مجالات بحوثه العلمية ومعارفه ، تشدنا اليوم المناهج الكمية (Les méthodes quantitatives) التي تمنح مختلف العلوم والاختصاصات وسائل عمل تقنية مفيدة بما توفره من أدوات مجردة وأسس علمية تستند إلى النظريات الرياضية في الحساب والاحتمال . ويظهر أثر ذلك واضحاً في مجال التطبيق وتقديم الملاحظات التي تفضي في الغالب إلى اكتشاف الظواهر وبناء القوانين والمبادئ كما سنرى لاحقاً .

ولم تشد في ذلك العلوم اللغوية وقد توصل عديد الباحثين ، منذ أمد بعيد وخاصة في بداية القرن العشرين الميلادي ، بفضل أعمالهم الإحصائية الدقيقة ، إلى ملاحظات لسانية عامة مفيدة في وصف اللغات الثقافية البشرية وضبط قوانينها واستكناه أسرارها ، ويكفي الآن لضيق المجال أن نحيل منها على أعمال اللساني الأمريكي زيف (G. K. Zipf) مثلاً وقد استفاد من المناهج الكمية مطبقة على الظواهر اللغوية ليتوصل إلى وضع قانون لغوي عام يعرف بقانون زيف انطلاقاً من ملاحظة ما نحصل عليه من قيمة ثابتة كلما ضربنا رتبة الكلمة بنص ما في تواترها وهو بذلك يثبت الترابط الوثيق بين اللفظ واستعماله ويؤكد قيمة تواتر الاستعمال في اللغة وتطورها ويقدم الدليل على العلاقة الحميمة بين الظواهر اللغوية والقوانين الإحصائية الدقيقة (1) .

ولم تكن البحوث اللغوية العربية ، بقطع النظر عن نشاط القدامى في إحصاء مفردات اللغة وظواهرها وملاحظاتهم في الاستعمال والتواتر الذي عرف عندهم بمصطلحات عديدة تقاربه كالأطراد والشيوع ... (2) ، في منأى عن الاستفادة من المناهج الكمية منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي بظهور أعمال الفيزيائي المصري علي حلمي موسى بناء على فكرة عرضها عليه اللغوي المصري إبراهيم أنيس (3) : "دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة

(1) انظر ملاحظات عن قانون زيف في: J. Dubois, Dictionnaire de linguistique, p.515

وكذلك : A. Rey, La lexicologie, p. 223 - 224 ...

(2) انظر مثلاً: المزهر للسيوطي في مواطن متعددة : ج 1 ص 113 وكذلك ص 226 وما بعدها ، أو الخصائص لابن جني : ج 1 ص 137 ...

(3) علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر ، ص 6 .

العربية (الجدور الثلاثية)"، سنة 1971 و"دراسة إحصائية لجدور مفردات اللغة العربية (الجدور غير الثلاثية)"، سنة 1972 بجامعة الكويت ثم بصدور عمل مشترك لنفس الباحث مع اللغويّ المصريّ عبد الصبور شاهين : " دراسة إحصائية لجدور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر" ، بجامعة الكويت أيضا سنة 1973 (4) ، وهو العمل الذي وصفه فيما بعد سنة 1985 محمّد صالح بن عمر (5) ليبيّن قيمة هذه الدراسات الإحصائية في البحوث المعجمية العربية بما قدّمته من ملاحظات مفيدة عن نسيج الأصوات وتواترها وتتابعها داخل الجدور العربية .

بيد أنّ هذه التجارب وغيرها لا يمكن أن تكون كافية في مدّنا الآن بصورة واضحة عن إمكانية استفادة البحوث العربية من الإحصائيات الدقيقة في دراسة الظواهر اللغوية خلافا لما لاحظناه في أدبيات اللغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسية (6) ، ولذلك نسعى بهذا المقال إلى النظر في ما عسى أن تقدّمه لنا المناهج الكمية مطبقة على الدراسات اللغوية الخاصة بالمعجم العربيّ أساسا وهو عمل يحتاج منا بادئ ذي بدء إلى إبراز العلاقة بين المعجم والإحصائيات ثم رصد بعض النتائج المعتمدة في دراسة معجم اللغة بتطبيق المناهج الكمية عليه.

2 - مفهوم المعجم :

يمكن أن يؤخذ مفهوم المعجم في علاقته بالإحصائيات في معناه الشامل فهو يعني في اللغة العربية المعجم الكتاب (Dictionnaire) الذي نجده عند عامّة الناس يمثّل مجموعة كلمات يجمعها باحث بعد عملية استقراء لاستعمالات لغوية معينة توضع في صورة قائمة مبرّبة مرتّبة على نحو ما مصحوبة بتعريف أو ترجمة . وعناصر هذا المعجم التي تتوارد عادة بمدخله في شكل جذور أو كلمات ، تقبل التكميم (Quantification) إلى حدّ ما بدليل ما كنّا قد

(4) اعتمدنا في الإشارة إلى إحصاء الجدور الثلاثية وغير الثلاثية ما ورد في كتاب إحصاء جذور التاج السالف الذكر وهو يمثّل عملا كان مسبوقا في الواقع بتجربتين: في إحصاء جذور الصحاح للجوهري ثمّ جذور اللسان لابن منظور، انظر إحصاء جذور التاج، ص 6 وكذلك ص 9 وما بعدها.

(5) مقال صدر بعنوان: دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للجدور الواردة في الصحاح واللسان والتاج ، مجلة المعجمية ، سنة 1985، العدد 1 ، ص 119 - 132 .

(6) انظر مثلا أعمال شارل مولر (C. Muller) وخاصة كتابه : مبادئ الإحصائيات المعجمية وطرقها (Principes et méthodes de statistique lexicale) الصادر بفرنسا سنة 1977 .

أشرنا إليه سابقا من اعتناء بعض الباحثين بالمسألة ومنهم علي حلمي موسى الذي اهتم في أعماله بإحصاء الجذور الواردة في معاجم : "الصحاح" للجوهري و"لسان العرب" لابن منظور و"تاج العروس" للزبيدي (7). كما يعني المصطلح أيضا في اللغة ما يقابل مفهوم (Lexique) الفرنسي ولا يُقصد به إذ ذاك الكتاب أو القاموس الذي تجمع فيه مفردات اللغة وإنما مجموعة من "الوحدات اللغوية العرفية المتغيرة التي تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللغوية الواحدة على صورة تقريبية متكاملة" (8) ولهذا المعجم مكانة خاصة في اللغة وعلاقة متينة بنظمها المختلفة .

وبصرف النظر عن الاختلاف النظريّ الحاصل بين الباحثين في استقلال المعجم عن النحو (9) فإننا نؤكد هنا على أن الاتفاق بينهم حاصل على اهتمام المعجمية (Lexicologie) بالكلمات والمفردات التي تتوارد في أشكال وبنى لغوية مختلفة . ولا غنى للدارس عن مفهوم البنية لأنه من المفاهيم الأساسية في اللغة بما لها من أهمية في فهم عناصر المعجم ومكوناته :

* ثلاثة الأثافي (: الأثافية أو الداهية) تواردت في شكل مركب إضافي تعلق فيه عنصر أوّل هو المضاف (: ثلاثة) بعنصر ثان هو المضاف إليه (: الأثافي) لتقيده بحيث أنّك لا تستطيع عزل المكوّن الأوّل عن الثاني لأنك تخرج إلى كلمة ثانية هي غير الأولى فثلاثة الأثافي ليست ثانية الأثافي أو ثلاثة الليالي مثلا ولذلك نستطيع القول إن العلاقة بين الطرفين الأوّل والثاني أفرزت بنية كانت تحمل العنصر المعجمي الدالّ في الاستعمال على الحجر الذي توضع عليه القدر أو الداهية العظمى على سبيل المجاز في مثل قول العرب : رماه الله بثلاثة الأثافي أي أهلكه ... وهذه البنية كما يلاحظ هي بنية نحوية تتضمن بُنى أصغر منها يمكن تبينها من التحليل التالي :

(7) محمد صالح بن عمر، ص 119 .

(8) محمد صلاح الدين الشريف : المعجم بين النظرية اللغوية و التطبيق الصناعي ، مجلة المعجمية ، عدد 2 ، ص 17 .

(9) انظر مثلا موقف إبراهيم بن مراد في استقلال المعجم عن النحو و قد بني على أن مباحث النحو تتعلق بالتركيب فيما يهتم المعجم بنظرية المفردات من حيث هي وحدات معجمية مستقلة عن التركيب ، في مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية ، عدد 9 و 10 ، ص 29-80 .

* الأثافي ← [أل + أثافي]: بنية نحوية لعلاقة التعيين (التعريف) بين الأداة "أل" واسم الجنس أثافي (جمع أثفية) ولا يمكن الاستغناء عن الأداة مثلا لأننا لا نجد في الاستعمال : ثلاثة أثاف .

* [(ثالث) + (ة)] : بنية صرفية لأنّ العنصر المعجمي تركب من أساس (ثالث) ولاحقة صرفية (ة) تدلّ على التأنيث (مقولة نحوية صرفية) والبنية الصرفية تحققت كما نلاحظ في بنية نحوية أكبر منها إلا أنّها تقبل التحليل كذلك إلى بني أصغر منها كالبنيتين المقطعية: [ثا+ل+ث+ة] والصوتية (Phonologique) : /ث+ -أ+ل+ -+ث+ +ة/ ولا يبرز التمثيل الخطّي للعنصر المعجمي : (ثالث) ما به من عناصر متداخلة في مستوى التقطيع الأوّل إلى لفاظم نظرا لاشتقاقية اللغة العربية .

* ثالث ← [(ث ل ث) + (فاعل)] ، حيث أنّ الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة في الوزن تدلّان على الفاعل بينما تمثّل مجموعة الحروف (ث ل ث) عنصرا معجميا مجردا نظريا لا يوجد في الاستعمال هذه الصورة وهو مجموعة الحروف الأصول التي يطلق عليها مصطلح الجذر أو المادّة الاشتقاقية .

هذه المجموعة تمثّل في حدّ ذاتها بنية لأننا نجد لكلّ عنصر من عناصرها وظيفة في بناء الكلّ فحذفه يخرجك إلى مادّة لا توجد بالضرورة في اللغة : ثل/ لث ، كما أنّ أيّ استبدال يخرجك إلى جذر جديد قد يكون موجودا في اللغة : (ث ل ب) / (ث ل ل) / (ث ل ج) / (ث ل م) ... / (ب ل ث) : (البليث نوع من النبات يُرعى) ⁽¹⁰⁾ / (ت ل ث) (ت) : (التليث من نجيل السباح) ⁽¹¹⁾ / (ث و ث) : (يقال بُردُ ثوثيّ : كفوئي) ⁽¹²⁾ ... / (ث م ث م) : (الثمثم هو الكلب وقيل كلب الصيد) ⁽¹³⁾ ... أو غير موجود في استعمال العرب : (ث ل ك) / (ث ل ق) ...

(10) ابن منظور : لسان العرب المحيط ، ج 1 ص 253 .

(11) نفسه ، ج 1 ص 325 .

(12) نفسه ، ج 1 ص 384 .

(13) نفسه ، ج 1 ص 372 .

والعلاقة الرابطة بين هذه العناصر (ث ل ث) ذات وجهين فهي شكلية لفظية لأن ترتيب العناصر محفوظ وكلّ تغيير في موقع أصل من الأصول يؤدي بنا إلى عنصر جديد موجود في المعجم :

(ل ث ث) : (لُثّ الشجر إذا أصابه الندى ولثت بالمكان أقمت واللث الإقامة)
(14) ... أو غير موجود : (ث ل) وهي كذلك دلالية معنوية لأن هذه الأصول تشترك في الدلالة على معنى واحد مهما تغيرت الصيغة التي تواردت فيها : ثلث الاثني/ يثلثهما/ ثلثا (صار لهما ثلثا)/ أثلث القوم (: صاروا ثلاثة) (15) / ثالث/ ثلاثة/ ثلث/ أثلاث/ ثلاثي ...

ومن هنا يمكن القول إن للنحو في مفهومه الشامل علاقة متينة بالمعجم لأن العنصر المعجمي يقبل التوارد في بُنى نحوية (ثلاثة الأثافي)/ (ال+أثافي) و صرفية (ثالثة) وصوتية تساهم في تحقيقه وإنجازها بالفعل حسب ما تقتضيه قواعد النظم الصوتية والصرفية والنحوية للغة وبذلك تقبل العناصر المعجمية الشكلنة والتحليل في مستوي التقطيع (Articulation) الأول إلى لفاظم (Monèmes) والثاني إلى صوام (Phonèmes) .

هذا التقطيع الثنائي هو خاصية نوعية للكلام البشري إذ يمكننا من الإبلاغ بأقل كلفة ممكنة حسب مارتيني (A. Martinet) (16) ووظيفة اللغة الأساسية هي الإبلاغ لأنها ظاهرة اجتماعية يستفيد مستعملها مما تحمله عناصرها من شحنات إخبارية تُحدّد في كلّ عنصر مجموعة القيم المتولدة عن علاقاته الجريدية (Paradigmatiques) في النظام التركيبية (Syntagmatiques) في السياق ومحتواه الدلالي الذي يحيلنا على تجربة الإنسان في الكون والحياة ولا يخفى علينا هنا كيف أن الربط عند مارتيني وغيره من المنظرين بين الاقتصاد في استعمال وحدات اللغة ومحتواها الإخباري يجعل الكلام البشري قابلا للدراسة حسب أبرز النظريات الحديثة التي نذكر منها نظرية الإخبار كما يقبل التحليل والتكسيم

(14) نفسه ، ج 5 ص 341 .

(15) نفسه ، ج 1 ص 368 .

(16) أندري مارتيني (A. Martinet) : مبادئ اللسانيات العامة (Eléments de linguistique générale) ، ص 17 .

بأهمّ المناهج العلميّة الدقيقة كالمناهج الكميّة خاصّة وأنّ ظهور تلك الوحدات في السياق عند الإنجاز احتماليّ .

3 - المعالجة الكميّة لعناصر المعجم :

تدرس الإحصائيّات عموماً مختلف الحالات الممكنة والاحتملة لعناصر مجموعة ما من المجموعات (17) في مرحلتين : الإحصائيّات الوصفية وتقوم أساساً على المعاينة الكميّة باستخدام أسلوب العينات الإحصائية مثلاً ثمّ الإحصائيّات التحليلية وتهدف إلى تحليل المعطيات تحليلاً علمياً رياضياً مكنّ العديد من الأخصائيين من وضع قوانين ومبادئ مفيدة في مجالات كثيرة قدّمنا منها سابقاً في اللسانيّات قانون زيف الذي برهن بالحساب على العلاقة بين تواتر الكلمة في الاستعمال وطولها وما تحمله من محتوى دلاليّ .

ولا تختلف في ذلك الإحصائيّات المعجميّة (Statistiques lexicales) التي تعتبر تطبيقاً للمناهج الكميّة في وصف مفردات اللغة وألفاظها (18) وتتخذ من الكلمات المتواردة في نصّ من النصوص أو كلام شاعر أو أديب أو نحو ذلك، مجالاً للوصف والتحليل رغم الفروق النظرية الكثيرة بين العنصر المعجميّ والكلمة ، تلك الفروق التي يجب ألاّ تحجب عنّا في شيء ما بينهما من علاقة .

فللكلمة في الدراسات اللغوية تعريفات شتى ومفاهيم عدّة نكتفي منها بالإشارة إلى ما بجدّه في كتاب "في الكلمة" للطيب البكوش وصالح الماجري (19) كما أنّ لها في الإحصائيّات دلالات كثيرة تختلف باختلاف الموقع الذي نخصّها منه بالوصف في القواميس أو في النصوص أو غير ذلك فتعني إذا تعلق الأمر بمعجم لغويّ أو قاموس ، ما يمثله المدخل من جذر أو كلمة مفردة أو مركبة أو ما يتوارد بالتعريف في شكل عنصر يقترن بغيره من العناصر لتتكوّن الجمل التي تولّف النصّ وتختلف الكلمات إذ ذاك عن المداخل لأنّ الكلمة ترد بنصّ التعريف في سياق يجعلها تمثّل صورة من صور تواردات العنصر المعجميّ المنتمي

(17) شارل مولر، ص 5 .

(18) عبد الرزاق بن عمر: معجم الطبيعة بين أبي إسحاق بن خنقاجة وإيليا أبي ماضي ، ص 9 .

(19) الطيب البكوش وصالح الماجري : في الكلمة، ص 17 وما بعدها.

إلى الخطاب أو معجم اللغة . إلا أننا نأخذها في عملية الإحصاء رغم ذلك في المعنى البسيط الشائع باعتبارها وحدة خطية يفصلها عن غيرها في الجملة بياضاً من الأمام والخلف (20) فهي وحدة الوصف في الإحصائيات ولكنها يجب أن تُرصد في مجموعتها المتجانسة التي تمثل عادة عينة (Echantion) تُؤخذ عشوائياً حسب قواعد علمية من مدونة (Corpus) هي موضوع الإحصاء المعجمي الذي يرفض النظرة الذرية للأشياء (21) ومن ذلك دراسة الكلمة مستقلة عن تواترها أو منعزلة عن القسم الذي يحويها (22) .

فالكلمة في الإحصائيات المعجمية تمثل حينئذ صورة لتوارد العنصر المعجمي في الخطاب وهي لذلك تقبل التشخيص والعزل وتعّد محور الوصف لكن لا شيء في الإحصاء يمنع من أن نتقي ضمن العينات الإحصائية مجموعات من اللفاظ أو المقاطع أو الصوامم أو حتى الأصوات إذا كانت الغاية دراسة تواترها في السياق بشرط أن نكون واعين بأن الوحدات المعجمية تختلف عن الوحدات الصوتية والصرقية والنحوية (23) .

إن عملية رصد التواتر وقيسه في الإحصائيات أساسية لأنها تمكّننا من الوصف ثم التحليل ولأن التواتر يرتبط بالاحتمال وقد عرفه مولر بعدد تواردات الكلمة (Occurrences) وحدّده بالعلاقة بين تواردها وحالاتها الممكنة (24) في السياق بحيث أننا لو قدرناه بالأرقام لوجدناه دائما بين 0 و 1 (25) ومن ثمة يتعين على الباحث في عمله الإحصائي أن يحوّل المعطيات اللغوية إلى أرقام يعتمد عليها في الوصف انطلاقاً من التواتر الفعليّ (Fréquence réelle) الذي يتحصّل عليه من المعاينة المباشرة بتقدير حجمه في المدونة تقديراً يقوم على حساب بسيط لنسبته وقيمه المطلقة (Valeur absolue) (26) فيتمكّن بفضل ذلك من بعض المقارنات العامة التي تلفت النظر مبدئياً إلى ما عساه أن يكون معتبراً متميزاً (Pertinent) .

-
- (20) شارل مولر، ص 6-7 .
(21) عبد الرزاق بن عمر ، ص 11 .
(22) شارل مولر، ص 12 .
(23) عبد الرزاق بن عمر ، ص 7 .
(24) شارل مولر، ص 48 .
(25) عبد الرزاق بن عمر، ص 12 وكذلك شارل مولر ، ص 48 .
(26) عبد الرزاق بن عمر ، ص 13 .

بيد أن تلك المقارنات لا تمثل سوى مرحلة أولى من الملاحظة في الإحصائيات لأن طرق الحساب والتحليل باعتماد المناهج الكمية في الدراسات كثيرة متنوعة ولأننا يجب ألا نفرّ من حقيقة تعتبر أنّ علم الإحصاء (La statistique) بالمفرد الموثق في اللغة الفرنسية، يبدأ من تحليل نتائج الملاحظات وتفسيرها بطرق رياضية مختلفة وتطبيق قوانين إحصائية (Lois statistiques) متعددة (27) ولذلك يتعين علينا في مرحلة ثانية التقدّم في العمل بمعالجة الأرقام بطرق رياضية حسابية تفضي بنا إلى التحليل و تبدأ من تقدير العدول (Ecart) بين التواتر الفعلي للظواهر المدروسة وتواترها النظري (Fréquence théorique) إلى غاية تطبيق بعض القوانين الإحصائية واختبار ما يفيد منها في دراسة المعجم وتحليله أو البحث عن الثراء المعجمي عند بعض الشعراء وما إلى ذلك (28) ... وهذه المرحلة كما لا يخفى دقيقة مفيدة تمكّنا من نتائج مهمة في الدراسات المعجمية ، رغم أننا لا نذكر حسب علمنا إلى غاية كتابة هذه السطور ، من الأعمال اللغوية العربية في هذا الاتجاه ما به تُسدّ الثغور ولذلك نحاول في الفقرات اللاحقة الاقتصار في الوصف على بعض ما توفّر عندنا من بحوث نعتبرها من الإحصائيات المعجمية على أنّ تلك البحوث لم تتجاوز في نظرنا المستوى الأول من الإحصائيات الوصفية .

4 - حدود تطبيق المناهج الكمية على دراسة المعجم :

أشرنا سابقا إلى أنّ احتمال تطبيق الإحصائيات على المعجم ممكن والسبب في الواقع يرجع إلى أنّ المجالات التي تقبل الإحصاء المعجمي متعددة . فيمكن للدارس أن يجد ضالته المنشودة في ميادين كثيرة تتخذ من الكلمة مادّة للوصف وهي لذلك تعدّ من صلب الاختصاص .

(27) مانتا (G. Mentha) : الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques) ، ص 12 وكذلك عبد الرزاق بن عمر ، ص 14 .

(28) لمزيد التدقيق في تلك القوانين الإحصائية وطرق حسابها وتحليلها، انظر شارل مولر ابتداء من الصفحة 48 في الفصول الخاصة بالتواتر (La fréquence) وكذلك عبد الرزاق بن عمر في نماذج من التطبيقات البسيطة ، ص 14 وما بعدها .

فالباحث يستطيع أن يجد في المعجمية (Lexicologie) انطلاقاً من المعاجم اللغوية أو النصوص المختلفة مجالاً واسعاً للعمل نوضحه لاحقاً ويتسنى له كذلك أن يقوم بإحصاء الكلمات في مدونة القصد من دراستها النظر في طبيعة المعجم اللغوي العام أو ما يميز المعجم الخاص للشعراء والكتاب وغيرهم ، كما يجوز له أيضاً - لعلاقة المعجم بنظم اللغة المختلفة ، وقد تقدّم الكلام في ذلك بفقرات العنصر الثاني - أن يبحث في الظواهر اللغوية أو حتى مستويات اللغة بالاعتماد على ما يجمعه من عينات في مدونة بحثه ...

وسواء تعلق الأمر بمجالات البحث في المعجمية أو المعاجمية فإن تطبيق الإحصاء بالنظر إلى مفردات اللغة أو مداخل المعاجم اللغوية أو مجموعات الكلمات المتواردة في النصوص وتعريفات المعاجم ، ممكن لما أشرنا إليه سابقاً من خصوصيات تتصل أساساً بطبيعة الكلمة موضوع الوصف والإحصاء . ولنا في القدم تجربة الخليل بن أحمد الفراهيدي (توفي سنة 175هـ) في معجمه "كتاب العين" وقد كانت تجربة رائدة في الدراسات المعجمية لأنها أول عمل إحصائي وصفي دقيق لمفردات اللغة . فقد عمد في منهج كتابه إلى استقراء كلام العرب مستعمله ومهمله بطريقة رياضية مجردة اهتدى فيها بفضل تقلبيات عديدة إلى ضبط مادة معجمه ضبطاً ذكر منه في مقدمته " أن الكلمة الثنائية تنصرف على وجهين نحو : قد/ دق... والكلمة الثلاثية تنصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة وهي نحو : ضرب ، ضر ، برض ، بضر ، رضب ، رضب ، رضب ، والكلمة الرباعية تنصرف على أربعة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي أربعة تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملها... " (29) وكذا الشأن بالنسبة إلى الكلمة الخماسية التي تضرب أصولها في أوجه البنى النظرية للكلمة الرباعية السابقة لها : (5 × 24) لكي نتحصّل على 120 بنية افتراضية " يستعمل أقلها ويلغى أكثرها... " (29) . وجمّع ما يتوفّر عندنا بعد عدّ مختلف التقلبيات الممكنة على الجذور الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية وهي الأقصى عند صاحب معجم العين (30) ، نصل

(29) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، ج 1 ص 59 .
(30) الخليل بن أحمد ، ج 1 ص 49 ، ويشمل كلام الخليل بُنى الأفعال والأسماء على حدّ السواء بدليل قوله: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف..."

إلى حصر كلِّ ما في العربية من رصيد افتراضيّ كلّف اللغويين عدا الخليل بن أحمد ،
الوصولُ إلى بعضه عن طريق السماع في القلم مشقّة كبيرة (31) .

وهذا المنهج كما لا يخفى اعتمد معاينة إحصائية قامت على رصد تواتر الجذور في
الكلم العربية وأوصل إلى جملة من النتائج المهمة في البحث المعجميّ لأنّه مكّن من ضبط
المستعمل في الكلام أو الكامن بالفعل بمقابلته بالمهمل أو الكامن بالقوة وهذه المقابلة أولتها
اللسانيّات الحديثة عناية خاصّة ، كما أنّ اهتمام الخليل بتواتر الأصوات داخل الجذور سمح
له بالاهتداء إلى ما يميّز خصوصيّة البنية الصوتيّة للكلمة العربية إذ " لستَ واجدا من يسمع
من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلّا وفيها من حروف الذلق والشفويّة
[الراء واللام والنون والفاء والباء والميم] واحد أو اثنان أو أكثر" ... (32) ولا يخفى علينا ما
في مثل هذه الملاحظات من قيمة في تقدير فصاحة اللفظ والتمييز بين الدخيل وغيره في
أبنية الكلمات في العربية ويمكن لمزيد التوسّع في أهميّة نظريّة الخليل المعجميّة أن نعود مثلا
إلى ما كتبه محمّد رشاد الحمزاوي في مواطن متفرقة بكتابه المعجم العربيّ : إشكالات
ومقاربات أو ما وضّحه المختار كريم في أطروحته (33) .

أمّا في الحديث فعمل علي حلمي موسى يندرج ضمن هذا الإطار إذ مثّلت دراسته
جذور معجم تاج العروس للزبيدي باستخدام الكمبيوتر ومقارنتها بالجذور الواردة في
الصحاح للجوهري ولسان العرب لابن منظور عملا فريدا من نوعه (34) لأنّه درس فيه
طبيعة الجذر في الكلمة العربية انطلاقا من جذور مفردات اللغة التي مثّلت بهذا المعجم
مداخله فركّز اهتمامه على عدد الأصول المكوّنة للجذر ونظر في تواتر (المصطلح المستعمل
في الكتاب هو التردّد) كلِّ حرف من حروف المعجم الثمانية والعشرين في كلِّ موقع أصل
من أصول الجذور (الفاء والعين واللام في بنية الثلاثي ثمّ في الرباعيّ فالخماسي...) ثمّ اعتنى

(31) انظر جمع اللغة في المزهر للسيوطي مثلا: ج 1 ص 58 وما بعدها .

(32) الخليل بن أحمد ، ج 1 ص 51 .

(33) محمّد رشاد الحمزاوي : المعجم العربي ، ص 221 وص 287 وما بعدهما ، وكذلك المختار كريم :
الأسلوب والإحصاء : منهج الخليل ... ص 336 وما بعدها .

(34) لمزيد التوسّع في هذا الأمر، يمكن النظر في المقدّمة المطوّلة لتلك الدراسة الإحصائيّة ص 5 -
72 ، وكذلك محمّد صالح بن عمر ، ص 119 - 132 .

بعد ذلك بتتابع الحروف داخل جذور الكلمات العربية، لكي يقدم لنا الخلاصة في شكل جداول يصل منها الباحث إلى نتائج دقيقة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بعض ملاحظات القدامى في طبيعة النسيج الصوتي للكلمة العربية وقيام بنيتها على مبدأ الاقتصاد في اختيار التوليفات الصوتية السهلة على الناطق وقلة تتابع الحروف المتقاربة المخرج داخلها (35) وهذه الملاحظات كما لا يخفى مهمة في دراسة ظواهر لغوية كثيرة على صلة في المعجمية بقضايا الفصاحة والدخيل وما إلى ذلك رغم أن المنهج الإحصائي لاهتمامه بالتواتر أساساً، لم يسمح للباحث إلا بالاستفادة من ضرب واحد من العلاقات المحددة للحروف الأصول المكونة للجذر داخل الكلمة هي العلاقات السياقية الأفقية .

ومع ذلك يجب أن نقرّ بأنّ للمناهج الكمية في الواقع قدرة إجرائية في وصف معجم اللغة أكبر مما لاحظنا لأنّ دراسة التواتر يمكن أن تتجاوز إلى ما هو أعمّ من جذور الكلمات (36) إذا ما كان الهدف منها البحث في طبيعة المعجم أو خصوصية اللغة أو ما يميّز به استعمال الأفراد للرصيد الجماعي المشترك بينهم انطلاقاً من توارد الكلمات في النصوص ... ولكي نوضّح شيئاً من هذا مع الحرص على الوفاء لما التزمناه من اقتصار في هذا البحث على ما توفّر عندنا من أعمال خاصة بالمعجمية العربية يمكن أن نشير إلى ما نجد في دراستنا لمعجم الطبيعة بين ابن خفاجة الأندلسي (ت: 533هـ/1137م) وإبيليا أبي ماضي (ت: 1957م) وهي دراسة تصنيفية تواترية قمنا بها سنة 1990 باعتماد مدوّنة جمعت ديوان الشاعر الأوّل والجداول للشاعر الثاني وقد أخذنا منهما عينتين تقدّر كلّ واحدة منهما بـ4000 كلمة (37) للنظر في الخصائص المميزة لمعجم الطبيعة في علاقته بنظم اللغة والبحث في طبيعة المعجم وحركيته انطلاقاً من تواتر عناصر الرصيد اللغوي عند الشعارين فتوصّلنا إلى جملة من الملاحظات أبرزها :

* ضبط مقاييس إحصائية لعناصر المعجم تقوم على مراعاة العلاقة بين الكلمة وتواترها في الاستعمال وهي مقاييس حولت لنا ترتيب أصناف المفردات المستعملة وأشكالها و دلالاتها .

(35) محمد صالح بن عمر ، ص ص 128 - 129 .

(36) انظر مثلاً في الصرف : إحصاء الأبنية والصيغ الصرفية وحركات عين الفعل وما إلى ذلك في كتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش ، ص 85 وما بعدها .

(37) عبد الرزاق بن عمر ، ص 19 وما بعدها .

* ضرب من التصنيف القائم على التواتر الذي مكّنا في مرحلة لاحقة من الهيكلة الطبقيّة لعناصر المعجم وهذا التصنيف يصلح لأن يكون مدخلا لدراسة الأسلوب . ولا يخفى علينا هنا كيف أنّ العلاقة بين الإحصاء المعجمي والأسلوب تمثّل موضوعا من المواضيع المغرية للبحث وقد خصّصها مختار كرتيم بقسم من رسالته : "الأسلوب و الإحصاء" (38) سنة 2003 .

* إثبات قيام هياكل اللغة على مقابلة نظاميّة بين الإسم والفعل بفضل مقارنة التواتر بين هذين القسمين في الاستعمال وتقديره بما يجعلنا نتأكد علميًا من صحّة الملاحظات التي وردت في بعض الدراسات ومنها كتاب التوليد المعجمي (La créativité lexicale) لغيلبار (L. Guilbert) (39) .

* الخروج بملخص حول عناصر المعجم وتغيّرها الذي يخضع لتوازن بين عوامل تفرضها اللغة لأنّ من طبيعتها التغيّر والتطور أو يولدها المتكلم باللغة لأنّ حاجته الاجتماعية والحضارية تتجدّد كما أنّ ارتفاع تواتر الكلمة أو انخفاضه ينتج أساسا عن توازن بين الضغوط التي تسلطها هياكل اللغة الشكلية والدلالية والقوة المرجعية الموحدة بين شكل الكلمات ودلالاتها واختيارات المتكلم وهو يستعمل مفردات اللغة لغاية الإبلاغ والتعبير وما إلى ذلك ... (40) .

على أنّ المراد هنا من سوق هذه الملاحظات والنتائج هو تأكيد أنّ تطبيق المناهج الكميّة على معجم اللغة ممكن مفيد في وصف العناصر المعجميّة وتصنيفها لأنّها تقبل القيس والإحصاء بفضل العلاقات السياقية التي تربطها بغيرها في الخطاب وأنّ قيمة النظرية ترتبط بما تقدّمه لنا من إمكانات لتفسير الظواهر وأنّ أهميتها تكون أوضح كلّما حوّلت لنا تحليل أكثر ما يمكن من مستويات اللغة ...

بيد أنّ هذا التأكيد يجب ألاّ يبعثنا عن الاعتراف ببعض الصعوبات التي تعترض الباحث في عمله إذ يحتاج الوصف القائم على التواتر إلى تكملة العمل الإحصائيّ بتفسير النتائج عن طريق بعض القوانين الإحصائية والمبادئ القائمة على النظريات الرياضيّة في

(38) مختار كرتيم : الأسلوب والإحصاء : الإحصاء المعجمي وقضاياها، ص 219 وما بعدها .

(39) لويس جيلبار (L. Guilbert) : التوليد المعجمي (La créativité lexicale) ، ص 74 .

(40) عبد الرزاق بن عمر ، ص 92 وما بعدها .

الاحتمال و لا أظنّ ذلك في متناول كلّ باحث إن لم يلتجئ إلى بعض المختصّين ، كما أنّ ضعف تواتر بعض الوحدات يحول دون الوصول إلى أسمى الغايات التي يناشدها المرء من خلال عمله لأنّ العناصر الضعيفة الأطراد في المدوّنة تعتبر من الحالات الخاصّة التي لا تسمح بالتعميم ، إضافة إلى أنّ الإحصائيات لا تمثّل في حدّ ذاتها غاية إذ هي وسيلة توظّف دائما في خدمة علوم أخرى كالاقتصاد أو علم الاجتماع أو علم الأحياء أو اللسانيات ولكن بكلّ حذر وتأنّ لأنها ليست في مأمن من الأخطاء في أيّ مستوى من البحث كجمع كلمات نصّ أو تشخيصها أو تصنيفها (41) بل إنّ التصنيف في حدّ ذاته معرض للتشكيك لأنّه لا يخلو من مشاكل نظريّة إذا طبّقنا عليه المناهج الكميّة التي تعتمد الكلمة في الوصف كما أسلفنا وفي ذلك من التجاوز لواقع اللغة ما يجعلنا لا نأخذ بعين الاعتبار تصرف الإسم مثلا في مقولات الجنس والعدد أو التعريف أو حالات الإعراب أو غير ذلك إلّا إذا كانت دراسة تلك الحالات مقصودة لذاتها في الإحصاء .

وعامة القول إنّ حدود المناهج الكميّة المطبّقة على وصف المعجم تعود إلى أسباب كثيرة نضيف منها إلى ما ذكرناه سابقا ما يلي :

* تقوم الإحصائيات المعجميّة على إحصاء الشكل المنجز من العناصر المعجميّة بينما نجد في هذه العناصر من الملكة اللغويّة (La compétence) ما تعجز عن إدراكه المناهج الكميّة .

* لا تهتمّ الإحصائيات المعجميّة إلّا بعناصر اللغة في علاقاتها السياقيّة التركيبيّة وهذه العلاقات في الواقع ليست هي الوحيدة المحدّدة للعنصر المعجميّ .

* ليست الإحصائيات المعجميّة سوى وسيلة تمكّننا من الوصف والتصنيف ولا تتجاوز هذا المستوى بينما تمتدّ دراسة المعجم إلى ضرورة التحليل والبحث عن كميّة اشتغال اللغة...

* لا تُعالج العناصر المعجميّة في الإحصائيات إلّا إذا كانت متواترة لأنّ المناهج الكميّة لا تهتمّ بالحالات الشاذّة أو المنفردة ولذلك لا يمكن أن ندعي أنّ إحصاء مداخل

(41) نفسه ، ص 15- 16 .

معجم من المعاجم هو من الإحصائيات ، إذ لا تمثل تلك المداخل عندنا سوى قائمة تواتر عناصرها في الدرجة الصفر ، أما دراسة علي حلمي موسى فقد قامت في نظرنا على افتراض أن العنصر المدروس هو أصل الجذر وهذا الأصل يرتبط مع بقية الأصول بعلاقات سياقية هي التي ساعدت في تطبيق المنهج وكانت الهدف من الإحصاء ...

5 - الخاتمة :

تلك هي إذن أهم الملاحظات الخاصة بحدود المناهج الكمية مطبقة على معجم اللغة إلا أن تلك الحدود هي كما رأينا من حدود النظرية التي ترتبط في جوانب منها بالتطبيق . على أن أهمية المناهج الكمية هذه تبقى بلا شك قدرتها في التمهيد إلى وصف اللغة هياكلها المختلفة وتقديم مقترحات مهمة في مجال التصنيف وهي مقترحات يمكن أن تربط بين اللغة والأسلوب ربطاً عضوياً .

عبد الرزاق بن عمر

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

المصادر والمراجع

أ - المراجع العربية :

- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2001 .
ابن عمر (عبد الرزاق) : معجم الطبيعة بين أبي إسحاق إبراهيم بن خفاجة وإيليا أبي ماضي . دراسة تصنيفية تواترية ، نسخة مرقونة ، كلية الآداب بمتونة ، تونس 1990 .
ابن عمر (محمد صالح) : دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للحدود الواردة في الصحاح واللسان والناج ، مجلة المعجمية ، عدد 1 ، تونس 1985 ، ص 119-132 .
ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم ، مجلة المعجمية ، العددان : 9-10 ، تونس 1993-1994 ، ص 29-81 .
ابن منظور (محمد بن مكرم) : لسان العرب المحيط ، دار الجيل ، دار لسان العرب ، بيروت 1988 .

- الكوش (الطيب) والماجري (صالح) : في الكلمة . في النحو العربي في اللسانيات الحديثة ، سلسلة معالم الحدائنة ، دار الجنوب ، تونس 1993.
- الكوش (الطيب) : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، مؤسسات ابن عبد الله ، تونس ، ط 2 ، 1987.
- الحمزاوي (محمد رشاد) : المعجم العربي . إشكالات ومقاربات ، بحوث ودراسات ، بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس 1991.
- السيوطي (جلال الدين) : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، دار الفكر ، دار الجيل ، بيروت ، د ت.
- الشريف (محمد صلاح الدين) : المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي ، مجلة المعجمية ، عدد 2 ، تونس 1986 ، ص 15-30 .
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) : كتاب العين ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1988 .
- كريم (مختار) : الأسلوب والإحصاء ، نسخة مرقونة ، كلية الآداب ، متونة ، 2003 .
- موسى (علي حلمي) وشاهين (عبد الصبور) : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت 1973 .
- موسى (علي حلمي) : دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصحاح ولسان العرب وتاج العروس ، وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس حول المعجم العربي التاريخي ، 14-17 نوفمبر 1989 ، بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس 1991 ، ص 147-158 .

ب - المراجع الأجنبية :

- Dubois (J.) , Giacomo (M.) , Guespin (L.) , Marcellesi (J.B.) et Mével (J.P.) :
Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1973
- Guilbert (L.) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.
- Martinet (A.) : Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1980.
- Mentha (G.) : Les tests statistiques, ed. Hommes et Technique, Paris 1958.
- Muller (C.) : Principes et méthodes de statistique lexicale, Classiques Hachette, Paris, 1977.
- Rey (A.) : La lexicologie. Lectures, Klincksieck, Paris, 1980.

"قاعدة الردّ إلى الأصل" في الأبنية والمنحوتات

عبد الفتاح الفرجاوي

0 - مقدمة :

للمعجم في اللسانيات الحديثة مفهومان : أما المفهوم الأوّل فعامّ يشمل مجموع الوحدات المعجميّة التي تكوّن لسان جماعة لغوية ما ، تتكلم لغة طبيعية واحدة ، أي إنه مجموع المفردات المكوّنة للغة ما من اللغات تكون قابلة للاستعمال بين أفراد تلك الجماعة (١) .

وأما المفهوم الثاني فخاصّ : فهو مدوّنّة المفردات المعجمية في كتاب ، ترد مرتبةً على نحو ما ، ومثاله لسان العرب لابن منظور (٢) (٣) .

والمفهوم الأوّل هو الذي يعنينا هنا ، لأنه مرتبط بالمعجمية العامّة أو المعجمية النظرية (Lexicologie) التي تتخذُ "الوحدات المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها" موضوعَ بحثها (٤) . والوحدات المعجمية هي الألفاظ اللغوية العامة ، وهي ألفاظ ترد تامة فتكون وحدات صرفية معجمية تمثلها الأسماء والأفعال والصفات

(1) المعجم هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية ، هو ما يعبر عنه بالمقدرة ، ويقابل في الفرنسية (Lexique) .

(2) وهو ما يعبر عنه في الفرنسية بـ (Dictionnaire) - ينظر حول التقسيم المذكور إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص 7 - 8 ؛ رمزي منير بعلبكي : حدود العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي ، ص 27 وما بعدها .

(3) إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم ، ص 7 .

(4) إبراهيم بن مراد : المصطلحيّة وعلم المعجم ، ص 6 .

والظروف ، وترد غير تامة فتكون وحدات صرفية نحوية مثلها الأدوات أو الحروف .
والجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه الوحدات المعجمية تتخذ في اللغات صوراً
وهيئات ، وتتولد بوسائل متعددة متميزة بحسب طبيعة كل عائلة لغوية . فالتوليد هو إنتاج
وحدات معجمية جديدة وفق قاعدة أساسها صياغة توليفية حسب ما تختاره كل عائلة
لغوية ؛ ففي اللغات الرومانيّة الحديثة (Les langues romanes) ذات الأصول الهندية
الأوروبية تكون البنية الصرفية بنية مطلقة قوامها أسّ ثابت (Radical) تزداد إلى أوّل سوابق
وإلى آخره لواحق بما يضاف إلى الجذع ، أي إنّ الوحدة الصرفيّة الأساسيّة تولّد منها
وحدة معجميّة جديدة لها دلالة جديدة . وفي اللغات السامية التي منها العربيّة يمثّل الجذعُ
(Base) المؤلّف من صوامت وصوائت بنية الأساس التي تأتي بمقتضاها "الوحدة الصرفيّة
المعجميّة" ثنائية وثلاثية ورباعية وحماسية . وهو ما يجعل لكلّ لغة أو عائلة لغوية طريقتها
في الصياغة والاشتقاق . وقد رأينا لذلك أن نبدي بعض الملاحظات في شأن بعض
الوحدات ذات البنية الثنائية والمنحوتات من خلال ما جاء من تقنين وتخرّيج عند اللغويين
العرب قديماً :

1 - توليد الاسم من الحرف بمراعاة الأصل: مثاله "لو" و"أو" في الكتاب
لسيبويه (٥) .

2 - الأصل في المنحوتات تبعاً لنصّ لابن فارس : باب النحت في "الصاحبي في فقه
اللغة" (٦) وفصل للثعالبي في كتابه : فقه اللغة (٧) : "حكاية أقوال متداولة على الألسنة" ،
و"باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين" في كتاب العين للخليل بن أحمد (٨) .

وما يسوّغ اختيار هذه العينات ما نراه من أهميتها كإجراء عملي يكون أساسه
أفكار الخليل في "كتاب العين" وما أورده سيبويه في "الكتاب" ونسبه إلى شيخه الذي
"أدرك الصلة بين اللغة والكلام" جاعلاً "غايته منها في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل

(5) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 - 265 .
(6) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ، ص ص 263 - 264 .
(7) الثعالبي : فقه اللغة ، ص ص 421 - 422 .
(8) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص ص 60 - 61 .

أساسه كلام العرب الموجود بالفعل" (٩) . فالخليل كان معنياً بـ"الإحاطة برصيد اللغة الكامل وما فيه من مستعمل ومهمل" (١٠) ؛ وقد نظر في بنية الكلمة فخلص إلى أن "كلام العرب مبني على أربعة أصناف" (١١) منها إلى أن بنية الأساس تنقسم إلى : بنية دنيا هي البنية الثنائية مثل "قَدَّ" وبنية وسطى هي البنية الثلاثية مثل : ضَرَبَ ، وبنية قصوى وتكون رباعية وحماسية مثل "عَفَّرَب" و"سَفَّرَجَل" ، فهذا الضبط يسيج الكمّية الدنيا والكمّية القصوى وما يقع بينهما وبذلك يستحيل أن يخرج الكلام العربي عنها ، وهو ضبط بني عليه تصوّره لطاقتات تأليف الكلام الممكن ثم تصنيفه إلى مهمل ومستعمل على أساس أن المهمل موجود بالقوّة والمستعمل موجود بالفعل . وقد قاده بحثه في طبيعة البنية الصرفية للكلمة إلى الجزم بأنه "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف" (١٢) .

كما نَبّه الخليل إلى ما يحكم البنية المقولية من تنصّف بتقليب الجذر الواحد تقليباً يعطي ما هو مستعمل وما هو مهمل : "اعلم أن الكلمة الثنائية تنصّف على وجهين ... والكلمة الثلاثية تنصّف على ستة أوجه ... ، والكلمة الرباعية تنصّف على أربعة وعشرين وجهاً ... والكلمة الخماسية تنصّف تنصّف على مئة وعشرين وجهاً" (١٣) . ويمثّل على هذا ابن جنّي بالقول : "إنّ معنى (ق و ل) أين وجدت وكيف وقعت من تقدّم بعض حروفها على بعض وتأخّره عنه إنّما هو للخفوف والحركة ، وجهات تراكيبها الست مستعملة لم يُهمَل شيء منها وهي (ق و ل) ، (ق ل و) ، (وق ل) ، (ول ق) ، (ل و ق) (١٤) ، وهذا فيه إقرار بأنّ مفهوم الأصل والفرع مفهوم حيويّ وقاعدة تصريف وتقليب وتوليف تجعل الأصول منطلقاً خلافاً وتدفع باتجاه تمثيل اللغة تمثيلاً كاملاً يتصّف فيه المستعمل تبعاً لقاعدة الممكن نظرياً والواقع عملياً .

(9) محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية ، ص 17 .

(10) نفسه ، ص 17 .

(11) نفسه ، ص 16 .

(12) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 49 .

(13) نفسه ، ج 1 ، ص 59 ؛ وينظر : محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية ، ص 21 .

(14) ابن جنّي : كتاب الخصائص ، ج 1 ، ص 5 .

وقد اخترنا معالجة بعض الأبنية الثنائية التي هي ثنائية في صورتها السطحية ، ثلاثية في صورتها العميقة ، وتعليل هذا التحويل الذي يطرأ عليها فيردّها إلى أصل عميق تنوّن بمقتضاه وتكتسب دلالة إحصائية . وليبيان ذلك نكتفي ، في معالجتها ، بما جاء في الكتاب لسيبويه (15) ، كما نختار أن نتبع الأصل في المنحوتات وما قرّره في شأنها المعجميون العربُ القدامى - وخاصة ابن فارس - من حكم يذهب إلى "أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضَبَطْرٌ" وفي "الصلدم" إنّه من "الصلد" و"الصدّم" (16) .

والسؤال المطروح هو : ما دليل ابن فارس هنا على أنّ ما زاد على الثلاثي أكثره منحوت ؟ وكيف السبيل إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء ترك الأصل في المنحوت ومعرفة الوظائف التي تتحقّق بالفروع وبيان علة فرضيّة "الثلاثي أصلٌ لا ثاني له" ؟ وكيف يمكن أن نستدلّ على تحكّمه في غيره مما عدّ أصولاً أي : الرباعي والخماسي واعتبارهما به لاحقين ومنه متأثّين ؟ ألم يقل الخليل "إنّ الثلاثي متمكّن في العربية" ؟

تلك فرضية نظرناها لنناقش والبحث . فإن كان لها وجه قبول قبلت وإن ثبت بطلانها عدلنا عنها . ونبدأ بعرض المنعطات كما جاءت في مصادرها ، مبدئين حولها ملاحظاتنا :

1 - خروج "أو" و"لو" من الأبنية الثنائية الساكنة الأواخر إلى الأسماء الثلاثية المتمكّنة : علة توليد الاسم من الحرف ودلالته :

يرى سيبويه أنّ "لو" و"أو" من الأدوات وهما "ساكنتا الأواخر" ، وسبب التسكرين فيهما راجع إلى "أنّ قبل آخر كلّ واحد منهما حرفاً متحرّكاً" . وهذا معناه أنّهما ليستا من الأسماء المتمكّنة وذلك خلافاً للحرف الذي هو مبني فـ"لو" و"أو" و"كي" و"ذو" و"هُوَ" كلّها تأتي مبنية في صورتها الثنائية إلّا أنّها عند تحويلها إلى الاسم (= العلميّة) تُثَقِّل ويلحقها ما يلحق الأسماء من تأنيث وتذكير وانصراف بعد أن كانت ممنوعةً منه

(15) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 - 265 .

(16) ابن فارس : الصلحي ، ص 271 .

لعدم تمكّنها ، فيمجرّد إلحاقها بالأسماء ، يُسار بها إلى التثقيب بعد أن كانت مخفّفة ، وهذا دليل على أنّها تأتي على الفرع وتردّ إلى الأصل إذا أُريد بها معنى وهو ما يقتضي تعليلها مادامت من الأحوال الطارئة ، لأنّ "الشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل" (17) . وفيه - حسب سيبويه - مراعاة لخاصية من خاصيات العربية ، فقد جزم بانتفاء أن يكون في كلام العرب اسم آخره واوٌ قبلها حرف مفتوح ، وهي قاعدة اقتضت التضعيف في "أو" و"لو" وما شاكلهما من الأدوات ، مستدلاً على ذلك بشواهد من الشعر فيها استعادة للأصول الثاوية ، مثل قول أبي زيد (18) :

لَيْتَ شعري وأين مَتَيَ لَيْتَ إن لَيْتًا وإن لَوًا عِناؤُ

وقوله :

الأم على لوّ ولو كنتُ عالماً بأذنان لوّ لم تفتني أوائلهُ

ولم تفته ملاحظة ما يأتي من استعمال في لهجات القبائل أو لغاتها كما يقول النحاة مشيراً إلى أن بعض العرب يهمز فيقول في "لو" "لوء" وهو فصيح على أساس أنّ العرب كانت همز بالاسم خلافاً لقبيلة قريش .

ومن الصيغ الثنائية التي يلحقها التنوين ضمير الغيبة المفرد المذكّر متى جيء به تسمية : "فلو سميت به ثقلت وقلت هذا هو" ، وتدع الهاء مضمومة لأنّ أصلها الضمّ (19) ، وكذلك "هي" للمؤنث المفرد "إن سميت به رجلاً تثقلها كما ثقلت هو" (20) .

ومن الأبنية الثنائية ما يذكر مثل : "ذو" و"ما" .. ولكنك إن سميت به مؤنثاً لم تصرف وتصرفه في تسمية المذكّر به ، ومما يمدّ ويُنون : ذو — ذاء ، ما — ماء كما لزِم في "لا" ما يلزم في : "كي" و"لو" فتصير : "لاء"

وما يميّز "فو" اختصاصها بخصائص تجعلها تنفرد عن أخواتها ، فهي في الإفراد تُبدل فتصير : "فم" وهكذا تُبدلُ الواو ميمًا جرياً على مثال تكون الأسماء عليه ، حيث

(17) الجرجاني : كتاب المقتصد ، ج 1 ، ص 133 .

(18) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 - 262 .

(19) نفسه ، ص 262 .

(20) نفسه ، ص 262 .

عوّضت قاعدة "البدل" التثقيب وقامت مقامه ، ذلك أن الاستعمال يغلبُ الصورة النظرية المفترضة ، ولولا ذلك لكانت تقول "قوةً لأنه من الهاء قالوا : أفواة كما قالوا سَوَطٌ وأسواطٌ" (21) .

وهذا جدول تمثيلي على الأدوات الثنائية التي لا تُعرفُ أصولها الاشتقاقية والتي سماها سيويه أسماء "مجهودة" (22) فعَدَّتْ أبنية ثنائية تقول إلى الثلاثي إن سمينا بها وجعلناها أعلاما على الشخص :

البنية المنجزة العدول	البنية النظرية الأصل [المفترض]
لو (حرف+حركة+حرف)	لَوُ (ل و و) تضعيف — إدغام وتثقيب للعين واللام
أو	أُو (أ و و)
هُو	هُو
هي	هي
ذو/ ذا	ذُو / ذَاء
ما	مَاء
كي	كِي
فو	فَم
أب (بتسكين الباء) — أخ — حم	أب — أخ — حم
دم (بتسكين الميم)	دَم
كم	كَم

(21) نفسه ، ص 264 .

(22) نفسه ، ج 3 ، ص 357 - 358 ؛ ونظر أيضا ما قاله في شأنها المنصف عاشور في : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص ص 87 - 88 .

2 - هل المنحوتات صيغ ثلاثية في الأصل أقحمت فيها زيادة أم صيغ بُنيت من كلمتين ؟

سأكتفي في بحث هذه القضية ببعض الشواهد، فأخذ من "الصاحبي" (23) قول ابن فارس: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار" وقوله: "وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر" وفي "الصلدم" "إنه من الصلد" و"الصددم" (24).

أنطلق في مناقشة النص من أن الكلمة مفهوم بنيوي يتفرع عنه كل شيء بالزيادة والنقصان فألاحظ أن نظرية ابن فارس هنا لا دليل فيها على ما قاله من أن كل ما زاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت، فليس من دليل على أن "ضبطر" من "ضبر" و"ضبط" و"الصلدم" من "صلد" و"صددم"، لأن الذي يفترض ذلك لا دليل عنده على هذا الأصل الذي ادعاه مادامت الأصول بناء نظريا مفترضا موجودا بالقوة دون الفعل، ومثلما يلحق الثنائي ثالث يمكن أن يلحق الثلاثي رابع يهدف جميعه إلى إصلاح البني، وعندما يكون الميم في "الصلدم" والطاء في "ضبطر" زائدا مقحما فيكون الأصل ثلاثيا دائما زيد إليه رابع لمعنى. وما يسوغ ما نذهب إليه واقع تحت قاعدة ما غلب من البنية: فالثلاثي هو الغالب في الصيغ وما جاء منحوتا محدودا عددا واستعمالا وأكثره على أوزان لاحقة بـ [فعلل] الرباعية وهو مذهب الصرفيين، وهذه الأوزان هي: فوَعَل - فَعُول - فَيَعَل - فَعِيل - فَعَلَى. فـ [فَعَلَل] فيها الجذر الثلاثي [ف ع ل] والأفعال ترد على فعلل إما صحيحة سالمة (=دحرج) أو مضاعفة (بربر)، وما ألحق بـ [فعلل] من أوزان، يميز أن تكون الواو في فوَعَل وفَعُول مقحمة، والياء في فَيَعَل وفَعِيل وفَعَلَى مقحمة إقحاما في ما كان ثلاثيا إن صحّت فرضية الأصل الثلاثي فيها.

(23) ابن فارس: الصاحبي، ص 271.

(24) نفسه، ص 271 + قد لاحظ حلمي خليل في مقاله: علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظرية والتطبيق، ص 73، أن فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظريته إلى اللغة لقوة الشعور الحاصل لديه بالصلة بين اللغة والمعجم، ولذلك يرتبط الأصل عنده بالدلالة العامة على المشتقات من جذر واحد بالإضافة إلى الدلالة الخاصة بكل مشتق.

ليبان ذلك ، نحاول الاستدلال على هذا فنقترح اعتماد بعض المداخل بربط الرباعي بالثلاثي من خلال عينة نرجع فيها إلى "لسان العرب" ، وهذه المداخل هي :

المعاني	[ف ع ل]	المعاني	[ف ع ل]
قال أبو منصور وأصله عندي من وكف يكف كخضختُ الشيء في الماء : أصله من خضت . ككفكف : ردّ الشيء عن الشيء ، ككفكف دمع العين ، والكف : القطع ، وفي العروض حذف النون من مقاعيلن حتى يصير مفاعلٌ ..	ك ف ك ف	كفّ صاحبه عن مجاوزته إلى غيره : منعه	ك ف ف
الماء جرى قليلا ، الحبيبة : الضعف . الحباب : الصغير، الضئيل الجسم	ح ب ح ب	حباب الماء : موجه الذي يتبع بعضه بعضا ، الطلّ الذي يصبح على النبات ، حباب الماء : نفاخاته التي تطفو عليه .	ح ب ب
دمدمت الشيء : إذا أزرقت بالأرض . دمدم عليهم : أطبق عليهم الأرض .	د م د م	دمّ الأرض : سواها ، رأسه : ضربه فشدخه وشجّه . دمّ عليه القبر : إذا سواه عليه فإذا كررت الشيء : دمدمت	د م م
الجلجلة : صوت الرعد ، الجلجل : فيه صوت الرعد البعيد ، الجلجلال : شديد الصوت	ج ل ج ل	جلّ : تباعد وتعاضم	ج ل ل

<p>= تراطنُ العلوجُ عند الأكل وهم صموت ، لا يستعملون اللسان ، ولا ألفة في كلامهم لكنه صوتٌ تديره في خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض . الزممة من الصدر ، إذا لم يفصح . والعلاج : إذا تكلف الكلام عند الأكل وهو مُطبق فمه ..</p>	<p>زم زم</p>	<p>زَمَّ البعير بأنفه : إذا رفع صوته من ألمٍ يجده</p>	<p>زم م</p>
<p>الرجل في الكلام : إذا خلط فيه ، السرعة في القراءة والكلام والمشى ، في الحديث : "وقد أصبحتم تَهْذِرُونَ الدنيا" فقال : أي تتوسعون بها ، ومنه هذمة الكلام وهو الإكثار والتوسع فيه ، يقال للمرأة : إنها لهذرمي الصخب أي كثيرة الصخب</p>	<p>ه ذرم</p>	<p>الهذُرُ : الكلام الذي لا يعياً به ، الهذر : الكثير الرديء وقيل هو سقطُ الكلام /الهذيان ورجلٌ هذريانٌ إذا كان غثَ الكلام ... في الحديث "لا تتزوجنَّ هَيْذَرَةً" أي الكثيرة الهذر هذُرُ كلامه هذرا : كثر في الخطأ والباطل وفي المثل : لا هذُرٌ ولا نزرٌ</p>	<p>ه ذر</p>
<p>السارق نحو بيوت الحي : أسرع . هذلم هذلمة : مشي فيه قرمطة وتقارب</p>	<p>ه ذلم</p>	<p>هذم الشيء : أكله والهذم : سرعة الأكل والقطع والهيدام : الأكل</p>	<p>ه ذم</p>

اعتبر محمد رشاد الحمزاوي (25) نظرية ابن فارس أهم نظرية في النحت واستغرب إهمال اللغويين والمعجميين لقضيته فغبت غبنا ، ورغم احتفاء ابن فارس بالنحت نرى أن ما قدّمه من قواعد قد فتح الباب للاختلاف في تأويل الأصول الثلاثة التي تنحّت منها الكلمة ؛ وكمثال على ذلك : "خربق" المنحوتة من "خرب" و"خرق" ، ففيه غياب الدليل على ما يتصور فيه من أصل بل إنّ ما يردُّ عليه الأمثلة التي أوردناها من لسان العرب ، ذلك أننا وجدنا من ذهب إلى أن أصل "كفكف" هو "وكف يكف" وأن أصل "خضخض" هو "خاض يخوض" . والجدير بالذكر أن بين [فعل] و[فعلل] قواسم واشتراك ، وما يضاف إلى (فعلل) بحقق زيادة في دلالة الثلاثي : فـ"كف" تعبّر عن المنع وكفكف تعبّر عن القطع وهو القطع وردّ الشيء عن الشيء ، و"دم" تعبّر عن الضرب والإدماء وتسوية الشيء بالتراب ، و"دمدم" تعبّر عن تكرير فعل الضرب وإطباق الأرض على أصحابها ، وتعبّر "حب" عن الشيء الصغير الضعيف مثل الحَبُّ والحَبَابُ الماء الذي يطفو على سطح الماء .. ، وتعبّر "ححب" عن الصغير الضعيف وعن كلّ حركة فيها فتور وضعف ؛ وتعبّر "جل" عن الشيء إذا تباعد وتعاضم ، و"جلجل" عن شدة صوت الرعد البعيد المتعاقب إلخ ، فمعنى "فعلل" (- م 2) متولّد من معنى "فعل" (م 1) ، وإذا كنّا نعتبر تلك المسالك في التأويل عند ابن فارس ممّا يفتح الباب للمذاهب والأحكام دون أن نقف فيها على قاعدة صلبة تزيل الظنون منها إلى برد اليقين ، فقد فضلنا أن نردّ الرباعي إلى الثلاثي باعتباره الأصل واعتبار الرباعي من باب ما يزداد إقحاما طلبا للمعنى (26) فأخرجناه من باب المنحوت إلى باب الاشتقاق ، وتحديدنا إلى النوع الموافق منه لما سمّاه القدامى بالاشتقاق الصغير (27) ، ساعين بهذه العيّنة التي جرّدها من "اللسان" إلى

(25) محمد رشاد الحمزاوي : نظرية النحت العربية المغبونة ، حوليات الجامعة التونسية ، 27 ، ص 35 .
(26) يُنظر حول الإقحام : إبراهيم بن مراد ، مقدّمة لنظرية المعجم ، ص ص 139 - 143 ، وقد عدّه من قواعد "التوليد الصوتي" ؛ رمزي منير بعلبكي ، فقه العربية المقارن ، ص ص 106 - 112 ، وقد تحدّث فيه عن "الزيادة الصوتية" ، وقد نبهنا الأستاذ إبراهيم بن مراد إلى أن الطالب علي الودرني قد درس الإقحام ودوره في التوليد المعجمي في بحث أنجزه معه في نطاق شهادة الدراسات المعمّقة بكلية الآداب بمنوبة (1999) عنوانه "دور الأصوات في التوليد المعجمي" .
(27) نجد عند ابن جني الاشتقاق أنواعا هي : الاشتقاق الصغير الذي يتم بمراعاة الترتيب في الأصول : ض ر ب = ضرب ، ضارب ، مضروب ، إلخ ، ولاشتقاق الكبير ويكون بتقليب الأصول وهو ضرب

اعتمادها منطلقاً عملياً لما وجدناه فيها من المسوغات التي يمكن أن تجعلها أداة عمل
وبحال نقاش مفيداً .

3 - النحت المتأني من حكايات الأقوال : أبنية رباعية منحوتة من قول تام مفيد يحسن السكوت عليه :

إن حكاية الأقوال في وظيفتها التواصلية تحقق الاقتصاد في المجهود وتختصر المراد
بتبدل الجمل الطويلة بالعبارة القصيرة . وهذا الاختزال في الأقوال هو الذي يحتم نقل القول
أي الجملة إلى مقولة معجمية :

الأصل :

- لا حول ولا قوة إلا بالله — مقولة 1 (فعل) : حَوَّلَ + مقولة 2 (اسم) : الحوقلة
- حيّ على الفلاح — مقولة 1 (فعل) حَيَّلَ/مقولة 2 (اسم) : حَيْعَلَة /مقولة 3 :
اسم نسبة (=إضافة) : ؟ حَيْعَلِيّ

- عبد شمس — مقولة 1 (فعل) : عَبَشَم + عَبَشَم /مقولة 2 (اسم نسبة) : عَبَشَمِيّ
- عرب + ستان — مقولة 1 : اسم عربستان(مقولة اسمية متولدة بالترجمة) —
عربستاني (نسبة إلى الإقليم الذي يسكنه العرب والتابع اليوم إدارياً وسياسياً لإيران) .

تستعصي هذه المنحوتات المختصرة في أغلبها على الردّ إلى أصل ثلاثي ولذلك
فإن الإيغال في اختصارها بردها إلى الثلاثي إححاف بها وهي تظل قائمة مغلقة ولذلك لا
بدّ من اعتبارها منحوتة من جملة أو كلمتين وذلك بحسب أنواع المنحوت (الجملة
والفعل المشتق والاسم المتمكّن) ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقبل كونها حالة محدودة
موجودة تاريخياً فتقبل التفسير وتعدّ ظاهرة غير حيوية في اللغة مقارنة بوسائل التوليد
الأخرى في العربية . وهنا لا نستطيع البرهنة على أنّ النحت يدخل ضمن الاشتقاق ،
وحتى تلك العبارات التي من قبيل : تَأْتَأُ وفَأْفَأُ وشَأْشَأُ فمن باب المحاكاة أي إنّها أفعالٌ
حاكيتُ بها أصواتاً مفردة هي : التاء والفاء والشين . والنحت في هذه الحال عملية

من التصرف فيها : ش و ب = شاب ، وبش ، وشب ، بوش ؛ والاشتقاق الأكبر ويقوم على الإبدال
أي بجعل بدل حرف من حروف المادة حرفاً آخر ليس منها : نعق / نهق إلخ .

يقبلها نظام الفعل ونظام الاسم وتختصر حكايات الأقوال ، وهو مشغل يستحق أن يعالج في ضوء المعطيات اللسانية . ولعلّ أوّل من تفتّن إلى هذا الجانب من الدراسة وبدأه هو الخليل عندما نبّه إلى الجوانب الصوتية التي تمنع ائتلاف صوره من بعض الحروف في كلمة واحدة إذا تقاربت مخارجها ، مثل الباب الذي عقده في المضاعف للعين ، مع الحاء والهاء والحاء والغين وتعليل امتناع اشتقاق الفعل من كلمة واحدة إن رما التأليف بين هذه الأصوات . وهو ما يعزّز ما افترضناه من أنّها عبارات لا تتولّد من ثابت لتنافر كثير من الأصوات في الأصول وتعذر اعتماد الأصول الصيغية فيها وهو ما بيّنه الخليل بالقول : "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخارجيهما إلاّ أن يُشتقّ فعل من جمع بين كلمتين مثل : "حيّ على" (...) ، فهذه كلمة جُمعت من "حيّ" ومن "على" ، وتقول منه : حيعل يحيعل حيعلة وقد أكثرت من الحيعلة أي من قولك : "حيّ على" ، وهذا يشبه قولهم : تعبشم الرجل وتعبقس ، ورجل عبشمي ، إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس فأخذوا من كلمتين كلمة واشتقوا فعلاً" (28) .

إنه مظهرٌ يتزلّ اليوم في الدراسات الفونولوجية تحت ما يُصطلح عليه في الإنكليزية بـ "phonotactics" أي دراسة ائتلاف الأصوات وامتناعها في الكلمة في لغة ما (29) . فهو عبارة عن القيود التي تخصّ أصوات لغة ما تمتنع من الائتلاف داخل الكلمة تبعاً للمخرج كما تمنع التقاء الكاف [k] في الإنكليزية مع النون [n] في أوّل الكلمة ولذلك تتخذ صورة مكتوبة دون أن تنطق طلباً للحنفّة كما في العبارات (k)nife و (K)now و (k)not وأما الحروف التي لا تأتلف في الكلمة الواحدة فمثل :

$$(Z) \text{ مع } (y) = *zy^{(30)}$$

والملاحظ أنّ كلمتي "gendarme" و "genre" وصلتا إلى الإنكليزية بالاقتراض : الأولى من الفرنسية والثانية من اللاتينية ، ولذلك لا تدخلان تحت طائلة الممتنع صوتياً بالنسبة إلى الإنكليزية .

(28) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 60 .

(29) . (29) Brinton , L.J (2000) , *The Structure of Modern English – A Linguistic Introduction* , p. 54 .

. Ibid , p. 56 (30) .

4 - خلاصة :

وما نخلص إليه بعد هذه الملاحظات ويقوم دليلاً عندنا على أصالة البنية الثلاثية هو :

1- أن البنية الثنائية تأتي على الفرع ولا تجيء على الأصل إلا عندما يسمّى بها فيكون ذلك علامة على فرعيّتها ، وفي كلّ الأحوال لا تعدو الأبنية الثنائية كونها قائمة مغلقة لا تحتلّ حيزاً كبيراً في المعجم .

2 - نفترض أنّ البنية الرباعية تتأثّر بزيادة حرف إلى الأصل الثلاثي زيادة إقحام بما يجعل الأصل فيها أصلاً ثلاثياً واحداً لا أصليين ثلاثيين يسقط منهما جزء بعد المزج بينهما في بنية واحدة .

3 - أن ما يجيء على "فعلل" و"تفعلل" ضرب من المزيد تلازم التاء أوله فتكون سابقة ويحشى أوسطه بالزيادة : فعل = فوعل / فعول / فيعل / فعيل تحشيةً ويلحقه ياء = فعلي تديلاً .

4 - أن منهج ابن فارس في استقراء المادّة اللغوية ووصفها على النحو الذي أتبعه يجعله - بعد الخليل - من أوائل القدامى الذين أسهموا في البحث والتنظير لمسائل المعجم ، دون أن تحجب نظريته المشاكل التي تطرح في قياس الرباعي .

5 - أن شجاعة العربيّة تكمن في الاشتقاق والتوليد والقياس على كلام العرب وإدراجه ضمن نظامها .

6 - إنّ النحت يكون إمّا بجمع بين كلمتين على ما حكاه الخليل في "عشيمي" من "عبد شمس" ، وإمّا باختصار جملة أو شبه جملة على ما حكاه الخليل أيضاً في "حيلة" من "حيّ على" .

عبد الفتاح الفرجاوي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة القيروان

قائمة المراجع

1 - بالعربية :

- ابن حني ، أبو الفتح عثمان : كتاب الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، 1952- 1956 (3 أجزاء) .
- ابن فارس : الصحاح في فقه اللغة وستن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشوملي ، بيروت ، 1964 .
- ابن مراد ، إبراهيم : المصطلحية وعلم المعجم ، مجلة المعجمية 8 (1992) ، ص ص 5 - 16 .
——— مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- ابن منظور : لسان العرب ، ط دار صادر ، بيروت .
- بعلبكي ، رمزي منير : حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي ، مجلة المعجمية ، 12-13 (1996 - 1997) ، ص ص 27 - 46 .
- فقه العربية المقارن ، دراسات في أصوات العربية و صرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 .
- الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد : فقه اللغة وسرّ العربية ، تحقيق سليمان سليم البواب ، منشورات دار الحكمة ، دمشق ، 1984 .
- الجرجاني ، عبد القاهر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 (جزآن) .
- الحمزاوي ، محمد رشاد : نظرية النحت العربية المغبونة ، حوليات الجامعة التونسية ، 27 ، (1988) ، ص ص 31 - 49 .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية ، مجلة المعجمية ، 9 - 10 (1993 - 1994) ، ص ص 11 - 28 .
- خليل ، حلمي : علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظرية والتطبيق ، مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997) ، ص ص 47 - 84 .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي محزومي وإبراهيم السامرائي ، بيروت ، 1988 .
- سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط بيروت ، (د ت) .

عاشور ، المنصف : ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ ، منشورات كلية الآداب بمغربة ، 1999.

2 - بغير العربية :

Brinton ,L.J , 2000 : *The structure of modern English-a linguistic introduction* ,
John Benjamins Publishing Company , Amsterdam- Philadelphia .

التّمادجُ والمَجالاتُ

إنغوس ماكنتوش Ingus McIntoch

ترجمه وقدم له : المختار كريم

1 - مقدمة المترجم :

1 - 1 - صاحب المقال : إنغوس ماكنتوش Ingus Mc Intosh لغوي

اسكتلندي مختصّ في اللسانيات ، وهو من مواليد 1914 ، حامل لشهادتين جامعتين ؛ الأولى في الفيلولوجيا المقارنة من جامعة أكسفورد ، والثانية في الأدب المقارن من جامعة هارفارد . درّس الإنكليزية في ثلاث جامعات هي حسب الترتيب التاريخي سوان سي وأكسفورد وإيدنبورغ . بدأ نشر أعماله من سنة 1952 ، وآخر ما صدر له كان سنة 1986 . ينتمي إلى المدرسة اللسانية الإنكليزية ، وهي تعتمد المعنى في دراسة اللغة . وفي أعماله ما يتعلّق باللغة والأسلوبية والأدب . ونحن نعرف أنّه إلى حدود سنة 1991 كان ينشط في إعداد موسوعة في اللغة واللسانيات (آخر مراسلة تلقيناها منه كانت في جانفي 1991) .

1 - 2 - المقال المترجم : صدر في مجلة *Language* العدد 37 (1961) ص ص

325 - 337 وأعيد طبعه في كتاب بعنوان *Patterns of Language* بالاشتراك مع هاليداي (Halliday) سنة 1966 .

بين المترجم وصاحب المقال مراسلاتٌ رخص له في إحداها بترجمة المقال المنشور هنا وأشار في بعضها الآخر إلى مواطن الصعوبة من وجهة نظر الترجمة . كما تفضل كل من الأساتذة محمد الهادي الطرابلسي أستاذ الأسلوبية ومحمد المنصوري أستاذ الأدب الإنكليزي وإبراهيم بن مراد أستاذ العلوم المعجمية بجامعة منوبة بمراجعة النص المعرب ؛ فلهم جميعا الشكر الجزيل .

32 Blacket Place, Edinburgh EH9 1RL Telephone 031-667 5791

December 17 1990

Dear Dr. Makram,

I hereby authorise you to make a translation into Arabic of my paper 'Patterns and Ranges' which was published in vol. 37 of Linguistics, 1961.

Yours sincerely
Angus McIntosh

صورة من ترخيص ماكتوش للمترجم

1 - 2 - 1 - تيسير الاستفادة من المقال : يحتاج هذا المقال إلى فضل من النظر والتأني . وهو بحث في التّضام من حيث هو مجال مفتوح للاختيار ولكن هذا الاختيار وهو قضية بلاغية أو أسلوبية قد يصبح مبداء من مبادئ النحو على أساسه قد تُشطب جمل

لانحرافها عن المجالات الضميمة المقبولة . وفهمُ المقال يحتاج إلى نصيب من ألفة المصطلحات المستعملة خصوصا أنها منقولة إلى غير تربتها الأولى ولذلك نقدمُ أهمها تيسيرا على القارئ .

1 - 2 - 1 - أ - التضمُّم Collocation : مصطلح حديث إذ أن دراسة الضمائم

والمعنى الضميمي تعود إلى الخمسينيات حيث أولاها الباحث الإنكليزي فيرث (Firth) عناية . ويعرّف نيومارك الضميمة على النحو التالي: "هي توارد كلمتين تواردا ينحصر به معنى إحداهما أو كليهما" (1) ؛ وقد أشار جوفري ليتش (G.Leech) (2) إلى أن النعتين Pretty و Handsome يتضامان تضامًا مختلفا. فمن المعتاد أن يقول الإنكليزي: Pretty woman و Handsome man فإن استعمل مستعمل Handsome woman فإن المرأة الموصوفة رائقة للعين ولكن صفتي الأنوثة والدلّ فيها قد نزعنا إلى شيء من الوقار والنضج . والعربيّ يُمَيِّز في الوصف بالبياض الرجل من المرأة من الشعر من الفرس فيقول: "رجل أزهر وامرأة رعيوبة وشعر أشمط وفرس أشهب" (3) . فإن استعمل ابن اللغة أو العارف بها ما يناسب المرأة مع الرجل فقال: رجل رُعيوب فقد لَمَح إلى أمر آخر .

وتختلف الكلمات من هذه الزاوية في مدى طواعيتها للاستعمال مع كلمات أخرى . فمن الكلمات ما هو قابلٌ لأن يرافِق عددا كبيرا من الكلمات الأخرى نحو الصفة جميل تطلق على المرأة والرجل والحيوانات والنباتات والأعمال الإنسانية حتّى أنّك لا تكاد تجد لها حدّا ، إلى كلمات مقصورة على عدد ضئيل من الكلمات الأخرى نحو "ناهد" فلا إخالك تجد لها استعمالا مع غير أنثى البشر في سنّ معيّن اللهمّ إلا إن كان الكلام إبداعا متعلّقا بالحيوانات يُنطقها المنشئ ، كأن يصف حمار بشار بهذا الوصف الأتان التي قتلته عشقا . وكثيرا ما يحصل هذا اليوم في أفلام الصور المتحرّكة . وقد نجد كلمة لا تعلق بغير كلمة واحدة مثل آجن وآسن وهما صفتان خاصتان بدرجتين من درجات تعفن الماء .

(1) Peter Newmark: *Approaches to Translation*, Oxford, Pergamon, 1981.

(2) Geoffrey Leech : *Semantics* . Pinguin Books , 1975 , p. 20 .

(3) أبو منصور الثعالبي : *فقه اللغة* ، الدار العربيّة للكتاب ، ليبيا - تونس ، 1981 ، ص 65 .

والضميمة قد تكون موصوفا وصفة أو مؤكدا وتوكيدا أو مبدلا منه وبدلا أو مسندا ومسندا إليه أو معدودا وعددا أو فعلا وحرفا ... أي أن كل عنصرين لسانيين جمعهما تركيب ومعنى قابلان للدراسة من جهة تضامهما وإن تصرف منشئ تصرفا ما في ما اعتاده الناس فقد عدل عن المؤلف وجلب نظر الفاحص وعُد ذلك إبداعا أو لغوا .

ومما يدخل في التضام الأمثال والعبارات الجاهزة والكليشيهات وهي عبارات ينتظم استعمالها بين الجماعة اللسانية نحو ما يقال في التعازي والتهاني .

وأول من قابل مصطلح collocation بمصطلح التضام تمام حسّان في كتابه اللغة العربية ، معناها ومبناها . أما من جهة المفهوم فهو عند العرب قديم وكلّ كتب اللغة والأمثال والأقوال المأثورة يمكن أن تدرج فيه . وقد أُلّف فيه الثعالبي (ت 1038/429) كتابه الجليل فقه اللغة وسرّ العربية ولكن لم يصطلح العرب على المفهوم بمصطلح ثابت . وقد قسّم تمام حسّان التضام قسمين :

* التوارد أو التضام الأسلوبي أو تضام التوارد ،

* التلازم أو التضام الافتقاري أو تضام التلازم .

وخص القسم الأول بالدراسة وعرفه بأن "يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا التلازم" (4) ونحن نرى عدم مناسبة المصطلح المقترح أي التضام لهذا القسم لأنّ المقصود في كلامه الأمثلة النحوية المجردة ويحسن أن نتحدث في مثل هذه الحال عن مركّبات ويقابلها في الإنكليزية phrases وفي الفرنسية syntagmes .

أما القسم الثاني فقد عرفه تمام حسّان بكونه : "الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقدما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلمّ جراً" (5) . وهذا التعريف غير مناسب أيضا لأنّه ينطبق ، في ما بدا لنا ، على مفهوم لساني آخر وهو

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ، ط 2 ، مصر ، 1979 ، ص 217 .

(5) نفسه ، ص 213 .

الترتيب order وهو يناسب في دراسة المعاني معنى آخر-غير معنى التضام أطلق عليه ليتش مصطلح thematic meaning (6) وهو ما يمكن أن نعبر عنه أيضا بمصطلح التضاد الذي استعمله الجرجاني . والمعنى التضدي يكون حينئذ المعنى المتولد عن التصرف في بناء الجملة بالتقديم والتأخير والاعتراض ...

وعلى أية حال فإن مصطلح "تضام" بدا لنا مناسباً للمفهوم الذي يحمله مصطلح collocation بالمعنى الذي قدمناه آنفاً وقد تصرفنا في استعمال المادة على وجهين : فإن قصدت الظاهرة عامة أو العملية الذهنية التي ترتبط بموجيها كلمة بأخرى فهي تضام وإن قصدت حالة أو حالات بعينها فهي ضميمة وضمائم . فتهشم الزجاج مثال من أمثلة التضام والكلمة "زجاج" تضامت والكلمة "تهشم" تضاماً مألوفاً عند ناطقي العربية والكلمتان تولفان ضميمة عادية . ولكن إذا قال قائل : "تهشمت الموجة" فيما أن يعتبر جاهلاً باللغة وإما أن يعتبر متصرفاً في الضميمة العادية عادلاً بعض العدول عن المؤلف ، ذلك أن "تهشم" عند متكلمي العربية لا تتضام مع الأجسام السائلة أو المائعة أو الرخوة أو اللينة بل إنما لا تستعمل مع كل الأجسام الصلبة ، فالخشب يتكسر أو يتفتت . فـ"تهشم" تتضمن حينئذ نوع المسند إليه القابل لأن يتكسر دفعة واحدة يفقد فيها شكله الأصلي ويتشظى ، ولذلك يناسب الزجاج والصخر وجمجمة الرأس وما شابه ذلك ، غير أن "تكسر" تناسب كل جسم صلب . والملاحظ أن المتكلم الفقير المعجم يكثر من هذه الكلمات ذات المجال التضامى الواسع ، ويحصل ذلك بكثرة عند متعلمي اللغات المبتدئين وعند غير المختصين إذا تحدثوا في مسائل تحتاج إلى اختصاص ، وعند المجتمعات المهملة للغاتها نحو ما يحصل اليوم بين متكلمي العربية (7) . والسؤالان الواردان على الذهن إثر هذا هما :

أولاً : هل من حد لتصرف المستعملين للغة المبدعين لضمائم جديدة ؟

وثانياً : هل من معايير يمكن على أساسها قبول الضميمة أو رفضها ؟

والمقال المترجم يطرح هذين السؤالين ويسعى إلى الإجابة عنهما .

G. Leech : Semantics, p. 19 (6)

(7) ذكر تمام حسان ما يماثل هذا الأمر في كتابه المذكور، ص 330 .

1 - 2 - 1 - ب - الأنموذج والمجال pattern and range : يمثل هذان

المصطلحان عنوان المقال ومدار البحث فيه ولذلك جمعتهما في هذا التقديم . أما مصطلح مجال range فأمره يسير — في ما يبدو لنا — إذ أن الضميمة مؤلفة من عنصرين اثنين وإذا نظرنا إلى أحد مكوناتها معزولا وجدنا أنه يمكن أن يناسب مجموعة من المكونات التي قد تتضمن معه في سياقات نصية ومقامية متعددة وهذه المجموعة أو القائمة ليست منغلقة أي أنه يمكن أن يضاف إليها عنصر جديد بفضل إبداع مبدع . خذ مثلا "سال" فهي تتضمن مع قائمة من المكونات نذكر بعضها : [الماء ، الشراب، اللبن، العسل ، الخمر، العرق...]. وهذه العناصر تشترك في صفة السيولة ولكن ذلك لم يمنع الشاعر من أن يقول [طويل] :

فلما قضينا من مئى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رايح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح⁽⁸⁾

ولهذا السبب رأينا أن لفظ "مجال" يناسب المفهوم الذي يحمله مصطلح range .

أما مصطلح أنموذج pattern وقد اقترضه بعض اللسانيين الفرنسيين⁽⁹⁾ ، بل صار متداولاً بينهم اليوم ، فيشير إلى التراكيب النحوية المجردة فـ (الفعل اللازم + الفاعل) أنموذج من نماذج الجملة العربية و(الفعل المتعدي + الفاعل + المفعول به) أنموذج آخر... وخروج الكلام عن هذه القاعدة حرق للقاعدة .

واختيار المصطلح لم يكن هينا علينا إذ وجدنا من استعمل إزاءه كلمة غلط⁽¹⁰⁾ ، وقد تحاشيناه لتعدد معانيه المعجمية وكثرة استعماله مقابلا لـ mode و type . ووجدنا أيضا لفظ قالب ، غير أننا وجدناه مكرسا لبنية أوسع من الجملة وهي البنية الأسلوبية في الخطبة أو القصيدة أو الرواية .

(8) نسبت هذه الأبيات إلى غير واحد وقد حلها عبد القاهر الجرجاني في كل من أسرار البلاغة والإعجاز .

(9) انظر J. Dubois : Dictionnaire de linguistique, Pattern

(10) تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، المغرب ، 1979 ، ص 161 ، وقد استعمله عرضا في ترجمة عنوان كتاب .

كما نظرنا في كلمة منوال وهي مما كرسّ مقابلاً للمصطلح الفرنسي *modèle* . ثم إنَّ المقال يُقلَّب مادة المصطلح تقليبات عدّة يثقل فيها استعمال كلمة منوال . وأما مصطلح مثال فتركناه لاستحالة تقليبه كما نريد ولكثرة استعماله في معنى الشاهد على فكرة أو غيرها ويقابله بالإنجليزية *example* والفرنسية *exemple* . فاخترنا أنموذج ونماذج ونمذجة . انتهينا حينئذ إلى انتقاء مصطلح أنموذج مقابلاً لمصطلح *pattern* لانحصار معناه المعجمي أولاً؛ فالكلمة من المعرب عن الفارسية وهي بمعنى "مثال الشيء" ، ولاتفاق جملة من المعاجم الثنائية⁽¹¹⁾ على اختياره إزاء *pattern* ولسهولة تقليبه .

1 - 2 - 1 - أ - انتخابية وضميمة *eligibility and collocability* : يتأرجح

معنى كلمة *eligibility* بين الاصطلاح والمعنى العام وهي تتضمن معنى مركباً من معنى جذر ومشتقين أول فتان على النحو التالي :

eli gibi lity

فالجذر بمعنى انتخب *elire* ومنه اشتق النعت بمعنى الإمكان والقابلية والمناسبة لأن ينتخب *eligible* ومنهما اشتق الاسم بمعنى حالة مَنْ أو (ما) يحمل خصائص مناسبة لأن يُنتخب . وعبارة *eligibility of a word* تعني إذن مناسبة كلمة ما لأن تُنتخب . فصغنا المصدر الصناعي ذا اللاحقة "ية" وهي تعني اجتماع صفات الكلمة المشتق منها في الكلمة المشتقة فإذا قلنا انتخابية كلمة ما قصدنا أنه اجتمعت فيها الصفات التي تؤهلها لأن تنتخب .

وإلى جانب مصطلح انتخابية نجد في المقال مصطلح *collocability* وهو لا يختلف عنه إلا في تخصيص مجال انتخابيته وهو الضميمة *collocation* ، والتدرج الاشتقائي في كلتا الحالتين متماثل ولا فارق إلا في مادة الاشتقاق وهي هنا *collocate* وقد استعملنا مقابله مصطلح ضميمية بناء على اختيارنا لمصطلح ضميمة مقابلاً لـ *collocation* . وضميمية كلمة ما تعني اتصافها بصفات تؤهلها لأن تنتخب في ضميمة ما باعتبارها أنسب إلى تلك الصلة والعشرة الحاصلة بينها وبين الكلمة الأخرى في سياقات نصية محددة ومقامات معينة ومقتضيات حال مضبوطة . فجاء وقدم وأطل وهل أفعال تصلح

(11) انظر على سبيل المثال معجم المصطلحات العلمية والفنية ليوسف خياط، والمورد لمنير البعلبكي، ومعجم سعادة لجليل سعادة.

للاستعمال مع الإنسان . ولكنها وإن كانت تؤدي معنى مشتركاً فإنها تتباعد في الفويرقات المعنوية . فقدم وجاء كلمتان محايدتان، أما أطلّ وهلّ ففيهما من مشاعر المتكلم وتورّطه في الخطاب ما يفصح عن علاقته بالقادم . وللمتكلم أن يتخيّر من المجموعة وأن ينتخب منها ما يناسب المقام . ومن لا يُحسن الاختيار قد يُحمّل كلامه من المعاني ما لا يرغب فيه أو ما لا يُعبّر عن حقيقة الأمر . فهذه الصحافة التونسية وأجهزة الإعلام الأخرى نعتت محرماً جنى على أرواح بريئة عديدة بالسفّاح فتحدّثت عن "سفّاح نابل" في حين أنّ "سفّاح" وهي صيغة مبالغة من سفح لها في العربية معنيان إيجابيان فـ"رجل سفّاح معطاء ورجل سفّاح أي قادر على الكلام والسفّاح لقب عبد الله بن محمّد أوّل خليفة من بني العباس" (12) ؛ فكأنّ كلمة سفّاح بالمقام أولى وفي اللسان في مادة سفك : "كأنّه بالدم أحصّ" . وقد لا يكون الاختيار لسبب مقامي من قبيل ما ذكر وإتّما لحاجة في طبيعة الكلمة الطالبة لغيرها . فالخمرة يناسبها الفعل مزّ والقهوة (بالمعنى الحديث) يناسبها ترشّف وكلاهما يقبل شرب بمعنى حيادي ، وأمّا احتسى فتناسب كليهما مع تلميح إلى المهلة لأتّما منقولة من الطير إلى الإنسان .

ولعلّه يحسن بنا أن نشير في هذا المقام إلى أنّ عملية الانتخاب هذه ليست مقصورة على المبدعين والعلماء والباحثين بل يقوم بها المتكلم العادي في كل حين . وهم إن اختلفوا في أمر فقي الغاية من هذا الانتخاب وفي طبيعته . فالعالم والمتكلم العادي في نظر جورج مونان (13) يتقاربان من حيث غاية الانتخاب وطبيعته ، فهو "اختيار لساني صرف تبعاً للتجربة المراد تبليغها" (14) ؛ وأمّا المبدع فيختلف عنهما بإجراء سلسلة أخرى من الاختيارات ليس غرضها — في الظاهر على الأقل — تبليغ التجربة وإتّما غرضها من الرسالة التفتن في شكلها" (15) . والحقيقة أنّ جمع مونان للمتكلم العادي والعالم في خانة

(12) لسان العرب ، مادة سفح .

(13) لا نذهب إلى ما ذهب إليه مونان لأنّ المتكلم العادي يطمح إلى التأثير في مخاطبة وكسب ثقته وموافقه على ما يرى فهو في كثير من الأحيان خطيب بارع .

(14) G. Mounin : *Clefs de linguistique*, Seghers, 1987 p. 180.

(15) نفسه .

واحدة غير مناسب لأن تداول اللغة في المجتمع يتميز بحبوية خطابية عظيمة تختلف اختلافا جوهريا عن استعمال العلماء اللغة في بحوثهم .

هذه جملة من التوضيحات بدت لنا مناسبة لتيسير فهم المقال المترجم على القارئ ولزيادة الاستفادة مما ورد فيه من قضايا .

والمقال جدير بأن يُقرأ لأمر ثلاثة على الأقل : أولها إثارته لقضية بلاغية معنوية متصلة بالانتقاء المعجمي لحاجة علمية أو إبداعية وربط ذلك بالنحو ؛ وثانيها إشارته تلميحاً أو تصريحاً خلال صفحات المقال إلى إمكانية إجراء بحوث تطبيقية قد تكون هامة مثل دراسة الضمائم في الأفاصيص الخيالية ، أو دراسة الضمائم الطريفة الناجحة من جهة الأسباب التي جعلتها تفوز بالبقاء وتقدير الناس دون غيرها مما لا يقل عنها طرافة ؛ وثالثها إعطاؤه بعض المعايير لتقييم الضميمة والحكم بشأن صلاحيتها .

النماذج والمجالات

ينزع النحاة إلى الاعتناء في المقام الأول بإرساء النماذج النحوية المقبولة وبوصفها ورفض أي مثال يسقط خارج حيزها (1) ، لذا يبدو ضروريا إسجاد طريقة ما في النظر إلى اللغة ، فيها فصل بين النحو والمعجم إذا ما أريد صياغة النمذجة وتحديدتها من أقرب السبل . ذلك أنه يوجد فارق بين الكلام حول انتخابية قسم من الوحدات (2) خاص لموضع ما من التركيب النحوي للغة ما وبين انتخاب أمثلة من ذلك القسم لذلك المحل من الجملة المحددة أو لتلك المحلات منها . ولا يمكننا أن نضمن بساطة وصفنا النحوي ما لم نهيأ من البداية لأن يكون الأمر بالنسبة إلينا واضحا ، وهو أن هناك عناصر معجمية ، عناصر انتخابية قوامها الضمائم (3) تتزع (بطرق مختلفة ينظر فيها في ما سيأتي) لأن تشطب ، انطلاقا من الاستعمال الفعلي عددا كبيرا من الجمل (ومن الوحدات الأصغر منها) حتى وإن بدت هذه الأمثلة خاضعة لكل قواعد الأنموذج النحوي . والنحاة بصفة عامة ، لا يشغلون أنفسهم كثيرا برفض جمل من هذا القبيل لأنها - مهما كانت عيوبها - تعتبر نحويا غير ذات بال . وهي بالأحرى مادة عمل للمعجمي ولا شك أنه توجد حالات هامشية في تقدير جمل يقف النحوي إزاءها حائرا سواء كان لديه داع لأن يحشر نفسها أو لم يكن . وهذا موضوع عسير إليه ألفت الانتباه ، لكن مواصلته لا تمضي .

(1) انظر في ما يتعلق بالمعايير النحوية على وجه الخصوص : N. Chomsky : Syntactic Structure . S'Gravenhage, 1957, 15ff .

(2) انظر م. هاليداي : . 3.1 , 5.1 , Ctégories of the theory of Grammar , وسبندر في مقال "Word" . وهذا البحث مدين كثيرا لما أثارته ملاحظات هاليداي حول النحو والمعجم وخاصة الفقرات 1.2 ، 3.6 ، 3.7 ، 4 ، 1.8 . وللتفاهات الشخصي معه . وأنا أستغلب هذه المناسبة للتعبير عن شكري لزميلين آخرين أيضا هما ج.م. سنكلروج . ب. ثورن لما أسدياه من تعاليق مفيدة حول مسودة مبكرة لهذا العمل . وقد قتم في فييفري سنة 1961 في ملتقى عُقد بمدرسة اللسانيات التطبيقية بجامعة إيدنبورغ .

(3) انظر فيما يتعلق بمصطلح الضميمة ج.ر. فيرث J.R. Firth : Papers in linguistics 1934-1951 H.(Oxford,1957) and, studies in linguistic analysis (Oxford,1957)

توجد في كلّ هذا بعض أوجه الشبه بين مشكل تقدير المفردات وتقدير وحدات تركيبية أكبر مثل الجمل . أعتبر " كفد " كلمة في اللغة العربية ؟ أو "فتس" أو "عفم" ؟ والجواب أنها ليست كذلك . ولكننا لا نفعل ذلك بسبب أنه يمكننا أن نشير إلى بعض النقص في انتخابتها من جهة الأنموذج أو الصيغة المتبناة . وكون هذه الألفاظ ليست كلمات راجع إلى أنه لم يعلق بها مرجع قط (4) ، ويمكننا القول إنه يمكنها أن تعتبر كلمات متى ما ظهرت الحاجة إلى كلمات إضافية جديدة . فلها مظهر إملائي (Orthographic) وضمنيا صوتي يجعلها مؤهلة لأن تنتخب لمثل هذا الشيء ، بل يجوز القول إن الأمر لا يعدو مجرد صدفة إذا ما كان هذا المثال بعينه أو ذاك موجودا أو غير موجود ولكن من جهة أخرى "رلدب" أو "بعلد" ليسا مؤهلين لأن تُنتخبا كلمتين عربيتين لأنه لا يمكنهما أن يكونا مثالين لهما شكل مقبول من جهة قوانين الفصاحة وتأليف الكلم .

ويحصل في مقام الجملة أمر من نفس القبيل . فهذه الجملة : "كانت سلّة الأوراق المهملّة المتوهّجة تشخر شخييرا عاليا" ، تنتظر ، كما يقال ، حاجة لاستعمالها لا غير وليس من العسير أن نستنبط إحدى هذه الحاجات كأن نبني قصّة خيالية ندرج جملتنا فيها (5) ، وهي تماثل في هذا المعنى كفد أو فتس أو عفم ، ولكن هذا الملفوظ "عشرون لأنّ كان سوف عند غدا" لا يمكن أن يستعمل باعتباره جملة لأنه لا يمثل أي بناء لأيّ نمط من الجمل . وهو يناسب حينئذ "رلدب" أو "بعلة" . وأخيرا علينا أن نلاحظ أنه توجد جمل حقيقية نحو "قد دخلت دجين" أو "يبدو الشيخ قد احتبل عقله" تماما مثلما توجد كلمات حقيقية نحو "سلّة" أو "رغم" .

ولكن يحسن بنا أن نتساءل عن الأمر الذي يقودنا لأن نعت هذه الملفوظات بأنها حقيقية بصورة جليّة وعمّا إذا كانت المعايير المتوخاة للحكم على الكلمات هي نفس

(4) من علامات تلك الشكلية أنه لا يمكن أن تتضامّ تضاماً أحسن أو أردأ من غيرها مع هذه الكلمة أو تلك وإن قيل لنا إنّ عفم حصرت نحويّاً في كونها اسماً فإنّه مع ذلك سوف لا نجد مثلاً نعوتاً نشعر أنّها أكثر أو أقل ملاءمة من غيرها لوصف هذا الاسم. انظر الهامش رقم 10 .

(5) يمكن أن تتجزأ دراسة معجمية هامة عن التغييرات المعنوية التي تحدث للكلمات في القصص الخرافية ويمكن أن نسجل نقطة هامة وهي أن الكلمات المتأثرة محدودة جدا وأما الباقي فيبقى بصورة أكثر أو أقل " ثابتا " و " عاديا " .

المعايير المتوخاة للحكم في شأن الجمل . فعندما أقول إن "سلة" و "رغم" كلمتان فلاأني أعلم من تجربتي أنهما تلعبان دورا ما ، أراه مميّزا للكلمات بقدر كاف يبرر نعتهما بذلك . فأنا أذكر أنني استعملتهما على هذا النحو أو سمعتهما أو رأيتهما مكتوبتين . ولكن عند تقديم الجمل يختلف الأمر إلى حدّ ما ذلك أنني عادة ما أكون متهيّبا لأن أتبيّن أصالة جملة ما (حتى وإن كنت لا أذكر لهذه الظروف مفعولها) لا يخامرني شك في التمسك بأن "قد دخلت دجين" جملة أصيلة .

يبدو حينئذ أنه يوجد اختلاف في مواقفي هنا . فأنا لا أستطيع البتة أن أقول : رغم أني لا أستطيع أن أذكر أنني استعملت أو سمعت أو رأيت لفظة "سلة" قط فإنها بلا ريب كلمة (٥) . ولكن إزاء ملفوظ أقدر أنه جملة لا يقلقني السؤال عما إذا كنت صادفت قط من قبل هذه الجملة المزعومة (٦) . وحسي أن أكون على نحو ما مقتنعا بأن هذه السلسلة من الكلمات ، وقد اعتبرت جملة ، يمكنها غاية الإمكان أن تفيد معنى في مقام ما (وربما في عدد كبير من المقامات) يمكنني أن أصوره أو أن أواجهه . ففي هذا المجال تتدخل سلطة الأنموذج النحوي بطبيعة الحال . ولكن عند تقدير جملة من قبيل : "قد دخلت دجين" لي بعض الشروط الإضافية في ذهني وسأعود إليها لاحقا .

ينبغي أن نلاحظ أن المشاكل التي أتفحصها الآن لا تبرز إلا نادرا في التواصل اليومي بين مستعملي اللغة المكتملين ، ذلك أن هؤلاء الناس لا يستعملون في غالب الأحوال إلا سلاسل من الكلمات الحقيقية ولا سبيل البتة لما ليس كلمات نحو "كفد" أو "فتس" أو "عقم" أن توجد منشورة هنا وهناك خلالها ، وبطريقة مماثلة لا يستعمل هؤلاء الناس إلا جملاً ، وهم يجتنبون عادة ما ليس جملاً .

ومع ذلك فإن هذه المشاكل تظهر عند تعاملنا مع الأطفال وغيرهم من متعلّمي اللغة ، وبالتالي فإن الكثير منا يواجهها بالفعل ، فهي ليست مجرد احتمالات نظرية . ويمكن

(6) يمكنني بطبيعة الحال أن أواجه من الآن شكلا غير مألوف إلى حدّ الآن نحو ما يحصل في عمل فني وأن أقدر أنه كلمة لمجرد كوني مقتنعا بأنه لو لم يكن كلمة لما أعيد استعماله في هذا العمل ولكن هذا موضوع آخر .

(7) أفترض هنا، على غرار ما سيحصل في مواقع أخرى، أن الجملة المعروضة للتمحيص تتكون من لفظم أو أكثر ليس وضعها باعتبارها كلمات محل خلاف .

القول إننا نكون مرتابين أو يقظين دفعة إن نحن واجهنا شكلا ، في مظهر كلمة ، لم يعترضنا من قبل قط بهذا المعنى ، في حين أنه تواجهنا باستمرار حمل نقبل عن طواعية كونها كذلك رغم أنها لم تعترضنا قبل ذلك قط . وعندما يجلس للحكم في شأن الجمل نحتاج دون ريب بادئ ذي بدء إلى أن نكون راضين عن النموذج النحوي . فهذا المعيار وحده كاف لأن يضع : "عشرون لأن كان سوف عند غدا" خارج الحلبة دفعة واحدة ، غير أنه توجد سلاسل من الكلمات ترضي شروطنا حول النموذج ومع ذلك قد نتردد في تسميتها جملا ، فليس كلها (والأمر يبدو لي كذلك) مقبولا . ومن بين تلك المقبولات ما هو مقبول بصورة أوضح من الأخريات .

ويمكن أن ندرس بعض الأمثلة ، وباستطاعتنا أن نحكم دون تردد لصالح : "قد دخلت دجين" ، وأما "كانت سلّة الأوراق المهملة المتوهجة تشخر شخيرا عاليا" فقد تقبل بسرعة أقل ، على الأقل من قبل عامة الناس . فمن الراجح أن يعترض علينا معترض بأن الحالات التي قد تكون فيها مناسبة قليلة قلة تجعلها خليقة بالإهمال . ولهذا الضرب من النظر قيمة لسانية من نوع إحصائي ، ولكنها لا تكاد تخول لأي أحد أن ينكر على مثالنا صفة الجملة ، وفي كل الأحوال لا يمكن أن يُعترض عليه اعتراضا على "عشرون لأن كان سوف عند غدا" . فهل لنا إذن أن نقول ببساطة إن لدينا ثلاث مراتب : المقبول في حينه ، والمحتاج إليه نادرا ولكنه مقبول ، والمستحيل ؟ وإن علينا قبل أن نشطب بلا تحفظ سلسلة من الكلمات باعتبارها ليست جملة يجب أن تحمل خصائص مثالنا الأخير أي أن تكون نحويا غير مقبولة . أعتقد أنه لا يمكننا أن نباشر الأمور على هذا النحو ، بل إن المعالجة التفصيلية لأمثلتنا الثلاثة أو أي أمثلة شبيهة بها قد لا تغطي الوضع تغطية مناسبة ، ذلك أنه توجد حالات مشكلة أخرى هي بالأحرى من نوع آخر .

دعنا نتناول السلسلة : "سجّلت ريشة الأداء البريدي المنصهرة طقسا" فهل هذا الملفوظ ، على غرار جملة : سلّة الأوراق المهملة (8) ، ينتظر حاجة للاستعمال فحسب أو

(8) الندارة الشديدة في ضميمه الجملة: سلّة الأوراق المهملة ... يجب أن تنكي فينا الحذر من الوقوع في تصورات خاطئة ، ذلك أنه قد تكون ضميمه نادرة جدا واضحة غاية الوضوح إذا كانت في مقام مناسب وقد لا تورطنا في أي من التخمينات المضنية حول احتمال تغييرات معنوية جذرية لهذه الكلمة المكونة لها أو لتلك .

هل يوجد اعتراض ما عليه لا يمكن أن نعترض به على المثال الثاني ؟ نحن لا نكاد نعترض عليه من جهة الأتمودج في المعنى الذي استعمل فيه هذا اللفظ ، لأنه يناسب في هذا الوجه جملا تقبل في حينها نحو : أحدث أستاذ الكيمياء العجوز ضحة . ومع ذلك فهو يختلف عن جملة سلّة الأوراق المهملة في وجه أساسي تماما . فنحن لا نستطيع بيسر ، ولنصغ ذلك في الألفاظ اليومية ، أن نعلّق معنى كافيا ، بـ "ريشة الأداة البريدي المنصهرة" أو لـ "سحلت طقسا" يمكن تصوّره في أي ظرف (في قصة خيالية أو في أي مجال آخر) حيث يمكن أن يكون هذا الملفوظ ملائما (9) . وهذه طريقة للقول بأنّ للألفاظ حدّا ما في احتمال التعايش ، حدّا ما في إمكانية التضام بقطع النظر عن أي اعتبار للأتمودج في معناه النحوي . ومن نافل القول أن نشير إلى أن حدود مجال الجواز هذا غامضة غير ثابتة ، وأن مسألة ما نعنيه بالتعايش هي مسألة شائكة .

وباستطاعتنا أن ننظر إلى مسألة الضميمة من زاويتي نظر مختلفتين ، في أوليهما نحكم استنادا إلى ما إذا كانت الكلمة (ولتناول أبسط نوع من الحالات حيث نركز الاهتمام على أحد طرفي الضميمة لكونه يجسم الغرابة) تحقق الهدف الذي نعتقد أنه موكول لها تحقيقه في سياق محدد ، وحينئذ ففي ظرف معيشي حيّ يمكنني أن أعترض على كلمة "مر" وأطالب بتعويضها بكلمة "حامض" إذا ما قال لي قائل : "هذه الليمونة (وقد قطعناها نصفين وكلانا يمتص من نصفها) "مرّة" ولا أنكر بقولي هذا احتمال أن يكون الليمون مرّا ، ولكنني أصرّ على أن "مر" دون ريب ليس الوصف الذي ينبغي استعماله لوصف هذه الليمونة . فأنا أتهم رفيقي بقصور معجمي . ولو قال : هذه الليمونة حلوة قد لا يتباين شكّ — وإن بدا الأمر غريبا — في ملكته اللسانية ، ولكن قد أشك في حاسته الذوقية أو حتى في مداركه العقلية . ولكن إن هو استعمل كلمة "مر" فمن المحتمل جدّا أن أفترض أنّ ردّ فعله تجاه طعم الليمون مطابق تقريبا لردّ فعلي . وحينئذ فإن اعترضت عليه فلاّتي أتهمه باستعمال كلمة استعمالا خاطئا .

(9) المقام الوحيد الذي يمكن أن أتصوّره (عدا ورقة بحث في اللغة) حيث يمكن ألا تكون مناسبة مناسبة تامة هو أن تكون على لسان شخص في حالة مرضية ذهنية أعني حالة هذيان حيث يتصاحب انتظام النمادج النحوية وانحراف الضمائم .

نواجه في هذه الحالات من قبيل تضامٍ مرّ وليمونة في المثال المذكور مشكلا عاما جدًا في اللسانيات التطبيقية يترع اللسانيون الوصفيون إلى إغفاله . فهم يعالجون مدوّنة مؤلفة من جمل ممكنة كثيرة يرتبونها في درجات مختلفة من التفصيل ، وفق خصائص التركيب ووفق نظام النصّ أو اللغة موضوع التحليل ، أو يستعملونها لتوضيح تلك الخصائص أو ذلك النظام ، ولكن ما اعتيد أن يعتبر من المسلمات هو أن القارئ (أو السامع) سيقبل دون استفسار كلّ هذه الجمل باعتبارها جملا ويترك له تقريبا - إن هو رغب في ذلك - أن يستخرج لنفسه سياقًا أو سياقات يمكن أن تدرج فيها تلك الجمل . وبغض النظر عن أي نقائص تصيب هذه المقاربة من زاوية تعلّم لغة ما فإنّه يوجد هنا جانب آخر وهو الاعتبار النظري. فإن اختلفت جملة عن أخرى معنويا وإن تماثلتا في التركيب ، فإنّ ذلك الاختلاف اختلافاً نحويّ وإن صنفهما وصف ببساطة باعتبارهما مثالين بديلين لنفس التركيب . وهو إن لم يذكر شيئاً عن طبيعة الاختلاف من وجهة النظر المعجمية فلسب لا يختلف فيه اثنان ، وهو أن الطرق الوصفية من هذا النوع يقوم بها غالباً نخاة لا معجميون ، ومجرد الوصف النحوي شأنه في ذلك شأن الوصف المعجمي ليس وصفاً لسانياً كاملاً .

هذا الأمر يحتاج إلى أن يحتفظ به في الذهن أكثر مما يفعل من هم مهتمون بدرجة أولى بالتراكيب النحوية في ذاتها . ذلك أنّه حتّى في النحو فإنّ اختيار تركيب دون تركيب أو مفردة دون مفردة له مغزى ، وهو موضوع خطير خطورة قد تجعل القضية أحياناً قضية حياة أو موت ؛ ومع ذلك فإنّ نصيباً وافراً مما ينتج عن هذا الأمر يؤخذ مُسلماً به بتمامه ويسكت عنه في النحو الوصفي . ومن وجهتي النظر النحوية والضميمية يوجد بالنسبة إلى مستعمل لغة ما مشكل قائم باستمرار في مثل هذا الموضوع ، يتمثل في أخذ قرار في مثل هذه المسائل ، في سيرورة لا تنقطع ، سيرورة اختيار أو انتخاب من جملة من البدائل . ومن البين بالنسبة إليه أنّه من غير الكافي أن يكون المرء قادراً على أن يخلق ، أو يولد عدداً غير محدود من الجمل المستقيمة ، أي من الجمل التي يمكنها جميعاً أن تكون مناسبة في سياقات يمكن تصوّرها .

وإذن فليس دون كرامة اللغوي أن يسعى إلى فهم المشاكل اللسانية ذات الصلة المتينة باللغة ، تلك المشاكل المرتبطة بالانتقاء النهائي لعناقيد من الألفاظ المعجمية في نماذج نحوية خاصة في مثال معين بجملة على النحو المستعمل في ظرف معيش .

وأما الطريقة الثانية في النظر إلى موضوع الضميمة فهي تلك التي اتبعناها في الصفحات السابقة . ففي تقديرنا لضميمة ما كثيرا ما نميل إلى أن نقيّمها دون إرجاعها إلى سياق محدد وأن نحكم في شأنها استنادا إلى إمكانية أن نتصور وضعها ممكنا أو أوضاعا ممكنة نستطيع أن ندرجها فيه أو فيها بصفة مناسبة . وهذه الطريقة تعطينا بطبيعة الحال مجالاً أوسع وتسمح لنا بأن نتعامل مع إمكانيات "معنوية" متنوعة لكلمة أو لأكثر من بين الكلمات المستخدمة - وذلك ما يمكن بطريقة ما تطبيقه لو كنا مرتبطين بمثال حيّ واحد . فإنه يمكنني بيسر دون حصر من هذا القبيل أن أجد مقامات متعددة مناسبة لجملة : هذه اللسيمونة حلوة ، كأن نتصور امرأتين تتناقشان حول أنواع مختلفة من أقمشة لتغليف الوسائد ، أو مقاما يعجب فيه شخص ما برسم للطبيعة الجامدة قام به طفل . وسأواصل انطلاقاً من الدعوى القائلة إن هذا النوع من التمهيص مشروع تماما ، وسأحاول أن أظهر أن له محاسنه الخاصة به ولكنه لا يماثل في شيء تقدير مثال من الضمائم في سياق حيّ .

نصل الآن إلى نقطة أكثر حرجاً : فهل نستعمل في تقييم الضمائم نفس المعايير التي نستعملها في انتخايب الكلمات أو المعايير التي نستعملها في انتخايب الجمل ؟ ولما كانت الطريقة المقترحة تسمح لنا في كل هذه الحالات بمجال أوسع للحكم في شأن انتخايبها في سياقات ممكنة ، فإنّ لنا حرية استنباطها ، وهو ما لا يحصل في السياق المحدد . فحريّ بي أن أتنبى هنا المقاربة الثانية أو المقاربة العامة مفضلاً إياها عن الأولى أو الخاصة . وسأبسط بعض الشيء وعلى نحو ما قصد الوضوح مسألة المعايير بأن أعتبر خلال هذا العمل أنّنا نشتغل ضمن حدود وحدات نحوية محددة تحديداً واضحاً لا يعترينا بشأن تركيبها النحويّ شك . وهذه الطريقة نقلل ما وسعنا تورطنا في تعقيدات نحوية لا علاقة لها بموضوعنا . وعلى هذا النحو لا يثار السؤال عمّا إذا كانت هذه الضميمة أو تلك لا يمكن انتخايبها لأنّها تخفق في الاستجابة لمتطلبات النموذج النحويّ .

وإرضاء رغبتنا ينبغي أن يكون بلا ريب في ألا نشطب ضمائم معتبرينها مستحيلة مجرد كوننا لم نرها من قبل . فلو فعلنا ذلك لما أمكننا أن نبارك أي جملة جديدة عدا تلك التي قدّمت من ترتيب مركبات قديمة مألوفة ترتيبا مغايرا بعض المغايرة للسابق ؛ وحتى في مثل هذه الحال ينبغي لنا أن نقول إن تلك المركبات قد تضامّت تضامًا جديدًا ولا يمكن حينئذ أن تتجاوز بصفة مشروعة . ومع ذلك فإننا بلا شك لا نبارك أي سلسلة من الكلمات أو المركبات وإن كانت مقبولة نحويًا ؛ وهكذا فإن مسألة كيف نستطيع أن نبت في صالح ضميمية وأن نلفظ أخرى ما تزال غامضة . من ذلك أن المرء قد يحجم عن اعتبار : "ريشة الأداء البريدي المنصهرة" فاعلا مناسبًا لأي جملة مع أنه قد لا يجد صعوبة في قبول المركب : "أستاذ الكيمياء العجوز" باعتباره معقولًا جدًّا رغم أنه في تجربة الكثير منّا قد لا تكون لهذا المركب أية أسبقية على الآخر باعتباره قد استعمل من قبل . وحتى بالنسبة إلى الذين لا يعدّون هذا التركيب جديدًا أفلم يواجهوه ذات يوم لأول مرة ؟ ألم يقبلوه إذ ذاك وبعد ذلك ؟

إننا ، في اعتقادي ، لا نعتمد في أخذنا موقفين مختلفين من هاتين السلسلتين على مقياس الألفة فحسب ولكن على معيار الأعمدج أيضا . غير أن النماذج العميقة المتصلة بموضوعنا هنا هي من نمط مختلف اختلافًا تامًا عن النمذجة النحوية التي تحدّثنا عنها حتى الآن ؛ وهكذا فإنني سأميز في ما يلي هذا النوع الجديد بأن أتحدّث عن المجال وألا أستعمل "الأعمدج" إلا فيما تعلق بالنحو . يوجد مثلاً مجال قد يكون من العويص أن يجاد أو يوصف ثمّله قائمة الأسماء المحدودة جدًّا نسبيًا ، التي يمكن أن يُقال دون شك إن الكلمة "منصهر" تصفها . وزمرة الإمكانات البديلة المتوفرة التي تُكوّنها هذه القائمة هي تمامًا جزء من شكل اللغة ، شأنها في ذلك شأن النظام النحوي . ووصف هذه الزمرة وصفا كاملاً يمضي بنا شوطًا كبيرًا تجاه تكوين معنى لكلمة "منصهر" (10) . وهكذا فإن هذا المعنى ذاته يرتكز إلى حدّ كبير (وإن كان بطبيعة الحال رهين علاقات ضميمية أخرى

(10) من المسالك الأخرى للتعبير عن ذلك هي أنه لو لم يكن هناك أي قيد على ضميمية "منصهر" (أو أي من الكلمات التي قد نعني بانتقائها) لما كان لها معنى غير ذلك المعنى "النحوي" أعني ما تحمله من معنى بمقتضى القيود الموجودة مهما كانت نحو: المحلات التي يمكن أن تنتخب لتحتلها في التركيب النحوي (انظر الهامش رقم 4) .

كذلك) على تشابه ما في المعنى بين كل الأسماء موضوع البحث (11) . وهذا ، بالمقابل هو مجرد طريقة أخرى للقول إن ثمة أوجه تشابه بارزة بين العادات الضميمة الخاصة بكل واحد منها وبين عاداتها مجتمعة (12) . فإذا قام المرء (متجاهلا كلمة "البريد" في هذه اللحظة) بمحاولة لضم "منصهر" إلى اسم من أسرة (13) مختلفة عن هذه اختلافًا تامًا (أي اسم له زمرة عادات ضميمية مختلفة عن هذه اختلافًا كبيرًا) مثل "ريشة" ، فإن التجربة الوحيدة التي يمكن أن نستند إليها لدراسة هذه الكلمة هي تجربة تتصل بمظهر الشكل اللساني الذي تربطه بطريقة ما علاقة بظاهرة المجال . من المرجح ، وقد واجهتنا ضميمة "الريشة المنصهرة" ، أن نحاول الاعتماد على تلك التجربة ؛ ونحن نفعل ذلك لأمرين اثنين : لأثرها المباشر في هاتين الكلمتين ولما تستطيع أن توفره في ما يتعلّق بكلمات وضمائم أخرى واجهناها سابقًا . ويبدو أنّها ، بطريقة أو بأخرى ، متشابهة . وقد نتعامل معها ، تبعًا لتجربتنا الشخصية ولكيفية الاعتماد عليها ، حسب طرق ثلاث على الأقل :

1 - قد نشطب العبارة كاملة باعتبارها لغوا ؛

2 - قد نجتهد - لأننا واجهنا هذا الضرب من الإمكانيات من قبل في البحث عن معنى لإحدى الكلمتين أو لكليهما لم يُحرب إلى حدّ الآن آمليين أن يضع هذا التعديل الوحيد الأمور في نصابها . فقد تصبح الغزالة المنصهرة واضحة لطفل عندما (ولكن لا تصبح إلا عندما) يصير واعيا بالمعنى المناسب لكلمة الغزالة (14) .

علينا حينئذ أن نبذل جهدًا كي نجد أو نفترض بعض الشبه لكلمة "ريشة" في الاستعمال ومجال ضميمي فرعي (وإن كنّا نجعله إلى حدّ الآن) ينتظمها دفعة في مجموعة الأسماء هذه التي يمكن أن تنعت بكلمة منصهر ، وعلينا بصفة خاصة أن نتفحص بدافع

(11) وربما بالأحرى ما يسميه لودويغ وتغنشتاين Ludwig Wittgenstein شبكة التشابهات المعقدة المتراكبة المتقاطعة : أحيانا المتشابهات الجامعة وأحيانا أخرى المتشابهات التفصيلية ، انظر Philosophica Investigations 1.66 (Oxford, 1953)

(12) لا موجب للقلق إن عرضيًا بدا لبعض الكلمات أكثر من مجال على النحو الذي يقوم به المعجم بأن يذكر قوائم من المعاني المشققة متوالية في مداخل فرعية بل هذا عين ما ينبغي أن نتوقع وقد نجده في حالات كثيرة مناسبة لتقييم مجالنا إلى مجالات فرعية حسب ما توحى به الظروف أو نوايانا .

(13) وتغنشتاين 1.67 .

(14) المقصود بطبيعة الحال الشمس (الترجم)

من الأمل ، حالات الاستعمال القليلة التي تعني فيها "ريشة" ضربا من رؤوس الأقلام يصنع من المعدن⁽¹⁵⁾ . وقد نراوح ذلك (وقد تمسكنا بخصيصة لغوية شكلية مختلفة تماما) بالسعي بحثا عن بعض الروابط بين "ريشة" و"منصهرة" التي تؤدي إلى رضائنا على الضميمة . ومن المقاربات الأخرى المتصلة بهذا أن نقرر أن أي مستوى من التعديلات من هذا الضرب المتعلق بإحدى الكلمتين لن يكون كافيا ، وأن نحاول تناول "الريشة المنصهرة" في ضوء مركبات من قبيل "مسك الجن" أو "أنف العجل" أو "أم قشعم" أو "أم طبق"⁽¹⁶⁾ . وذلك بناء على افتراض أن الصعوبة التي نواجهها قد تكون نابعة من أن المفردة المعجمية أو الكلمة - مثلما هو الشأن في حالات أخرى كثيرة - لا تكون متمادة (Coextensive) .

3 - قد نسعى وفقا لفهم نزعات توسع المجال، فهما حدسيًا - وتلك النزعات خصيصة لغوية⁽¹⁷⁾ - إلى أن تتمثل ، انطلاقا من هذه الكلمة أو من تلك ، توسعا ما معقولا لمعنى مألوف ، أي توسعا في المجال الضميمي يمكن أن نكون مستعدين لقبوله بسبب ظواهر مماثلة ألفتناها ولها صلة بكلمة أخرى وخاصة الكلمات التي تقرأها عاداتها الضميمة ربطا حيميا إلى حد ما بكلمة "منصهر" نفسها .

نعلم أن كلمات نحو "ملتهب" و"محترق" و"مضيء" وغيرها لها، لسبب ما ، مجال ضميمي أوسع من تلك التي قرناها إلى حشد الآن بمنصهر . وقد نسعى حينئذ إلى تأويل "منصهر" في مثل هذا التركيب بـ "الساثل المشع" ، ولعل حجتنا في ذلك أنه إن استطاع هاريك (Herrick)⁽¹⁸⁾ أن يستعمل "تسيل لباس جوليا" فإن نسخة من نفس الصورة إن سخناها تسخيننا فمن الممكن جدًا أن تطبق على "ريشة" . ومهما يكن الأمر

(15) كلمة: feather قد تعني سدة من حديد تستعمل لصدع الحجارة ، وقد نزعنا إلى التخريج الذي ذهبنا إليه اضطرارا كي يبقى للكلام معنى

(16) الأمثلة المذكورة معادلات لأمثلة ماكنتوش وهي مركبات إضافية معناها لا يستخرج من علاقة الإضافة ولا بد من معرفة ما تواضع عليه متكلمو العربية فمسك الجن وأنف العجل نبتتان وأم قشعم الموت وأم طبق الأفعى

(17) توجد بطبيعة الحال نزعات لتوسع الأنموذج تفضي بنا إلى القول إن النحو لا يبقى - هو الآخر - ثابتا، لكن هذا الأمر لا يعني هنا. وهي تمثل شعبة من تاريخ الإنكليزية أسىء البحث فيها (انظر التعليق 18) .

(18) المقصود هو الشاعر الإنكليوي (1674 - 1591) Robert Herick

الذي قد نقوم به في هذه الأسطر نجدنا ساعين إلى فهم ضميمتنا بافتراض توسع في المجال قد نجد له نظائر قريبة معقولة .

أما في التطبيق فينبغي بطبيعة الحال دائما، إن أردنا أن نحسم المسألة في هذه الأسطر حول الريشة المنصهرة وهي في مثال حيّ ، أن تقودنا بينة ضميمية من ضرب أكثر تنوعا . فالسؤال عن هذه " الريشة المنصهرة " ما عساها تكون (إن كانت شيئا ما أصلا) لا يُقرّر على أساس الإمكانيات التي قد نفكر فيها بالطرق المختلفة المقترحة أعلاه فحسب ؛ ولكن على أساس مثل هذه البينة وهي نوع الفعل الذي تربطه بمركبنا علاقة فاعلية وعناصر كثيرة شبيهة بهذا. ذلك أن تقويم ضميمة ما يورّط في نهاية الأمر ، بطريقة أو بأخرى ، كل المفردات المعجمية الواردة في ذلك السياق ولا يكاد يوجد حدّ للدرجة التي قد تؤثر فيها هذه المفردات في تأويلنا للكلمة التي صادف أن كنا مهتمين بها اهتماما خاصا ، بل إن ظروفًا مختلفة في السياق الخارجي يرجح أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع أيضا .

وليس لنا من حسن الحظّ حاجة لأن نبلغ استنتاجا ختاميا حول صحة عبارة "ريشة الأداء البريدي المنصهرة" أو "سجلت طقسا" وقد قومت كلّ عبارة على حدة ؛ ولكن سيكون قلة أولئك الذين يقبلون هاتين العبارتين في علاقة مسند ومسند إليه ، أي إنّه يجب بعبارة أخرى أن يُحكّم في شأن هذه الجملة بطريقة مغايرة تماما للحكم على جملة "سلة الأوراق المهملة" . وإن نحن (كما يبدو مرجحا) رفضناها فلاخرفاها المتعدد عن المجالات الضميمية الجائزة وليس لأنها تخرق النموذج أو لأنها لا تنتظر إلا حاجة لاستعمالها .

ومن الخطر دائما أن نقدر أن سلسلة قصيرة من هذا النوع لا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تمثل جملة مقبولة ، غير أن سلاسل أطول يمكن إنتاجها بيسر ، وهو ما يثبط عزم أحذق المستنبطين لمقامات معقولة ؛ وأي تفسير لمقام لا يُقبل فيه حتى هذا المثال إلا كرها سيتضمن تضمنا يبدو غير قابل للشك أن تُفترض لبعض الألفاظ المعجمية معان ليس لها أي بينة في السابق . وينبغي أن يتضمّن المقام المتخيّل "معاني" مهما كانت معقولة

هي خيالية أيضا ، وبعبارة أخرى فإن مجرد تصوير لسياق ما مثلا لن يفسر بذاته أي شيء ، وسنطالب في نفس الوقت بقبول أن أن تكون هذه الألفاظ في هذا السياق بالأحرى معانٍ غريبة . وينبغي أن نتحمل تبعه التفاضلي عن الطبيعة الخيالية المحض لهذه المعاني المزعومة ، بعض ذلك لانجذابنا لغرابة المقام المصور ، وبعضه الآخر لأن المقصود من ذلك هو جعل المعنى ما أمكن معقولا .

ومن طبيعة هذه الحالات أنه حتى وإن بذل كل جهد لابتداع مقسام يلحق استعمال الألفاظ المعجمية فيه أدنى ما يمكن من التعسف فإنه من المحال أن يتدع المرء مقاما لا تعسف فيه البتة . وفي مثل هذه الحالة يجب أن تقبل هذه السمة المتعلقة بغرابة استعمال الألفاظ المعجمية نفسها باعتبارها إحدى خصائص المقام المستنبط أو إحدى مكوناته . ويحسن بي أن ألمح إلى أننا لا نواجه مثل هذا الضرب من الصعوبة ونحن نعالج جملة : "سلة الأوراق المهملة" لأننا نشعر أنه لا يوجد فيها شيء يتجاوز تجربتنا العادية حول نزعات توسع المجال .

ولنعد الآن ، وهذه الأفكار في أذهاننا ، إلى التساؤل عما يجري في موضوع الضمائم عندما تستعمل اللغة استعمالا فعليًا . عندما نتكلم أو نكتب علينا أن نحقق موازنة دقيقة . فإن التصقنا بالضمائم المألوفة التصاقا تامًا فإننا ، ولنصغ الأمر بلطف ، نعرض أنفسنا لخطر الابتذال ولا نستطيع في الحقيقة أن نتجنب هذا الخطر إلا بالابتعاد إلى هذه المدى أو ذاك عن المألوف من التراكيب أو الجمل أو أي مكون كان . وأي أمر جديد ينبغي أن نقوله يستلزم ذلك . ومن المهم أن نؤكد كلمة "مدى" ذلك أن مختلف مستعملي اللغة (وفي الحقيقة مختلف الأساليب اللغوية التقليدية) يختلفون في الحد الذي عنده يسقطون في اللغو ودون مدى معين قد تكون ضمائمهم "عادية" جدًا ولكن ضميمة هذه الضمائم قد تكون أكثر جرأة وأكثر خروجًا عن المعتاد (18) .

(18) إنه لمن المفيد في مثل هذه السياقات بالذات أن يحتفظ المرء في ذهنه بالفرق بين المقاربة العامة والمقاربة الخاصة . يمكن لامرئ أن يقول إن الليمون الحامض ضميمة مألوفة بصفة كافية إلا أن كامل المركب إن استعمل في سياق غير مألوف فإن أثره قد يكون هائلًا كأن استعمله متحدثًا عن عمي وحينئذ، إذا ما دققنا الأمر يبدو أنه علينا أن نميز بين المألوفية من زاوية الأشكال المستعملة والمألوفية من زاوية المرجع. وفي التطبيق لا يعد هذا الأمر ذا شأن ذلك أنه (إلا إذا ظهر العم في السياق المقامي

ومهما كانت النقطة التي نزيغ فيها إذا نحن أفرطنا في الابتعاد عن ضرب من المجالات الجائزة فإننا نعرض أنفسنا لخطر الغموض . والموازنة التي ينبغي أن نحققها هي إذن بين الابتدال والغموض ، وأنا لست مهتما هنا بالطريقة المشابهة لهذه في بعض وجوهها حيث يمكن للمرء أن يكون حذرا أو جسورا فيما يتعلّق بالنماذج النحوية . غير أني أودّ أن ألاحظ هذا التشابه وأن أشير إلى أن الحذر أو الإهمال النحويين والحذر أو الإهمال الضمائيين قد لا يتصاحبان سوياً . فقد نبهني مثلا زميلي هاليداي إلى التباين في كثير من قصائد وليام بوتلر بيتس (W.B.VEATS) بين الطبيعة العادية لغالب نماذجه النحوية وغرابة كثير من ضمائمه ، وإذا حدث شيء من هذا القبيل فإنّ إمكانية معالجته معالجة تحليلية دقيقة إلى حدّ ما أمر ذو أهمية لا شك فيها لأي امرئ يقوم بمقاربة في تحليل الأسلوب .

وإذا صغنا إذن الموضوع صياغة بسيطة إلى حدّ كبير أمكننا بعد ، على هذا الأساس ، أن نقول إنه توجد إمكانية لأربعة أنماط أسلوبية جليّة التميّز : (1) ضمائم عادية ونحو عادي ، (2) ضمائم غير عادية ونحو عادي ، (3) ضمائم عادية ونحو غير عادي ، (4) ضمائم غير عادية ونحو غير عادي . ولا يعدّ هذا إلاّ مدخلا ، ذلك أنّ ما يعدّ ضميمياً غير عادي قد يتضمّن كلمات هي ذاتها غير عادية (قارن مثلا بين : "سلة الأوراق المهملة المتوجهة" و "تبلّد لا يُعرب") . وعلينا أن نقيم فرقا بين ما هو عادي بمعنى ما هو بعدّ مألوف ، وما هو بمعنى لم يواجه من قبل ولكنه عادي من جهة معايير المجال ، وسأعطي مثالا من هذا النوع من الضمائم لاحقا . ولا أقترح الآن الاشتغال على هذه الأنماط الأسلوبية الأساسية .

ومسألة الحدود التي تفرضها على الاختيار أحكام المجال الجائز هي مسألة على قدر ما من الفائدة ، وإذ إنني بصدد دراسة الضمائم فإنني لست مهتما هنا بدرجة أولى باختيار الكلمات النادرة فعلا ولا باستعمالها كما أني لست مهتماً بالأسباب المختلفة الكثيرة

فحسب ولم يظهر في النص) في هذا المستوى ونحن بصدد النظر في عم والليمون الحامض باعتبارهما ضميمة نكون قد خطونا خطوة تجاه اللامعتاد .

الداعية لمثل هذا الاختيار ، ومع ذلك فإنّ هذا مظهر أسلوبيّ هام ومن المفيد أن نحفظ في أذهاننا بالآثار المختلفة المرتقبة أو الحاصلة من استعمال مثل هذه الكلمات ؛ وعلينا بطريقة مماثلة أن نلاحظ من مختلف أنواع النماذج النحوية النادرة فعلا أن الأثر الذي تحدثه هي أيضا قد يكون متنوعا ، ذلك أنّه في هذا الحال كما هو الشأن مع المفردات قد تكون خصيصة معيّنة من هذا النوع أحد أضرب مختلفة متعددة يتغير الأثر أو النكهة تبعاً لها . هذا الأمر ، بطبيعة الحال ، مبتذل وما كان ليستحق الذكر لو لم يكن وضع هذه المشاكل قيد الفحص الصارم في إطار تحليلي مناسب - إن حصل ذلك قط - نادرا رغم كونها مشاكل مألوفة .

عليّ إن زدت خطوة في مسألة الضمائم العادية وغير العادية أن أعتبر أن معاني كلمة ما (كيفية عرفنا المعنى) هي بطريقة مباشرة ما مرتبطة بتجربتنا مع تلك الكلمة في سياقات مختلفة ، وهي أيضا مرتبطة بجمعنا لتلك الكلمة بكلمات أخرى لها معها في تجربتنا مجال متشابه على نحو ما ، وجمعنا لتلك الكلمة أيضا بكلمات أخرى ذات صيغ متشابهة ، بين أصولها غالبا ، ولكن ليس بينها دائما قرابة . ومن الممكن جدا أن تقوم مثل هذه الكلمات المتشابهة الصيغ بأدوار نحويّة مختلفة . ولذلك فليس من الضروري أن يكون لها المجال نفسه . فالجمع إذن عبر جسر النحو بطريقة متشعبة قد يقودنا إلى استخلاص استنتاجات حول كلمة من مجال آخر .

ولا يستوي اثنان مساواة تسامة في التجربة وعادات التداعي أبدا رغم أننا نترع إلى أن يكون لنا من كل هذا نصيب وافر مشترك مع الآخرين وذلك لسبب واضح : هو أننا تنقاسم معهم لزوما جزءا كبيرا من تجربتنا اللغوية . ولكنّه حتى والحال هذه ، توجد اختلافات بارزة كما تُبين ذلك تجربة النظر المحدودة في معجم كبير يخبرنا عن بعض العادات المعجمية المركبة لكثير من الناس ، فهو يدرج أحيانا كلمات لم تكن لي عنها أيّ تجربة سابقة وأحيانا أخرى كلمات يظهر أنّ لها قدرة على أن تعني أشياء لم أكن أعلم أنّه بإمكانها أن تعنيها ، أعني أنّه بإمكانها أن تحلّ في علاقات ضميميّة ما كان لي بها علم لحد الساعة . وعلينا أيضا أن نلاحظ أن المعجم

لا يقبل أيّ لفظ يسقط دون عمومية ما في التجربة ، أي أنه لا يغطي تلك الكلمات أو الضمائم الخاصة (العائلية مثلا) التي تكون مشاعة ضمن دوائر ضيقة ؛ فقط وهو بطبيعة الحال لا يزودنا بطريقة الشرح أو التعريف أو أيّ طريقة أخرى - بأيّ شيء من قبيل التشقيقات المعنوية المتعددة اللطيفة الفصل التي يمكن أن تحملها كلمة ما في (قل مثلا) عشرة آلاف حالة مختلفة ، وغاية ما يستطيع فعله هو أن مجرد (وربما يربط) المعاني المختلفة في أقسام كبرى يمثل كل قسم منها ما أسمّيه استعمالا ، أعني بذلك مجموعة من الحالات صنّفت مع بعضها البعض لأنّ المعنى الذي تنطوي عليه يبدو أنه يتطلّب أو يبرّر تعريفا أو شرحا مختلفا عن ذلك التعريف أو الشرح الموجود في قسم ما آخر .

وعموما سأعتبر الضميمة العادية كلّ ضميمة إذا ما واجهناها أمكننا بيسر أن نرجعها لهذا القسم أو ذاك من الأقسام التي يجري فيها عملنا على نحو ما يجري في المعاجم الكبرى في صيغها الأكثر تنظيما وانفتاحا . وبعبارة "بيسر" أعني دون إحساس أننا بفعلنا ذاك نوسّع ، بأيّ طريقة لافتة للنظر أو ذات شأن ، ذلك القسم (باعتبارها طريقة مختلفة ، إذا جاز التعبير ، عن طريقة الملء) بقبوله لعضوية مثالنا . وأنا أفضل استعمال "عادي" ، و"غير عادي" عن "مألوف" و"غير مألوف" لأنّ هذين الأخيرين قد يترعان إلى أن يعنيا ضمينا أننا نحتاج إلى مقياس هو تجربة سابقة عن ذلك المثال بعينه وهذا الأمر ، كما لمحت لا يمثل حالتنا . إنّ التجربة السابقة من هذا النوع تثبت فعلا صحّة بعض الضمائم التي قد تظهر غريبة إن هي قدّرت على أساس معيار ما هو بالأحرى غامض ، وهو معيار المجال المتوقّع العادي (من ذلك : كان مرتديا ذعرا أزرق) (19) وإثباتها هذا بمائل تماما إثباتها لصحّة أمثلة ذات نماذج نحوية بالأحرى غريبة (نحو - جاء حاصدا) (20) (21) غير أن هذا النوع الخاص من التجارب لا يُعدُّ العنصر الحاسم في كثير من الحالات .

(19) "كان مرتديا ذعرا أزرق" هي محاولة لترجمة He was in a blue funk ترجمة حرفية وهي ترجمة غير مناسبة لو لم تكن نرعى إلى الإبقاء على المقصود من المثال وهو أنّ هذه العبارة الجاهزة ومثيلاتها لا يتسنّى فهمها دون سابق تجربة . ولو لم يكن قصدنا ذلك لقلنا مثلا : كان مرعوبا (المترجم) .

(20) "جاء حاصدا" تقابل He came a cropper في النص الأصلي وهي عبارة جاهزة قد يقابلها في العربية : انهيار .

ذلك أن غياب التجربة السابقة - إن عدنا إلى نقطة أثرناها قبل هذا - نحو :
"غابة الدفلى" و "ماتت" باعتبارهما ممثلين لعلاقة مسند ومسند إليه - لا يعنى من القول
بكامل الثقة في مقام مناسب : ماتت غابة الدفلى . ومثلما لمحت توجد قواعد معقدة
خاصة بالمجال تشتغل هنا وهي مؤسسة من جانبنا على معرفة نوع الفعل الذي يمكنه أن
يستخدم مسندا لما يمكن أن نصفه، إذا تكلمنا عنه أصلا ، باعتباره ذلك النوع من المسند
إليه، ويوجد لئلا هذه المعرفة ، بطبيعة الحال ، أساس من تجربة قامت على أمثلة وإن نحن لم
نقيد فعلا كل الأمثلة السابقة التي واجهتنا ، الحاملة لهذا المشكل ، فإن علينا مع ذلك أن
نعترف بأن هناك صلة وثيقة لما تقيده الذاكرة بموضوعنا . غير أنه يوجد عنصر آخر غير
العنصر الذي يتضمنه مجرد امتلاك قائمة من الأمثلة وهذا الأمر ينبغي ألا نتهاون بقيمته كما
لا نتهاون في ميدان النحو بأهمية معرفة هي أكثر من مجرد قائمة خام من المعلومات حول
الظواهر الجدولية .

وفيما يتعلق بما نحن مهتمون به فإن لنوع المعرفة هذا صلة بالطرق التي فيها ننظم
المعلومات المكتسبة من ملاحظة الأمثلة ، وله صلة بفهمنا اللغة فهما لا يحتاج إلا لأجزاء
صغرى منه لتقوم بدور عندما ننشئ أية جملة منفردة مناسبة للمقام . ونحن نعتمد على هذا
الأمر في حالين : في مثل هذه الصياغة وكذلك في تقدير ما ينشئه الآخرون وفي محاولة
فهمه . ولنضرب مثالا بسيطا جدا عن ذلك فإن جزءا من هذه المعرفة يعنى من أن أقول
(إلا في سجل ما غريب) "توفيت (22) غابة الدفلى" وينبغي أحيانا لزوما ، من أجل
أهداف ييداغوجية ، أن نعزل مثل هذا الجزء وأن نصوغه منفصلا . وبعد ذلك يمكننا
عندما تظهر الحاجة ، أن نعالج مثل هذه المشاكل على حدة باعتبارها مشاكل اختلاف بين
مجال مات وتوفي .

ومن الضروري أن نقول هذا لأنه توجد بصفة مفرطة الكثرة نزعة لدى الناس
المعتين بلغة ما إلى أن يتخلوا عن معالجة أدق الصعوبات من هذا الضرب ملمحين - وهم

(21) إن أمثلة من هذا القبيل قد تحيرنا عندما نواجهها لأول مرة وهي إذن تختلف في هذا المعنى عن
"استاذ الكيمياء العجوز".

(22) تقابلها في النص الأصلي عبارة passed away وهي تعريض بمعنى مات.

يفعلون ذلك — إلى أن بعض الصعوبات لا يمكن في حقيقة الأمر أن ينصاع للدراسة الصارمة وهو معزول نسيًا . وهم كثيرا ما يتحدثون وكأنّ امتلاك كامل الذوق اللغوي (23) امتلاكًا شاملا بكل لطائفه يمكن أن يكون أكثر نفعًا في فك الصعوبات التي تعترض المرء إزاء أمور مثل الاختيار بين : قيهن (gehen) وفهرن (fahren) في الألمانية (***) وسير (Ser) وايستر (estar) في الإسبانية (****) صحيح أن ثمة مشاكل بحالية بعيدة المنال معقدة في أكثر مثل هذه المظاهر تعقيدا ولكن ليس صحيحا أن تمسك بأنه لا يمكن فصلها فصلا مفيدا ومعالجتها بعد ذلك لصالح الأطفال أو الأجناب بطريقة معينة يقصد منها سدّ النقص ، ذلك أن متعلمي اللغة هؤلاء لم تتوفر لهم فرص طبيعية ليراكموا (كما يراكم ابن اللغة البالغ) كفاءة عمادها معلومات مرتبة متصلة اتصالا وثيقا بامتلاك ناصية المشكل المبسوط .

ويمكن أيضا أن ننظر إلى معرفة المجال هذه المعرفة النسقية باعتبارها أمرا أساسيا عندما ندرس بعض مظاهر استعمال اللغة الإنكليزية من قبل أبناء اللغة المجرّين متكلمين أو كتابا، ذلك أن هذه المظاهر وثيقة الارتباط بعمليات توسّع المجال أو التوليد التي بها يمكن غاية الإمكان لضمائم غير عادية أن تضاف إلى تلك التي جرّبت بعد (24) ولعلّ عددا كبيرا من الضمائم الجديدة — مما ندرجه بيسر رغم جدّته في صنف العادي — له مجرد قيمة دنيا .

وتلك الحالات أمثلة من نوع "بجبال المرء" حيث لا يغير المثال الجديد عمليا طبيعة المجال الذي يسقط فيه رغم إننا لم نواجهه قط سابقا (وقد لا يخامرنا شعور بوجوده أصلا) ، ومثال ذلك يمكن أن يكون مجرد إضافتي لفظ غابة الدفلى إلى تجربتي السابقة المتعلقة بأسماء النباتات التي تتضامّ مع توفّقي في علاقة مسند - مسند إليه .

(23) يقابل الذوق اللغوي في النص الأصلي Sprachgefühl وهو لفظ ألماني (المترجم) .
 (***) fahren و gehen إعلان في اللغة الألمانية بمعنى مشى وسار وسافر وما شاكل ذلك.
 (****) Ser و estar في اللغة الإسبانية تعنيان على التوالي "الكينونة" و "الوجود في مكان" (المترجم).
 (24) من المواضيع التي تعادل توسّع المجال خطورة هي السيرورة التي بها يضيق المجال عبر إهمال استعمالات مألوفة سابقة أو تلك الوضعية الأكثر تعقيدا ولكن الأكثر عمومية حيث يضيق المجال في نقطة ما ولكنه يوسع في أخرى ففي كل هذا توجد نظائر في النماذج النحوية.

وليس من الصائب ، في اعتقادي ، أن نضع في قسم العادي مثل كل هذه الحالات باعتبارها غير لافتة للنظر عندما نواجهها لأول مرة ذلك أنه مما يكاد يكون صحيحا صحة لا شائبة فيها أن عددا هائلا من الضمائم الموسعة للمجال هي من النوع الذي يمر أيضا غير لافت للنظر بالمعنى المذكور ولو لم يكن الأمر كذلك لكان من العسير أن نفسر هذا التيار المجالي الهائل المؤثر تأثيرا بليغا في المعجم ، ذلك التيار الذي حدث ويحدث في اللغة الإنكليزية . ولو جعلنا الانزعاج أو عقد الحاجين معيارا لتوسّع المجال لاعتُرض علينا ، حسب ما أعتقد ، بالقول إن هذه العلامات الدالة على أن شيئا ما غريبا حدث هي ببساطة لا تحصل في تجاربنا الشخصية بكثرة كافية لتعليل أكثر من جزء صغير من هذا التيار ، وهذا يعود إلى القول بأن سلطة المجال هي على نحو يسمح بقبول أمثلة جديدة في هامش الجائز ذاته دون أن نحسّ حتى مجرد الإحساس بأن هذه الأمثلة مريبة بصورة من الصور ، ويحصل أحيانا أن يوجد اختلاف حول ما هو مريب . وليس عرضيا أن ما لا يحسّ متكلمون صغار السنّ بأن هامشيّ أو غريب البتة قد يشعر الكبار بصورة صريحة بأنه على حدود المقبول أو حتى خلفها (25) .

وفي حالات أخرى تنفطن إلى حالات تبدو جريئة هي بمجدة، حالات تبدو (وإن لم نصغ الأمر على هذا النحو) متضمنة توسعا فعليا في المجال . وبعض هذه الحالات قد تؤثر سريعا في نسبة كبيرة من متكلمي اللغة ؛ من ذلك أننا قد أخذنا تنفطن إلى أن كثيرا من الناس يستعملون كلمة "ساحقة" في معنى غريب أو بطريقة غريبة لعلها تظهر في قولك: "كانت لنا أمس مساء ساعة ساحقة" (*) وهذا يعني ضمنا أننا نفطنا إلى أننا أخذنا نسمع كلمة "ساحقة" في جوارين (مقامي ولساني سواسية) ما زلنا إلى حدّ الآن نعتبرها دون ريب غير مناسبين . ونحن لا نفعل ذلك لكونهما خارجين عن تجربتنا السابقة فحسب ، ولكن أيضا لكونهما يقعان خلف ما يعتبره حسنا المجالي حتى مما يجوز بصورة هامشية .

(25) بطبيعة الحال ينطبق هذا الأمر أيضا على الألفاظ المعجمية باعتبارها ألفاظا معجمية وعلى النماذج النحوية بل إنه في حالة المجال المعجمي وتضييق الأنموذج يمكن أن يكون الصغير هو الذي يسأل عن جوازية أمر يعتبره الكبير عاديا.
*Smashing تستعمل في العامية بمعنى رائق جدا (المترجم) .

وتوجد حالات أخرى من الضمائم غير العادية قد تكون أكثر عرضية بل قد تكون فريدة . تلك الحالات هي النوع الذي يتزع لأن يتزل في الأدب وفي الشعر خاصة منزلة رفيعة ، وهي جزء من الوسائل التي بها يكذّ الناثر أو الشاعر نفسه في مقطوعة من نصّ تكبر أو تضعر لأن يبلغ أمرا ما هو بمبْلَغِه بالوسائل العادية ؛ وهو بفعله ذاك يشير مشكلا لا يمكن أن نعتمد في فكه على تجربة لها صلة وثيقة مباشرة بتلك الأمثلة . وبطبيعة الحال قد يحصل في حالة معينة أن نشهد الميلاد بذاته ، ميلاد أمر سينتقل بعد ذلك إلى الاستعمال العام ويكون من ذلك الحين فصاعدا جزءا من قائمة الضمائم العادية المتضمنة الكلمات موضوع النظر . وذلك هو الشأن مع مختلف المركبات المتبنّاة في اللغة عن شكسبير والتوراة، وقد ينجز المرء بحثا مفيدا إن هو سعى إلى تحديد ما في هذه الضمائم من سرّ جرّها لأن تُبَيِّنَ هذا التبنّي الواسع في حين أن غيرها مما لا يقل عنها في الغالب إثارة مرّ عمليا دون أن يلفت النظر وفي مثل هذا النوع الأخير من الحالات ستزع نكهة الضميمة والحال أنه لم يلطّحها الاستعمال اللاحق ، إلى أن تحتفظ بإثارها وتمييزها ولكن في كلتا الحالتين نواجه نفس المشكل العام ، مشكل طبيعة الأثر الذي تحدّثه الضمائم غير العادية ساعة ما تستعمل لأول مرة .

ويزيد هذا المشكل تعقيدا عنصراً لا يمكن أن يطرق هنا ، ولكني أذكره لأنه غالبا ما لا يعار له النظر : إن تضامّت - خلافا للاستعمال العادي - كلمتان (أ) و(ب) فإنه توجد نزعة عامة لأن نعتبر المركب الحاصل يمثل استعمالا نادرا لـ : (أ) أو (ب) فحسب ، أي أنّ الغرابة ترجع بصورة من الصور إلى أحد اللفظين لا إلى كليهما . صحيح أنّه كثيرا ما توجد أسباب قويّة داعية إلى أن ننظر إلى المسألة بهذه الطريقة . ففي أحيان كثيرة جدّا يبدو كلّ شيء في جملة كاملة عاديا تماما عدا كلمة واحدة ناشزة عن كل الأخرى ، وعندما يحصل ذلك فإنّ ردّ فعلنا يرتكز على مواقفنا حول مجال الكلمة الجائز أو المتوقع ؛ ويمكننا ببسر أن نقنع بأنفسنا أنّه لا توجد إلّا كلمة واحدة تتصرّف ضميميا تصرفا غريبا . ولكن يجب ألا ننسى أنّ النظر إلى المسألة على هذا النحو هو مجرد خداع للنفس ، ذلك أن الغرابة يجب أن تضمّ ضمّا حميما جدّا كلمة أخرى على الأقلّ ؛ وأنا جررنا إلى الخطأ

بسبب أن معنى تلك الكلمة (رغم أن الأمر ليس كذلك) لا يبدو متأثراً بغيره أيّ تسأثر يبلغ تلك الدرجة . قد يحصل ذلك فعلاً ، وهو جزء من فتنه العمل كلّهُ ، غير أن التركيز ، على وجه الحصر ، على الكلمة موضوع النظر ليس سبيلاً إلى أن نستفرغ ما في الضميمة من أهمية .

عليّ أن أحتّم بملاحظة أو ملاحظتين حول ضمائم بسيطة بنيويًا بساطة كبيرة ، في شأنها يمكننا بيسر كبير أن نتساءل أين تكمن الغرابة فيها ؟ ولمّ تبدو في حالات كثيرة مركزة في كلمة واحدة ؟ فإن واجهتُ لأوّل مرة ضميمة "الخاتم البريدي الفولاذي" ، فمن المرجح - في اعتقادي - أن أعدّل تصوراتي (إن جاز لي أن أصوغ ذلك في عبارة عادية) حول الأختام البريدية أكثر من تعديلها حول الفولاذ . وكذا يكون شأن مع "كتاب المطاط" أو "الكلب الشفاف" أو "الدب المتكلم" ولكن ، إزاء عبارة : "نهاية أسبوع طاحنة" ، في ظروف مماثلة أشعر بأنّ ما ينبغي عليّ تعديله هو النعت وأما "نهاية أسبوع فتبقى في ذهني كما كانت من قبل تعني نفس الشيء أساساً وربما يحصل نفس الأمر مع عبارتي : "النهر المتجمّد" ، و"ضربة الغولف الحصيفة" . ويمكن أن يُنجز عمل مفيد حول العناصر الفاعلة في تركيز اهتمامنا على كلمات بعينها بهذه الطريقة وفي مناسبات ما ، وإحداث ردود فعل مختلفة عن هذه اختلافًا تاماً في مناسبات أخرى ، مثلما يحصل في تلك الحالات التي تبدو فيها الغرابة كامنة في المركب باعتباره كلاً وفي العلاقة الضمنية الشاذة على نحو ما ، أكثر من أي شيء آخر يبدو قد حصل لمعنى إحدى الكلمتين . وستقوم ضميمتي الخاصة في جملة : "سلّة الأوراق المهملة" مقام المثال عن هذا النوع من الضمائم . وبحث هذا المشكل سيعر - دون ريب - الاهتمام المطلوب لعنصرين اثنين هما الدور الذي تقوم به الألفاظ المعنية في التركيب النحوي وقوّة كلّ لفظ في معنى الإخبار أي درجة الانحصار النسبية لمجاله الضميمي المقبول .

ما سعيت إلى معالجته هو مظهر أو مظهران من مشكل الاختيار أو أخذ القرار الذي يواجهنا باستمرار عند استعمالنا للغة حتّى في إطار النماذج النحويّة المقنّنة . وسعيت بوجه خاص إلى أن أتناول عنصر المجال وإلى أن ألمح إلى أن اللفظ يمكن أن يستعمل

استعمالا مفيدا في علاقته بالمعجم في معنى يجب به عما سمّيته في الجانب النحوي بالأنموذج . وللأنموذج علاقة بأبنية الجمل التي ننشئها ، وللمجال علاقة بالضمائم الخاصة التي ننشئها في سلسلة من الحالات الخاصة التي منها تُصنع أمثلة من الجمل ، فإنّ اعتبارات المجال تلك هي التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار ضمن ما يمليه الأنموذج عندما نعالج النصّ المكوّن من جمل حقيقية . سميت حينئذ إلى أن أجلي جملة من الأسئلة التي يترع إلى إهمالها أولئك الذين يقصرون اهتمامهم على مواد الأنموذج النحويّ دون سواه تقريبا .

إنغوس ماكتوش

جامعة إيدنبورغ بالمملكة المتحدة

ترجمة : المختار كريم

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

استقراءُ الواو والياء في الأصول الثلاثية (١)

إبراهيم السامرائي

أقول : يشتمل استقراي هذا على الأصول الثلاثية التي تنتهي بألف سُميت مقصورة (١) أصلها واو أو ياء . وهذه إمّا أن تكون أفعالاً أو أسماءً . وقد يكون لي أن أجعل من مادّة استقراي ما كان ثانيه واوًا أو ياءً . وقد رأيت في مسيرتي هذه ما تتردّد فيه الواو والياء ، فإمّا أن يكون المعنى واحداً ، وإمّا أن تقترب الدلالة فيها بعضها من بعض . وقد تبعد الدلالة بعداً تكاد فيه "بنات الواو" تختلف اختلافاً كلياً عنها مما يكون في "بنات الياء" . وقد أقف في بنات الواو ما يوميء في دلالته إلى شيءٍ مما هو في بنات الياء .

وسأمضي في هذا الدرس على حروف المعجم :

1 - ما ورد من الثلاثي وآخره الواو أو الياء على حروف المعجم :

حرف الألف (الهمزة) (٢)

- * - تنشر مجلة هذا البحث للمرحوم إبراهيم السامرائي وقد اتصلت به منه فبيل وقاته ؛ وقد تأخر نشره لأن الأعداد التي صدرت من المجلة في السنوات الأخيرة كانت خاصة .
- (1) مصطلح الألف المقصورة مصطلح صوتي قديم يدلّ على أن الألف قصيرة في مذهبها بخلاف الألف الممدودة التي يُمدّ فيها الصوت فيستقرّ على الهمزة كما في "صحراء" . وإني لأنبّه في حاشيتي هذه لأصحح شيئاً درج عليه المعلمون والمتعلمون ، وهو خطأ ، وفيه أن "المقصورة" هي الألف التي ترسم ياء كما في "هُدى" . وهذا يعني لدى هؤلاء أنّ الألف في "دعاً" ليست مقصورة . وفي هذا الفهم الخاطئ تضيق دلالة المصطلح الفنية .
- (2) كان حريّاً بي أن أمنح الهمزة ملاكها الصوتي فأجعلها مع الأصوات ، ولم أتبع ما درج عليه الأقدمون في استبعادها رسماً في رسوم الأصوات ، ولكنّ في هذا مشكلات وُجدت في رسمها مازلنا غير قادرين على حلها .

1 - أبى يَأبى :

أقول : لو قلت : إنه يَأبى الكلام بمعنى لا يريدُه ويرفضه ، ولكني لا أجد ما قلته في معناه وافياً بحيث يصح أن أذهب إلى القول بالترادف . وقد يقوى هذا الإحساس لديّ وأنا أقف على المصدر وهو "الإباء" ، فهل لي أن أقول : إن معناه "الامتناع" ؟ ليس لي أن أجعل "الإباء" و"الامتناع" متساويين ، ذلك أنّي أحسُّ في "الإباء" خصوصية من إيجابية لا أجدّها في "الامتناع" .

أقول : إنَّ من مزايا العرب الأوائل "إباء الضيم" ، وهم أباء بأنفون عن احتمال الذلّ والضم ، وليس لي مثل هذا أو ما يقرب في "الامتناع" ، تقول : امتنعتُ عن شرب الدّواء ولا نقول : امتنعت عن الضيم . وأنت ترى أن مسألة "الترادف" شيء قد توسّعنا فيه حتى لنكاد أن نقع في خطيئ .

أقول : لقد ذهبت إلى هذه السّعة لأبني مُمتحن بالآلف الأخيرة في "أبى" و"يَأبى" ، أو هو أم ياء في الأصل ؟ لم يكن لي من سبيل أن أدرك هذا ، وذلك لأني لا ألمح ما يؤمّي إلى صلة بين هذا وبين مادّة "أبو" التي منها "الأب" . ألي أن أذهب إلى أن في "الإباء" ذهاباً ونزوعاً إلى معنى "الأبوة" فيكون من "الآبي" خلوص إلى هذا ؟ وإذا لم يكن هذا ، ولا سبيل إليه فهل أذهب إلى أن "أبى" أصله المهموز الآخر "أبأ" الذي أجدّه في "عَبأ" كما في قولنا : "إنه لا يعبأ بما هو فيه" ومثله "أبّه" كما في قولنا : "إنه لا يآبه لنهايته" ؟

أقول : قد يكون لي أن أذهب إلى المهموز لما يكون من وشيخة بينه وبين ما يكون آخره ألفاً ، ذلك أن "أومأ" قد تُسهّل همزته الأخيرة فيتحوّل إلى "أومى" . وقد ألمح مثل هذا بين "ربأ" و"ربأ" ، وسيكون لنا فيما سيأتي مما سيأتي آخره ألف ما نجد نظيره أو شيئاً منه في المهموز الآخر .

2 - أتو ، أتى :

قالوا : أتوته لغة في "أتيته" وأنشدوا قول خالد بن زهير :

يا قومُ مالي وأبا دُؤيبِ
كنتُ إذا أتوته من غيبِ

أقول : وهذا كغيره من الأصول مما تجتمع فيه ذوات الواو مع ذوات الياء والمعنى واحد . ولم يبق مما هو أنا يأتو شيء فما بقي في العربية المعاصرة أو الألسن الدارجة .

3- أئو ، أثي :

قالوا : أئوتُ الرجلُ وأئيته بمعنى وشيت به عند السلطان ، والمصدر الأئو والأئتي .
وأنشدوا :

وإن امرأً يأتو بسادة قومه حريٌّ لعمري أن يُذمَّ ويُشتَمَا

4- أخو :

أقول : "الأخو" وهو الأصل من ذوات الواو ، وكلّ ما جاء من هذا كان "الأخ" الأصل البعيد فيه ، وليس لنا فيه مما هو من ذوات الياء .

وإذا كان لنا أن نقف على ما هو من الياء فإننا نجد "الأخية". غير أن الياء أتي بها لبناء "فعيلة" ، وقد ابتعدوا عن الواو إلى الياء في هذا البناء مما كان آخره واوًا ، فلم يقولوا "أخيوه" بل قالوا : "أخية" بمعنى الحرمة والذمة .

وفي حديث عمر أنه قال للعباس : أنت أخية آباء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وفي حديثه أيضًا : أنه كان يتأخى مُناخ رسول الله، أي يتحرى ويقصد . وقالوا في هذا الفعل وفي هذا الحديث : "يتوخى" .

أقول : وكثير من المهموز في الأصل ولاسيما ما كان مهموز الآخر قد ذهب فيه العربون إلى التسهيل فقالوا في "أومًا" "أومى" ، كما قالوا في المهموز العين هذا فكان لنا "ريم" وهو "ريم" . وفي عربيتنا المعاصرة "يتوخى" هو وحده وليس فيها "يتأخى" .

5- أدو ، أدي :

قالوا : أذا اللبنُ أدوًا وأدى أديا بمعنى "ختر" ليرُوبَ ، والرائب هو الخائر . ومن المفيد أن أعرض لشيء رأيت في أعمال لجنة الألفاظ والأساليب بمجمع اللغة العربية بالقاهرة يتصل بالفعل "أدى" ونظيره الفعل العامي "ودى" في قول العامة "وداه" بمعنى أوصله . وكأني خلصت إلى قبول الفعل العامي وإدراجه في "المعجم الوسيط" .

أقول : لقد عرض هذا الأستاذ شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية ، وكأنه أراد أن يقول إن الفعل "أدى" قد تحوّل في العامية إلى "ودى" بتسهيل الهمزة. وتسهيل الهمزة قد كان في العربية ، واستظهر عليه بقوله : "ومعروف أن الحجازيين يكثرون من تسهيل الهمزة ، ويرى ابن مجاهد في كتابه "السبعة" يقول تعليقا على كلمة "يؤمنون" في الآية الثالثة من سورة البقرة : روى ورش عن نافع قارئ المدينة والحجاز ترك الهمزة الساكنة في مثل "يؤمنون" وما أشبه ذلك . وكذلك يُصنع بالهمزة المتحركة في مثل قوله تعالى : "لا يُواخذكم الله باللغو في أيمانكم" (سورة البقرة ، 225) . ومثل "يؤدُّ إليك" في قوله تعالى : "ومن أهل الكتاب من إن تأمّنه بقنطارٍ يُؤدّه إليك" (سورة آل عمران) .

أقول : إن الفعل "أدى" ونظيره الفعل العامي الدارج "ودى" بعيد عن "أذا يأدوا" ذلك أن "أدى" مستفاد من كلمة "يد" من أعضاء جسم الإنسان، لأن "التأدية" تتمّ باليد . وأنا ألمح "اليد" في "الأداء" و"الأداة" .

وقد تقول : وكيف كان هذا ؟

والجواب أن المَعْرَبَ القديم يتسع وهو يتناول الكلمة فيحتال عليها من غير قصد إلى الحيلة التي هي اجتهاد . ومن هذا قد يكون لنا أن نقف على ألفاظ كثيرة قد ابتعدت عن أصولها .

6- أري :

قالوا : أرّت القدر تآري أريا : احترقت ولصق بها الشيء شبه الجلبة السوداء .
أقول : وكان الفعل من ذوات الياء ، ولم نجد ما هو في الواو .

7- أزو ، أزي :

قالوا الأزو : الضيق ، والفعل بالواو والياء مما أشار إليه ابن بزرج ، والكثير ما ورد بالياء . وأزيتُ إليه أزيا وأزيا بمعنى انضمتُ ، وأزى الظل بمعنى انقبض واجتمع .

8- أسو ، أسي :

الأسا والأسو بمعنى العلاج وكلاهما بالواو في الفعل "أسا بأسو" . وأما "الأسى" فمن الياء ، وهو "أسي ياسى" .

والوصف أسيان ، وهو أكثر من "أسوان" ، وقد ورد هذا في قول بعض الهدليين :
ماذا هنالك من أسوان مكتتب .

9 - أشي :

جاء في معجمات اللغة : أشي إليه أشيًا بمعنى اضطرُّ . ولكننا لم نجد في كلامهم .

10 - أضو ، أضي :

قالوا : الأضاة : الغدير ، والجمع أضوات وإضون . وهو أيضًا أضيآت لدى سيبويه .
أقول : وكأن هذا قد سُمع بالواو والياء .

11 - ألو :

قالوا : ألا يألوا ألوًا وألوًا وأليًا وإليًا بمعنى قصر وأبطأ .

أقول : وكأني ألمح فيه الياء في "ألي" يألِي" وإن لم يُنصَّ عليه .
وفي المزيد "ألي" شيء من هذه الدلالة .

12 - أنو ، أني :

قالوا أني يأنِي كما في قوله تعالى : "ألم يأنِ" (الحديد : 16) . غير أننا نجد
مثله في المقلوب "آن يئين" بمعنى "حان يحين" والحاء مثل الهمزة . والإئي بمعنى الساعة
من الليل ، وعن ثعلب : إنه الإئو بالواو أيضًا .

أقول : وتحوّل من "آن يئين" إلى "الآن" وقد لزمته الألف واللام (ح) . ومن هذا
"الأوان" وكأنه ذهب فيه بالواو . و"الأون" مثل "الإئي" للدلالة على شيء من الزمان .
أقول : وفي هذه المادة "إئو" و"إئي" والمقلوب فيهما نجد اختلاطًا واقترابًا ما
بين ما هو واو أو ياء ، أو قل إن المادة واحدة وإن تذبذبت بين الواو والياء .

13 - أوب :

قالوا : الأوب بمعنى الرجوع ، والإياب كذلك وقد ذهب إلى الياء لسبق الكسرة
كالصيام والقيام .

(3) قالوا في "الآن" إنها سمعت "تلان" ومثل هذا في "الحين" قيل : "تحين" .
أقول : إن في "الألف واللام" التي قيل فيها للتعريف ضربًا من الإشارة ، وهذه الزيادة للتعريف
والإشارة نلمحها في "التاء" التي تفيد الإشارة من بين ألفاظ الإشارة ، ولذلك جاءت في "تلان"
و"تحين" .

وأما "الأوَّابُ" بمعنى "التَّوَّابُ" في قوله تعالى "إِنَّهُ أَوَّْابٌ" (ص : 16) . فالأصل فيه دلالة الرجوع إلى الحق ، وهذا هو معنى "التوبة" (4) .

حرف الباء

14- باو ، بأي :

قالوا : البَّأو : العظمة ، وبأيتُ عليهم لغة ، والأصل بأوتُ .
أقول : والأصل واحد ، والكلمة بالواو على سعتها وانتشارها مثلها بالياء على قلة شيوعها .

15- بشو :

أقول : في العريَّة في بطون المعاجم نوادير يختصُّ بها في الأغلب الأعم أحد الكبار الأوائل من أهل العريَّة ، ومن هذه هذا الفعل الذي حكاه الفراء : "بشأ : إذا عرق" ، ولا أستبعد أن يكون الكثير من هذه النوادير مما أحسَّ به أحد أولئك المجتهدين فقوي إحساسه به فحكاه .

16- بدو :

أقول : كأنَّ في "بدا" الفعل معنى "البدء" . وفي هذا قرب ما بين ما ورد مهموز الآخر وبين ما آخره مدّ ، وقد مرَّ بنا شيء من هذا . وقد يكون في "بدا" خصوصية في "البدء" كان منها أن يكون مصدره "بذاء" . ولا أريد أن أذهب إلى ما قالوا في "البدء" الذي نُسب إلى أفعاله سبحانه وتعالى ، ولكنني أذهب إلى ما كان بيان الرأي في قوله تعالى مثلاً :
* "ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَحْنَةً" (يوسف : 35).
* "وَبَدَأْ لَهُمْ سَيِّئَاتٍ مَا كَسَبُوا" (الزمر : 48).

17- بدو ، وبذي :

قالوا : البَّذاء هو الفحش ، وكأنَّه اختصَّ بالقول والكلام ، والوصف منه بالياء في قولهم : امرأةٌ بذيَّةٌ مثل فرحة . وهذه الصفة تشعر أن الفعل بذي مثل نسي ، ولكنهم قالوا : بَذوت على القوم .

(4) قلت : إن "التوبة" تعني "الرجوع" ، ولكنه خاص بالرجوع عن الخطأ وهو مثل "تاب" بمعنى "رَجَعَ" ، يقال : تاب إلى عقله بمعنى رجع إلى عقله .

أقول : وكان في هذا اجتماع ما كان في الواو وما كان في الياء، ولم يشيروا إلى أن أحدهما لغة .

18 - برى :

قالوا : برى العود أو القلم أو السهم (القدح) برّياً نحتّه ، والاسم "البراية" وتعني ما يُرمى من هذه المواد عند البرّي . وقد جاءت البراية مع الألفاظ التي تفيد بقية الشيء كالصّبابة والنشارة والخشارة وغيرها .

وقالوا : البرة بمعنى الخخال ، وزعموا أن الأصل "بروة" بفتح الباء ، و"البرة" حلقة في أنف البعير .

أقول : وقومهم : أصلها "بروة" لا يدلُّ عليه الرسم بالياء عند الجمع فهو "بري" ، وقالوا في الجمع النادر برين وبرين ، وكأنتهم جعلوه بالياء والنون ، ولم يشيروا إلى أنها مثل مئة ورثة التي تلحق بالجمع السالم .

أقول : وقالوا : البرى بمعنى التراب ، وذهبوا إلى أن "الورى" مثله .

أقول : إن دلالة "الورى" هنا تتجاوز مسألة إبدال الواو من الباء ، ذلك أن هذا الإبدال صرّف اللفظ في دلالته إلى معنى "الخلق" أي الناس . وكان هذه الدلالة تشير إلى الأصل وهو التراب الذي كان الأساس في خلق الإنسان . ويقوي هذا ورود "البرية" بمعنى الخلق .

وأذهب غير بعيد عما أنا فيه فأجد المهموز "براً" بمعنى "خلق" ، وكأته يشير إلى الأصل الذي كان منه وهو "البرى" بمعنى "التراب" .

19 - بزو ، بزوي :

قالوا : البزاء بمعنى الخناء الظهر، والوصف أبزى وبزواء ، والفعل بزى بيزى وبزاً بيزو .

أقول : وقد اجتمعت الواو والياء في هذا ، وكأنتهم جعلوا الوصف "أبزى" مما أخذ من اليائي ، والدليل رسمهم له بالياء ، وجعلوا الوصف بالواو للمؤنث مما أخذ من الواوي فقالوا : بزواء .

20 - بصو :

أقول : لم يرد في هذا إلا ما حكوه من قولهم : ما في الرماد بصوة، أي ليس فيه شرارة ولا جمره .

أقول : وليس هذا الأدب القديم في عريتنا المعاصرة ولكننا نجد شيئاً منه في بعض الألسن الدارجة ، فقد يقال في كلام العراقيين : ما في النار بصوة .

21 - بغو ، بغي :

قالوا : بغا الشيء يبعوه بغواً بمعنى نَظَرَ إليه . و"البغوة" بمعنى الطلعة حين تنشق فتخرج بيضاء رطبة . و"البغوة" التمرة قبل نضجها .

وقالوا : بَغَى الشيء يبعيه خيراً أم شراً بُغَاءً ، وبَغَى ضالته بُغَاءً ، والاسم البُغية أي ما يُبَغَى أي المطلوب .

أقول : وكأني وجدت في الكثير مما ورد على "فُعلة" يشير إلى ما هو اسم المفعول، وكان هنا سبق في التأصيل ما بنوه على مفعول .

وأعود إلى المصدر فأجده "بُغَاءً" وهو غريب وقلما نجده في كلام الأقدمين ، وكان الاسم "البُغية" قد أُغْنِيَ عنه .

وقد ذهب العربون في "البَغَى" إلى ما يُبَغَى من الشر ، ويدلنا على هذا ما جاء في لغة التريل، فقد جاء مع "الفحشاء" و"الفواحش" ، كما جاء ويراد به الظلم والكفر ، وهذا في قوله تعالى :

* "قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق" (الأعراف : 33) ؛

* "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" (النحل : 90) ؛

* "والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون" (الشورى : 39) ؛

* "بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً" (البقرة : 90) ؛

* "وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءهم البينات بغياً بينهم" (البقرة : 213)؛

* "فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدواً" (يونس : 90)؛

أقول : وجاء "الباغي" مع "العادي" كما في قوله : "فمن اضطرَّ غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه" (البقرة : 173) . وإذا كان هذا هو معنى "الباغي" فقد وجدنا فيه بعض السَّعة في إرادة ما هو شرٌّ . وهذه السَّعة لا نجدُها في "البِغَاء" الذي اختصَّ بالزَّنا دون غيره . ثم إن "البِغْيَ" وهو بناء فاعيل لا تدلُّ إلا على الزَّانية ، قال تعالى :
 * "وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا" (النور 33) ؛
 * "وَلَمْ يَمَسُّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا" (مريم : 20) .

22 - بقي :

قالوا : بقيَ الشيءُ بقاءً ، وبقيَ بقياً ، وهذه الأخيرة لغة بلحارث بن كعب . والاسم البقيا والبقيا . قال ابن سيده : وأرى ثعلباً قد حكى البقوى . وقالوا : البقوى مثل البقيا اسمان بمعنى الإبقاء .
 أقول : وكأنَّ الواو والياء في طائفة كبيرة من الكلم شيء واحد ، والدلالة واحدة . ولعلَّ الكلمة في أيُّ منها لغة قومٍ بأعيانهم .

23 - بلي ، بلي :

قالوا : بلوتُ الرجلُ بَلُوءًا وبلاءً وابتليته : اخترتهُ . والبلاءُ : الاختبار يكون بالخير والشرِّ . وبليَ الثوبُ بلياً .
 أقول : وللواو والياء في هذا الأصل اختلاف في الدلالة .

24 - بنو ، بني :

أقول : ما كان من الأصل "بنو" أو "بني" ينبغي أن يصار فيه الثنائي وهو "ابن" فهو الباء والنون ، وقد اجْتُلبت الألف الأولى التي وسَّمت "ألف الوصل" ، ثم تحوَّلت في الدرس التقليدي في عصرنا إلى "همزة الوصل" .
 أقول : ليس في هذه الألف إلا القليل من صوت الهمزة إن بُدئ بـ "ابن" الكلام ، وهي تسقط نطقاً إن لم يُبدأ بها ، ومن أجل ذلك فالتسمية القديمة أولى .
 قلتُ : إنَّ الألف اجْتُلبت لأنَّ الباء بعدها ساكنة .

وقد كان للمعريين أن أفادوا من هذا الثنائي حين جاء الصوت الثالث وهو الواو فكان منه "البُنُوَّة" جمعًا لـ"ابن" ومصدرًا وهو إحداه البُنُوَّة .

وليس لنا أن نقف في "بَنَى يَبْنِي" حائرين ، ذلك أن لمح الصلة حاصل ، وكأنَّ "البناء" في الأصل بناء للأسرة وفيها البنون والبنات . وقد نقف على هذا في قول الأقدمين للرجل المعرس : "بَنَى بامرأته" .

25 - بهو ، بهي :

أقول : في كلا اللفظين مما هو بالواو أو بالياء ، يكون البهَاء ، وهو المنظر الحسن ، وكان هذا ذو صلة بالبَّهْو الذي هو البيت المقدم أمام البيوت .

حرف التاء

26 - تلو ، تلي :

أقول : كأني أرى التاء قد أبدلت من الواو ، ففي هذين نجد ما يكون في "وَلِيَّ" أي "تَبِعَ" . وليست "التلاوة" بعيدة عن هذا ، ذلك أن فيها تأتي الكلمة أو الصوت يلي ما يسبقه .

27 - توي :

قالوا : تَوِيَّ يَتَوَى ، والمصدر التَّوَى بمعنى الهلاك .

أقول : ولم يبق لنا من هذا في العربية المعاصرة ، ولكننا نقف عليه في عامية العراقيين .

حرف الشاء

28 - ثأي ، ثشي :

قالوا : الثَّأْيُ والثَّأَى : الإفساد كله ، وقيل الجراحات والقتل ونحوه . وهما أيضًا

خَرْمٌ خَرَزَ الأدم .

أقول : وليس لنا "ثأو" ، ولعلَّ "ثأى يثأى" من بنات الواو .

29 - ثبو ، ثبي :

قالوا : الثُّبَّة هي العصبة من الفرسان ، والجمع : ثُبَاتٌ وَثُبُونٌ وَثُبُونٌ .

قال ابن جنِّي : الذاهب من "ثبة" الواو ، وإلى هذا ذهب ابن برِّي ، ولم تُسْتَبَعَد

الياء من هذه الكلمة .

أقول : وأنا أكاد أن أذهب إلى أن ما كان من الواو وما كان من الياء مادة واحدة في الأغلب الأعم .

30- ثغو ، ثغي :

قالوا : الثغاء صوت الشاء والمَعَز وما شاكلها. وفي "المحكم" : هو صوت الغنم والظباء عند الولادة . وقد ثَغَا يثغو وثَغَتْ تثغو ، وفي المثل : ما له ثاغ ولا راغ .
أقول : وقال ابن سيده : الثغية : الجوع وإفقار الحي . وهذا يعني أن في الذهاب إلى الواو والياء قصداً إلى اختلاف في الدلالة .

31- ثفو ، ثفي :

قالوا : ثفوثه بمعنى كنتُ معه على إثره ، وثفاه يثفيه بمعنى تبعه .
أقول : وكلاهما واحد في الدلالة .

32- ثني :

قالوا : ثنى الشيء بمعنى عطفه .

أقول : ومادة "ثنى" في المعجم القديم ذات فوائد جمّة وقد اتسع فيها الكلام وذُهب بها من هنا ومن هناك . وكأني ألمح الأصل في هذه الفوائد فأجده لفظ العدد وهو "إثنان" .

حرف الجيم

33- جأو ، جأي :

قالوا : جأى الشيء جأياً بمعنى ستره ، وجأيتُ سرّه أي سترته ، وقالوا أيضاً : جأوتُ سرّه أي سترته .

أقول : وقد استوى ما كان في الواو وما كان في الياء .

34- جبو ، جبّي :

قالوا : جَبَى الخِرَاجَ يَجْبَاهُ وجبا الماء في الحوض كذلك أي جمّعه ، وقالوا: يجبيه، والمصدر جِبْوَةٌ وجبّية وجباوة وجباية .
أقول : وهذا بالياء في العربية المعاصرة .

35 - جثو ، جثي :

قالوا : جَثًا يَجْثُو وَيَجْثِي جُثُوًا وَجُثِيًا .

أقول : وقال تعالى : "وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا" (مریم : 72) ، وقُرئ : "جُثِيًا" بضم الجيم وكسرها . والقراءة بكسرة الجيم للتناسب ، فالثناء مكسورة .

36 - جحوو :

قالوا : جَحًا بِالْمَكَانِ بِمَعْنَى أَقَامَ بِهِ مِثْلَ "حَجًا" ، وقالوا : اجْتَحَى بِمَعْنَى اسْتَأْصَلَ .

أقول : و"اجتحي" مقلوب للأصل "اجتاح" .

37 - جدو ، جدي :

قالوا : الْجَدَا هُوَ الْمَطَرُ الْعَامُ ، وقال ابن السكيت : الْجَدَا يَكْتُبُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ .

أقول : وفي قول ابن السكيت إشارة إلى استواء الكلمة بالواو والياء . وكأني أجد

فيها مسألة القلب وأجده في "الجود" وهو المطر العام .

38 - جذو :

قالوا : جَذَا الشَّيْءُ يَجْذُو جَذُوًا وَجُذُوًا . وأجذى ، لغتان كلاهما بمعنى تَبَّتْ قَائِمًا .

أقول : ووجدت مفيداً أن أثبت أربعة أبيات للنعمان بن نضلة العَدَوِيِّ ، وكان

عمر - رضي الله عنه - استعمله على ميسان :

فَمَنْ مَبْلَغُ الْحَسَنَاءِ أَنْ حَلِيلَهَا	بِمَيْسَانَ يُسْقَى فِي قِلَالٍ وَحَنْتَمِ
إِذَا شَعْتُ غَتَّتِي ذَهَابِينَ قَرِيبةً ،	وَصَنَاجِحُ تَحْذُو عَلَى كُلِّ مَنْسَمِ
فَإِنْ كُنْتَ نَدْمَانِي فَبِالْأَكْبَرِ اسْقِنِي	وَلَا تَسْقِنِي بِالْأَصْفَرِ الْمُتَثَلِّمِ
لَعَلَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَسْوُهُ	تَنَادُمْنَا بِالْجَوْسَقِ الْمُتَهَدِّمِ

فلما سمع ذلك قال : إي والله يسوءني وأعزلك .

39 - جسو ، جسي :

قالوا : جَسًا ضِدَّ لَطْفٍ ، وَجَسًا الرَّجُلُ جَسُوًا وَجُسُوًا بِمَعْنَى صَلَبَ ، وَيَدُّ جَاسِيَةً .

وَجَسِيَتِ الْيَدُ وَغَيْرُهَا جُسُوًا وَجَسًا بِمَعْنَى يَسَّتْ .

أقول : والفعل بالياء في عامية أهل العراق .

40 - جلو ، جلي :

قالوا : جلا القوم عن أوطانهم ، وأجلّوا إذا خرجوا وهم "الجالية". وقد جَلِيَ
يَجْلَى جَلًّا، ومنه رجل أَجَلَى ، وهو الحسن الوجه الأنزَع وهو أن ينحسر شعره عن
نصف الرأس .

أقول : وفي هذا وذاك اختلاف في الدلالة مع خصوصية فيما جاء بالياء .

41 - جني :

أقول : كأن أصل "الجني" هو جَنَى الثمرة ، ثم أُتسع فيه إلى "جناية" ما هو ذنب
وجرم ونحوهما. ولما كان الاتساع مختلف المصدر في الدالتين .

حرف الحاء

42 - حتو ، حقي :

قالوا : حَتَا هُذِبَ الكساء حَتْوًا كَفَهُ ، وَحَتَيْتُ الثوبَ إِذَا حَطْتُهُ .
أقول : وفي كلا الوجهين المعنى يكاد يكون واحدًا ، ولكن لكل منهما خصوصية .

43 - حثو ، حثي :

قالوا : حثا عليه التراب حثوًا وحثيته حثيًا بمعنى .

44 - حجو ، حجي :

قالوا : الحَجَى : العقل والفتنة ، والواو أصل : حَجًا يحجر حجوًا .
أقول : وليس الأحجية بالياء أو الأحجرة بعيدة عما هو بالواو .

45 - حدو :

أقول : والواو أصل في هذا وليس لنا من الياء إلا ما يأتي به البناء . قالوا : حدا
التعل بمعنى قدره ، وفي المثل : حَدَوِ القُدَّةَ بالقُدَّة . والمثل ومعه "الحَدُو" يفيد الاتباع بوصول
الشيء بنظيره ، ولذلك يقولون : حدا حدوه . والحِدْوَة : العطية وكذلك الحَدِيَّة .

46 - حري :

قالوا : حري الشيء بمعنى نَقَص ، والحَرَى : الخليق ، وهو حَرٍ وحَرِيّ .

أقول : وكأني أرى "حرو" وأجده في "الحرا". بمعنى ناحية الشيء ، وليس لي أن أرى بعض صلة بعيدة بما أثبتته مما هو بالياء .

47- حزو ، حزى :

قالوا : حَزَوْتُ الشيءَ أَحزوه وأحزبه بمعنى "حَزَرْتُهُ".

أقول : وكان "حَزَرَ" وإن ذكرت في المعجم كلمة دارجة . و"حزا وحزى" بالواو والياء أصل واحد . وأصله من "التكهن"، وكان الكاهن وكذلك العراف ينسئ بما سيكون وهو "الحازي".

أقول : و"الحزو" في عامة أهل قرى جنوبي العراق شيء مثل اللغز .

48- حسو ، حسي :

قالوا : حسا الطائر يحسو حسواً بمعنى نال نصيبه من الماء ، فهو كالشرب للإنسان .

أقول : وأجد "الحسني" وهو ما تشقفه الأرض من الرمل فيستخرج ، وهو معروف ، ومنه الجمع الأحساء في دلالة على مواضع بعينها في نجد .

49- حشو ، حشي :

قالوا : الحشَى بمعنى ما دون الحجاب من البطن ، وهو ليس بعيداً عن "الحشأ"

و"الحشو" فما كان بالواو مثل الذي بالياء ، والجمع "الأحشاء"، وهو جملة ما في البطن .

أقول : وقالوا : رجل "حشٍ" و"حشي" أي يشكو "الرَّبْو" ، وهو "البُهر" والنهيج

الذي يعرض للمسرع في سيره .

50- حصي :

قالوا : الحَصَى بمعنى الحجارة والواحدة حصاة ، وفي أدنى العدد حَصِيَّات .

وقالوا أيضاً : حَصَيْتِ الأرض تَحْصِي .

أقول : وكان من هذا الفعل "أحصى" للعدّ، وكان العدّ متصلاً بالحصى في أوّل

أمره . وأمّا "الحصو" بالواو فعاميّ دارج ، وكأنه فصيح قليل ولغة قوم بأعيانهم .

51- حفو ، حفي :

قالوا : حَفَيْ الرجل والمعنى رَقَّتْ قَدَمُه ، والحفَا : رَقَّة القَدَم .

أقول : وكأنَّ "الحَفَا"، وهو غير الاحتذاء للنعل غير بعيد عن هذا ، وكأنهم لمخوا فيه الواو أصلاً . غير أني أجد الفعل "حَفِي" في قولهم : حَفِي بالرجُل أحسن استقباله ، وهو شيء ليس له مما ورد بالواو آية صلة ، وهو "حَفِي" .

52 - حقو :

قالوا : الحقو بفتح الحاء وكسرها بمعنى الكشح وليس لنا غير هذا .

53 - حلو ، حلي :

أقول : قالوا : "حَلِي" بالياء ، وذهبوا فيه إلى غير المطعوم كثيراً ، فأما في المطعوم والمشروب ففيه "حلا يحلو" .

54 - همو ، همي :

قالوا : حَمِي الشيء حَمِيًا ، وحميت الأرض حَمِيًا .

أقول : وقالوا : "حَمِوة" بمعنى "الحَمِي" على أن الحاء مكسورة . وهذا يشير إلى أن ما ورد بالياء كالذي سمع في الواو . وقد يكون لي أن أشير إلى أن الفعل والمصدر كلاهما بالواو في العربية المعاصرة إفادة مما هو في الألسن الدارجة .

55 - حنو ، حني :

قالوا : حَنَى الشيء بمعنى عطفه ، ويحني الحنِيَّة أي القوس .

أقول : فإذا اتبعنا مجازًا كان لنا الفعل بالواو ، يقال : الأم تحنو ...

56 - حيي :

قالوا : حَيَّى حياة ، وهو يَحْيِي .

أقول : وكأنَّ الواو غير مسموعة في هذا الأصل ، ولكن ابن جنِّي قد حكى عن قطرب : أن أهل اليمن يقولون "الحَيوة" بواو قبلها فتحة .
أقول : والذي يدعو إلى افتراض وجود الواو أن "حَيوة" من أعلام الرجال . ولنا من هذا ما ورد في لغة التنزيل : "وإن الدار الآخرة هي الحَيوان" (العنكبوت : 64) أي الحياة .

حرف الخاء

57 - خبو :

أقول : خَبَّتِ النارُ خَبْوًا وخَبُوًّا . فأما "الأخبية" فجمع خباء ، وهذه تشير إلى المهموز "خبًا" .

58 - ختو :

أقول : من نواذر الكلم ختا يختو بمعنى تَخَشُّع . وقد يكون من هذا اختات العقاب أي انقضت .

59 - خدي :

وجاء من هذا : خَدَى البعير يَخْدِي خَدْيًا بمعنى أَسْرَعَ .

أقول : كَأَنِّي أَذْهَبُ إِلَى "وَخَدًا" وفيه "الوحيد" لضرب من سير الإبل .

60 - خذو ، خذي :

قالوا : خَذَا الشَّيْءُ يَخْذُو أَي اسْتَرْخَى .

أقول : ومثله "خَذِي" فالفعل بالواو كالفعل بالياء .

61 - خزو ، خزي :

قالوا : خَزَا يَخْزُو بمعنى سَاسَ وَقَهَرَ ، غير أننا نجد خَزِيَّ الرَّجُلِ خَزِيًّا مِنَ الْهَوَانِ ،

وفي هذا اختلاف في الدلالة بين ذي الواو وذو الياء .

62 - خشو ، خشى :

قالوا : الخَشُوُّ : الخَشْفُ مِنَ التَّمْرِ ، وهذا بعيد عن "الخَشِي" و"الخَشِيَّة" .

63 - خصي :

قالوا : "الخصية" واحدة "الْخُصَى" .

أقول : وذهب إلى الواو في الألسن الدارجة فيقال : "خُصُوة" ، ومثل هذا يقول العوام

"كُلُوة" والفصح "كُلِيَّة" وجمعه "كُلَى" بضم الكاف وليس "كَلَى" بالكسر في العربية المعاصرة .

64 - خطو :

أقول : ليس لنا إلا "الْخَطُوة" بالواو .

65 - خفو ، خفي :

قالوا : خَفَا البرقُ بمعنى "لَمَعَ" وخَفَا الشيءُ أي ظَهَرَ. وخَفِيَ الشيءُ خَفِيًا بمعنى أظهره.
أقول : فإذا قلنا : خَفِيَ الشيءُ كان المعنى استخَفَى وغابَ . وهذا يقتضي النظر والتأمل . وكأنَّ الضدَّ يظهر بين ما هو بالواو وما هو بالياء .
ثم إن لنا شيئًا آخر وهو أن الفعل اليائي يذهب إلى ضده ، والبناء واحد ، وهذا شيء من النوادر . ولم أقف على شيء من أثر اللغة من لغات القبائل .

66 - خلوا ، خلي :

قالوا : خلا القدرَ خَلِيًا بمعنى ألقى تحتها حَطْبًا، وخلاها أيضًا بمعنى طَرَحَ فيها اللحم .
أقول : ولم يبق هذا في العربية المعاصرة، ولكننا احتفظنا بـ"الخلو" والفعل خلا
يخلو أي كان خاليًا .

67 - خنو :

قالوا : "الخننا" بمعنى القبيح من الكلام ، غير أننا لا نجد الفعل الثلاثي خَنَّا يخنو ، بل
نجد المزيد "أخنتي" .

68 - خوي :

قالوا : خَوَتِ الدارَ وخَوِيَتِ .

حرف الدال

69 - دجو ، دجي :

قالوا : دَجَا يدجو فهو داج ، والدُّجُو : الظُّلْمَةُ ، ولكننا نجد "الدُّجَى" ومن ذهب
إلى الجمع رأى الواحدة "دُجِيَّة" .

70 - دحو ، دحوا :

قالوا : دحا يدحو دَحْوًا أي بَسَطَ ومنه "والأرضُ بعد ذلك دَحَاهَا" (النازعات : 30) .

71 - دخي :

قالوا : الدَّخَى بمعنى "الظلمة" ، وليلة دخياء طخياء .

أقول : وفي بعض الألسن الدارحة أن "الدَّخُو" هو الظلمة مع الرطوبة الزائدة .

72 - دري :

أقول : الفعل "دَرَى" المعروف المشهور هو الذي مازال لنا في العربية المعاصرة وفي الألسن الدارجة ، و"الدراية" معروفة .

ومن هذا يكون "المدارة" والفعل "دَارَى" ، وكأني ألمح فيه المهموز "داراً" .

73 - دسو ، دسي :

قالوا : دَسَا يدسو نقيض زَكَا يزكو . ودَسَى يدسي لغة ، فهو داسٍ لا زاكٍ .

أقول : وفي الترتيل العزيز "وقد خاب من دَسَاهَا" (الشمس : 10) بعد قوله تعالى :
"قد أفلح من زكَّاهَا" (الشمس : 9) .

74 - دعو :

أقول : دَعَا يدعو معروف ، وفي بعض الألسن الدارجة "يدعي" .

75 - دغو ، دغي :

قالوا : الدَّغْوَةُ والدَّغْيَةُ بمعنى السَّقَطَةُ القبيحة ، وقالوا ، وقالوا : رجل ذو دَغَوَاتٍ ودَغْيَاتٍ .

76 - دفو :

قالوا : الأَدْفَى من المعز والوعول : ما طال قرناه حتى انصبَّ على أذنيه من خلفه . ومن الناس : من يمشي في شِقِّ ، وهو أيضاً الأَجْنَأُ أو المنضمَّ المنكبين ، والأَنْثَى دَفْوَاء .

77 - دقو ، دقي :

قالوا : دَقِيَ الفصيل دَقِيَ أي أُحِذَ أُحِذًا إذا شرب اللبن وأكثر حتى يتخثر بطنه ويفسد ويبشم ، وهو دَقٍ ودَقْوَان ، وهي دَقْوَى .

أقول : الوصف "دَقٍ" يشير إلى الأصل البياني كما في الفعل "دَقِيَ" والمصدر "دَقًا" على "فَعَلٌ" وهو في أبنية الأعراض والعيوب والأدواء من المصادر . وأما "دَقْوَان" و"دَقْوَى" فيشيران إلى الأصل الواوي .

78 - دلو :

أقول : وفيه "الدالية" بمعنى "المنجنون" أي الناعورة ، وكأني أراها مما عُرِّب من الفارسيَّة وهي "مَنكَنه" بمعنى آلة كابسة ، وقد تصرَّف العرب في إطلاقها على "الناعورة" . وهذا الأصل الفارسي نعرفه في بعض الألسن الدارجة .

79 - دمي :

أقول : قالوا دَمِيَ الجرح ، وقالوا : "دَمٌ" ثنائي ذهب منه الحرف الثالث وهو الياء . والحقيقة أنَّ الثنائي هو الأصل وهو الدال والميم ، ولكن المعريين ألحقوا به الياء ليحيء الفعل الثلاثي وثالثه الياء .

80 - دنو :

قالوا : في مؤنث "أفعل" من هذا الأصل "دُنْيا". قال سيبويه : انقلبت الواو فيها ياءً ، لأن فُعَلِي إذا كان اسماً من ذوات الواو أبدلت واوها ياءً وهذا في "دُنْيا" ، كما أبدلت الواو مكان الياء في "فُعَلِي" فأدخلوها عليها في "فُعَلِي" ليتكافئا في التغيير .

أقول : كأنه أراد في قوله : "كما أبدلت ..." الوصف المؤنث في "فُعَلِي" التي تحوَّلت إلى "فُعَلِي" كما في "عُلْيا".

أقول : غير أنَّ هذا لا يستقيم أن يكون قاعدةً أو شبهها في "قُصْيا" وهي مؤنث "أقْصَى" التي جاء فيها "قُصَوَى" كثيراً .

وأعود إلى الأصل "دنو" فأجد فيه قولهم : هو ابن عمِّي دُنْيةً ، ودُنْياً ، منونٌ وغير منونٌ بمعنى لَحًا . وقالوا : انقلبت الواو ياءً لمجاورة الكسرة .

81 - دهو ، دهى :

قالوا : اللَّهُو والدهاء أي العقل . وقد دَهِيَ يدهى ويدهو فهو داهٍ ، ودَهْوُهُ ودَهِيَّتُهُ بمعنى نسبته إلى الدهاء . أقول . لم نقف على هذه النسبة إلى الدهاء في كلام العرب ، ولكن هذا مما تصوَّره اللغويون فأثبتوه ، وفي اجتماع ما كان بالواو وما كان بالياء ، وكلاهما بمعنى .

82- دوو ، ودوي :

قالوا : الدَّوُّ والدَّوَّةُ الفلاة الواسعة . وقالوا في التَّسَبُّبِ دَوِيَّةٌ للفلاة البعيدة المستوية والدَّوِيُّ بمعنى داء باطن الصدر .
أقول : و"الدَّوِيُّ" بمعنى الداء يشير إلى الأصل اليائي في الفعل "دَوِيٌّ" الذي كان منه "الداء" .

حرف الدال

83- ذو ، ذا ، ذي ، ذات ، ذوات :

أقول : هذه الأدوات التي توزعت في دلالات مختلفة في النحو قد أفاد منها العربون الأوائل فصرفوها إلى فوائد لغوية عدَّة .

84- ذأو ، ذأي :

قالوا : الذَّأُوُّ : السير العنيف . وذَأَى يذَأِي ويذَوُّ ، وكذلك "الذَّأِي" السير الشديد .
وذَأَيْتُهُ بمعنى طردته ، والذَّأِيُّ هو المصدر .

85- ذحو :

قالوا : ذَحَا نَذَحِي وَيَذَحُو بمعنى ساقَ وطَرَدَ .
أقول : وهذا بعض نواذر المعجم القلم وشوارده .

86- ذرو ، ذري :

قالوا : ذَرَّتْ الرِّيحُ تَذَرُو وتذري وذَرَوًا وذَرِيًّا .
أقول : ومن هذا كل ما انتشر ويندرج فيه "الذَّرُو" بمعنى اليسير، وقد ذهبوا في هذا إلى "الذَّرء" المهموز . و"الذروة والذرية" من هذا . ولا بدَّ من النظر إلى المضاعف "الذَّرء" .

87- ذقو :

قالوا : رجل أذَقِي بمعنى رَخُو الأنف ، والمؤنث ذَقَّاء .

88- ذكو ، ذكي :

قالوا : ذَكَتْ النار تَذُكُو ذُكُوءًا ، والذكاء : شدَّة وهج النار، ومنه توسَّعوا إلى الذكاء بمعناه المشهور وهو سداد العقل وإحكامه .

أقول : وقالوا في المصدر الذي يتصل بالنار : "ذَكَأ"، وهذا يشير إلى الفعل "ذَكِيَ"
بالياء .

89 - ذَلُو :

قالوا : تَذَلَّى إذا تواضع .

أقول : والأصل هو المضاعف "تَذَلَّلَ" مثل "تَصَدَّى" وهو من صَدَّى .

90 - ذَمِي :

قالوا : "الذَّمَاءُ" بمعنى الحركة ، وقد ذَمِيَ . و"الذَّمَاءُ" بقية النَّفْسِ أو الرُّوحِ . وذَمَّتْهُ
الرياح تَذَمِيهِ أي قَتَلَتْهُ .

91 - ذَوِي :

قالوا : ذَوَى العود يذوي ذِيًا وذُويًا .

92 - ذَيْنِ :

قالوا : الذَّيْنُ بمعنى العَيْبِ ، وهو "الذَّانُ" وكذلك العَابِ .

أقول : وكان الأصل "الذَّيْمُ" وفيه "الذَّامُ" ومنه "الذَّمُ" وهو الأصل المضاعف .

حرف الراء

93 - رَبُو :

قالوا : ربا يربو، وكانَ هذا يومئِ إلى المضعف "ربٌ". غير أننا نجد في المهموز
"رباً" شيئاً من هذا .

94 - رَتُو :

قالوا : رتا يرتو الشيء بمعنى شَدَّه وأرخاه ، وهذا يعني أن هذا من باب ما هو ضدُّ .
وفي الحديث : الحساء يرتو فواد الحزين أي يشدّه ويقوّيه .

95 - رَثُو ، رَثِي :

قالوا : الرَثُو هو الرثيثة من اللبن ، وهذه مهموزة لأنهم قالوا في الفعل : رثأت اللَّبَنُ
أي خلطته .

أقول : ولي أن أشير إلى الصلة بين المهموز وما أسموه ناقصاً من الأفعال الثلاثية فأجد طائفة من هذه الأفعال مما يكون كلاهما بمعنى ، وقد تختلف الدلالة . فأمّا ما كان المهموز كالناقص فأجده في "رَبّاً وربّاً" وفيما كان من كل منهما من ألفاظ غير الفعل ، وكذلك رَبّاً وربّاً بمعنى خلط اللبن . وأما ما اختلف فيهما الدلالة مع بقاء ما يومئ إلى بعض صلة فمنه "قَتَيْتُ وقَتَيْتَ" .

وأقول : "الرثية" بمعنى المرجع في الركبتين والمفاصل .

"رَثَى يرثي" بمعنى بكاء الميت وندبه ومصدره الرثاء ، وهذا من ذوات الياء .

96- رجو :

أقول : "رَجَا يرجو" والمصدر الرجاء، والرَّجَا : ناحية كلّ شيء ومنه ناحيتا البئر وأصله الواو لأنهم قالوا في المثنى : رَجَوَان .

وأقول : ليس لنا هذه الكلمة القديمة بهذه الدلالة في عربيتنا المعاصرة ولكننا نجد الجمع معروفاً دون أن يكون لنا منه مفرد . وهذا الجمع هو "الأرجاء" فنقول مثلاً : المدينة واسعة الأرجاء .

97- رحو ، رحي :

قالوا : الرَّحَى هو الحجر العظيم ومنه الرَّحَى لطحن الحبّ وقالوا : رَحَا ، وتثنتها رَحَوَان .

وقال الفرّاء في الفعل "رَحَوْتُ" و"رَحَيْتُ" .

98- رخو ، رخي :

قالوا : الرخو بفتح الراء وكسرهما . ورَخِيَ الشيءُ يرخى بمعنى كان رخواً ، وقالوا : رَخُوَ .

99- ردي ، ردي :

قالوا : "رَدِي يَرْدِي رَدَى" بمعنى هلك . والرداء مهموز لقولهم : رداءان في الثنية ، ولكنهم قالوا أيضاً : رداوان .

100 - رذِيّ :

قالوا : الرَّذِيّ مَنْ أَثَقَلَهُ المرض ، والفعل رَذِيّ .

101 - رسو :

قالوا : رَسَا يرسو . وفي الألسن الدارجة "يرسي" .

102 - رشو :

قالوا : رشًا يرشو ، والاسم الرشوة مثلثة الراء .

أقول : وكأنّ الأصل في الدلالة يومئ إلى الرِّشَاء ، وهو جبل الدلو في البئر .

103 - رضو ، رضي :

أقول : الفعل رَضِيَ ، ولكننا في المصدر نذهب إلى الرُّضوان ، وكأنّ هذا يشير إلى

أصل واوي أميت وهو "رَضُو" . وأمّا "الرُّضَى" فكسرة الراء تشير إلى الأصل اليائي .

104 - رعي :

أقول : والأصل يائي ، والمصدر الرُّعْيُ والفعل "رعى يرعى" .

105 - رغو :

أقول : والفعل "رغا يرغو" والمصدر الرُّغَاء وهو صوت الإبل . والرغوة مثلثة الراء

ومنه رغوة اللبن .

106 - رفو :

قالوا: رفوئه بمعنى سَكَنَتْهُ من الرّعب. وقد يكون "رفا" بمعنى الاجتماع والالتحام بالواو

أيضًا . وأمّا ما كان في صنعة الثياب فهو الرُّفَاء مهموز والفعل رفأتُ ، وقد يقال : رفوت .

107 - رقي ، رقي :

قالوا : الرُّقوة بمعنى رِغْص الرمل . ورَقِيّ في الجبل بمعنى صَعَد . ورَقَيْت في السُّلْم

بمعنى صَعِدْتُ والمصدر رَقِيّ ورُقِيّ .

108 - ركو ، ركي :

قالوا : الرُّكوة بمعنى إناء صغير من جلد يُشرب فيه . وركوتُ الأرض بمعنى حَفَرْتُ

فيها . والرُّكِيّ والرُّكِيّة بمعنى البئر .

109 - رمي :

أقول : الرمي معروف والفعل يأتي .

110 - رنو :

قالوا : الرنو بمعنى إدامة النظر .

111 - رهو :

قالوا : رها الشيء يرهو بمعنى سَكَن ، وعيش راهٍ أي خِصَب وساكن ، والرهو سير

خفيف .

112 - روي :

أقول : كل ما كان من هذا الأصل كما في الروي والرّي والرواية فهو في الأصل

ذو صلة بالماء .

حرف الزاي

113 - زي :

أقول : الزبية هي الراية ، وفي المثل : "وَبَلَغَ السَّيْلُ الزُّبْيَ" . وزبى يزيه بمعنى ساقه .

114 - زجو :

قالوا : زجا يزجو الشيء بمعنى تيسر واستقام .

115 - زري :

أقول : زرى عليه وأزرى .

116 - زفو ، زقي :

أقول : زقا الديك زقوا ، وزقى زقيا .

117 - زكو :

قالوا : زكا يزكو زكاءً وزكواً . والزكاء هو النماء والرّبع .

118 - زهو :

قالوا : لا يأتي الفعل من هذا الأصل إلا على فعل وهو زهي يزهي ، ولكننا نجد ابن

دايد قد أثبت فيه زها يزهو .

119 - زوي :

قالوا : زَوَى الشيء يزويه زِيًّا ، وهو معروف ، فأما الذهاب إلى "الزِّي" فما أراي فيه في شيء من إشكال .

حرف السين

120 - سأو ، سأي :

قالوا : السَّأو بمعنى العمّة ، والسَّأى داء في خَلْف الناقة .
أقول : قد يكون التصحيف قد عرض للسَّأو وبالشين بسبب غياب الإعجام في حقة متقدّمة فكان هذا ، وقد ورد هذا في قول ذي الرمة :

كأني من هوي خرقاء مُطْرَف دامي الأضل بعيدُ السَّأو مهيوم

ومن هذا اليائي الذي جاء منه : سَأَيْتُ الثوب أو الجلد بمعنى مددته فانشق .
قلت : قد يكون التصحيف قد عرض للسَّأو ، وقد يفسد عليّ هذا قولهم : سَأَه الأمر مثل ساءه . إن هذا يعني أن الفعل "ساء" قد ذهب به إلى القلب فكان "سَأَى" لأنّ السوء أشهر وأسير من "المقلوب" .

121 - سبي :

أقول : السبيّ والسبَاء هما الاسم والفعل سَبَى يسبي غير أني أتوقّف قليلاً في قول الأقدمين : سَبَّأته السبَّاط والنار بمعنى "لَدَعْتَه" ، وأجد قولهم : سَبَّأ الخمر يَسْبُوها بمعنى شراها ، فهل لي أن أردّ "السبِّي" إلى هذا المهموز ؟

122 - سجو :

قالوا : في قوله تعالى "والليل إذا سجا" (الضحى : 2) سجا بمعنى سَكَن ، والمصدر السُّجُو .

123 - سحو ، سحي :

قالوا : سَحوت الطين عن وجه الأرض وسَحَيْتُهُ إذا حرفته . والمسحاة هي المحرفة .
والفعل بالواو والياء وكلاهما بمعنى .

124 - سخو ، سخي :

أقول : السَّخو والسَّخاء بمعنى الجود والسماح .

125 - السَّدو ، والسدي :

قالوا : السَّدو بمعنى مدَّ اليد نحو الشيء . وقالوا : السَّدَى خلاف اللُّحمة .

أقول : وكأَنَّهُم لَحُوا فِي "السَّدَى" الْجَمْعُ فَقَالُوا : وَاحِدَتُهُ ، سَدَاةٌ ، وَهُوَ "فَعَّلَ" كَالشَّجَرِ وَاحِدَتُهُ شَجْرَةٌ . غَيْرَ أَنِّي أَرَى أَنَّ "السَّدَى" يُقْرَنُ بِاللُّحْمَةِ وَهُوَ مُفْرَدٌ . وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْوَاوِ وَالْيَاءُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا هُوَ بِالْيَاءِ خُصُوصَةً لَا أَجْدَاهَا فِيهَا هُوَ بِالْوَاوِ .

126 - سرو ، سري :

قالوا : السَّرُو بمعنى المروءة والشرف ، والاسم السَّرَاوَةُ . وَالْفِعْلُ سَرَا يَسْرُو ، وَسَرِي يَسْرِي سَرَوًا أَي صَارَ سَرِيًّا أَي كَرِيمًا .

أقول : وفي هذا السَّرَاةُ اسمٌ لجمع من هو سَرِيٌّ ، والسَّرَاةُ جمعٌ سَرِيٍّ مِثْلَ أَهَابَةِ جَمْعِ أَبِي .

127 - سَطو :

قالوا : السَّطو بمعنى القهر والبطش .

128 - سعو ، سعي :

قالوا : مضى سَعُو من اللَّيْلِ أَي قَطَعَهُ مِنْهُ . وَسَعَى يَسْعَى ، سَعْيًا بِمَعْنَى عَدَا .

أقول : ومن هذا السَّعِي بين الصفا والمروة . ومن معنى العَدُو الذي في "السَّعِي" ذُهِبَ بِهَذَا إِلَى الْاجْتِهَادِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي السَّعِي جَهْدًا وَشَقَاءً .

129 - سفو :

قالوا : السَّفَا بمعنى الخفة من كلِّ شيء .

أقول : ومن هذا ذهبوا إلى الأَسْفَى والسَّفَوَاءِ مِنَ النَّبْلِ وَهُوَ الْخَفِيفُ .

130 - السَّقِي :

أقول : السَّقِي مصدر الفعل سَقَى ، والاسم السَّقِيَا ، والسَّقِي بالكسر القدر من

الماء يسقي الزرع .

131 - سلو ، سلى :

قالوا : سلا يسلو سُلوًا وسُليًا وسُليًا . والسُلى : الجلدة الرقيقة يكون فيها الولد في بطن أمه .

وقالوا : شاة سُلياء بمعنى تدلى السلى منها . وفي الحديث : "إنَّ المشركين جاعوا بسلى جزور فطرحوه على النبي".

أقول : وقد اجتمعت الواو والياء في هذا الأصل .

132 - سمو :

أقول : والفعل سما يسمو سُموًا.

133 - سنو :

وقالوا : سنت النارُ تسنو سناءً بمعنى علا ضوءها . والسنا : الضوء.

134 - سهو :

أقول : والسهو بالواو، والفعل سها يسهو.

حرف الشين

135 - شأو ، شأى :

قالوا : الشأو بمعنى الشوط والغاية والأمد . وشأى القوم يشأى بمعنى سبقهم .

أقول : وكأنتهم لحوا تحوّل الواو إلى الياء . غير أننا نجد أيضًا شَاءَ يشاء ، وليس لنا أن نقول أن القلب قد عرض لهذا وذلك لأنّ هذا الفعل الذي دُعي أحوف يعني الإرادة والقصد، وكأنه يومئ إلى "شيء" .

136 - شتو :

قالوا : يشتو بمعنى دَخَلَ في الشتاء، والنسبة إلى شتاء "شتوي" على غير قياس.

137 - شجو ، شجي :

قالوا : شجاه يشجوه بمعنى أحزنه ، والمصدر الشُّجُو . وشجِيَّ يَشْجِيَّ بمعنى همّ

والمصدر الشُّجَا . وكلاهما بمعنى .

أقول : و"الشُّجا" هو العَصَص .

138 - شحو :

قالوا : شحا يشحو ويشحى .معنى ففتح فاه .

139 - شدو :

قالوا : الشدو : القليل من كل شيء ، وشدا .معنى غنى .

140 - شذو ، شذي :

قالوا : الشذى والشذاة .معنى الحدة ، والشذى هو الأذى .

أقول : والشذا .معنى شدة ذكاء الريح الطيبة ، والأصل الواو قد جاء في "الشذى" .معنى الشدة .

141 - شري :

أقول : كأن المسيرة طويلة فينا "الشراء" ومنه شرى .معنى باع أو اشترى ، نجد شري الفرس واستشري أي لج . ثم الشري وهو الأحمر من البثرة الذي يخرج من الجلد . ثم الشري بمعنى الخنظل . كما نجد "الشري" في قولهم : أسد الشري ، والشري أيضا بمعنى الناحية . وقد جاء في المعجم القديم "المشارة" وقيل : هي "الشري" . وكأني أرى الأصل في هذا هو "الشري" والراء مشددة ، وكأنهم هربوا من "المشارة" فخففوا الراء وأحدثوا "شاري" فكان منه المصدر على "مفاعلة" .

142 - شعو :

قالوا : غارة شعواء .معنى فاشية متفرقة .

143 - شغو :

قالوا : الشغا : اختلاف نبتة الأسنان ، وشغت سته وشغيت . وامرأة شعواء وشغياء .

أقول : وجاء في "التشغية" .معنى تقطير البول .

144 - شفي :

ومنه الشفاء ، والفعل شفي ولكننا نقول يشفي ، وشفاه الدواء . والشفى : حرف

كل شيء . وفي لغة التنزيل "على شفا جرف هار" (التوبة : 109) .

أقول : وكأنهم لخوا الواو أصلاً .

145 - شقو ، شقي :

قالوا : الشقوة والشقاوة والشقاء ، والفعل : شَقِيَ يشقِي .

146 - شكو :

أقول : وشكا ، يشكو ، ومنه الشكو والشكاة والشكوى .

147 - شهو ، شهى :

أقول : الشهوة معروفة وهي أصل وفيها الواو ، وقد ذكروا في كلامهم : شهيتُ الشيء .

حرف الصاد

148 - صبو :

قالوا : صبا يصبو صبواً وصبوة بمعنى مال ، والصبوة بمعنى الفتوة .

أقول : وقد يكون لنا أن نجد صلة لهذا بالمهموز "صَبًا" في قولهم : صَبًا عليهم

أي طَلَع .

149 - صدي :

قالوا : الصَدَى بجميع دلالاته من ذوات الباء والفعل صَدَيْ يصدى .

150 - صرى :

قالوا : صَرَى الشيء بمعنى قَطَعَه . والصَّرَى : ماء طال استنقاعه وتغير ، والفعل

صَرَى يصرَى .

151 - صعو :

قالوا : الصَّعْوَة بمعنى صغار العصافير .

أقول : وفي عامية العراقيين "صعيو" بالتصغير للصغير الطفل النحيف ، وقد يُذهب

به للنبز في القميء الذميم .

152 - صغو :

قالوا : صَغَا يصغَى ويصغو صُغُوًاً وصُغِيًا وصَغًا وصَغُوًاً ، وقالوا الصغاء والصغاة ،

والوعنى هو الميل وكذلك صَغِي .

153 - صلو ، صلي :

أقول الصلاة الركوع والسجود ، والصلاة بمعنى الدعاء، والجمع صَلَوَات ، وهي من ذوات الياء . وأما قولهم : صَلَوْتُ الظاهر فهي بمعنى ضربت صلاه .
أقول : وكان "الصلا" أصل في هذا ، وأما صَلَّى اللحم وغيره يصلبه فإنه بمعنى شواه ، وهو من ذوات الياء ، وصليت النار أي قاسيت حرها .

حرف الضاد

154 - ضبو ، ضبي :

قالوا : ضبته الشمس تضوه ضبياً وضبوا بمعنى لفتحته .
أقول : ومجيء "ضبي" مصدرًا يشير إلى أن الفعل كما كان واوياً يكون يائياً .

155 - ضرر ، ضري :

قالوا : ضري به ضراً وضراً بمعنى لهج ، وضري الكلب وأضراه صاحبه بمعنى عوده، والضرؤ من الجذام .

156 - ضغو :

قالوا : ضغا الذئب والسنور والثعلب ضغاً وضغواً ، وكذلك الكلب والحية : صوت وصاح .

157 - ضفو :

قالوا : ضفا ضفواً بمعنى كثر ومنه ضفا الشعر والصوف . والضفوف : السعة والخير .

158 - ضهو :

قالوا : المضاهاة هي المشاكلة .
أقول : وكان الأصل هو المهموز "ضاهاً" .

حرف الطاء

159 - طبي :

قالوا : طبيته عن الأمر بمعنى صرفته .

160 - طحو ، طحي :

قالوا : طَحَاً يطحو .معنى بَسَطَ وكذلك يطحي .

161 - طخو ، طخي :

قالوا : طخا الليل .معنى أظلم ، والطخوة : السحابة ، وليلة طخياء .

162 - طرو :

قالوا : طرا .معنى أتى من مكان بعيد ، يطرو طُرُواً ، وطَرِيَّ يطْرَى إذا أُقْبِلَ .

أقول : ولنا أن ننظر في المهموز طَرَأَ .

163 - طغو ، طغي :

قالوا : الطغيان، والطُّغوان "لغة" .

أقول : وجاء طُغَوَى في لغة التنزيل .

164 - طفو :

أقول : إنه من بنات الواو ، طفا يطفو .

165 - طلو ، طلي :

قالوا : طلي يطلي ، ولكنهم قالوا "طلاوة" وقياسه "طلاية" .

166 - طمو ، طمي :

قالوا : طَمًا يطمو طُمُومًا .معنى ارتفع ، وطَمَى يَطْمِي مثل طَمَّ يَطْمُ إذا مرَّ مسرعًا .

167 - طني :

قالوا : الطنَى .معنى التهمة ، وهذا من المهموز "طنأ" ، والطنِي والطنُوءُ .معنى

الفجور .

168 - طهو ، طهي :

أقول : طَهَا اللحم يطهو طَهُوًا وطَهُوًا وطَهُيًا : عاجله بالطبخ أو الشئ .

حرف الظاء

169 - ظري :

قالوا : ظَرَى إذا لَانَ ، وظَرَى يظري إذا جَرَى .

170 - ظمو :

الظَّمَا ، وَالظَّمَا وَالظَّمُوْا مِثْلَ الظَّمِّ مِنْ أَضْمَاءِ الْإِبِلِ .

حرف العين

171 - عبو :

قالوا : عَبَا الْمَتَاعَ عَبَّوْا وَعَبَاءُ أَي هَيَّأَهُ . وَعَبَّى الْجَيْشَ تَعْبِيَةً ، وَفِي ذَهَبُوا إِلَى الْمَهْمُوزِ "عَبَّأ" ، وَالْمَصْدَرُ تَعْبِيَةٌ .

172 - عتو :

قالوا : عَتَا يَعْتُو عَتْوًا بِمَعْنَى اسْتَكْبَارٍ وَتَجَاوُزِ الْحَدِّ .
أَقُولُ : وَقَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ التَّرْبِيلِ "عَتِي" وَقَدْ صِيرَ إِلَى الْيَاءِ بِسَبَبِ كَسْرِ الْعَيْنِ ، كَذَا قَالُوا .

173 - عشو ، عشي :

قالوا : عَشَا فِيمَا هُوَ أَسْوَدُ اللَّوْنِ مَعَ كَثْرَةِ الشَّعْرِ ، وَالْعَشْيُ الْكَثِيرُ الشَّعْرِ الْجَانِبِيُّ السَّمِجُ .
وَعَشِيَّ شَعْرَهُ يَعْنِي عَشَّوْا وَعَشَّأَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى "وَلَا تَعْتَرُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ" (البقرة : 60) .

174 - عشو ، عشي :

قالوا : عَشِيَّ الرَّجُلُ يَعْشِي بِمَعْنَى لَا يُبْصِرُ لَيْلًا . مِنْ كَلَامِهِمْ : أَوْطَأَنِي عَشْوَةَ ،
وَالْعَيْنُ مِثْلَةٌ . وَ"العِشَاءُ" أَوَّلُ الظُّلَامِ ، وَالْعِشَاءُ : طَعَامُ هَذَا الْوَقْتِ .

175 - عضو :

أَقُولُ : الْعِضْرُ وَالْعِضَّةُ هُمَا الْقِطْعَةُ .

176 - عطو :

قالوا : الْعَطْوُ هُوَ التَّنَاوُلُ .

177 - عظو :

قالوا : عَظَاهُ يَعْظُوهُ بِمَعْنَى اغْتَالَهُ ، وَالْمَصْدَرُ "العَظْوُ" .

178 - عفو :

أَقُولُ : عَفَا يَعْفُو عَفْوًا مَعْرُوفٌ .

179 - عقو :

قالوا : العَقْوَة أو العَقَاة بمعنى الساحة وما حول الدار ، يقال : نزل بعقوته .
أقول : عقا يعقو ويعقي إذا كره شيئاً .

180 - عكو :

قالوا العُكْوَة هي أصل اللسان ، والعكوة : أصل الذئب . وعكاه عكواً بمعنى شدّه .
181 - علو ، علي :

قالوا : رجل عَليان وعَليان بمعنى الضَّخْم الطويل ، وعُلوّان الكتاب قد ذهب به إلى
النون .

182 - عمي :

أقول : العَمَى من ذوات الباء ، وليس فيه شيء من الواو .

183 - عنو ، عني :

قالوا : عنا يعنو ، والعنوة بمعنى القهر . ولنا الفعل "عني" وهو معروف .
184 - عوي :

أقول : عَوَى يعوي ، وإذا كان من الواو فهو المضاعف "العو" .

حرف الغين

185 - غبو ، غبي :

قالوا : غَبَى الشيءَ وغَبِيَّ عنه غَبًا وغَبَاوَةً وغَبَاءً .

186 - غثو :

قالوا : غَثَا الوادي يغثو غَثْوًا ، والغثاء وهو حميل السيل من القَمَش .

187 - غدو ، غدي :

قالوا : الغُدوة بمعنى البُكْرَة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس .

أقول : وقالوا : الغدايا : والعشايا : وقد أشرنا إلى أنّ "العشيّة" من الواو في الأصل .

188 - غري :

قالوا : غَرَى بالشيء يغري بمعنى أولع به ، وكذلك أُغري .

أقول : والأصل هو الغراء الذي يلصق به الشيء .

189 - غزرو :

أقول : الفعل من ذوات الواو ، والفاعل "غازٍ" وجمعه غزاة ، وفيه "غزِيٌّ" في لغة التثنية . وقرئ : غزِيٌّ .

190 - غسو :

قالوا : غسا الليل يغسو أي أظلم .

191 - غشو ، غشي :

قالوا : العشوة ، مثلثة الغين ، ومن هذا غشي عليه غشيًا .

192 - غضو :

قالوا : غضا على الشيء وأغضى ، وأغضى على القذى .

193 - غطو ، غطي :

قالوا : غطى الشباب غطياً وغطياً بمعنى امتلاً . وغطاً الليل يغطو ويغطي غطوًا وغطياً إذا غسأ وأظلم .

194 - غفو ، غفي :

أقول : غفًا يَغفُو وأغفى ، والغفَى : ما ينفونه عن إبلهم ، والغفَا : قشر الخنطة .

195 - غلو ، غلي :

أقول : غلا يغلُو غلاءً ، وغلا يغلُو غلُوًا . وغلى يغلي ، ومنه غلَّت القدر .

196 - غمو ، غمي :

قال ابن دريد : غمًا البيت يغموه ويغميه إذا غطاه بالطين والخشب .

197 - غني :

أقول : الغنى ، المال والثراء ، والغنَاء غيره وكلاهما بالياء .

حرف الفاء

198 - فأو ، فأي :

قالوا فأوتُ رأسه بالعصا وفأيته فأيا .

أقول : وقالوا في "فنة" : الهاء عوض من ياءٍ حُذفت . هذا قول اللغويين وأصحاب المعجمات ، والذي أراه أن الهاء علامة تأنيث ويدلُّ على ذلك مجيء "وَجْهَةٌ" في لغة التزييل ، مع ورود "جهة" كثيراً .

199 - فتو ، فتى :

أقول : وردت الفُتُوَى والفُتُوَّةُ كما ورد في جمع "فُتًى" فِتْيَةٌ وفِتْيَانٌ . وقالوا في "الفُتُوَّةُ" إنها جمع "فُتًى" وإن غَلَبَ عليها استعمال المصدر .

200 - فحو :

قالوا : "الفِحَا" بمعنى أضرار القدر ومنها التوابل . والفَحْوَةُ هي الشَّهْدَةُ ، والفَحْوَى معروفة .

201 - فدي :

أقول : "الفِدِيَّةُ" و"الفِدَاءُ" بالياء .

202 - فرور ، فرري :

قالوا ، الفراء هو الفَرُّورُ ، وفَرَّرَى يَفَرِّرُ أي شَقَّ .

203 - فشو :

قالوا : فَشْنَا يَفْشُو فَشْوًا وَفُشْوًا وَفُشْيًا .

204 - فصى :

قالوا : فَصَى الشَّيْءَ فَصِيًّا بِمَعْنَى فَصَلَهُ .

205 - فضو :

قالوا : فَضَا المَكَانَ ، وَهُوَ الفَضَاءُ .

206 - فعو :

قالوا : الأَفْعَاءُ هي الروائح الطيِّبَةُ . وكأَنَّ هذا مما اسْتُعْمِلَ دون أن يستعمل الواحد . ومنه الأَفْعَى والأَفْعُوَانُ .

207 - فغو :

قالوا : الفَغْوُ والفَاغِيَةُ بِمَعْنَى الرَّائِحَةُ الطيِّبَةُ . وَفَعَا الشَّجَرُ .

208 - فلو ، فلى :

قالوا : فَلَا الصَّبِيَّ والمُهْر وغيره فَلَوْا بمعنى عَزَلَهُ عن الرُّضَاعَة . وفَلَا رأسه يفلوه ويفليه .

209 - فني :

أقول : الفعل : فَنِي ، وفَنَى نادر . والفناء : سعة أمام الدار .

حرف القاف

210 - قبو :

قالوا : قَبَا الشيءَ قَبْوًا بمعنى جمعه بأصابعه . والقَبْوَة : انضمام بين الشفتين ، والقباء من الثياب ، والقباية : المفازة بلغة حمير .

211 - قنو :

قالوا : قَنَوْتُ بمعنى خَدَمْتُ . والمَقَاتِيَة والمَقَاتَوَة بمعنى الخُدَام ، والواحد مقتويّ أو مُقْتَوٍ .

212 - قنو :

قالوا : القَنُوَة بمعنى جمع المال ، وقَنَى يقني قَنِيًا .

213 - قديو ، قدي :

قالوا : هي قدوة بضم القاف وكسرهما ، وجمعها فُعَل وفِعَل ، وهي الأسوة . وقدأ اللحمُ يقدو ويقدي إذا شممت منه رائحة طيبة .

214 - قذي :

قالوا : قَذَيْت العَيْنُ تَقْذِي قَذًى . والقَذَى : ما علا الشراب من شيء يسقط فيه .

215 - قرو ، قروي :

قالوا : القَرُو شبه الخوض . وقرأ الأمر واقتراه : تَبَّعَهُ واستقراه . والقَرَى : مجرى الماء ، والجمع قُرَيان وأقرباء ، والقَرْوَة : أن يعظم جلد البيضتين لريح فيها أو ماء . والقربة معروفة وجمعها قُرَى ، والنسب : قَرَوِيّ .

216 - قسو :

أقول : والفعل قَسَا ، والمصدر : قَسْوَةٌ .

217 - قشو :

قالوا : المقشُوُّ هو المقشَّرُ .

218 - قصو :

قالوا : قَصَا يَقْصُو بِمَعْنَى بَعَدَ ، وَالْقُصْوَى ، وَسَمِعَ فِيهَا الْقُصَا ، وَالْأَصْلُ هُوَ الْوَاوُ نَظِيرُ الْعُلْيَا ، وَلَمْ يُسَمَّعِ "الْعُلْوَى" .

219 - قضى :

قالوا : قِضَةٌ وَهِيَ نَبْتَةٌ سُهْلِيَّةٌ ، وَجَمَعَهَا قِضَى وَقِضُونَ .
أقول : وهذه من الثنائي الذي قيل فيه : حُدِفَتْ لَامُهُ مِثْلَ عِضَةٍ وَقُلَّةٍ وَغَيْرِهِمَا .

220 - قطو ، قطي :

قالوا : فِي جَمْعِ "الْقَطَاةِ" : قَطَوَاتٌ وَقَطِيَّاتٌ ، وَالْقَطَا اسْمُ جَمْعٍ .

221 - قعو :

قالوا : الْقَعْوُ بِمَعْنَى الْبَكْرَةُ مِنْ خَشَبٍ ، وَقَعَا الْفَحْلُ عَلَى النَّاقَةِ .

222 - قفو ، قفي :

قالوا : الْقَفَا مَا كَانَ وَرَاءَ الْعُنُقِ ، وَالْجَمْعُ أَقْفٌ وَأَقْفِيَّةٌ ، وَالْقَافِيَةُ كَالْقَفَا . وَقَفْوَتُهُ وَقَفِيَّتُهُ : ضَرَبَتْ قَفَاهُ . أَقُولُ : وَقَفَا وَقَفَى بِمَعْنَى تَبَعَ .

223 - قلي :

قالوا : قَلَى يَقْلِي قَلِيًّا بِمَعْنَى كَرِهَ وَأَبْغَضَ ، وَفِي لُغَةِ التَّنْزِيلِ : "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى" (الضحى : 3) .

وقالوا : قَلَاهُ يَقْلَاهُ ، لُغَةٌ طِيَّةٌ .

224 - قنو ، قني :

قالوا : الْقِنْوَةُ وَالْقِنِيَّةُ بِمَعْنَى الْكَسْبِ . وَقَنَا الْمَالَ وَقَنَيْ . وَقَنَوْتُ الْعَنْزَ وَقَنَيْتُ : أَخَذْتُهَا لِلْحَلَبِ . وَقَنَيْتُ الْحَيَاةَ : لَزِمْتُهَا . وَقَنَوْتُ الْعَنَمَ وَغَيْرَهَا وَقَنَيْتُ اقْتَنَيْتُهَا لِنَفْسِي .

حرف الكاف

225 - كبو :

قالوا : كبا يكبو إذا عَثَرَ .

226 - كتو :

قالوا : الكتو بمعنى مقارنة الخطو .

227 - كئو :

قالوا : الكئوة بمعنى مجتمع التراب كالحثوة ، وكثرة اللبن الخائر المجتمع عليه

228 - كدو ، كدي :

قالوا : كَدَت الأرض تكدو كَدُوًا وكُدُوًا إذا أبطأ نبتها . وأكدي بمعنى أَلَحَّ في المسألة . والكُدِيَّة صلابة في الأرض .

أقول : ومن "الكُدِيَّة" وصلوا إلى "المُكَدِّي" ، فكأنه يُلحُّ في المسألة كمن يضرب في أرضٍ صُلْبَةٍ .

229 - كرو :

قالوا : الكِرْوة والكُرْوة والكِرَاء .

230 - كسو :

قالوا : كَسَا يكسو، والكُسُوَّة : ما يُكسَى به .

231 - كعو :

قالوا : كَعَا بمعنى جَبِنَ .

232 - كفي :

قالوا : كَفَى يكفي ، ورجل كَافٍ وكَفِيٌّ ، وكافيك من رجل .

233 - كلي :

قالوا : كلاه كَلِيًّا بمعنى أصابَ كَلِيَّتَهُ .

234 - كمي :

قالوا : كَمَى الشيء بمعنى سَتَرَهُ .

حرف اللام

235 - لحو ، لحي :

قالوا : لَحَا الشجرة يلحوها ولحا الرجل لَحْوًا أي شتمه . واللَّحِي منبت اللحية ، ولحيان أي طويل اللحية ، ورجل ألحى ولحياني .

236 - لحو :

قالوا : اللُّحَا بمعنى كثرة الكلام في الباطل .

237 - لصور :

قالوا : لَصَاه يَلصوه أي عابه . وندر قولهم : يَلصِي . واللُّصْر : القذف .

238 - لظي :

قالوا : اللَّظَى : النار . "إنها لظي نَزَاعَة لِلشَّوَى" (المعارج ، 15-16) .

239 - لعو :

قالوا : كَلَبَة لَعْوَة بمعنى حريصة على ما يُؤكَل .

240 - لغو :

قالوا : اللُّغُو واللُّغَى ، وفي التنزيل : "لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِغِيَة" (الغاشية ، 11) .

241 - لغو :

قالوا : لَفَا اللَّحْمَ : قَشَرَهُ وهذا كالمهموز لَفَأَ .

242 - لمو :

قالوا : لَمَّا الشَّيْءَ لَمَّوًا بمعنى أخذه بأجمعه .

243 - لهو ، لهي :

قالوا : لَهَوْتُ بِهِ وَلَهَيْتُ بِهِ .

حرف الميم

244 - مأو ، ماي :

قالوا : مَأَيْتُ فِي الشَّيْءِ أَمَأَيْ مَأْيًا بمعنى بالفت ، وَمَأَوْتُ الْجِلْدَ وَالذَّلْوَّ وَالسَّقَاءَ مَأْوًا وَمَأَيْتُ السَّقَاءَ مَأْيًا وَسَعْتُهُ وَمَدَدْتُهُ لِيَسْعَ .

245- متو ، متي :

قالوا : مَتَوْتُ مثل مَطَوْتُ ، وَمَتَوْتُ الحبل مَتَوًّا ومَتَيْتُهُ بمعنى مَدَدْتُهُ .

246- محو ، محي :

قالوا : مَحَا الشيءَ بِمَحْوِهِ وبِمَحَاهِ مَحْوًا وَمَحَيًّا بمعنى أَذْهَبَ أَثْرَهُ ، وَالْمَحْوَةُ : المَطْرَةُ .

247- مدي :

قالوا : المَدَى بمعنى الغاية ، ومَدَى الأَجَل : منتهاه .

أقول : ولا بد أن نلمح المضاعف "المدد" .

248- مذي :

قالوا : المذِي .

249- مرو ، مري :

قالوا : المَرُو : حجارة بيض ، والمروة تقابل "الصففا" التي هي حجارة سود . ومَرَى الناقة مَرِيًّا بمعنى مَسَحَ ضرعها للذرة .

250- مزو ، مزي :

قالوا : مَزَا مَزُورًا بمعنى تكبَّر ، والمَزُورُ والمَزِي في كلِّ شيء التمام .

251- مسو ، مسي :

قالوا : مَسَوْتُ على الناقة مَسُورًا إذا أدخلتَ يَدَكَ في حياثها فنَقَيْتَهُ . والمساء ضدَّ الصباح ، والمَسِي بفتح الميم وكسرهما كالمساء .

252- مشو ، مشي :

أقول : المَشِي معروف ، وقالوا : المَشُوُّ بناءً فعول .

253- مصو :

قالوا : المَصُوء هي الرُّسْحَاء .

254- مطو :

قالوا : المَطُو : الجَدُّ في السير والنَّجَاء ، ومَطَا مَطُورًا . والمَطَا : الظهر لامتداده .

255 - معو ، معي :

قالوا : المَعَى والمَعِي واحد الأمعاء ، والثاني أكثر . والمعْو من الرُّطْب : ما عَمَّهُ الإرطاب .

256 - مغو :

قالوا : مَعَا السُّنُور مَغَوًا وَمُغَاءً بمعنى صاح .

257 - مقو ، مقى :

قالوا : مَقَا الفصيل أمه بمعنى رَضِعَهَا ، وَمَقَوْتُ الشيء بمعنى جَلَوْتُهُ ، وَمَقَيْتُ لغة .

258 - مكو :

قالوا : المَكَاء بمعنى الصغير .

259 - ملو :

قالوا : المَلَاة (مثلثة) والمَلَا والمَلَّى بمعنى مدّه العيش .

260 - مهو :

قالوا : المَهْو من السيوف هو الرقيق .

حرف النون

261 - نأي :

قالوا : النَّأْيُ : البعد .

262 - نبو :

قالوا : نبا عن الشيء نُبُوًا وَنُبِيًّا وَنُبُوءًا . وقد يُذهب إلى المهموز في إرادة معنى "النبي" وقد همز أهل المدينة جميع ما في القرآن من "النبي" ، ولكن الأكثرين رفضوا الهمز في "النبي" .

263 - نتو :

قالوا : نَتَا الشيء نَتُوًا وَنُتُوًا بمعنى "وَرَمَ" ، وَنَتْنَا عضو من أعضائه .

أقول : وقريب من هذا المهموز نَتَأُ .

264 - نشي ، نشي :

قالوا : نَشَا الحديث نَشُوًا بمعنى حَدَّثَ به وأشاعه ، وَنَشَوْتُ وَنَشَيْتُ .

265 - نجو :

أقول : نَجَا يَنْجُو نَجْوًا وَنَجَاءً ، والنجوة والنجاة بمعنى ما ارتفع من الأرض .

266 - نحو ، نحى :

قالوا : النَّحُو بمعنى القصد والطريق ، وَنَحَاه يَنْحُوهُ وَيَنْحَاهُ ، وَنَحَى عَلَيْهِ بمعنى اعْتَمَدَ ، وكذلك أُنْحِيَ عَلَيْهِ بِالضَّرْبِ . وَالنَّحْيُ وَالنَّحْيُ هُوَ الزُّقْ .

267 - نحو :

أقول : وَالنَّحْوَةُ هِيَ الْعِظْمَةُ وَالْكَبِيرُ .

268 - ندر ، ندي :

أقول : النَّدَى هُوَ الْبَدَلُ ، وَمَا يَسْقُطُ فِي اللَّيْلِ ، وَقَدْ نَدَيْتَ لَيْلَتَنَا ، وَالنَّدَاءُ : الصَّوْتُ . وَتَدَوَّتِ الْقَوْمَ أَنْدُوهُمْ بمعنى جمعهم في النادي . وَالنَّدَى وَالنَّدْوَةُ .

269 - نزو :

أقول : النَّزْوُ بمعنى الوَثْبُ وَالتَّزْوَانُ .

270 - نسو ، نسي :

قالوا : النَّسْوَةُ ، بِفَتْحِ النُّونِ وَكسرها : النَّسَاءُ ، وَعِرْقُ النَّسَاءِ مِنَ الْوَرِكِ إِلَى الْكَعْبِ ، وَالْفِعْلُ نَسِيَ .

271 - نشو :

قالوا : النَّشَا بمعنى نسيم الريح الطيبة ، وَنَشِيَ الرَّجُلُ مِنَ الشَّرَابِ نَشْوًا وَنَشْوَةً (مثلثة) . وَنَشَوْتُ فِي بَيْتِ فُلَانٍ وَهَذَا مِثْلُ الْمَهْمُوزِ .

272 - نصو :

قالوا : النَّاصِيَةُ قِصَاصُ الشَّعْرِ مِنْ مَقْدَمِ الرَّأْسِ . وَنَصَوْتُهُ بِمَعْنَى قَبَضْتُ نَاصِيَتَهُ . وَنَصَّتِ الْمَاشِطَةُ الْمَرْأَةَ وَنَصَّتْهَا .

273 - نضو :

قالوا : نَضًا ثَوْبَهُ عَنْهُ نَضْوًا وَنَضُوًّا بِمَعْنَى خَلَعَهُ . وَالنُّضُو : الْمَهْرُولُ .

274 - نطو :

قالوا : نَطَوْتُ الحبل بمعنى مددته ، والإنطاء العطاء ومنه "إنا أعطيناك الكوثر"
(الكوثر ، 1) .

275 - نعو :

قالوا : النعو : الدائرة تحت الأنف . والنعي . والفعل : نعى ينعى .

276 - نغي ، نغو :

قالوا : والنغية مثل النعمة ، ونَعَوْتُ ونَغَيْتُ نَعْوَةً ونَغِيَةً .

277 - نفو ، نفي :

قالوا : نَفَى يَنْفِي نَفْيًا ، والنَّفْوَ : الخرجة من بلد إلى بلد . وكذلك نفاية الشيء .

278 - نفو ، نقي :

قالوا : النقاوة مصدر ما هو نقيّ . والنَّقَا : القطعة من الرمل ، وقالوا في التثنية :
نَقَوَانٌ ونَقْيَانٌ . والنَّقِيُّ : مخُّ العظم .

279 - نكي :

قالوا : نَكَى العدو نكايَةً بمعنى أصاب منه .

280 - نمو ، نمي :

قالوا : نَمَى الماء طَمًا ، بنمي نَمِيًا ونُمِيًا ونَمًا .

وقال الكسائي : لم أسمع "ينمو" إلا من أخوين من بني سليم . ونَمَى الحديد ينميه
أي رَفَعَهُ .

281 - نهي :

قالوا : نَهَى يَنْهَى ، والنُّهْيَةُ : العقل ، وجَزْرور نُهْيَةٌ أي سميئة .

حرف الهاء

282 - هبو ، هي :

قالوا : هَبَا الرماد يهبو بمعنى اختلط والمصدر الهَبْوُ ، والاسم هباء ، وفي التثنية :
"فجعلناه هبَاءً مَنْثُورًا" (الفرقان ، 23) . وهَبِيَّ بمعنى زَجَرَ الفرس . والهَبْوَةُ بمعنى الغيرة .

283 - هاتى :

أقول : هاتى مثل آتى . بمعنى أعطى ، قال تعالى : "قل هاتوا برهانكم" (البقرة : 111) .
وأقول أيضا : أوردت هذا الفعل هنا للألف في آخره ، وكان ينبغي أن أشير إليه في
"عطو" . أو في "آتى" .

284 - هجو :

قالوا : هجوت الحرف مثل تمجأت ، وهجوت الرجل بمعنى شتمته ، وقالوا : هجى
يهجى .

285 - هدى :

و"الهدى" و"الهدى" كله بالياء . أقول : وقد انظر فيه إلى المهموز "هدأ" .

286 - هذى :

أقول : هذى يهذى بالياء ، والهديان والهدى هما المصدر .

287 - هرو ، هري :

قالوا : الهراوة بمعنى العصا ، وهري ، وأثبت ابن دريد : هرا الطعام يهروه . بمعنى
أنضجته وحالفة غيره .

288 - هزو :

أقول : جاء في لغة التثريب "الهزو" ، وكأنه من تسهيل الهمزة في "هزء" .

289 - هفو :

قالوا : هفا هفوا . بمعنى أسرع .

290 - همى :

وهمى الغيث هميا .

291 - هنو :

قالوا : هنوات في الشرّ وكان الواحد "هنّة" .

أقول : وهذا من "هنو" في الأسماء الستة .

حرف الواو

292 - وأي :

قالوا : الوأي بمعنى الوعد ، وفي حديث أبي بكر : "من كان له عند رسول الله وأيٌ فليحصُرهُ".

293 - وثي :

قالوا : وثى به إلى السلطان بمعنى وثى به ، قاله ابن الأعرابي ، وهو "أثى" في قول ابن سيده .

294 - وجي :

قالوا : وجيتُ الدابة ، وهو وِج ، والوَجَا بمعنى الحَفَا .

295 - وحي :

قالوا : الوحي بمعنى الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام . والوحي بمعنى الكتاب ، المكتوب ، والوَحْيُ بمعنى الصوت ، والوَحَاء السرعة .

296 - وحي :

قالوا : الوَحْيُ هو القصد ، وتوَحَّي معروف ، وكأثي ألمح فيه "أخو" .

297 - ودي :

قالوا : وَدَى يدي ، ومنه الدِيَّة . وهذا يومىء إلى "يد" .

298 - وذِي :

قالوا : النوذِي والوذِي بمعنى المنى والمنِي .

299 - وري :

قالوا : الورَى بمعنى الناس ، وكأته من البرَى .

300 - وزِي :

قالوا : الوزَى بمعنى الموازاة أي المقابلة .

301 - وسي :

قالوا : الوَسِي بمعنى الخلق ، والوَسِي بمعنى الاستواء ، وهو مقلوب "سَوَى" ومثله "وَأَسَى" وهو من "سَاوَى".

302 - وشي :

قالوا : الوَشِي بمعنى تَحْسِينُ الثياب .

303 - وصي :

ومنه قولهم : أَوْصَيْتُ ، والاسم الوَصِيَّةُ .

304 - وعي :

أقول : الوَعْيُ بمعنى ما يعيه المرء ويدركه ، والواعية والوَعْيُ بمعنى الصراخ والصوت .

305 - وغي :

قالوا : الوَعْيُ بمعنى الصوت ، وقد ذُهب به إلى معنى الحرب .

306 - وفي :

قالوا : وَفَى يَفِي وَفَاءً .

307 - وقى :

وَوَقَى يَقِي ومنه الوقاية .

308 - ولي :

قالوا : وَكَلَى يَلِي ، وانظر "تلا" .

2 - ما ورد من الثلاثي ووسطه الواو أو الياء على حروف المعجم :

309 - أوب :

أقول : وفي هذا آب يؤوب والمصدر إياب بمعنى الرجوع . ولنا فيه أيضاً مقلوبه بآء يبوء بمعنى رَجَعَ . لقد جاء هذا في لغة التثنية مع خصوصية دلالية ، قال تعالى : "وباءوا بغضبٍ من الله" .

310 - أود :

وفي هذا "آد يؤود" بمعنى ثَقُلَ وأجهدَ كما في قوله تعالى : "ولا يؤوده حفظهما" .

311 - أول :

قالوا : الأولُ : الرَّجُوعُ ، والآيل هو اللَّبَنُ الخائر (ر) ، وآل الخيمة (ه) عمودها ، وآل البيت هم أهل البيت .

وأعود إلى "الآل" في "آل البيت" والآل كالأهل ، وكلاهما مادة واحدة ، وبجاء الهاء من البدل للابتعاد عن "أل" التي هي أصل "آل" .

وقد يكون لنا أن نتساءل عن صلة "آل" بالآلة فأقول : لعل الأصل هو الألف واللام اللذان هما أداة التعريف وبهما ضرب من تحديد الاسم والإشارة إليه . وهذه الخصوصية التي تستفيدها الكلمة بزيادة الأداة فيها ما يكون من إفادة معنى الآلة .

312 - أين :

وفي هذا "آن يئين" بمعنى "حان يحين" ، والمصدر "الأين" ، وقد قل استعماله ، بل نجد منه ما يدل على التعب .

313 - بون ، بين :

أقول : لا بد لنا أن نعود إلى الظرف "بين" لنجد منها الطريق إلى معنى البين والبيان ثم البون .

314 - توب :

أقول : التوب والتوبة بمعنى الرجوع عن الخطأ ، وقد ورد هذا في كثير من الآيات كقوله تعالى : "ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً" (الفرقان : 71) .

وقد وردت التوبة من أعماله تعالى فذهب إلى الغفران والرحمة كقوله "لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة" (التوبة : 117) . وقال : "فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً" (النصر : 3) .

أقول : ولما كان هذا يفيد الرجوع مع خصوصية في الدلالة فلنا مثله في "تاب يثوب" فنقول : تاب إلى رُشده (ز) .

(5) أقول : وكان ينبغي أن يكون "الأول" ولكن المعرب القديم يبتعد عن وأو مكسورة . وقد خص باللبن الخائر لأن اللبن الحليب يرجع أي يزول إلى ما هو خائر .

(6) و"آل الخيمة" عمودها ، وهذا "الآل" المذكر قبل المؤنث وهو "آلة" الذي تحول إلى مصطلح فني .

(7) فانتى أن أشير إلى "ج وز" ومنه "الجواز" وهو معروف .

315 - جوس :

أقول : وهذا مصدر جاس يجوس .

316 - جوش ، جيش :

قالوا : الجَوْش هو الصدر مثل الجَوْشوش ، وجَوْش الليل : جَوزه ووسطه .

317 - جول ، جيل :

أقول : الجَوْل والجَوْلَان مصدر جال يجول ، والمَجَوْل : ثوب صغير تجول فيه الجارية .
والمَجَوْل : جدار البئر . والمَجِيل : كل صنف من الناس ، فالعرب والفرس والرُّوم كلٌّ منهم جيل .

318 - حوب :

قالوا : الحُوب والحُوب والحَاب بمعنى الإثم .

319 - حود ، حيد :

قالوا : الحُمى هي حَوْدٌ تُحاوِدُ المحموم أي تَتَعَهَّدُهُ ، والحَيْدُ : ما شخص من نواحي الشيء .

320 - حوذ :

قالوا : حاذ يجود حوئًا مثل حاط يحوط .

321 - حور ، حير :

قالوا : الحُور : الرجوع عن الشيء وإلى الشيء . وحر بصره يحار حيرةً وحيرًا إذا نظر إلى الشيء فَعَشِيَ بصره ، والحيرة لدى الرجل معروفة .

322 - حوز ، حيز :

قالوا : الحُوز والحَيِز كلاهما السير الشديد والرُّويد . والحيز السُّوق اللين ، وحاز الإبل أي ساقها .

323 - حوس (8) حيس :

قالوا : حاسه حوسًا مثل حساه ، وحاس حوسًا بمعنى طَلَبَ . والحيس : الخَلْط ومنه سُمِّيَ الحيس وهو الأقط يخلط بالتمر والسمن .

(8) أقول : فانتني أن أدرج الحَوَص وهو مصدر حاص الثوب حوصًا وحياصة . والحَيْص : الحديد عن الشيء والفعل حاص يحيص .

324 - حوش ، حيش :

قالوا : الحُوش بلاد الجن ، وقالوا : هي الإبل المتوحشة ، ورجل حُوشي لا يخالط الناس ولا يألفهم ، والحَيْش : الفَزَع .

325 - حوف ، حيف :

قالوا : الحَافَة والحَوف : الناحية والجانب ومثل هذا في "الحيف".
والحيف : الجور والظلم وأصل الميل في الحكم .

326 - حوك (ڤ) ، حيك :

أقول : حاك الثوب يحوكه حَوَكًا وحيَاكَةً ، ومثل هذا حاك يحيك .

327 - حول ، حيل :

أقول : الحَوْل سنة بأسرها ، وهو مصدر حال يحول . والحَيْلَة جماعة المعز . وحالت الناقة تحيل حيالاً : لم تحمل .

328 - حوم :

قالوا : الحَوم : القطيع الضخم من الإبل ، وهو مصدر حام يحوم ومثله الحَومان .

329 - حوي :

أقول : حَوَى الشيء يحويه حَيًّا وحَوَاية مثل احتواه .

330 - حين :

أقول : الحِين هو الزمن ، والحِين هو الهلاك .

331 - خوب ، خيب :

قالوا : الخَوْبَة : الأرض التي لم تُمَطَّر بين أرضين ممطورتين . و"الخَيْبة" مصدر خاب يخيب .

332 - خود :

أقول : الخَوْد : الفتاة الحسنة الخَلْق الشابة الناعمة .

333 - خور ، خير :

قالوا : الخَوَار : صوت الثور ، وما اشتدَّ من صوت البقرة والعجل ، والخَيْر ضدَّ الشرِّ .

(9) وفاتني أن أدرج الخوق بضم وفتح : ما استدار بالكُمرة من حروفها والخَيْق : مصدر حاقَّ بمعنى ما حاق بالرجل من مكر .

334 - خوز :

عن ابن الأعرابي : خزاه خزواً وخازَه خوزاً إذا ساسَه ، والخوز : المعادة .

335 - خوس ، خيس :

قالوا : التخويس بمعنى التنقيص ، وهو أيضاً ضمُّ البطن . والخيس مصدر خاس
يخيس خيساً بمعنى تَغَيَّرَ وَفَسَدَ وَأَنْتَنَ ، وخاست الجيفة : أروحت .

336 - خوش ، خيش :

قالوا : الخوش : صَفَّرَ البطن ، والخيش : ثياب رفاق النسج غلاظ الخيوط من
مُشاقاة الكتان .

337 - خوص :

قالوا : الخوص : ضيق العين وصعَّرها وغؤورها . والخيص من عيوب العين ،
والأخيص الذي إحدى عينيه صغيرة والأخرى كبيرة .

338 - خوط ، خيط :

قالوا : الخوط : الغصن الناعم ، والخيط معروف .

339 - خوف ، خيف :

أقول : الخوف معروف ، والفعل خاف يخاف (فَعِلَ يَفْعَلُ) . والأخيف من الناس
الذين أمهم واحدة وآباؤهم شتى .

340 - خول ، خيل :

قالوا : الخال أخو الأم ، وخولُ الرجل : حَسَمُهُ ، وخولُهُ المال : أعطاه إياه .
وخال الشيء يخاله خيلاً : ظنَّه . والسَّحابة المُخيلة : التي إذا رأيتها حسبتَها ماطرة . وكأني
أرى هذا يومئذ إلى الأصل وهو "الخيل" التي قيل فيها "الخيل معقود بنواصيها الخير" .

341 - خوم ، خيم :

قالوا : أرض خامّة أي وخيمة . والخيمة معروفة ، والخيم : الخلق ، وقيل : هو
معرب فارسيّ الأصل .

342 - خون :

قالوا : الخَوْنُ والفعل خَانَ ، والمزید اختان (افتعل) بمعنى "خان" .

343 - دوح (10) دیح :

قالوا : الدَّوْحَةُ : الشجرة العظيمة . وقالوا دَيَّحَ في بيته أي أقام .

344 - دوح ، دیح :

قالوا : داخٌ يدوخ ذَوْخًا بمعنى ذَلٌّ وَخَضَعٌ . والدَّيْحُ : القنْبُ وجمعه دِيْحَةٌ .

345 - دور ، دير :

أقول : الدَّورُ معروف ، وهو الدوران مصدر دارٌ ، والدَّيرُ واحد الأديرة . وكان

هذا من إمالة الألف .

346 - دوس :

أقول : الدَّوسُ مصدر داس .

347 - دوف ، ديف :

قالوا : داف الدواء يدوفه بمعنى خَلَطَهُ ومثله دافٌ يديفُ .

348 - دوک :

قالوا : الدَّوْكُ مثل الدَّقِّ .

349 - دول :

أقول : وفيها معنى الدور .

350 - دوم :

قالوا : الدَّومُ والدوام مصدر دام ، والدَّيْمَةُ ، من المطر ، ما ليس فيه رعد .

351 - ذوب :

هو ضدُّ الجمود ، وذاب الثلج ، والأذْبَبُ : الماء الكثير .

352 - ذوح ، ذیح :

قالوا : الذَّوْحُ : السُّوقُ الشديد ، والذَّيْحُ : الكِبْرُ .

(10) قالوا : ذَيْتُ الأمرِ : لَيْتُهُ .

353 - ذود :

قالوا : الذود : السوق والطرد والدفع .

354 - ذوي :

أقول : وذوى العود والبقل يدوي ذوياً بمعنى ذبل .

355 - ذيم :

أقول : والذيم والذنين والذام والذان من "الذم" .

356 - روب ، ريب :

أقول : الروب من المهموز رأب ، ومنه رأب الصدع ، وتسهيل الهمز ذهاب إلى الألسن الدارحة . وأما الريب بمعنى الشك فهو يشير إلى ما هو خلط تلمحه في "الرؤية" . مما يتصل باللبن الرائب أي الخائر . الرُوب : اللبن الرائب ، وانظر المهموز "رأب" ، والريب : الشك ، وصرف الدهر .

357 - روث ، ريث :

أقول : الروثة واحدة الروث ، والرِيث : الإبطاء ، وفي المثل : ربَّ عجلة تهبُّ ريثاً .

358 - روج :

أقول : وراج الأمر روجاً ورواجاً : أسرع .

359 - روح ، ريح :

أقول : و"الروح" معروفة وهي الرِّيح أيضاً وإليها معنى الراحة ، والرَّواح ، والمحال واسع فسيح .

360 - رود ، ريد :

قالوا : الرود مصدر فعل الرائد الذي يُرسل في التماس النجعة وطلب الكلب ، والرَّيد : حرف الجبل . وفعل الإرادة من الرود .

361 - روز :

أقول : والرَّوز : التجربة .

362 - روس :

أقول : ورأسَ رَوْسًا : تَبَخَّرَ ، ومثله راس يريس رَيْسًا .

363 - روض :

أقول : الرُّوْضَةُ : الأرض ذات الخضرة ، وراض الدابة ورووضها بمعنى وطأها ودللها .

364 - روع ، ريع :

قالوا : الرُّوع بمعنى الفرع ، والرَّيْع : التَّماء .

365 - روع :

قالوا : ورَاعَ إلى كذا أي مال ، ومنه ذهبوا إلى المِراوِعة . والرَّيَاغ : التراب .

366 - روق (ال) :

قالوا : الرُّوق : القَرْن . وراق الماءَ يَرِيقُ رَيْقًا : انصبَّ .

367 - رول :

الرُّوَال هو اللَّعاب . أقول : وقد ذهبوا فيه إلى الهمز .

368 - روم ، ريم :

أقول : رام الشيءَ رَوَمًا : طَلَبَهُ . والرَّيْم : البَرَّاح ، والفعل رامَ يَريم .

369 - رون ، رين :

قالوا : الرُّون بمعنى الشدَّة ، والرَّيْن بمعنى الصدا وما يرين على القلب أي يغشاه

وهذا مأخوذ من دلالة الصدا .

370 - زود ، زيد :

قالوا : الرُّود : تأسيس الزاد ، وجمع الزاد "أزودة" . و"الرَّيْد" الزيادة ، وليس

عسيرًا أن نقف على الصلَّة بينهما .

371 - زور ، زير :

أقول : الفعل زار يزور والمصدر زَوْر وزورة ، وقالوا : زيارة ، والياء فيها من الواو

لكسر الزاي .

(11) فاتني راف رواقا اي سَكَنَ ، وكائه مهموز ، والرَّيف : الخصب والسعة .

372- زول ، زيل :

قالوا : الزُول هو الزوال والاضمحلال ، والزَّيَال : الفراق ، وزلته من مكانه أزيله .

373- سود :

قالوا : السواد : اللون والفعل سَوِدَ ، والسِّيَادَة والفعل ساد يسود ، وليس عسيراً
أن نصل من السواد إلى الدلالة الأخرى .

374- سور ، سير :

قالوا : السور سور الدار ، السُّورَة : الشدّة والاضطراب ، والسير معروف ،
وبينهما صلة يدرّكها المعنى بمسيرة الكلم .

375- سوق :

قالوا : ساق يسوق سَوَقًا ، وليس بعيداً أن نجد هذا في قوله تعالى : "فطفق مسحاً
بالسوق والأعناق" (ص : 33) .

376- شوب ، شيب :

قالوا : الشوب هو الخلط .

أقول : ومنه "الأوشاب" التي لا أحد لها استعمالاً في الواحد ، وقد قُلبت إلى
"أوباش" وليس منها واحد . وأمّا الشيب فالأصل فيه اختلاط الشعر أسوده بأبيضه ، ثمّ
غلب على دلالة الشيب المعروفة .

377- صوب :

هو من الواو، وأمّا الصَّيب للمطر فهو من صاب يصوب .

378- صوت :

أقول : هو من الواو فإذا عرفنا "الصَّيْت" فإنّها من الواو ، وقد صير إلى الياء بسبب
الكسرة .

379- ضير (12) :

هو من بنات الياء وأصله المضاعف الضرر .

(12) وأضيف بعد هذا "ضوع وضيع" وهما مختلفان .

380 - ضيف :

هو من الياء وأصله الزيادة التي نلمحها في المضاعف "ضفف" ، والضَّفَّف : ازدحام الناس .

381 - طور ، طير :

قالوا : طوراً بمعنى تارة ، وهما من فعلين مهجورين طار يطور ، وتارَ يتير . وأمَّا الطير فمصدر طار يطير ، والطَّير معروف وبين هذا وذاك صلة واضحة .

382 - الطوف والطيف :

أقول : وفي كليهما الحركة .

383 - عود :

أقول : والعَوْد معروف ، وما جاء فيه من الياء فسبيله في التأصيل إلى الواو .

384 - عور :

أقول : كلّه من الواو ومنه : عَوْرَ وعارَ وما يكون منهما .

385 - عوز⁽¹³⁾ :

وهو من الواو في كلّ ما يكون منه .

386 - عول وعيل :

قالوا : أعول وأعيل وعال بمعنى كثر عياله .

387 - غول ، غيل :

قالوا : غال يغول ، والغَيْل الأجمة .

388 - فوق :

أقول : كل ما ورد في هذا فمن الظرف "فوق" .

389 - قوس ، قيس :

أقول : في كليهما الدلالة على القوّة .

390 - قين :

(13) فاتني أن أدرج : العون والعين وكلاهما واحد ، وإن كان في كلّ منهما خصوصيّة .

قالوا : فان يقين الإناء بمعنى أصلحه .

391 - كرو :

وهو من ذوات الواو ، والكاراة ما جُمع وضُر .

خاتمة :

أجتزئ بهذا القدر من ذوات الواو في الناقص والأجوف وأشير إلى أن سبيل العربية في الواو والياء ساوت بينهما الدلالة في طائفة ، واختلفت فيها بشيء من خصوصية فيما ورد بالواو وما ورد بالياء .

إبراهيم السامرائي

فقه العربية المقارن

دراسات في أصوات العربية وصرّفها ونحوها

على ضوء اللغات السامية

تأليف : رمزي منير بعلبكي،

دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 (277 ص)

تقديم : إبراهيم بن مراد

يعدّ رمزي بعلبكي من العلماء الباحثين العرب القلائل الذين تصدّق فيهم صفة "المجتهد"، ومن خصائص المجتهد في العلم والبحث فيه أن يسعى إلى الإتيان بالجديد في المجال الذي يُعنى به ، وقد كان بعلبكي ذلك الساعي إلى الإتيان بالجديد في ما أنجز ما أعمال لغوية ، سواء كانت تحقيقاً للنصوص - وله فيه "جمهرة اللغة" لأبي بكر ابن دريد (1987 - 1988) و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (1992) - أو كان تأليفاً، ويعرفُ اجتهاده من اطلع على كتابه "الكتابة العربية والسامية ، دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين" (1981) و"معجم المصطلحات اللغوية" (1990) ؛ ونريد أن ننظر في هذا التقديم في كتاب آخر له صدر سنة 1999 هو "فقه العربية المقارن" .

وأول ما يتبادر إلى الذهن من قراءة العنوان أن الكتاب ينتمي إلى نوع من الكتب قد شاع نشرها خلال القرن العشرين ، وكان الأساتذة مدرّسو اللغة في الجامعات العربية يضعونها كالمقرّر لطلبتهم وكالتذكرة لأنفسهم ، وليست هي كتباً في الوصف اللساني للعربية - ولو برؤية دياكرونية - بل هي "ملخصات" تتكوّن مادّتها في الغالب من تقديم بُدّ متفاوتة

عن اللغات السامية ، وعن أصوات العربية وصرفها ونحوها وبعض المسائل العامة المتصلة بها مثل "المعرب والدخيل" و"اللهجات العربية" و"تطور العربية في العصر الحديث" (١) ؛ وجل ما يرد في هذه الكتب من الآراء مجتمع إما من كتب اللغة العربية القديمة - وخاصة من كتب فقه اللغة مثل "الصاحبي" لابن فارس و"المزهر" للسيوطي - أو من كتابات المستشرقين في اللغات السامية . ولم يكن هذا الذي قلناه في كتب "فقه اللغة" العربية الحديثة خارجاً عن غايات رمزي بعلبكي من وضع كتابه ، بل إنه قد نبه إلى أن ذلك كان من مقاصده الأساسية : أما "علم اللغة" ففضلنا عليه "فقه اللغة" [في عنوان الكتاب] لأن دراستنا هذه وإن أفادت من المناهج الحديثة لعلم اللغة ، إنما تقوم على منهج تقليدي في مقارنة البحث اللغوي ، منهج يتكئ طبيعياً موضوعه على نصوص قديمة ، وعلى لغات ميتة في الاستعمال أحياناً ، ويفيد من تراث العرب في دراسة نحوهم ومن دراسات المستشرقين للغات السامية ، وهي في مجملها دراسات أقرب إلى فقه اللغة بمعناه التاريخي والحضاري منها إلى علم اللغة بفرعيه : علم اللغة العام وعلم اللغة النظري" (٢) ؛ ولكن كتابه يتجاوز تلك الكتب العربية في أمر مهم هو أنه ليس في "فقه العربية" الخالص بل هو في فقهها "المقارن" ، أي إن مادة الكتاب الأساسية وصفاً لأنظمة العربية القديمة - وهي أنظمة ما زالت عناصرها حية مستمرة في العربية الحديثة - مقارنة بما يتوفر للدارس من عناصر أنظمة اللغات السامية ؛ وقد كان المؤلف مدركاً لجدّة ما قصد إليه إذ كان يؤمل من كتابه "أن يكون في مادته وغاياته ما يجعله فريداً في بابه كما أردناه ، وأن يكون في المعالم الكبرى للخطة التي اقترحناها فيه لدراسة العربية دراسة مقارنة ما يسعف على فهمنا لكثير من مسائل العربية ، صوتاً وصرفاً ونحواً" (٣) .

والكتاب مقسم إلى باين يُكوّن أولهما فصلان ويُكوّن ثانيهما ثلاثة فصول . وقد حدّد المؤلف في الباب الأول "الإطار النظري" وخصّص الفصل الأول منه (ص ص 15-76) لقضايا "الدراسة اللغوية المقارنة" وجعله في أربعة "أقسام" متفاوتة ؛ الأول في "مصطلحات

(1) نذكر منها مثلاً : علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، القاهرة ، 1945 (ط . 7 : 1973) ؛ صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، بيروت ، 1960 (ط . 9 : 1981) ؛ محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، بيروت ، 1966 ؛ محمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة ، حلب ، 1969 ؛ إميل يعقوب : فقه اللغة العربية وخصائصها ، بيروت ، 1982 ... إلخ .

(2) رمزي بعلبكي : فقه العربية المقارن ، ص 18 .

(3) نفسه ، ص 7 .

المنهج المقارن" وقد فسّر مفهوم "المقارن" في جملة من المصطلحات ؛ والثاني في "تطور فقه اللغة المقارن" تتبّع فيه ببعض من التأريخ "فقه اللغة المقارن" خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ والثالث في "مناهج الدراسة المقارنة"، وقد ركّز القول على "تصنيف اللغات" التي تُعتمَدُ في الدراسة المقارنة وخاصة على نوعين من التصنيف هما (أ) التكويني الذي تُعتبر فيه الأصول التاريخية التي تفرّعت عنها اللغات المقارنة والتي يرجع إليها تشابهها في التكوين ؛ (ب) النوعي الذي يُعتبر فيه التشابه بين اللغات في أنظمتها اللغوية : أصواتها وصرّفها ونحوها . وقد أعلمنا المؤلف^(٤) بأنّ التصنيف التكويني هو الذي يعنيه في دراسته وأنه المعتمَدُ في الوصف ، وأنه "المدخل الأوسع لدراسة العربية"^(٥) ، وأنّ الأساس النظري الذي يستندُ إليه كتابه "ينطلقُ من التسليم بأنّ جوهر الدراسة المقارنة إنما هو التصنيف التكويني للغة المدروسة"^(٦) ، لكنه لم يُخفِ أهمية التصنيف النوعي واعتماده عليه في الوصف أيضاً لأنّ "الدراسة التابعة للتصنيف النوعي متحررة من عامل الزمن ، وتُتيح بذلك مقارنة العربية بأية لغة أخرى (من مجموعة غير سامية) مقارنة تسقط الجانب التاريخي وهيء لفهم طبيعة العربية من حيث هي لغة إنسانية (...). بقطع النظر عن انتمائها التكويني"^(٧) .

و"القسم" الرابع - وهو أوسع الأقسام وأطولها - في "دراسة العربية دراسة مقارنة"، وقد درس المؤلف في عنصر أوّل "الخصائص السامية المشتركة" - وقد اقتصر على "الخصائص الكبرى" - في الأصوات والصيغ الصرفية والتحوّل والمفردات ؛ وقد درس ثلاث عشرة ظاهرة : أربع منها صوتية (1 - 4) هي "الأصوات الحلقية" و"الأصوات المطبقة" و"نظام الصوائت" و"نظام المقاطع" ، وسبع صرفية اشتقاقية وتصريفية (5 - 11) - ولم يُفرّق بين الصرّي والتصريفي عن قصد^(٨) - هي "فكرة الجذر" و"التذكير والتأنيث" و"الإفراد والتثنية والجمع" و"الحالات الإعرابية" و"الزوائد الصرفية ومعاني الأوزان" و"الحدث

(4) نفسه ، ص ص 23 - 24 .

(5) نفسه ، ص 31 .

(6) نفسه ، ص 39 .

(7) نفسه ، ص 31 ، وتنظر أيضاً ص ص 31 - 39 .

(8) نفسه ، ص 49 (التعليق (2)) .

المنقضي والحدث غير المنقضي" و"أوزان مزيادات الأفعال ومعانيها" ؛ وظاهرةً واحدةً مُحمّية (12) هي "الألفاظ المشتركة"، وواحدةً نحويةً (13) هي "التركيب". والمنطلق في المقارنات المذكورة هي "السامية الأم" وما اتفقت فيه اللغات المتفرعة عنها من عناصر في الظواهر المذكورة. والعنصر الثاني في "الدراسة المقارنة في التراث العربي"، وفيه تذكير بأن اللغويين العرب - وخاصة الأوائل منهم - كانوا على علمٍ بالعلاقة القائمة بين العربية وبعض اللغات السامية، واستدلّ على ذلك بجُملة من "الملاحظات المقارنة" في "الأصوات" و"الكلمات الدخيلة" و"أسماء الأعلام" و"التراكيب". على أن الأمثلة التي أوردها المؤلف فيما نرى جزئيةً جدًّا ولا تمكّن من القول بأن اللغويين العرب كانوا مهتمين علميًا للمقارنة بين العربية وغيرها من اللغات سواء كانت سامية - مثل العبرية والسريانية - أو كانت هندية أوروبية مثل الفارسية واليونانية.

وبعد المقارنة بين اللغات السامية في خصائصها المشتركة في الفصل الأول خصص المؤلف بالوصف في الفصل الثاني اللغة العربية فعني فيه بـ "دراسة العربية مقارنةً" (ص 77-164) ؛ وقد أراد "النظر في موقع العربية ضمن المجموعة السامية، وتبيان خصائصها المميّزة ولا سيما من حيث توسعها قياسًا على أخواتها، أو نزعتها إلى المحافظة على الأصل أو التطور بعيدا عنه، أو اعتمادها المقايسة مبدأً عامًا في بناء الكلمة" (9) ؛ ويمكن اعتبار ما اشتمل عليه هذا الفصل من أهم ما كتبه المحدثون في وصف العربية من وجهة نظر مقارنة، ولكن الموضوعية الغالبة على المؤلف وروحه العلمية المنافية لما يميل إليه البعض من "وثوقية" مطلقة وادعاء بأن ما يقوله لا اجتهاد قبلة ولا صواب بعده قد دفعاه إلى أن يقول منبهاً: "نعي أن مادة هذا الفصل بطبيعتها مُحتملة للتأويل والخلاف، ولذلك فإننا نؤكد أن ما سيأتي في أقسام هذا الفصل كله قد تم انتقاؤه وعرضه وتحليله من وجهة نظرنا نحن، وهو بذلك يمثل موقفاً خاصاً نحرض على إبدائه وتوثيقه حرصنا على القول إنه واحدٌ من جملة مواقف مُحتملة نظرياً يمكن اعتمادها في دراسة العربية مقارنةً بأخواتها" (10). والفصل في نظره في المفاضلة بين موقفٍ نظريٍّ مُحتملٍ وآخر أمران: "أولهما القدرة على تبيان مميزات

(9) نفسه، ص 77.

(10) نفسه، ص 77.

العربية في كلِّ قسمٍ من أقسام الدِّراسة ، وثانيتها القُدْرَةُ على تَقْرِيرِ مبادئِ عامَّةٍ قليلةٍ يتمُّ التَّفْعَادُ منها إلى القُدْرِ الأَكْبَرِ من المسائلِ التي تقعُ دونها في التَّسَلُّسُلِ" (11) .

والفَصْلُ في قِسْمَيْنِ : الأوَّلُ في الأصوات ، وقد عُنيَ فيه بالتغيُّراتِ الصوتيةِ خاصَّةً ؛ ولم يشأْ أن يدرسَ التغيُّراتِ الصوتيةِ في العربيةِ اعتماداً على الطرقِ أو المناهجِ التقليديةِ السائدةِ منذ القديم - وهي "دراسة التغيُّرِ الصوتيِّ بحسبِ درجته" ، ويكون التغيُّرُ فونولوجياً أو صوتياً (Phonological change) ، و"ألفونياً" (Allophonic change) ؛ و"دراسة التغيُّرِ الصوتيِّ باعتبارِ بيئته" ، ويكون "مَشْرُوطاً" و"غيرَ مَشْرُوط" ، ومن أمثلته "القلبُ المكاني" و"المماثلةُ" أو التماثلُ و"المخالفةُ" أو التباينُ ؛ و"دراسة التغيُّرِ الصوتيِّ باعتبارِ مَخْرَجِ الصوتِ أو طريقةِ نطقه" - بل اتَّخَذَ منطلقاً نظرياً جديداً سماه "ثنائيةُ التَّقْصَانِ والزِّيَادَةِ" وصنَّفَ الظواهرِ الصوتيةِ المقارنةِ المدروسةِ اعتماداً عليه في أربعِ ثنائياتٍ يقومُ كلُّ منها على طرفينِ متضادينِ . وأولى تلكِ الثنائياتِ "التَقْصِيرُ والتَطْوِيلُ" ، وأكثرُ تحقُّقِ هذهِ الثنائيةِ في الصوائتِ ، سواء كانت "تَقْصيراً" مثلما نجدُ في التغيُّراتِ التي تقعُ على الفعلِ المعتلِّ في تصريفه ، أو كانت "تَطْوِيلاً" مثلما نجدُ في الفعلِ الماضيِ المسندِ إلى المثنيِّ (= فَعَلَ ← فَعَلَا) والمفردِ المذكَّرِ من الأسماءِ إذا بُنِيَ منه جمعُ المذكَّرِ السالمِ ، والمفردِ المؤنَّثِ إذا بُنِيَ منه جمعُ المؤنَّثِ السالمِ ؛ والثنائيةُ الثانيةُ هي "المماثلةُ والمخالفةُ" باعتبارِ "المماثلةِ" أو التماثلِ (Assimilation) مظهراً للنقصانِ لأنها تُوَدِّي إلى اختزالِ الفرقِ بينِ الصوتينِ المتماثلينِ في المفردة ، واعتبارِ "المخالفةِ" أو التباينِ (Dissimilation) مظهراً للزيادةِ لأنها تُوَدِّي إلى تنويعِ العناصرِ الصوتيةِ في المفردةِ وزيادتها . وقد توسَّعَ المؤلفُ في تحليلِ طرفيِ الثنائيةِ والتمثيلِ لهما : فالمماثلةُ تكونُ (أ) باعتبارِ درجةِ التغيُّرِ ، وهي "جزئيةُ" (ومثالها تاءُ "افْتَعَلَ" التي تُصْبِحُ طاءً في مثلِ "اضْتَرَبَ" ← "اضْطَرَبَ") و"كليةُ" (ومثالها تاءُ "افْتَعَلَ" إذا كانت طاءً في مثلِ "اطْتَرَدَ" ← "اطْرَدَ" ، ونونُ "انْفَعَلَ" التي تُصْبِحُ ميماً في مثلِ "انْمَحَقَ" ← "امْحَقَ" ؛ (ب) باعتبارِ العلاقةِ المكانيةِ بينِ الصوتينِ ، وهي "متجاورةُ" و"متباعدةُ" ؛ (ج) باعتبارِ موقعِ الصوتِ المتأثرِ ، وهي "رجعيةُ"

(11) نفسه ، ص ص 77 - 78 ، وكذلك ص 85 .

و"تقدّمية" ؛ (د) باعتبار طبيعة الصوتين المؤثر والمتأثر ، وهي "مماثلة بين صامتين" و"مماثلة بين صائتين" و"مماثلة صائت لصامت" و"صامت لصائت" ؛ ويُلاحظ أنّ الأنواع المذكورة شديدة التقارب والتشابه أحيانا ، وهو ما جعل المثال الواحد يتكرّر في أكثر من نوع . والأنواع التي ذُكرت للمماثلة قد ذُكر مثلها للطرف الثاني وهو المخالفة : فهي تكون (أ) باعتبار درجة التغير وهي كليّة وجزئية ؛ (ب) باعتبار العلاقة المكانية بين الصوتين ، وهي متجاورة ومتباعدة ؛ (ج) باعتبار موقع الصوت المتأثر ، وهي رجعية وتقدّمية ؛ (د) باعتبار الصوتين المؤثر والمتأثر ، وهي بين صامتين ، وبين صائتين ، وبين صامت وصائت ، وبين شبهي صائت .

والثنائية الثالثة هي "الاندماج والانشطار" : والاندماج (merger Phonemic) من النقصان لأنه تُغيّر يقع لصوت من أصوات اللغة ويُفضي به إلى مطابقة صوت آخر ، وتكون نتيجته اختزال عدد الأصوات اللغوية ؛ والانشطار (Phonemic split) من الزيادة لأنه تفرّع صوت لغوي ما إلى صوتين اثنين متميزين . وقد ذكر المؤلف أمثلة قليلة من اللغات السامية تمثيلا للظاهرتين ، لكنّه لم يجد في العربية ما يدلّ على تمكّنهما وتواتر ظهورهما فيها ، على الأقل في نصوصها المعلومة . والثنائية الرابعة هي "الزيادة والحذف" . وقد عنا بالزيادة "الإقحام" ، وهو "زيادة صوتية" تكون صائتية وصامتية ، وتكون في بداية المفردة فيكون الإقحام بدئيا ، وتكون في وسطها فيكون الإقحام وسطيا ، وتكون في آخرها فيكون الإقحام هائيا أو آخريا . وقد "تقع الزيادة تمكينا للنطق في بداية الكلام ، أو منعا لالتقاء الساكنين ، أو إخضاعا للألفاظ المعربة للقواعد الصوتية العربية ، أو لتوليد الأصول والألفاظ" (12) . وأما الطرف المقابل في الثنائية - وهو الحذف - فيمثل "الإسقاط" ، وهو - مثل الإقحام - بدئي ووسطي وهائي ، ويسمى هذا "الترخيم" أيضا ، والإسقاط مثل الإقحام - يكون صائتيا وصامتيا ، أما الغاية منه فالتسهيل ، أي "تسهيل النطق للتخفيف من بعض أجزاء اللفظ" . لكن يبدو لنا أن الغاية الأساسية من الزيادة الصوتية أيضا - بل من كلّ التغيرات الصوتية

(12) نفسه ، ص 111 .

المدروسة تحت ثنائية "النقصان والزيادة" - إنما هي التسهيل أي تيسير النطق عملاً بمبدأ
المجهود الأدنى .

وأما القسم الثاني من الفصل الثاني فمُخصَّصٌ لمسائل "الصرف والنحو" معاً . وقد
مهَّد له المؤلفُ بتعليلٍ لمرجه بين الصرف والنحو في قسم واحد ، وتوضيحٍ للمنطلق النظري
الذي يستند إليه في ذلك . ومنطلقه النظري كان في الحقيقة قد حلَّله في بحث له جيِّدٍ قدَّمه
في الندوة العلمية الدولية الرابعة التي نظَّمتها جمعية المعجمية العربية بتونس (مايو 1997)
حول "أسس المعجم النظرية" ، عنوانه "حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية في
التراث العربي" (13) ، وقد أحال إليه في هذا القسم الذي نتحدث عنه من كتابه (14) . وهو
يُميِّز بين خمسة مستويات هي (أ) المستوى الصوتي ؛ (ب) المستوى الصرفي ؛ (ج) المستوى
التصريفي ؛ (د) المستوى التركيبي ؛ (هـ) المستوى الدلالي . لكن الذي يعنيه منها في هذا
القسم من كتابه ثلاثة : هي الصرفي والتصريفي والتركيبي ، وقد مزجَ بينها في التحليل
لتداخل المسائل المتعلقة بها في المادة الموصوفة .

وفي هذا القسم عنصران كبيران : الأول سماه "المقايسة" . فمثلما انطلقَ من "ثنائية
الزيادة والنقصان" في تحليل الظواهر الصوتية ، انطلقَ في تحليل الظواهر الصرفية من "مفهوم"
صرفيٍّ عامٍّ هو "مفهوم المقايسة" - المقابل لـ "Analogie" ، وهو "القياس" بالمفهوم الشائع -
لاقتناعه "بأنه المحرك الأكبر للتغيرات الصرفية في أية لغة ، وبأنه السبيل الأمثل لتفسير الظواهر
الصرفية التاريخية التي يركز إليها فقه اللغة المقارن" (15) . وقد حدَّ المقايسة بأنها تأثر "صيغة
ما في بنيتها بصيغة أخرى أو بصيغٍ أخرى ذات علاقة بها ، أي أن بنية الصيغة المتأثرة
بغيرها تتغير لتصبح موافقةً في وجهٍ أو أكثر للصيغة المؤثرة فيها" (16) . وقد أكد دور
"التغيير" المذكور في الحدِّ واعتبره "المعيار الرئيسي في الحكم على الصيغ ، فلا يُستعملُ

(13) رمزي منير بعلبكي : حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي،
مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997) ، ص ص 27 - 46 ، وتنظر خاصة ص ص 29 - 31 .

(14) فقه العربية المقارن ، ص ص 120 - 121 ، وقد نبه في الإحالة السابقة وفي هذه الإحالة - بروح
علمية نادرة - إلى أن الموقف الذي يتبناه في التقسيم كان قد تبناه من قبله كاتب هذه السطور في كتاب
" مقدمة لنظرية المعجم " .

(15) فقه العربية المقارن ، ص 123 .

(16) نفسه ، ص 123 .

مصطلح "المقايسة" في الغالب دون وجود تغيير في الصيغة المتأثرة بغيرها" (17) ؛ وهو يرى أن المتكلم يظهر من خلال المقايسة "نزعتَه إلى التناسب والاطراد في اللغة ، وذلك بتقليص للاختلاف بين الصيغ وبإظهارها متشابهةً ومُتَسَقَّةً" (18) ، وأن "النتيجة التي تحدثها المقايسة (...) هي التسوية ، طلبًا للاطراد والتسهيل وتقليصًا للفروق بين الصيغ" (19) . ثم ذكر من المقايسة في العربية عشرة أمثلة أراد بها إظهار "ما يصاحبها من اطراد في عناصر كل منظومة" (20) ، منها "الضمائر المنفصلة والمتصلة والضمائر التي تسبق الفعل المضارع" ، وقد أفرد هذه "المنظومة" بالقول في فصل كامل - هو الأول من الباب الثاني - وتوسّع فيه توسّعًا ظاهرًا دالًا على عميق درايةٍ وغزير معرفةٍ بالمسألة ، لكنّ الفصل ليس خاصًا بالعربية بل هو معمّم على ثماني لغات سامية ، وقد وجدنا حظ العربية من المقايسة فيه ضئيلاً ؛ ومنها مصدر "فَعَلَ" الذي يكون من الصحيح على "تفعيل" ومن المهموز على "تفعيل" و"تفعلة" ، ثم استعمل "تفعلة" في مصدر الصحيح أيضا (مثل "تفرقة") مقايسةً ؛ وتصغير الأسماء الموصولة (مثل "اللتيا") وأسماء الإشارة (مثل "ذئبا") والظروف (مثل "فوق") ، تعميماً لتصغير الأسماء بالمقايسة . ثم هو يرحعُ بآثار المقايسة في اللغات السامية عامةً إلى مراحلها "التكوينية" ، أي المراحل التي تشكّلت فيها خصائصها الصرفية البارزة ، وقد عرض ثلاث "لبناتٍ صرفيةٍ" دالةً على ما أحدثته المقايسة من أثرٍ كبير في تلك اللغات :

أولها "في تصريف الأسماء والأفعال" ، وانطلق مما بين الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية من علاقة وثيقة في النشأة قد أسهمت المقايسة في حصولها إسهامًا كبيرًا ؛ ومن أمثلة السمات الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال في العربية التي ذكر "التوازي بين الأسماء والأفعال في اللواحق التي تتصلُّ بمما للثنوية والجمع" ، ومثاله التوازي بين لواحق الثنية في الأفعال ، ومنها [- ا] في مثل "ذَهَبًا" و [- ان] في "يذَهَبَانِ" ، ولواحق الثنية في الأسماء ، ومنها [- ا] في "رجلًا" في حالة الإضافة ، و [- ان] في "رجلَانِ" ؛ وبين لواحق الجمع في الأفعال ، ومنها [- و] في "ذَهَبُوا" و [- ون] في

(17) نفسه ، ص 124 .

(18) نفسه ، ص 128 .

(19) نفسه ، ص 128 .

(20) نفسه ، ص 129 .

"يَذْهَبُونَ" ، ولواحق الجمع في الأسماء ، ومنها [— و] في "مَعْلَمُونَ" في حالة الإضافة
و[— و] في "مَعْلَمُونَ" .

والثانية "في التذكير والتأنيث" ، وهو يرى أن خُلُوَّ معظم الأسماء المذكورة في اللغات
السامية من "مورفيم للتذكير" في حين يلحق بمعظم أسمائها المؤنثة "مورفيم للتأنيث" قسمة
ناجحة عن المقايسة ، لأن في " الساميات دلائل على أنها في مرحلة مبكرة لم يكن التمييز
فيها بين المذكر والمؤنث مرتبطاً بوجود مورفيم ما أو غيابه ؛ بل لم تكن فيها قسمة
"قياسية" بين "التذكير والتأنيث" (21) ؛ وقد ذكر أمثلة دالة على أن التذكير والتأنيث لم
يكونا قياسيين في مرحلة مبكرة من تاريخ السامية الأم ، واستنتج من ذلك أن "استخدام
علامة التأنيث استخداماً قياسياً يكاد يكون مطرداً إنما يرجع إلى مرحلة لاحقة ، هي
مرحلة القياس أو المقايسة ، أي تعميم الظاهرة سعياً وراء الأطراد وتقليصاً لما هو "شاذ" أو
خارج عن القياس" (22) .

واللبنة الثالثة "في جذور الأفعال" . وهو يُسَلِّمُ بأن "مُعْظَمَ الجذور السامية ثلاثي" (23)
، لكنه يرى أن الغالب على الجذور في مرحلة نشأتها كان عدم الاستقرار في نمط واحد ،
وأن الثنائيات والثلاثيات فيها لم تكن تمثل أنماطاً مستقلة لا علاقة بين الواحد منها والآخر .
واعتماداً على هذه الملاحظة يؤكد "أن غلبة الجذور الثلاثية عائدة ، على نحو جزئي ، إلى
المقايسة ، وذلك أننا كثيراً ما نلمس نزعاً في هذه اللغات إلى تعميم الظاهرة الثلاثية ، أي
إلى نقل الثنائي إلى حيز الثلاثي ، وإخضاعه بذلك إلى النمط الغالب في الجذور" (24) ، ثم
قدم "أدلة" على ذلك نرى أن أكثرها يندرج في المقترحات الافتراضية التي يقدمها القائلون
بأصالة الثنائي من الجذور ، وخاصة القول بوجود "أصل ثالث" — أي صامت ثالث ، قد
يتقدم وقد يتوسط وقد يتأخر — يضاف إلى الجذر الثنائي ليتولد جذر ثلاثي تربطه بالثنائي
علاقة دلالية ؛ ولا يُطْمَأَنُّ في الحقيقة إلى تلك الافتراضات لأن المدونة المعتمدة في الدراسة

(21) نفسه ، ص 136 .

(22) نفسه ، ص 137 .

(23) نفسه ، ص 137 .

(24) نفسه ، ص 138 .

والوصفِ لدعمها ليس فيها - إذا قيسَتْ بما يشتملُ عليه "معجم" (lexique) اللغة من العناصر - ما يَسمح بالتعميم (25) .

على أن المؤلفَ قد رأى أيضا أن "ليس بمستغرب أن نجد أن تحويلَ ظاهرة الثنائي إلى الثلاثي يقابلها - شأنها شأن كثير من الظواهر اللغوية التي لها مقابلاتٌ تعمل عكس عملها، كالمماثلة تقابلها المخالفة ، والحذف تقابله الزيادة، إلخ - تحوُّلٌ من الثلاثي إلى الثنائي" (26) . ولعلَّ "الدليل" الأول الذي أورده على "نقل الثنائي إلى حيز الثلاثي" - وهو إلحاقُ الأسماءِ الثنائية بالثلاثي ، في الجموع ، وخاصة جمع التكسير ، وفي التصغير والنسبة - أوفقٌ لهذا المذهب الثاني ؛ وقد نبّه إلى تفضُّن اللغويين العرب إلى الظاهرة وأشار إلى رأي سيويه فيها ، وليس هو في الحقيقة رأي سيويه فقط بل هو رأي الخليل أيضا . فقد كان الخليل يرى أن الثنائي الأصلي لا يكون إلا في "الأدوات والزجر" مثل "قد ، لم ، هل ، لو ، بل" (27) ، وأما الاسمُ فلا "يكون أقل من ثلاثة أحرف : حَرَفٌ يبتدأ به ، وحرفٌ يحشَى به الكلمة ، وحرفٌ يُوقفُ عليه" (28) ، ولذلك فإنَّ الثنائي من الأدوات إذا صيِّرَ اسماً "أدخلت عليه التشديد فقلت : هذه لو مكتوبة ، وهذه قد حسنة الكتابة" (29) ، فألحق بالثلاثي ؛ وكذلك الأسماءُ التي ترد ثنائية فإنما أصولها ثلاثية : "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرفٍ مثل يدٍ ودمٍ وقيم ، وإثما ذهب الثالثُ لعلَّ أنها جاءت سواكن وخلفتها السكونُ مثل ياء يدَيٍّ وياء دَمَيٍّ في آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنا فنبت التنوين لأنه إعرابٌ وذهب الحرفُ الساكنُ ، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع

(25) من أشهر المطبقين العرب لنظرية "الأصل الثنائي للجزر" أحمد فارس الشدياق في كتاب "سرّ الليال في القلب والإبدال" ، وقد أحال المؤلف إلى "رأيه في الفاء والتاء وما يتلثهما ، والجيم والميم وما يتلثهما ، وكذلك الكاف والسين ، والغين والميم ، والفاء واللام في سرّ الليال" - فقه العربية المقارن ، ص 139 (التعليق 1) ؛ ولكن ينظر أيضا نقد المؤلف لمقاربة الشدياق في : رمزي بعلبكي : نظرية الشدياق الاشتقاقية : أصولها وتقويمها وعرضها على المعجمية السامية المقارنة ، في : أحمد العايد وإبراهيم بن مراد : في المعجمية العربية المعاصرة (وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 27 - 65 .

(26) فقه العربية المقارن ، ص 140 .

(27) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، 1988 ، 48 / 1 .

(28) نفسه ، 49 / 1 .

(29) نفسه ، 50 / 1 .

والتصغير كفولهم : أيديهم في الجمع ، ويُدَيِّتُ في التصغير ؛ ويوجد أيضا في الفعل كفولهم : دَمِيَتْ يَدُهُ⁽³⁰⁾ ؛ ولكن ر. بعلبكي حكم على التفسير الذي أورده سيويه - ولا شك أن الخليل كان مصدره - بأن "صوابه أن يُعكسَ كما بيّنا في المتن" (31) ، رغم أنه ليس أكثر "افتراضية" من التفسير الذي اقتنع به . على أن هذا العنصر الأول من القسم الثاني من الفصل الثاني - رغم ما قد يثيره من المناقشة والجدال - يعتبر من أهم العناصر في الكتاب لطرافة مقارنة المؤلف فيه ولقدرته على تفسير الظواهر والتدليل عليها بأمثلة دقيقة واضحة متنوعة قائمة على الاختبار أكثر مما هي قائمة على الافتراض والتخمين .

وأما العنصر الثاني من القسم الثاني من الفصل الثاني ففي "الخصائص الصرفية والنحوية للعربية" ، وهي خصائص قد نشأ أكثرها في العربية "عن سمة أكثر عموما من المقايسة - وإن كانت مرتبطة بها - وهي قدرة العربية على تعميم الظاهرة المفردة وتوسيعها"⁽³²⁾ ؛ وقد عرض المؤلف في هذا العنصر مجموعة من المسائل الصرفية والنحوية هي "إما مما تنفرد به العربية في المجموعة السامية ، أو مما تشارك به غيرها بعض المشاركة دون أن تكون الظاهرة من السامي المشترك"⁽³³⁾ ؛ وجملة تلك المسائل إحدى وعشرون ، منها المتعلق بالاسم ، ومنها المتعلق بالفعل ، ومنها المتعلق بالأداة ، ومن أهم ما انتهى إليه المؤلف من هذه المسائل استنتاجه تميز العربية على اللغات السامية الأخرى بجملة من الخصائص منها القدرة على "التوليد" ، مثل توليد الأدوات والأوزان الصرفية الدالة على معانٍ معينة ، كأفعل التفضيل وصيغتي التعجب ؛ و"التخصيص" ، مثل تخصيص صيغ بعينها (كالمصدر الصناعي) بدلالة جديدة ؛ و"التعميم" على سبيل المقايسة ، مثل تصغير الأسماء المهمة والظروف وصيغة التعجب والعدد ، وتعميم البناء للمجهول ؛ و"التوسيع" ، أي توسيع ما هو مشترك من الظواهر ، مثل وجود عدة مصادر للفعل الواحد ، وتفريع الأداة

(30) نفسه ، 50 / 1 ؛ وقد ذكر الخليل " القوة " في متن الكتاب تحت الجذر الثلاثي " ف و ه " وقال إن

" أصل بنائه الفم " (95 / 4) ؛ وذكر " الدم " تحت " د م ي " وقال إن أصله " دَمِي " (89 / 8) ؛

وذكر " اليد " تحت " ي د ي " (104 / 8) .

(31) فقه العربية المقارن ، ص 138 (التعليق (2)) .

(32) نفسه ، ص ص 141 - 142 .

(33) نفسه ، ص 142 .

عن الأداة ؛ و"الإيجاز"، ومثاله التفرقة القياسية بين جمع القلّة وجمع الكثرة "فتكون للصيغة دلالة الجمع مع صفة زائدة على مُطلقِ الجمع" (34).

وأما البابُ الثاني من الكتاب (ص ص 167 - 252) فقد أراد المؤلف أن يقدّم فيه نماذجَ تطبيقيةً من المسائل التي حلّتها في البابِ الأوّل ، وقد اختارَ ثلاثةَ نماذجٍ وُزعت على ثلاثة فصولٍ : الأوّل في "الصوامت العربية بين المحافظة والتطور" (ص ص 167 - 193) ، وكان المؤلف قد نشره مفردًا سنة 1983 ؛ والفكرةُ الغالبةُ في هذا الفصل هي القولُ بأنّ "العربية ، رغمَ حداثةِ المادّة التي وصلتنا منها قياسًا على سائر أحوالها ، أكثرُ اللغات السامية احتفاظًا بالخصائص" التي نسبها علماء الساميات إلى السامية الأمّ (35) ، لكن دون أن تتحلّى عن "التطور الذي لازمها كآية لغة حيّة" (36) ؛ وقد اختارَ لدراسة ثنائية المحافظة والتطور في اللغة العربية دراسة الصوامت فيها ، فقارن صوامت العربية بصوامت اللغات السامية ، مركزًا تحليله على "ما تظهر فيه نزعةُ العربية إلى المحافظة على الصوامت السامية الأصلية" ، و"ما يظهرُ فيه تطويرها للصوامتِ الأصليّةِ خلافًا للأصل" (37) ، لكنّ المقارنة قد أظهرت أن نزعةَ المحافظة أغلبُ على العربية من نزعةِ التطور ، لأنّ الصوامت التي غيرها العربية عن أصلها أربعةٌ : هي "الفاء" - وهذا أيضًا مجردُ احتمالٍ - والجيمُ والسينُ والشينُ ؛ وأما بقية الصوامت فقد حافظت فيها على الأصل .

والفصلُ الثاني في "المقايسة في صيغ الضمائر السامية" (ص ص 195 - 235)، ومادته جزءٌ من بحث سبق نشره سنة 1980 ، والغايةُ منه هي تطبيقُ مبدأ "المقايسة" الذي حلّله المؤلفُ في البابِ الأوّل على نموذجٍ صرفيٍّ محدّدٍ هو الضمائرُ السامية ، ليظهر أثرَ المقايسة في مختلفِ صيغهِ . وقد شملَ الوصفُ خمسةَ أنواعٍ من الضمائر هي (أ) ضمائر الرّفْع المنفصلة ؛ (ب) ضمائر النصب والجرّ المتصلة ؛ (ج) ضمائر الرّفْع اللاحقة بالفعل الماضي ؛ (د) الضمائر السّابقة على الفعل المضارع ؛ (هـ) الضمائر اللاحقة بالفعل المضارع . لكنّ

(34) نفسه ، ص ص 163 - 164 ، وينظر أيضًا ص ص 8 - 9 .

(35) نفسه ، ص 169 .

(36) نفسه ، ص 170 .

(37) نفسه ، ص 170 .

هذا التطبيق الموسع المعمق قد عمم على اللغات السامية ، وكان حظّ العربية من المقايسة فيه - كما ذكرنا من قبل - ضئيلاً .

والفصل الثالث في "الأدوات النحوية" (ص ص 237 - 252) . وقد انطلق المؤلف في هذا الفصل من تصور نظريّ جريء للأدوات إذ استخدمها "بمعناها الأعمّ ، ليقع تحتها الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات الاسميّة والنواسخ والنواصب إلخ" (38) ؛ فهو إذن يخالف التصور التقليديّ السائد الذي يغلب في كتب النحو الحديثة وخاصة في الكتب المبسطة للقواعد (39) والذي يحصّر الأدوات في "الحروف" كالجارة والناصبه والجازمة والعاطفة، و"الأدوات" كالنواسخ وأدوات الشرط والاستفهام والاستثناء (40) . وقد درس المؤلف الأدوات دراسة مقارنة من حيث (أ) بساطتها وتركبها ؛ (ب) طبيعتها الاسمية أو الفعلية أو الحرّفية ؛ (ج) معانيها ؛ (د) أصولها المشتركة ؛ (هـ) عملها .

ذلك عرضٌ مجملٌ لمادّة الكتاب ، ولكنه على إجماله يتيحُ تبيينَ خِصالِ في الكاتب وفي الكتاب غير قليلة ، نشير منها خاصّة إلى :

1 - تطبيق المؤلف المفاهيم والمقاربات اللسانية الحديثة في الدراسة اللغوية المقارنة وتخليصها من الوصف الفيلولوجي القائم على استقراء النصوص والذي كان غالباً على الكتابات الاستشراقية في المقارنات بين اللغات السامية ، ولا يزال مغلباً في ما يكتبه

(38) نفسه ، ص 238 (التعليق (1)) .

(39) ينظر مثلاً : محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ط . 3 ، بيروت 77/3 - 258 ؛ يوسف الصيداوي : الكفّاف ، كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية ، دمشق ، 1999 ، 1 / 395 - 589 ، وقد اقتفى الأنطاكي والصيداوي آثار ابن هشام الأنصاري في الباب الأول من مغني اللبيب الذي خصصه لـ " تفسير المفردات وذكر أحكامها " - ويعني بالمفردات الأدوات ، وقد أوردها مرتبة على حروف الهجاء - ينظر : جمال الدين ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط . 6 ، بيروت ، 1985 ، ص ص 17 - 489 ؛ وقد أوردا الأدوات مثله مرتبة على حروف الهجاء .

(40) نجد هذا التصنيف في بعض الكتب الواصفة للعربية المركزة على أسس لسانية مثل كتاب تمام حسان " اللغة العربية معناها ومبناها " (ط . الدار البيضاء ، دت ، ص ص 123 - 132) ؛ وقد حاول حسان التجديد في تصنيف أقسام الكلام فخرج عن التصنيف الثلاثي القديم وعد " الضمير " مقولة مستقلة (ص ص 108 - 118) لكنه أدرج فيها أسماء الإشارة والموصولات . وقد كنا بدورنا قد أدرجنا في التصنيف الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأفعال الناقصة في مقولة الأداة - ينظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، بيروت ، 1997 ، ص 32 ؛ مقدمة لنظرية المعجم ، بيروت ، 1997 ، ص 107 ، وقد أضفنا إليها هنا " الزوائد الصرفية الاشتقاقية " .

العرب في "فقه اللغة". وقد طَبَّقَ مقارباته اللسانية على مادة لغوية قديمة منها ما ينتمي إلى لغات تعدُّ من اللغات الميتة ، ولا يَعْرِفُ من نصوص بعضها إلا ما ورد في النقوش ؛ لكن قدم المادة الموصوفة وقلة عناصر المدوَّنة لم يحولا دون اكتشاف ظواهر صوتية وصرفية كثيرة والانتفاء من دارستها المقارنة الدقيقة إلى نتائج مهمة جدا حول اللغة العربية ، مثل تمييزها على أخواها الساميات بالمحافظة على الخصائص التي كانت للسامية الأم ، وتطورها دون تلك اللغات ، في الوقت ذاته ، بظهور عناصر صوتية وصرفية فيها قد تفرّدت بها .

2 - تقيّد المؤلف بإطار نظري لساني محدّد قد نزل دراسته ومقارباته المقارنة فيه : فقد درس الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية وعمد إلى الفصل بين الظواهر الصوتية وغيرها من الظواهر وإلى المزج بين الصرف والتصريف ثم بين التصريف والتحو ، فتداخل الصرفي الاشتقائي والصرفي التصريفي والنحوي التركيبي عن قصد رغم إدراك المؤلف لما بين المستويات الثلاثة من الفرق . على أننا قد لاحظنا غلبة الصوتي والصرفي بشقيه الاشتقائي والتصريفي على التركيبي النحوي في وصف الظواهر المدروسة ؛ وهو ما يجعل في نظرنا نسبة الظواهر المدروسة في الكتاب إلى علم المعجم أقرب من نسبتها إلى علم النحو .

3 - سعى المؤلف إلى إيجاد التعميمات (Généralisations) التي تمكّنه من دراسة القدر الأكبر من الظواهر المتعاقبة المعبرة عن وجود وجوه مختلفة في المسألة الواحدة ، ومن أهم هذه التعميمات في الكتاب مبدأ "الزيادة والنقصان" في الأصوات وما ارتبط به من ثنائيات دلّت على عمق الدراية بالنظامين الصامت والصائتي في اللغات السامية ، ومبدأ "المقايسة" في الصرف وما ارتبط به من تحليل معمقٍ للتغيرات الصرفية والتصريفية في اللغات السامية .

4 - إذخاله مفاهيم جديدة في الوصف اللساني المقارن للغات السامية ومنها العربية، ومن أهم تلك المفاهيم "الإفحام" و"الزيادة الصوتية" ، والمفهومان مترابطان لأن الزيادة الصوتية ناتجة عن الإفحام ؛ فليست الزيادة في المعجم إذن صرفية اشتقاقية فحسب بل هي صوتية أيضا . وهذه إضافة مهمة جدا لأنها تفسّر ظاهرة مطردة في العربية الفصحى

وفي العاميات الحديثة يولد بها الرباعي من الثلاثي . وقد تفرّغ السابقون إلى هذه الظاهرة لكنهم لم يبيّنوا حقيقتها واضطربوا في تسميتها وتفسيرها (41) .

لكنّ لنا على هذا العمل الجيد بعض الملاحظات المتعلقة ببعض الجزئيات فيه :

الأولى تتعلق بحديثه عن أصل التاء في صيغة "افْتَعَلَ" . فقد أثار هذه المسألة في أكثر من موضع من الكتاب ، لكنه لم يتخذ موقفا واحدا . فقد عدّها من الزيادة الصوتية (42) ، كما عدّها من الزيادة الصرفية (43) ؛ ثم إنه قد عدّها داخله صرفية اشتقاقية Infix (44) ، كما عدّها سابقة اشتقاقية قد نتجت في العربية عن القلب المكاني بين الفاء والتاء (45) ، أي إن أصل الصيغة هو "انْفَعَلَ" ، بتقديم التاء على الفاء ، ثم حصل قلب مكاني فتقدمت الفاء على التاء ، ولم يعتبر المؤلف في الصيغة وجود الألف المتصدرة التي يعتبرها زائدة صوتية إقحامية من باب الإقحام البدئي ، وهي عنده همزة تُلفظ وليست للوصل (46) . وإذن فإن صيغة "افْتَعَلَ" قد اجتمع فيها صنفان من الزيادة : زيادة صوتية إقحامية تتمثل في الهمزة

(41) ينظر مثلا : تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ط 2 ، الدار البيضاء ، 1974 ، ص 185 و 188 ، وقد سماها " الزيادة الحرة " ، ولم يميزها عن الزيادة الصرفية ؛ Henri Fleisch : Traité de philologie arabe . Vol. II : Morphologie Verbale . Particules , 2 ème éd . , Beyrouth , 1990 , pp. 435 - 439 ، وقد عدّ الظاهرة " تَوْسِيعَاتٍ لَمْ تُفَسِّرْ بَعْدَ لِلْجَذْرِ الثَّلَاثِيِّ بِالْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ " (Elargissements de racine trilitère en verbes quadrilitère non encore expliqués) .

(42) فقه العربية المقارن ، ص 10 ، حيث عدّها " من المقحّمات " .
(43) نفسه ، ص 49 حيث اعتبر تاء " افْتَعَلَ " و " افْتَعَال " من الزوائد الصرفية وعدّها من " الدواخل أو الحواشي [أي " الأخطاء " ، جمع حَشَوٍ] Infixes " ، و ص 109 ، حيث عدّ وجودها زيادة قد أمّلتها الصيغة الصرفية ولا علاقة له بإقحام الصوامت وسطيا ، أي بالإقحام الصامت الوسطي .
(44) نفسه ، ص 49 ، وينظر التعليق السابق .

(45) نفسه ، ص 53 ، 83 ، 109 ؛ وقد ذهب جوتيهيلف برجشتراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربية" (تخريج رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 1982 ، ص 92) هذا المذهب أيضا إذ رأى أن "الافتعال في العربية تاؤه دائما تالية لفاء الفعل وكانت في الأصل سابقة لها" . ونلاحظ أن صيغة "انْفَعَلَ" هي الصيغة المستعملة في العربية التونسية - كما تظهرها لهجة منطقة نفزاوة ، وهي لهجة ذات أصول سُلَيْمِيَّة - مكان "افْتَعَلَ" الفصيحة ، ومن التونسيين من يستعمل "انْفَعَلَ" أيضا عوضا عنها ، فقد احتفظت العربية التونسية بالاستعمال العربي السامي القديم - ينظر حول "انْفَعَلَ" في لهجة نفزاوة إبراهيم بن مراد : الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1999 ، ص 62 - 64 .

(46) فقه العربية المقارن ، ص 107 . وقد ذهب قبله هذا المذهب من المحدثين برجشتراسر الذي اعتبر "فاعل" و"تفاعل" من "الممدود" ، وهو مشتق من المشدّد أي "فَعَّل" بتعويض مد الحركة عن مدّ الحرف بعدها ، أي تشديده . وهذا التعويض كثير في الأكديّة والعبرية " ينظر : التطور النحوي للغة العربية ، ص 92 - 93 .

المتصدرة وفي التاء ، وزيادة صرفية اشتقاقية تتمثل في التاء التي تكون سابقةً وتكون داخلية أو حشواً في الوقت ذاته . وهذا كله كما يلاحظُ مُحَوِّجٌ إلى إعادة النظر .

والملاحظة الثانية تتعلق بوجود الألف في صيغة "تَفَاعَلَ" ، فقد وجدنا المؤلف لا يعتقد بالألف في صيغة "تَفَاعَلَ" ، وهو يرى فيها "صوتَ مدّ" ولا يعتبرها من الزوائد الصرفية ، لأن المقصودَ عنده بأحرفِ الزيادة هي "الأحرفُ الصامتة لا أصواتُ المدّ" (47) . وهذا فيما نرى مخالفٌ لما ذهب إليه القدماء في النظر إلى الزوائد الصرفية ، وهو مخالف لما يلاحظ في نظام الزيادة في وصف اللغات الحديثة ، بل هو مخالف لما ذهب إليه المؤلفُ نفسه في كتابه هذا كما سنرى . أما القدماءُ من اللغويين العرب فقد عدّوا الألفَ - مثل الهمزة - من مجموعة "سألتمونيها" . فقد قال سيبويه عن الألف والواو والياء إذا كانت زوائد "ليس شيءٌ من الزوائد يعدلُ كثرهنَّ في الكلام (...) ، وكثرهنَّ في الكلام وتمكنهنَّ فيه زوائدُ أفشى من أن يُحصى ويُدرَك" (48) . وأما اللغات الأخرى - ونخص بالذكر اللغات الهندية الأوروبية - فإن وصفها لا يخرجُ الصوائتَ من نظام الزيادة فيها، فهي تعدّ زوائد مثل الصوامتِ، ومثالها "a" ذات الأصل اليوناني والتي تكون سابقة دالة على النفي ، وتكون لاحقة معبرة عن المؤنث من مقولة الجنس في اليونانية واللاتينية والإسبانية ولغات أخرى غيرها ؛ و"e" التي تكون في اللاتينية لاحقة في الظروف الدالة على الهيبة ؛ و"u" ذات الأصل اللاتيني والتي تستعمل في الفرنسية لاحقة تولد بها الصفة الدالة على الاتصاف بصفة ما ؛ وأما المؤلف نفسه فقد عدّ الألف في "ذهبًا" وفي "يذهبًا" - في حالتي النصب والجزم - لاحقة قد زيدت إلى الفعل (49) . وليس هناك ما يمنع فيما نرى أن تعامل الألف في "فاعَلَ" و"تفاعَلَ" وفي غيرها من المشتقات معاملة الألف في "ذهبًا" أو معاملة "a" و"e" و"u" التي ذكرنا فتعدّ مثلها من الزوائد .

(47) فقه العربية المقارن ، ص 83 (التعليق (1)) .

(48) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، القاهرة ، 1966 - 1977 ، 4 / 318 .
وينظر أيضا ابن سعيد المؤدب : دقائق التصريف ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1987 ، ص 371 ، وفيه " أن الواو والياء والألف هي أمهات الزوائد " .

(49) فقه العربية المقارن ، ص 134 .

والملاحظة الثالثة تتعلّق بتأصيل كلمة "أوقية". فقد ذكر المؤلف - نقلاً عن ابن جني في سرّ صناعة الإعراب - ثلاثة أمثلة على المخالفة بين شبهي الصائت منها "أواق" الذي جعل لها أصلاً مفترضا هو "وَوَاقٍ"؛ وقد وثق المؤلف في تأصيله بابن جني، وكان عليه ألاّ يثق به. والكلمة مما اختلف المعجميون العرب في أصله وبنيته اختلافا كبيرا، فقد رسمت "وَقِيَّة" بالواو في بدايتها وجمعت على "وَقَايَا"، ورسمت "أوقية" بالتشديد وجمعت على "أَوَاقِي"، ورسمت "أوقية" بالتخفيف وجمعت على "أَوَاقٍ"، واختلفت في بنيتها واشتقاقها فجعلها بعض على وزن "فَعْلِيَّة" من "أوق"، وجعلها بعض آخر على وزن "أَفْعُولَة" من "وقى"؛ وليست "الأوقية" من "أوق" ولا من "وقى"، بل هي أعجمية مقترضة من اليونانية، وأصلها اليوناني هو (Unkia) ουγκία - ومنها اللاتينية "Uncia" - وهي اسم وحدة للوزن رومانية، ومن أهم الأدلة على عُجمتها اختلاف اللغويين في تأصيلها⁽⁵⁰⁾؛ وإذن فإن ما ذهب إليه ابن جني حول أصلها الافتراضي وما قاله المؤلف حول "المخالفة بين شبهي الصائت" فيها مُجَوِّحٌ إلى المراجعة.

وليست الملاحظات التي ذكرنا على الكتاب بمنقصة من قيمة الجهد الذي بذله المؤلف فيه وتميّز الاجتهاد الذي قام به في وصف اللغة العربية وصفا لسانيا دقيقا معمقا داخل محيطها اللغوي السامي الذي تمثّل اليوم أحسن نماذجه الحيّة، في أصواتها وفي صرفها ونحوها، وفي معجمها أيضا.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بجنوة

(50) ينظر حول اختلاف القدماء في تأصيلها إبراهيم بن مراد: الكلم الأعجمية في عربية نفاوة، ص ص

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية :

- ابن أحمد ، الخليل : كتاب العين ، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السمرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، 1982 .
- ابن مراد ، إبراهيم : الكلم الأعجمية في عربية نفاة ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1999 .
- _____ مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- _____ مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .
- أبو الفرج ، محمد أحمد : مقدّمة لدراسة فقه اللغة ، بيروت ، 1966 .
- ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط. 6 ، بيروت ، 1985 .
- الأنطاكي ، محمد : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ط. 3 ، بيروت ، د.ت .
- _____ الوجيز في فقه اللغة ، حلب ، 1969 .
- بريجشتراسر ، جوتكيلف : التطور النحوي للغة العربية ، في تخريج رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 1982 .
- بعلبكي ، رمزي : فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 .
- _____ حدود العلاقة بين المكونات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي ، مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997) ، ص ص 27 - 46 .
- _____ نظرية الشدياق الاشتقاقية : أصولها وتطورها وعرضها على المعجمية السامية المقارنة ، في : أحمد العايد وأبراهيم بن مراد : في المعجمية العربية المعاصرة ، ص ص 27 - 65 .
- حسان ، تمام : اللغة العربية معناها ومبناها ، ط. الدار البيضاء ، د.ت .
- _____ مناهج البحث في اللغة ، ط. 2 ، الدار البيضاء ، 1974 .
- سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط. 3 ، 1966 - 1987 .
- الصالح ، صبحي : دراسات في فقه اللغة ، ط. 9 ، بيروت ، 1981 .
- الصيداوي ، يوسف : الكفاف ، كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية ، دمشق ، 1999 .
- العايد ، أحمد وابن مراد إبراهيم : في المعجمية العربية المعاصرة ، وقائع ندوة جمعية المعجمية العربية بتونس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 .
- المؤدّب ، ابن سعيد : دقائق التصريف ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين نورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1987 .

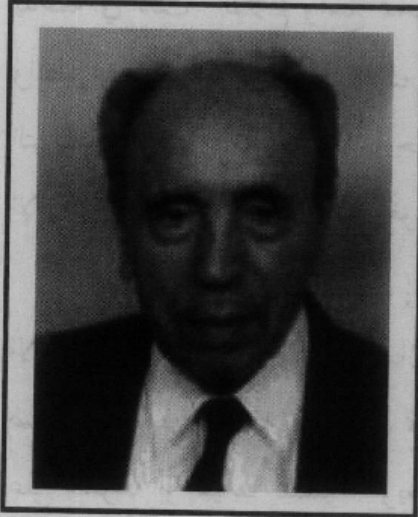
واقي ، علي عبد الواحد : فقه اللغة ، القاهرة ، 1945 ، (ط. 7 : 1973) .
يعقوب ، إميل : فقه اللغة العربيّة وخصائصها ، بيروت ، 1982 .

2 - بغير العربيّة :

Fleisch, Henri : *Traité de philologie arabe , Vol II : Morphologie verbale. Particules*, 2^{ème} éd , Beyrouth, 1990 .

ثلاثة أعلامٍ فقدناهم :

محمد العروسي المطوي (1920 - 2005)



فقدت تونس فجر يوم 25 جويلية 2005
أحد أبنائها الأعلام ، هو العالمُ الباحثُ المؤرِّخُ
المحقِّقُ الأديبُ اللغويُّ الشاعرُ محمد العروسي
المطوي الذي عاش خمسا وثمانين سنة ، فقد كانت
ولادته في إحدى قرى المطوية - هي "المائة" -
بالجنوب الشرقي التونسي يوم 19 جانفي من سنة
1920 ، وقد غادرها سنة 1935 إلى تونس ليستقرَّ
فيها .

وقد فقدت تونس بفقده أمودجا من كتاب العربية أصبح اليوم نادرا ، هو الكاتبُ
الموسوعيُّ الذي يضيق عن ملكاته فنَّ مُفردٌ من فنون التعبير ، ويقصُرُ عن خطرات فكره
ضربٌ مخصوصٌ من ضروب الإنتاج الفكريِّ ، فتتعدّد مواهبه وتتوسّع مجالات إبداعه فإذا
هو كلّ ما ذكرنا ، وكذلك كان محمد العروسي المطوي . ويدلُّك على ذلك الإنتاجُ
الأدبيُّ والعلميُّ الغزيرُ الجيّد الذي تركه . فقد كان الأديبَ الذي لم يقفْ "في أحدٍ شقيِّ
البلاغة" حسب وصف بديع الزمان الهمذاني لأبي عثمان الجاحظ ، بل خبِرَ صناعتي
النظم والنثر، فكان الشاعرَ المجدّدَ المجدد الذي يستحقُّ حسب شهادة العارفين أن تُنسبَ إليه

- أولى محاولات "الشعر الحر" في اللغة العربية في العصر الحديث ؛ وكان القصاص المبتكر المبدع الذي يستهويه من العبارة ومن الفكرة أقربهما إلى الواقع البشري الذي يصفه ، دون أن تفقد العبارة رونقها أو تفقد الفكرة عمقها ، وهو كاتبُ القصة القصيرة ، والمؤلفُ الروائيُّ ، والكاتبُ المسرحيُّ ؛ ثم هو الناقدُ الذي تبيّن له - فيما نُشرَ في الصحف من مقالات نقدية في الأدب والفنِّ ، وما كتبه من مقدمات لعدد غير قليل من الآثار الأدبية - رؤية نقدية جريئة في شكل الأدب ومحتواه ؛ ثم هو الأديبُ العالمُ ، فهو المؤرّخ الذي عُني بالتاريخ للبلاد التونسية في عهود متتابعة متواصلة هي الحفصيُّ والتركيُّ العثمانيُّ والحسّينيُّ وعهدُ الحماية . وتدلُّ أعماله التاريخية التي لا يزال أكثرها مخطوطاً على معرفة دقيقة بأحوال المجتمع التونسي في مختلف العهود ، ودراية معمّقة بتصاريح السياسة وآثارها فيه ، يدعمه في ذلك اطلاعٌ واسعٌ ممحصٌ على أمّهات المصادر القديمة والحديثة ، المخطوطة والمطبوعة ، في المواضيع التي طرق ؛ ثم هو عالم ذو مشاركة معروفة مذكورة في تحقيق التراث ونشره ، والغالبُ على ما حقق ونشر أو شارك في تحقيقه ونشره الانتماءُ إلى الثقافة الإفريقيّة التونسية . ثم هو أيضا لغويٌّ لأنّ له إسهاما في البحث اللغويِّ محموداً .

ونريد أن نقف قليلاً عند إنتاجه العلمي الذي أشرنا إليه ، في تحقيق التراث وفي الاهتمام بالقضايا اللغوية . وأعمال محمد العروسي المطوي التراثية صنفان : الأوّل هو صنف النصوص المحقّقة ، والثاني تمثله نصوص تُعنى بالتراث قد أعاد نشرها أو أشرف على نشرها أو هيّاها للنشر . ويعيننا من الصنّفين هنا أولهما ، وفيه أربعة أنواع من النصوص :

الأوّل هو ما قام بتحقيقه بمفرده ، وله فيه "تحفة المحبّين والأصحاب في معرفة ما للمدنيّين من الأنساب" لعبد الرحمان بن عبد الكريم الأنصاري (المكتبة العتيقة بتونس ، 1970) .

والثاني هو ما قام بإعادة تحقيقه ، وله فيه "كتاب آداب المعلمين" لمحمد بن سحنون (دار الكتب الشرقيّة بتونس ، 1972) ، وكان حسن حسني عبد الوهاب قد نشر الكتاب بتونس سنة 1931 اعتماداً على نسخة مخطوطة واحدة تونسيّة ، واعتمد

المطوي في إعادة التحقيق مخطوطة ثانية مغربية مكنته من إصلاح كثير من خطي الأصل المطبوع وإتمام كثير من نقصه .

والنوع الثالث هو ما شاركه غيره في تحقيقه ، وله فيه كتابان : أولهما "خريدة القصر وجريدة العصر" للعماد الأصفهاني الكاتب في قسمه الخاصّ بشعراء المغرب والأندلس (الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1966 - 1972 ، في ثلاثة أجزاء) ، وقد شاركه في تحقيقه محمد المرزوقي والحيلاني بن الحاج يحيى وأذرتاش أذرنوش الإيراني ، وثاني الكتاين "أتمودجُ الزمان في شعراء القيروان" للحسن بن رشيق القيرواني ، وقد شاركه في تجميع نصوصه - إذ أصلُ الكتاب لا يزال مفقودًا - من أمّهات المصادر القديمة ، المخطوطة والمطبوعة التي نقلت منه ، وشاركه في تحقيقها بشير البكوش (الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1986) . ونعلم أن اهتمامه بنصوص هذا الكتاب - وخاصة المخطوطة منها - يرجعُ إلى السنوات الستين من القرن العشرين عندما كان يُرعى برنامجًا ثقافيًا في الإذاعة الوطنية عنوانه "مصادر الأدب التونسي" (1964 - 1972) .

والنوع الرابع هو ما أشرف على مراجعته ، ومنه كتابٌ واحدٌ هو "رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية" لأبي بكر عبد الله المالكي ، وقد حققه بشير البكوش (دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1981 - 1984 ، جزءان وجزء للفهارس) ؛ ورغم أنّ العمل الذي قام به بشير البكوش لا يرقى الشك إلى جودته وقيمته العلميّة فإنّ ما قام به محمد العروسي المطوي فيه يتجاوز مجرد القراءة والمراجعة لإبداء ملاحظات عابرة إلى الإسهام الفعليّ في التحقيق لمشاركته المحقّق في تمحيص النصّ المحقّق وتدقيق النظر فيه ليستقيم نصًّا مُستجيبًا لكلّ شروط التحقيق العلميّ .

وأما بحثه في اللغة فإنّ من أهمّ مظاهر إسهامه فيه مشروعُ قاموسٍ "فصيح الدارجة التونسية" الذي كان يُجمّع مادّةً من سماعاته ومشافهاته ومن مطالعته في النصوص الإفريقيّة التونسيّة القديمة والحديثة ، وقد تجمّعت له من ذلك الجذاذات المعجميّة العديدة التي كان يدونها وكنا نراها موزّعةً في مكتبته تنتظرُ التصنيفَ والتبويبَ ، والموجود من هذه الجذاذات اليومُ يؤلّفُ قاموسًا متكاملًا مُشتملاً على

عدد مهم من الوحدات المعجمية ذات الأصول العربية الفصيحة القديمة في الدارجة التونسية ، وقد نُشرَ منها إحدى وثلاثين مادة في ثلاث مقالات صدرت في الأعداد الثلاثة الأولى من مجلة المعجمية : هي "نماذج من فصح الدارجة التونسية" في العدد الأول (1985) ، و"من فصح الدارجة التونسية" في العددين الثاني (1986) والثالث (1987) ؛ ثم إن له مشاركات في ندوات جمعية المعجمية قد اهتم فيها بالمستوى اللغوي العامي والمستوى المولد في معجم العربية التونسية من خلال النصوص التونسية ، التراثية والأدبية الحديثة ، وتلك المشاركات ثلاث : أولاها "مصطلحات صوفية للشثرتي رتبها هجائيا عمر بن علي الراشدي" ، وقد قدمها في الندوة الوطنية الأولى التي نظمتها جمعية المعجمية سنة 1985 حول "إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي" وتحديث فيها عن مجموعة من المصطلحات الصوفية التونسية المستخرجة من "ابتسام العروس ووشى الطروس" بمناقب الشيخ أحمد بن عروس "لعمر بن علي الراشدي (وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1985 ، ص ص 55 - 62) ؛ وثانيها "كتاب رياض النفوس للمالكي مصدرا من مصادر معجم دوزي" ، وقد شارك بها في الندوة العلمية الدولية الأولى التي نظمتها جمعية المعجمية سنة 1986 حول "قضايا المعجمية العربية المعاصرة" بمناسبة احياء الذكرى المئوية لوفاة ثلاثة من معجمي القرن التاسع عشر ، هم أحمد فارس الشدياق وبترس البستاني ورينهارت دوزي (في المعجمية العربية المعاصرة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 257 - 270) ، وفي هذا البحث حديث عن اعتماد دوزي في قاموسه "المستدرك على المعاجم العربية" على المولدات المعجمية التونسية القديمة المذكورة في "رياض النفوس" لأبي بكر المالكي ؛ والمشاركة الثالثة عنوانها "مترلة اللهجة التونسية في المعجم التاريخي العربي : "واحة بلا ظل" نموذجاً" ، وقد قدمت في الندوة العلمية الدولية الثانية لجمعية المعجمية حول "المعجم العربي التاريخي : قضاياها ووسائل إنجازها" سنة 1989 ونُشرت في وقائع الندوة (مجلة المعجمية ، 5 - 6 (1989 - 1990) ، ص ص 247 - 259) ، وحلّل فيها استعمالات عربية تونسية مستحدثة في نص روائي حديث هو "واحة بلا ظل" لعمر بن سالم . وندرج في اهتمامه باللغة وخاصة بالدرس المعجمي

حماسه لتأسيس جمعية المعجمية العربية بتونس وانتسابه إليها من بدايات تأسيسها وتمكينها من مقرها في النادي الثقافي أبو القاسم الشاذلي الذي كان يرأسه ، ومشاركته في جملة أعمالها التي أشرنا إليها .

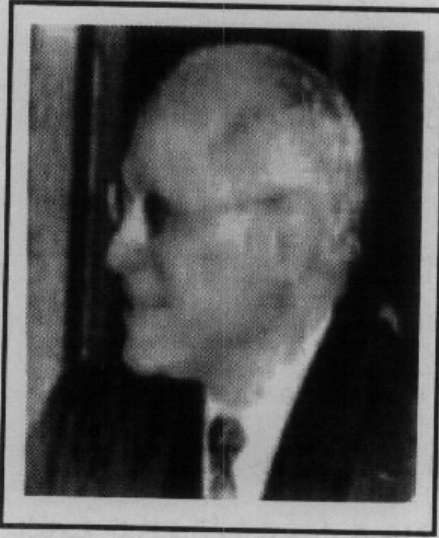
والاستنتاج العام الذي يخرج به المطلع على إنتاجه الأدبي والعلمي عامة هو غلبة "الهوى الوطني" على أعماله الأدبية الإبداعية في القصة القصيرة والرواية والشعر ، لاهتمامه فيها بتحرر الإنسان في تونس من الاستعمار والاستعباد وهمومه الاجتماعية في بحثه عن العيش الكريم ؛ وغلبة "الهوى الإفريقي" على أعماله التاريخية والتراثية لاهتمامه فيها بتاريخ البلاد التونسية في مختلف مراحلها ومظاهرها ، وبالتفصيل التونسية القديمة ، تحقيقا ودراسة ؛ وغلبة "الهوى التونسي" على أعماله اللغوية المعجمية . وقد أعانه على إنتاج ما أنتج من نصوص أدبية وعلمية مكتبة غنية ثرية قد نقل جلها قبل وفاته إلى المطبوعة مسقط رأسه ومستقره الأخير - وفاء لها ولأهلها ، أهله - لتكون نواة لمركز ثقافي يحمل اسمه ؛ ثم طبع خاص فيه الكثير من آثاره التي انتقلت إلى الجنوب التونسي ، من أهم خصائصه بعض الانطواء على النفس ، وصبر قوي على الشدة وما قد يصدر عن صغار الناس من الأذى ، وأنفة شديدة قد تبيّنت آثارها جلية في السنوات الأخيرة من حياته إذ كان قليل الخروج إلى الناس لأنه يأنف من أن يرى - وقد أتعبه المرض - على ضعف ، وترفع عن فاسد القول والفعل معروف ، وطاقته على الكظم عجيبة ، وتواضع علمي نادر رغم ما أوتي من تميز ، ووفاء صادق للأهل والأصدقاء من أحلى مظاهره إعادته نشر آثار حسن حسني عبد الوهاب وإتمامه - مع بشير البكوش - موسوعته الكبيرة "كتاب العمر" ، وقد صرف في ذلك طيلة سنوات من الجهد والوقت ما كان في حاجة كبيرة إليه ؛ وهو طبع يشبه كل الشبه طباع كبار العلماء الميالين إلى العزلة في مكباتهم يقضون الساعات الطوال فيها ، مُصرفين إلى كتبهم يقرؤونها وإلى أوراقهم يُحبرونها .

لكن هذا الطبع ما كان ليمنعه من مخالطة الناس وعشرتهم وحبّه لهم ؛ فقد خالطهم في التدريس إذ كان مدرّسا في جامع الزيتونة ثم في الجامعة الزيتونية ؛

وخالطهم في السياسة التي عرّكتهم وعركها فنال منها بعض الحظّ ، فكان سفيرا ثم نائبا في مجلس النواب ، لكنّ طبعه الذي أشرنا إليه وطبيعة العمل السياسي الذي يتأثر كثيرا بأمرجة السياسة لم يسهّلا له دائما تلك المحالطة ؛ ثم إنه خالط الناس في عمله الأدبيّ والثقافيّ : خالطهم في اتحاد الكتّاب التونسيين الذي رأسه مدّة عشر سنوات (1981 - 1991) فشهد له حتى الذين لم يسلم من ألسنتهم وأقلامهم بفضائل خلّقه ومزايا تسييره ؛ ثم هو خالطهم خاصة في نادي القصة بالنادي الثقافي أبو القاسم الشابي الذي رأسه منذ تأسيسه سنة 1964 حتى وفاته وتخرجت فيه طبقات مختلفة من القصّاصين كان له فيهم جميعاً أثرٌ ما من الآثار . وقد كانت له - نتيجة ما اكتسب من الخصال ، وما شارك به من عملٍ في سبيل وطنه وقومه ، وما أسهم به من إبداعٍ أدبيّ وثقافيّ وفكريّ في المجالات المختلفة التي شارك فيها - التقديرُ الوافرُ والمجازاةُ الحسنةُ وخاصة بما أحرز عليه من الأوسمة والجوائز الوطنية ، وأعلّاهها "الوشاحُ الأكبرُ للوسام الثقافي" و"جائزة 7 نوفمبر للإبداع" في الميدان الثقافيّ ، وقد قلّده الوسامُ سيادةً رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في 14 نوفمبر 1991 ، وهو الذي منحه الجائزة في 7 نوفمبر 2003 .

أحمد مختار عمر

(1933 - 2003)



فقدت اللسانيات العربية الحديثة في شهر
أفريل من سنة 2003 أحد كبار أعلامها ، هو
اللغوي المعجميُّ المجمعِيُّ المحقق الدكتور أحمد مختار
عمر . وقد ولد الفقيه في القاهرة في شهر مارس
من سنة 1933 ودرس في كلية دار العلوم بجامعة
القاهرة ثم في جامعة كمبردج بانجلترا التي تخرج
فيها بشهادة الدكتوراه في علم اللغة سنة 1967 ؛
وَدَرَسَ في التعليم العالي فتدرّج في كل رُتَبه من سنة
1960 إلى سنة 1998 ، في جامعات القاهرة - بكلية
دار العلوم - وطرابلس بليبيا والكويت .

وقد شغله الدّرس اللغوي العربي باحثاً مؤلفاً ومحققاً كما شغله مدرّساً ، ولم يكن
في بحثه تقليدياً آخذاً بمناهج "فقه اللغة" كما عُرفَ عند نفرٍ غير قليل من الجامعيين العرب
المحدثين ، بل كان الساعي إلى الإفادة من مناهج البحث العلمي اللساني الحديث عن معرفة
بها واقترار عليها ، وقد وظّفَ معارفه تلك في التطبيق على اللغة العربية ؛ وذلك ما تُبينُ
عنه مؤلفاته الكثيرة التي تنوعت فيها المجالاتُ وتعددت المواضيعُ لكنها راجعة في الغالب
إلى ثلاثة أصول ، هي (1) "تاريخ اللغة" ، وله فيه "البحثُ اللغويُّ عند العرب" (1971)
و"البحثُ اللغويُّ عند الهنود وأثره على اللغويين العرب" (1972) و"تاريخ اللغة العربية في
مصر والمغرب الأدنى" (1992) ؛ و(2) المعجميةُ ، وله فيها التحقيقُ والتأليفُ القاموسي
والبحثُ النظري ، ومن التحقيق "ديوانُ الأدب" لأبي إبراهيم الفارابي (1974 - 1979)

و"المتحد في اللغة" لكُراع التَّمَل (1976 - 1988 ، بالاشتراك) ؛ ومن التأليف القاموسي اشتراكه في تأليف "معجم القراءات القرآنية" (1982 - 1985) و"المعجم العربي الأساسي" (1989) و"المكتر الكبير للمجالات والمترادفات والمتضادات" (وقد شاركه في تأليفه فريق بحث كان هو المشرف عليه ، 2000) ؛ ومن البحث النظري ما هو في المكوّن الصوتي وله "دراسة الصوت اللغوي" (1976) ، وما هو في المكوّن الدلالي وله "علم الدلالة" (1982) ، وما هو في الوصف القاموسي ، وله "معجم الأبنية في اللغة العربية" (1995) و"صناعة المعجم الحديث" (1998) ؛ و(3) التصويب اللغوي ، وله فيه "العربية الصحيحة" (1981) ، و"أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعين" (1991) . وليست مواقفه من "الخطأ اللغوي" بالمتشددة الراضية للتطور في الاستعمال ، فإنه كثيرا ما يردّ على المؤلفين في التصويب اللغوي من العرب المحدثين ليقرّ صحة الاستعمال المخطئ لوجود أدلة وقرائن من الاستعمال الفصيح تدعّمه . وقد أهله هذا الإنتاج العلمي اللغوي المتنوع لعضوية مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي حصل عليها سنة 1999 .

وقد عرّفت جمعية المعجمية الفقيّد منذ سنوات إنشائها الأولى ، إذ شارك في ندوتها العلمية الدولية الأولى (أفريل 1986) حول "قضايا المعجمية العربية المعاصرة" بمناسبة إحياء الذكرى المئوية لوفاة أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي ، وقد قدّم فيها بحثا عنوانه "أحمد فارس الشدياق وقضايا المعجم العربي" (في المعجمية العربية المعاصرة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 95 - 120) ، ثم شارك في ندوتها العلمية الدولية الرابعة حول "أسس المعجم النظرية" ، وله فيها بحث عنوانه "المعجم والدلالة : نظرة في طرق شرح المعنى" (مجلة المعجمية ، 12 - 13 (1996 - 1997) ، ص ص 139 - 172) . وقد التقيتُ به - خارج ندوتي جمعية المعجمية - في أكثر من مناسبة ، منها المؤتمر العلمي الدولي حول "تاريخ المعاجم والقواميس العربية ومبناها" في جامعة بودابست في المجر (سبتمبر 1993) ، والندوة الدوليّة حول "اللسانيات واللغة العربية" بجامعة بوخارست في رومانيا (أوت - سبتمبر 1994) ، وندوة "المعجم العربي" في مجمع اللغة العربية بدمشق (أكتوبر 2001) ، وقد كان دائما نِعَم العالم ، ونِعَم الباحث ، ونِعَم الإنسان .

إبراهيم السامرائي

(1923 - 2001)



فقدت الدراسات اللغوية العربية أحد
أعلامها الجلة بوفاة الدكتور إبراهيم السامرائي في
25 أبريل 2001 . فقد كان الباحث اللغوي
المعجمي المجمعي المحقق . ولد إبراهيم السامرائي
سنة 1923 بمدينة العمارة في العراق ، وقد أتم
دراسته الابتدائية والثانوية في العراق ثم الدراسات
العليا في باريس بفرنسا حيث حصل على شهادة
دكتوراه الدولة .

وبعد عودته من فرنسا سنة 1956 انتسب إلى سلك التدريس في التعليم العالي
فدرّس في كلية الآداب بجامعة بغداد ثم في جامعات عربية أخرى في لبنان وليبيا والجزائر
والمغرب وتونس ؛ وبعد إحالته على التقاعد في العراق سنة 1980 التحق بالجامعة الأردنية
بعمّان ثم بالجامعة اليمنية بصنعاء ، ثم عاد إلى عمّان فاستقرّ بها حتى وفاته .

قد مكنته دراسته في جامعة باريس من معرفة لغات سامية كثيرة ، وقد غلبَ عليه
ذلك الاهتمام بمظهرين أساسيين في مسيرته العلمية : أولهما هو اللغويات العربية القديمة
بالنظر في نصوصها دراسةً وتحقيقاً ، والثاني هو تطوُّر العربية اللغوي في القديم - وخاصة
من خلال فقه العربية المقارن باللغات السامية الأخرى - وفي الحديث وخاصةً بدراسة
الاستعمال اللغوي العربي الحديث ومقارنته بالاستعمال الفصيح وباستعمالات العامة . وقد
برز المنحيان اللذان ذكرنا في إنتاجه العلمي الغزير الذي قارب المائة كتاب بين تأليف

وتحقيق وترجمة . ومن أهم أعماله في التحقيق كتاب العين للخليل بن أحمد (1988) الذي حققه مع مهدي المخزومي ؛ وجُلُّ أعماله المؤلفة في المعجمية والقاموسية تدور حول التطور التاريخي للمعجم العربي ، وأهم مؤلفاته في هذا الموضوع "التطور اللغوي التاريخي" (1966) ، و"الفعل : زمانه وأبينته" (1966) ، و"فقه اللغة المقارن" (1968) ، و"تنمية العربية في العصر الحديث" (1973) ، و"اللغة والحضارة" (1977) ، و"من معجم المتنبي ، دراسة لغوية تاريخية" (1977) ، و"العربية بين أمسها وحاضرها" (1978) ، و"من معجم الجاحظ" (1982) ، و"من معجم عبد الله بن المقفّع" (1984) ، و"مع المعري اللغوي" (1984) ، و"التكملة للمعاجم العربية في الألفاظ العباسية" (1986) ، و"المجموع اللفيف : معجم في المواد اللغوية التاريخية الحضارية" (1987) ، و"معجميات" (1991) . وقد أهله علمه باللغة وتأليفه الغزير فيها لعضوية ثلاثة مجامع عربية هي : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية الأردني ومجمع اللغة العربية بدمشق .

ولقد عرفت جمعية المعجمية إبراهيم السامرائي منذ سنوات إنشائها الأولى فعرفت فيه الباحث القدير والعالم ذا الدراية الواسعة المعمّقة باللغة العربية وخاصة بمعجمها وبمسالك تطوره . وقد شارك في ندوتين من ندواتها العلمية الدولية : الأولى حول "قضايا المعجمية العربية المعاصرة" (أفريل 1986) بمناسبة إحياء الذكرى المئوية لوفاة أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي ، وله فيها بحث عنوانه "من قضايا المعجمية العربية المعاصرة ، أو : العربية المعاصرة" (في المعجمية العربية المعاصرة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1987 ، ص ص 449 - 466) ، والثانية حول "المعجم العربي التاريخي : قضاياها ووسائل إنجازه" (نوفمبر 1989) ، وله فيها بحث عنوانه "من مواد المعجم التاريخي : الجمع في طائفة من الكلم القديم" (مجلة المعجمية ، 5 - 6 (1989 - 1990) ، ص ص 187 - 213) . كما أنّ له ثلاث مشاركات نُشرت في أعداد مجلة المعجمية العامة : بحثٌ أوّلٌ عنوانه "معجميات" (عدد 9 - 10 ، (1993 - 1994) ، ص ص 223 - 239) ، وبحث ثانٍ هو "فتنة الخطأ والصواب" ، وقد نُشر في الأعمال المهداة إلى الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي (عدد 14 - 15 ، (1998 - 1999) ، ص ص 87 - 96) ، وتقديم لكتابين

هما "الرصيد اللغويّ الوظيفي" تأليف اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي بالمغرب العربي ،
و"المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة" لإبراهيم بن مراد (عدد 8 ، (1992) ، ص ص 191
- 209) . كما أرسل إلى مجلّة المعجميّة في أخريات حياته بحثاً عنوانه "استقراء الواو والياء
في الأصول الثلاثيّة" ولم يتسنّ نشره في أحد الأعداد السابقة ، ويطيبُ هيئة المجلّة أن تنشره
في هذا العدد المزدوج تكريمًا له ، وإكبارًا لما بذل من جهودٍ في خدمة المعجميّة العربيّة ،
ووفاء لصادق تعاونه مع جمعيّة المعجميّة ومجلّتها .

إبراهيم بن مراد

Note sur l'hypothèse de la constitution binaire de la condition humaine et des langues

À Richard Bouché qui a provoqué
et suivi la rédaction de ces lignes,
en amical hommage.

André ROMAN

À un moment de son odyssée, précocement sans doute, l'homme a
commencé d'entendre le monde lui « parler ».

« La Nature est un temple où de vivants piliers
Laissent parfois sortir de confuses paroles... » (1)

Mais alors, incontestablement, et toujours depuis ce premier moment,
c'est l'écho de sa propre parole qu'il a entendue, qui lui renvoyait des réponses
déjà trouvées par lui à ses interrogations.

Un savoir dispensé par la nature est une chimère.

Ce « savoir naturel », hypothèse absurde, ne pourrait être que leçons
reçues. En quelle langue ? D'évidence une langue non pas enseignée et non plus
convenue. Une langue donc de coïncidence !

« Ceux-là honorent bien la nature, qui lui apprennent qu'elle peut
parler de tout et même de théologie » (2).

La « théologie naturelle », fraction d'un « savoir naturel » impossible, est,
ipso facto, impossible. Elle n'a pu se constituer, faute d'une langue (3).

Le monde s'offre à l'homme et à l'animal.

Mais l'animal ne le reconnaît que très partiellement. Il ne donne pas
systématiquement à chacune des entités qui existent autour de lui, qu'il perçoit
par ses sens, une certaine identité.

L'homme, lui, donne à chacune de ces entités naturelles, au cours du
temps progressivement, une identité qu'il « invente ».

Cette identité, d'abord très grossière, l'homme, systématiquement, la
saisit par un, deux, « n », traits superficiels (4). Le « long cou » du héron des

(1) Charles Baudelaire, « *Correspondances* ».

(2) Pascal, *Pensée* 569.

(3) Per incidens, l'incomplétude de toute critique est une conséquence de l'absence de langue
commune entre une œuvre « de beauté » et l'homme.

(4) Exemple la définition de l'« âne » qui ouvre le long article du *Grand dictionnaire universel du
XIX^e siècle* par Pierre Larousse : « Quadrupède servant à peu près aux mêmes usages que le

fables si loin du héron du zoologiste. Ce trait, ces traits..., l'homme les retient pour opposer par eux à telle autre entité l'entité dont il compose la carte d'identité. Le héron ne peut être au « long cou » sans tel autre oiseau dont le cou apparaît à l'homme, par opposition, comme « non long ». Et il en précise l'identité, par approximations successives. Ces approximations s'aperçoivent bien dans les adjectifs des langues, car, si les langues ont dans leurs vocabulaires des paires parfaites produites avec un morphème privatif — « accessible » vs « inaccessible » —, elles ont, le plus souvent, des paires imparfaites, « long » vs « court », qui d'oppositions binaires en oppositions binaires doublées, « le cou du canard », « le cou de la poule »..., sont sorties du cadre des oppositions strictes.

Ainsi l'homme saisit les entités du monde à travers des « oppositions pragmatiques » successives ⁽⁵⁾.

Non seulement il invente les entités naturelles qu'il perçoit autour de lui mais aussi des entités qu'il produit — processus, objets — et qu'il ne se contente point de répéter, comme le fait la gerboise qui creuse les galeries de son terrier ou l'abeille qui construit sa ruche, mais qu'il modifie, perfectionne.

L'homme, d'emblée *loquens* et *sapiens*, est aussi, intrinsèquement *faber*.

Ses « inventions » et les « unités de nomination », qui sont la mémoire de ses « inventions », l'homme les crée, parallèlement, selon un processus qui se révèle être binaire également ⁽⁶⁾.

C'est grâce à sa capacité d'invention d'oppositions deux à deux que l'homme peut ⁽⁷⁾ :

— prêter des identités aux entités du monde ⁽⁸⁾,

et

— les nommer.

L'invention des entités du monde et leur nomination sont, l'une et l'autre, réalisées avec le même *modus operandi* et elles vont du même pas, nécessairement, car la connaissance de ce qui n'est pas nommé se perd.

Les unités de nomination n'existent linguistiquement que dans les phrases.

Les phrases sont les unités de la langue, ses « unités de communication », qui ont pour rôle de verbaliser les expériences de l'homme, acteur et témoin.

Les phrases qui verbalisent ces expériences entrent toutes dans le cadre de l'opposition binaire, {« être » vs « non être »} par la négation qui peut nier chacune d'elles : « il pleut » vs « il ne pleut pas ».

La négation est une manifestation exemplaire de la démarche par oppositions de l'*homo loquens*.

cheval, dont il se distingue surtout par sa taille moins élevée, ses longues oreilles et sa queue dénuée de crins ».

(5) L'approximation apparaît souvent tout à fait suffisante. Aussi les langues se sont-elles donné des morphèmes d'approximation ; en français, « presque » ; en arabe, /ka:da/. Et dans toutes les langues la « voix passive » sert aussi à exprimer une approximation. « La loi a été votée » au lieu de « Ont voté la loi... ».

(6) Ce processus met en œuvre seulement trois seules relations. Ces relations constitutives des langues sont présentées *infra*.

(7) « Invention » c'est-à-dire découverte de ce qui est et création originale.

(8) S'il faut d'autres exemples : dans le monde animal, l'animal qui vole ou ne vole pas, qui a des ailes mais ne vole pas ; terrestre ; marin ; amphibie...

La capacité d'invention d'oppositions successives, deux à deux, est, autrement dit, la « capacité de combinatoire binaire »⁽⁹⁾.

La « capacité de combinatoire binaire » se confond avec la capacité langagière qui est propre à l'homme seul.

Elle apparaîtra comme étant le propre de l'homme.

D'évidence l'homme ne parle pas au hasard. Les coïncidences nécessaires à la parole ne peuvent être abandonnées au hasard.

Les hommes ont dû exclure le hasard de leur parole par une convention⁽¹⁰⁾.

Une convention est un plan choisi en commun de coïncidences.

Aucune langue humaine, sauf si elle est un don de Dieu, ne peut exister sans une convention initiale, fondatrice.

Il faut donc que les hommes aient été capables de convention.

La convention par laquelle l'homme a exclu le hasard de ses langues peut être a priori :

— soit une convention qui figerait le résultat d'un événement purement fortuit, si une telle idée peut être envisagée sans incohérence ;

— soit une convention structurée.

L'hypothèse de la convention de hasard est l'hypothèse d'un *homo loquens* cueilleur, collectionneur, de sons de rencontre auxquels il prêterait un « sens ».

Cette hypothèse a trouvé une certaine vraisemblance dans les bruits du monde qui ont été retenus comme des noms — exemples familiers : « coucou », nom français de l'oiseau ; « qabqāb » nom arabe du sabot de bois ; ou dans des cris qui ont été retenus comme des phrases ; exemple familier : « ouille ! »

Mais une convention de hasard ne pourrait nommer les expériences complexes et multiples de la vie humaine sauf à la réduire à une vie animale

(9) *Binaire* et *binarisme* sont ainsi définis en langue par le *Dictionnaire historique de la langue française*, s.v. : « *Binaire* adjectif, réfection de *binere* (1554), est emprunté au bas-latin *binarius*, " composé de deux éléments " (IV^e siècle) [...] *Binaire* qualifie ce qui est formé de deux éléments ou comporte deux aspects. Introduit en mathématiques, il a qualifié un nombre composé de deux unités, puis un système de numération comptant deux états définis et distincts (1704, Leibniz, arithmétique binaire) [...] *Binarisme* nom masculin (XX^e siècle) se dit en linguistique du procédé d'analyse par lequel des rapports entre les unités d'un énoncé peuvent être réduits à des rapports entre deux termes ». *Binaire* est ainsi défini en informatique par M. Grenié, *Dictionnaire de la micro-informatique*, s.v. : « *Binaire* [...] 1. Qualifie un élément susceptible de connaître deux états distincts. 2. Qualifie la numération de base 2 qui utilise uniquement les symboles 0 et 1. »

(10) Citation éclairante des *Lettres persanes* de Montesquieu donnée par Littré : « L'or et l'argent avaient été établis par une convention générale pour être le prix de toutes les marchandises... ». Le *Grand dictionnaire universel du XIX^e siècle* a défini « convention » ainsi : « Accord, pacte conclu entre deux ou plusieurs personnes ». Deux des exemples donnés dans l'article touchent au sujet ici traité : « La loi divine ne saurait, être une convention. » ; « Les mots ne signifient rien par eux-mêmes, et ne représentent les divers objets de la nature que par convention. (Th. Pinel.) ».

figée ⁽¹¹⁾. En effet, dans ce cas « boire de l'eau de pluie », « boire de l'eau de la rivière »..., chaque expérience devrait être dite par une onomatopée entièrement différente faute d'une structuration qui permettrait la commutation de « pluie » avec « rivière »... Au demeurant l'onomatopée qui nomme une entité du monde, « être » ou « chose », est ici inutile, puisque aucun « nom onomatopée » ne peut entrer dans une « onomatopée phrase ». Or ce sont les seules « onomatopées phrases » qui disent les expériences ⁽¹²⁾.

Per incidens, si toute nomination de hasard est linguistiquement absolue — elle ne connaît qu'elle-même — elle n'est pas une entité unique. En effet, les « noms onomatopées » ont toujours été nombreux dans les langues humaines historiques qui possèdent aussi un certain nombre de phrases onomatopées, « ouille ! », « ah ! », « oui », « non »...

L'hypothèse d'une convention structurée est l'hypothèse d'une mise en relation réglée de plusieurs éléments entre eux.

Faute d'une relation entre eux chacun des éléments éventuellement recrutés ne connaîtrait que lui. Absolu, opaque, il n'offrirait aucune prise à une quelconque construction.

« Mise en relation » suppose le « recrutement » de plus d'un élément.

En effet, la prise en compte d'un seul élément s'arrête à elle-même. C'est, en langue, l'onomatopée de l'hypothèse précédente.

L'hypothèse d'une structuration s'impose.

La première structuration possible est la mise en relation de deux éléments.

C'est cette première hypothèse qui sera d'abord examinée.

Précisément cette hypothèse est l'hypothèse d'une structuration mettant en œuvre *dans chacune de ses structures successives* deux seuls éléments.

La prise en compte, en même temps, chaque fois, de deux éléments saisis comme étant solidaires crée entre ces deux éléments une relation de coexistence.

La première combinaison réalisée, la combinaison primordiale, fondatrice, est stable nécessairement, et, de ce fait, constante.

Elle est, *de facto*, biunivoque ⁽¹³⁾.

C'est la combinaison

$$\{X \leftrightarrow Y\}$$

(11) L'animal, onomatopéique, ne change pas : le mainate qui reproduit fidèlement les bruits et les paroles, le cheval de cirque, le chien d'aveugle, les chimpanzées élevées, observées par des chercheurs américains, ajoutent, sans plus, de nouvelles onomatopées à leurs comportements.

(12) Les phrases, comme elles verbalisent des expériences, sont inscrites, *ipso facto*, dans un temps qui peut être passé, présent ou futur, et dans un mode qui présente l'expérience comme réelle ou non réelle et, si elle est non réelle, comme possible (potentielle), ou impossible (irréelle). Une onomatopée ignore le temps. Elle est attachée au temps de son expression — « Ouille ! » ne peut exprimer une douleur passée et non plus une douleur future —, et elle est réelle, seulement réelle, toujours.

(13) La culture chinoise distingue le « Yin », le « Yang » et le « Vide-médian ». Ce dernier, un souffle en soi, est là lorsque le « Yin » et le « Yang » sont en présence.

Si la relation réalisée n'est pas constante, elle est univoque.

Les relations binaires possibles, univoques

$$\{X \leftarrow X'\}$$

$$\{Y \leftarrow Y'\}$$

naissent — il ne peut en être autrement —, par oppositions binaires, de la combinaison fondatrice, biunivoque.

La combinaison biunivoque en est prégnante.

Ainsi « combinatoire binaire » englobe les combinaisons :

$$\{X \leftrightarrow Y\}$$

$$\{X \leftarrow X'\}$$

$$\{Y \leftarrow Y'\}$$

Dans ces couples, « X » et « Y » symbolisent les deux entités constituant avec la relation biunivoque la première réalisation, l'assise, de la structuration qu'elles fondent.

« X' »... et « Y' »... symbolisent les entités en relation univoque avec leurs bases :

$$\{X \leftarrow X' \leftarrow X'' \leftarrow X''' \dots\}$$

$$\{Y \leftarrow Y' \leftarrow Y'' \leftarrow Y''' \dots\}$$

De fait, en langue, les deux éléments constitutifs du *noyau* de chaque phrase structurée sont reliés par une relation biunivoque, *nucléaire*.

Exemple :

$$\langle \text{Zayd} \leftrightarrow \text{marche} \rangle$$

« Zayd » ne peut exister sans « marche » qui ne peut exister sans « Zayd »⁽¹⁴⁾.

Cette phrase peut être complétée par un « complément » :

$$\langle \text{Zayd} \leftrightarrow \text{marche} \leftarrow \text{dans la rue} \rangle$$

À la différence de « Zayd » et de « marche », inomissibles⁽¹⁵⁾, le complément « dans la rue » est une composante omissible. La relation entre « marche » et « dans la rue » est une relation univoque : la composante « dans la rue » ne peut exister sans « marche » ; elle en est dépendante ; la composante « marche » préexiste à « dans la rue » ; elle en est indépendante.

La relation biunivoque n'est pas, de par elle-même, orientée.

L'opposition univoque, elle, peut-être orientée. Si elle est orientée, elle est alors réalisée en langue comme une « relation de subordination », « ↑ » ; si elle n'est pas orientée, elle est alors réalisée, en langue, comme une « relation de

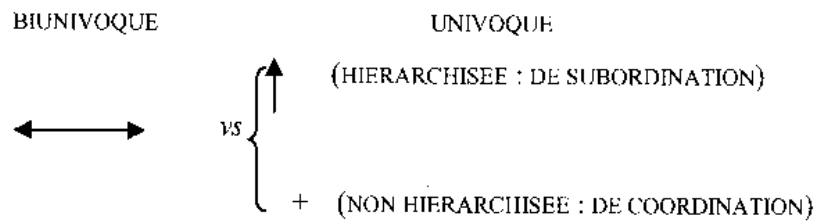
(14) L'homophonie apparente en français du présent du réel, « Zayd marche », et de l'impératif, « marche ! », « potentiel », ne doit pas tromper ; l'impératif, morphologiquement différent par son intonation, implique la « deuxième personne », ici de signifiant « zéro ».

(15) L'« inomissibilité » n'est pas l'ellipse qui est absence structurelle d'une composante. Une composante absente n'est pas un élément inexistant.

coordination », « + ».

L'organisation de ces trois relations est représentée dans le schéma ci-dessous :

Schéma des relations du système de communication



Ces trois relations sont, dans le cadre de la combinatoire présentée, les seules relations possibles.

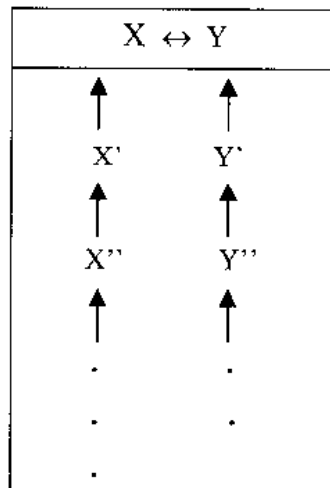
Seules possibles, elles sont universelles.

Universelles, elles structurent toutes les phrases de toutes les langues.

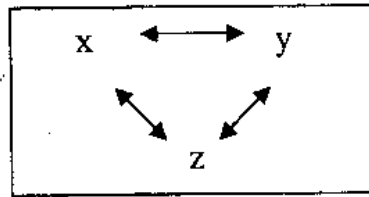
Le plan ci-dessous schématise le plan commun à toutes les phrases des hommes.

Dans ce plan, « X », « X' », « X'' »..., « Y », « Y' », « Y'' »..., symbolisent les unités de nomination produites par les systèmes de nomination propres aux langues.

PLAN DE LA PHRASE



L'hypothèse d'une structuration ternaire dont l'assise serait composée non pas de deux mais de trois éléments est visualisée dans le schéma suivant :



Cette structuration « ternaire » imposerait des relations univoques spécifiées de telle sorte que chacun des compléments, « ' », de premier rang pourrait être rapporté précisément soit à « X », soit à « Y », soit à « Z » ; que chacun des compléments de second rang, « '' » pourrait être rapporté précisément soit à « X' », soit à « Y' », soit à « Z' »... Au demeurant la complexité, la lourdeur, de cette structuration seraient inutiles car la juxtaposition, la coordination, la translation, permettent la création par tout locuteur d'une suite de relations binaires aussi longue qu'il le souhaite (16).

D'évidence, les trois relations binaires qui ont été reconnues ne sont pas les relations qui organisent le monde physique.

Le monde physique est constitué en systèmes ouverts, complexes.

Les langues sont organisées en systèmes fermés, simples.

La *materia prima* des langues est sonore.

Les consonnes sont, avec les voyelles, hors intonation, les sons systématisés par chaque langue pour son propre usage.

La systématisation de ces sons, dits « phonèmes », est également binaire (17).

(16) La translation est l'opération qui permet d'introduire une phrase dans une phrase qui l'accueille, dite « phrase matrice ». La phrase ainsi traduite en une unité de nomination devient par cette opération l'une des composantes de la phrase matrice, une composante reliée à l'une des autres composantes de cette phrase par une relation univoque de coordination ou de subordination. Exemple : « L'homme y passe à travers des forêts de symboles *Qui l'observent avec des regards familiers* ». Le concept et le terme de « translation » sont repris du beau livre de L. Tesnière, *Éléments de syntaxe structurale*. Cependant « translation » équivaut seulement ici à sa « translation du second degré » ; en effet l'hypothèse de l'existence d'un système de nomination est incompatible avec le concept même de « translation [morphologique] du premier degré ». Si la « translation du deuxième degré » décrit une opération primitive et toujours actuelle du système de communication, la « translation du premier degré » ignore et déguise la systématique de la nomination des langues ; voir A. Roman, « Interrogation sur deux énigmes posées par la culture et la langue arabes ».

(17) Ainsi, en arabe, deux consonnes, l'une occlusive, le « coup de glotte », /ʔ/, l'autre non occlusive, /h/, réalisées au seul niveau du larynx, s'opposent à toutes les autres consonnes, elles sont réalisées au niveau du larynx et en un point du tractus vocal. Voir A. Roman, *Étude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe*. C'est l'illustre linguiste Roman Jakobson qui a, le premier, reconnu l'organisation binaire des phonèmes des langues. Il a exposé les résultats de sa recherche dans les versions successives de son livre fondateur, *The Fundamentals of Language* écrit avec M. Halle. Son hypothèse a été vivement combattue par les fonctionnalistes notamment mais elle a été affinée, développée, définitivement établie, par M. Rossi dans

Les combinaisons de phonèmes propres à chaque langue forment ses syllabes.

La liaison entre le monde et les langues est assurée d'abord par les racines des unités de nomination qui dénotent les expériences et les phénomènes, dont l'homme est le protagoniste, « chasser », « cueillette »... ou dont il est le témoin, « tonner », « éclair »...

L'ensemble des racines est donc un ensemble « ouvert ». Il lui faut en effet pouvoir accueillir de nouveaux dîres, de nouvelles racines ⁽¹⁸⁾. Cette ouverture est sans conséquence sur le système de la langue tant que les racines ajoutées sont construites conformément au système fermé de nomination de la langue. En arabe, par exemple, langue sémitique, il suffit, que les racines soient composées de consonnes ⁽¹⁹⁾. En effet les racines sont simplement juxtaposées dans l'ensemble dont elles sont les éléments. Elles sont indépendantes les unes des autres.

Les racines sont les premières représentations symboliques des entités du monde.

Chaque langue fait pour ses racines dans les sons disponibles — consonnes, voyelles, syllabes — un tri qui lui est propre, un tri exclusif. En conséquence, les racines des diverses langues sont composées soit de consonnes, soit de voyelles, soit de syllabes, exclusivement ⁽²⁰⁾.

Nécessairement, les séquences constituant ces racines de consonnes, de voyelles, de syllabes, sont ordonnées. Une séquence non ordonnée de sons n'est qu'une onomatopée. Elle ne peut être une racine.

Le système de nomination de chaque langue qui, sur ses racines, construit ses unités de nomination, actualise chaque fois la même relation biunivoque fondatrice du système de communication mais avec la valeur, différente, d'opposition, « vs ». En conséquence, dans le système de nomination, cette relation reste une car, étant elle-même « opposition », elle ne peut générer, par opposition, aucune autre relation, différente, qui serait univoque.

Exemple d'opposition, « vs », entre deux paradigmes :

— en arabe :

/katab ↔ t - a/ vs /t - a ↔ ktubu/

Contribution à la méthodologie de l'analyse linguistique avec application à la description phonétique du parler de Rossano. Remarquablement cette hypothèse n'a pas été étendue à la morphologie et à la syntaxe des langues. Elle n'est donc pas devenue une hypothèse générale. Ce sont les prolégomènes de cette hypothèse générale qui sont exposés ici.

(18) Fait aujourd'hui rarement constaté.

(19) Primitivement les racines arabes comptaient une ou trois consonnes. La « deuxième forme » des verbes arabes a donné naissance à des racines, secondaires, de quatre consonnes. Exemple traditionnel : /faq: a^ca/ > /farqa^ca/ ; les deux verbes ont le même sens : « craquer qqc ». Remarquablement l'identité des racines d'une seule consonne est tombée dans l'oubli.

(20) Idéalement, les langues sémitiques ont des racines de consonnes ; les langues à tons, des racines de voyelles ; les autres langues, des racines de syllabes.

où l'ordre {« procès » – « personne »} est le signifiant dans /katab ↔ t – a/ du procès achevé ; où l'ordre inverse, {« personne » – « procès »} est le signifiant dans /t - a ↔ ktub(u)/ du procès « non achevé » ;

— en français :

« Tu ↔ as écrit » vs « Tu ↔ écris »

où « as écrit » porte le temps passé ; « écris », le temps présent.

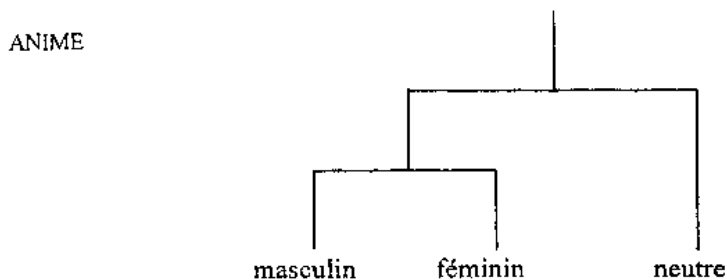
Exemple d'opposition, « vs », entre deux schèmes :

/ʔataj ↔ t – a/ vs /ʔataj ↔ t – il

« Tu ↔ es venu – Ø » vs « Tu ↔ es venu – e »

où, entre les schèmes arabes, la voyelle finale /i/ apparaît, en opposition à la voyelle finale /a/, comme le signifiant du féminin ; où, entre les schèmes français, la voyelle finale /e/ apparaît, en opposition à la voyelle « zéro », comme le signifiant du féminin.

Exemple d'oppositions, « vs », entre modalités ⁽²¹⁾ :



L'opposition, {« signifiant » vs « signifié »}, inventée par Ferdinand de Saussure ⁽²²⁾, est refondée par l'hypothèse proposée d'une systématique binaire des langues.

Le « signifié » apparaît dans le cadre de cette systématique comme l'un de ses éléments constitutifs, une entité abstraite, un « concept ».

Il est non pas un sens du monde mais un sens du système ⁽²³⁾.

Dans le système de nomination, le signifié a pour support matériel nécessaire, support avec lequel il se confond, soit un « signifiant » sonore fourni

(21) Les modalités sont dans le sous-système de nomination les partenaires des racines. Elles jouent par rapport à elles un rôle de « déterminants ». Cependant, à la différence des racines, elles sont les images linguistiques d'entités du monde qui peuvent être appréhendées, naïvement, non pas comme des entités communes mais comme des entités universelles : le temps, la vie. Certaines des modalités cependant portent sur des modalités affines qu'elles restreignent. Ainsi la modalité d'agentivité surdétermine la modalité de diathèse qu'elle précise.

(22) Ferdinand de Saussure avait conçu, différemment, le signe comme l'association arbitraire d'un signifiant et d'un signifié. Voir le *Cours de linguistique générale*, chapitre II.

(23) Les sens du système ou « signifiés » sont les modalités et les modaux du système de nomination, les coordonnants et les fonctionnels du système de communication.

par le système phonologique, soit un signifiant « sourd » qui est établi comme « zéro » ou, sinon, comme une position.

Exemples de signifiant positionnel dans les oppositions :

— en arabe :

{/katab ↔ ta/ vs /ta ↔ ktubu/ }

— en français :

« Tu as écrit. vs As-tu écrit ? »

Exemples de signifiant « zéro » dans les oppositions :

— en arabe :

[potentiel] /ta ↔ ktub - Ø/ vs /ta ↔ ktub - u/ [réel]

— en français :

[masculin] « tu ↔ es venu - Ø » vs « tu ↔ es venu - e [féminin]

Dans le système de communication, le signifié a également un « signifiant » sonore sauf s'il signifie la relation biunivoque que son unicité, signifiant « zéro » particulier, suffit à identifier.

Exemples de signifiants sonores matérialisant la relation univoque de subordination :

/t - a ↔ ktubu ← l kita:b - a/

« tu ↔ écris ← le livre »

où le complément /kita:b/, « livre », est rapporté à sa base verbale, dans la phrase arabe par la voyelle casuelle /a/, signifiant de l'« accusatif », dans la phrase française par l'intonation continuative caractéristique de ce rapport.

La « combinatoire binaire » demande deux opérations préliminaires :

— la constitution d'*ensembles* et de *sous-ensembles* d'éléments ; particulièrement la constitution de séquences d'éléments ;

— la mise en ordre ou *arrangement* de séquences d'éléments ;

La « combinatoire binaire » elle-même englobe les opérations :

— de *commutation* paradigmaticque d'un élément d'une séquence ordonnée ⁽²⁴⁾ ;

— d'*opposition* syntagmaticque de séquences ordonnées ⁽²⁵⁾ ;

— de *mise en relation biunivoque ou univoque* de séquences ordonnées ⁽²⁶⁾.

La combinatoire binaire ainsi définie est étrangère aux systèmes de numération, encore fort limités aux débuts de l'histoire, si longtemps après la constitution des premiers savoirs.

De fait, la constitution de paires n'implique point un système de numération.

(24) Exemple : « J'écris » /?+ aktubu/ vs /t + aktubu/ « Tu écris ».

(25) « Tu as écrits (*masculin*) » /katab + t - a/ vs /katab + t - i/ « Tu as écrits (*féminin*) ».

(26) Exemples *supra*.

Face à la combinatoire binaire, il y a non pas les autres combinatoires naires — elles sont de même nature — mais la « non combinatoire », l'« unaire ».

Lorsque l'homme a objectivé le concept de « combinatoire » et qu'il a, en conséquence, découvert comme autant de possibles, les combinatoires n-aires, ses langues étaient, toutes, constituées⁽²⁷⁾. Au demeurant, d'évidence, seule la combinatoire binaire lui était accessible sans le recours à des instruments de calcul inutilisables dans la parole.

L'hypothèse d'une structuration des langues qui s'établirait suivant une combinatoire n-aire avec « n » supérieur à « 2 » est totalement invraisemblable.

Remarquablement, bien qu'ignorant la structuration binaire des langues humaines, les hommes qui ont entrepris de créer une nouvelle langue, mondiale, sont restés, dans le cadre général de la systématique binaire⁽²⁸⁾.

Tant il est vrai que la démarche binaire de l'homme est inconsciente.

Une combinatoire est grosse, prégnante, de combinaisons à inventer. Elle est limitée seulement par le nombre des entités pouvant entrer en combinaison dans son cadre.

Aussi, en langue, le nombre des éléments se combinant est-il très bas. Il ne pouvait en être autrement. La parole eût été empêchée.

Les observations faites jusqu'ici permettent d'avancer avec la plus grande vraisemblance les conclusions suivantes :

— *le modus operandi, unique, de l'homme lui a été donné par sa capacité de combinatoire binaire ;*

— *sa capacité de combinatoire binaire a été sa première langue commune, la première langue avec laquelle il a pu convenir de ses sociétés et des ses langues, la seule langue naturelle de son odyssée.*

L'homme, sauf s'il en fait le choix exprès, ne parle pas, n'agit pas au hasard.

Tailler un silex, élaborer une langue, sont des opérations dont le hasard

(27) Les attestations historiques d'utilisation du concept de combinatoire sont relativement récentes. En Europe, « è con Agrippa [von Nettesheim Heinrich Cornelius (1486-1535)] che si intravede la prima possibilità di mutare dalla Cabbala et dal lullismo congiunti la pura tecnica combinatoria delle lettere, e servirsene per costruire un'enciclopedia che fosse immagine non del cosmo finito medievale ma di un cosmo aperto e in espansione, o di diversi mondi possibili. » (U. Eco, *La ricerca della lingua perfetta*, p. 143) ». Dans la littérature arabe « Tout se passe comme si la reconnaissance de combinaisons n'avait pas entraîné la découverte du concept même de combinatoire, qui est un concept porteur de ruptures ».

(28) « Parallèlement aux milliers de langues naturelles déjà existantes, il y a eu, au cours de l'histoire, de nombreuses tentatives de création de langues artificielles, et cela depuis fort longtemps, notamment au XVII^e siècle. Les plus célèbres sont le volapük, créé en 1879, et l'esperanto, qui reste actuellement le seul exemple réussi de langue construite. Son créateur est le Polonais L. L. Zamenhof (1859-1917) qui publie à vingt-huit ans son premier essai, *Langue internationale*, sous le pseudonyme de Dr Esperanto (celui qui espère). » ; article « Esperanto » in *Encyclopædia Universalis* 2004.

est exclu. Le geste éventuel de hasard ne sera pas répété sauf à être adapté au projet de création de l'outil, de la langue, dont il devient alors un élément. Ainsi, l'onomatopée, /baqba:q/, « glouglou », a donné naissance à une racine, en arabe, la racine √b-q-b-q, racine, de quatre consonnes, du verbe /baqbaqa/, « glouglouter » ; semblablement, « glouglou », en français, s'est mué en la racine, bisyllabique, du verbe de même sens « glouglouter ».

L'homme est porté par la capacité de combinatoire qui lui est essentielle. Elle est la source de sa curiosité. La reconnaissance de « X » le porte à reconnaître « Y » dont l'existence est impliquée par l'existence de « X »... Sa capacité de combinatoire est le gisement de ses découvertes.

Elle est la source de son sentiment de la beauté. Une indifférence de la systématique le contraint à trouver en lui la raison, subjective, de son choix, de sa préférence d'une combinaison à une autre. En langue « *homo* ↔ *loquens* » et « *loquens* ↔ *homo* » sont systématiquement indifférents ⁽²⁹⁾. Le deuxième ordre des mots de cette phrase est une réalisation, déjà rhétorique. Car le monde met en avant la chose qui existe de par elle-même, « *homo* », tandis que « *loquens* », l'attribut, ne peut exister que dans la chose.

La première combinaison réalisée est la combinaison

$$\{x \leftrightarrow y\}$$

Cette combinaison par laquelle commence la combinatoire fondatrice des inventions des hommes, est le « passé » de toute autre combinaison possible dans son « futur ». Et telle énième combinaison considérée *hic et nunc* est le présent de la combinatoire mise en œuvre.

Toute combinatoire se réalise dans le temps.

La capacité de combinatoire binaire est indissociable de la conscience du temps.

L'homme a été conduit par elle à poser l'opposition

$$[+ \text{ Temps}] \text{ vs } [- \text{ Temps}]$$

Cette opposition traverse entièrement les systèmes de nomination des langues. Toutes les unités de nomination ont été produites à partir d'elle, d'abord,

— soit comme des *res*, c'est-à-dire des entités *linguistiques* imaginées par l'homme comme des unités étrangères au temps ; exemple : « *homo* » ⁽³⁰⁾ ;

— soit comme des *modus*, c'est-à-dire des entités *linguistiques* imaginées par l'homme comme des unités se déroulant dans le temps ou encore en elles-mêmes ; exemple : « *loquens* ».

Cette opposition est prégnante de l'idée d'êtres hors du temps, « surnaturels », de « dieux », d'« idoles »..., êtres surnaturels mais non pas

(29) La relation biunivoque n'étant pas orientée est, *de facto*, indifférente à l'ordre des deux unités de nomination qu'elle relie.

(30) Cependant les « noms » de certaines *res* les situent dans un temps ou un âge ; tel nom d'animal, « agneau » par exemple.

uniques ⁽³¹⁾.

Une opposition ultime porte contre ces êtres hors du temps et multiples vers la reconnaissance d'un être hors du temps et unique, « Un », « Éternelle tautologie » ⁽³²⁾, « Tout autre » ⁽³³⁾.

La philosophie ancienne et médiévale opposait au « temps fini » le « temps non fini ». Or, le « temps non fini », dont l'existence était démontrée par cette opposition, ne pouvant exister en acte, elle a conclu de cette impossibilité à son existence dans l'« Un », principe de toute chose ⁽³⁴⁾.

Excursus.

Dieu, Un, ne peut être reconnu par l'homme de condition binaire, que si Sa reconnaissance entre dans Son Dessein ; si donc Il montre à l'homme, Sa créature, une voie vers Lui, ou lui montre un Signe qui Le manifeste.

« Je n'aurais pas l'idée d'une substance infinie, moi qui suis un être fini, si elle n'avait été mise en moi par quelque substance qui fut véritablement infinie » ⁽³⁵⁾.

La position debout de l'homme, son regard tourné vers le ciel, ont été par certains reçus comme des Signes manifestant Dieu ⁽³⁶⁾.

(31) Les pierres, dans la perception naïve que l'on peut en avoir, n'entrent pas dans le temps. Des pierres dressées ont été reconnues comme des maisons des dieux ; d'où leur nom de « bétyle », étymologiquement « maison de dieu ».

(32) La formule si forte de Renan dans son texte célèbre, « De la part des peuples sémitiques dans l'histoire de la civilisation : discours d'ouverture du cours de langues hébraïque, chaldaïque et syriaque au collège de France prononcé le 21 février 1862 » (in *Œuvres complètes*, Tome II, p. 317-335).

(33) L'affirmation d'un monothéisme absolu et spéculatif apparaît dans le Deutéro-Isaïe, au temps de l'Exil, vers - 600, date qu'il faut certainement reculer. La première invention du « zéro » remonterait à - 300. Dieu a été « trouvé » avant le zéro. La capacité de combinatoire, bien qu'essentielle à l'homme, peut être bloquée par une croyance. Ainsi ceux qui croient que le Coran est la Parole même de Dieu, une Parole donc qui n'entre point dans l'histoire, comme ils se rattachent à cette Parole, ne peuvent faire leur histoire. Le premier verbe du Coran, *ʾiqrāʾ*, qui signifie « Lis » — c'est le sens que lui donne la Tradition qui voit en lui le premier texte révélé — fait de l'homme le lecteur, le récitant, *esautorato*, de la Parole de Dieu. Au demeurant le sentiment de la transcendance absolue de Dieu contrecarre l'élaboration d'une théologie ; et elle implique l'incrédulité de la Parole de Dieu.

(34) C'est la pensée, particulièrement, du fondateur de la philosophie en langue arabe, le philosophe arabe al-Kindī (né à al-Baṣra, mort vers 870). Voir C. D'Ancona, *Storia della filosofia nell'Islam medievale*, vol. 1, p. 282-351.

(35) Descartes.

(36) « Une très ancienne tradition philosophico-religieuse remont[e], pour partie, à Épicure, considéré comme le premier à avoir argumenté en faveur de l'existence de la divinité au moyen de la constatation que tout être humain en a une prénotion (*anticipatio*), ou connaissance innée (Cicéron, *De natura deorum*, Livre I, XVI, 65, renvoie à *De la règle et du jugement*). On retrouve cette conception d'une appréhension naturelle de la divinité par consensus universel chez Platon, puis chez les stoïciens, assortie de l'idée que les dieux ont créé l'homme debout par opposition aux animaux, dont la face est tournée vers le sol, dans le but qu'il lève son visage vers le ciel pour y trouver des divinités célestes en lieu et place des idoles terrestres (Cicéron, *Tusculanes*, I, 70). », G. Gobillot, in « Nature innée, *fitra* ».

La voie binaire conduit vers le « un ». Mais ce « un » doit encore, comme tout autre signe, être reçu comme une manifestation de Dieu.

La Vérité qui serait découverte en suivant la voie binaire est non moins une Vérité révélée puisqu'elle est inscrite dans la nature de l'homme. Elle serait même une Vérité moins contingente que la Vérité révélée par les prophètes dans des langues, des temps et des lieux divers.

L'homme joue un rôle différent selon qu'il adhère soit à l'une ou à l'autre, soit à l'une et à l'autre.

Mais son adhésion est toujours un acte de foi.
En effet l'identité de tel signe perçu est indécidable.
Et aussi le caractère divin de telle révélation.
« La révélation n'a pas d'autre preuve qu'elle-même »⁽³⁷⁾.
Car le texte révélé est prophétisé par un homme.

André ROMAN

Université Lumière – Lyon 2

REFERENCES

- Allard, Michel : *Le problème des attributs divins dans la doctrine d'al-Aṣḡari et de ses premiers grands disciples*, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1965.
- Baudelaire, Charles : *Les fleurs du mal*, Paris, 1857.
Dictionnaire du Coran.
- Gobillot, Geneviève: «Nature innée, *fiṣra* », in *Dictionnaire du Coran*.
- Grenié, Michel : *Dictionnaire de la micro-informatique*, Larousse-Bordas, Paris, 1997.
- Jakobson, Roman et Halle, Morris : *Fundamentals of Language*, Mouton, The Hague-Paris, 1971.
- Larousse, Pierre : *Grand Dictionnaire Universel du XIX^e siècle*.
- Le Robert, Dictionnaire historique de la langue française*, sous la direction d'Alain Rey, Paris, 1992.
- Renan, Ernest : *Œuvres complètes*, 10 vol., H. Psichari éd., Paris, 1947-1961.
- Roman, André : *Étude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe*, 2 vol., Publications de l'Université de Provence, Aix-en-Provence – Marseille, 1983.
- Roman, André : « Interrogation sur deux énigmes posées par la culture et la langue arabes », in *Modèles linguistiques*, XXIV/2, 2003, p. 139-169.
- Rossi, Mario : *Contribution à la méthodologie de l'analyse linguistique avec application à la description phonétique du parler de Rossano (province de Massa, Italie)*, Paris, Honoré Champion, 1976, 3 vol.

(37) Expression de M. Allard, *op. cit.*, p. 395.

- Saussure, Ferdinand de : *Cours de linguistique générale* [1908–1911], publié en 1915 par C. Bally et A. Sechehaye, avec A. Riedlinger ; éd. critique préparée par T. De Mauro, publiée en 1976 à Paris par Payot.
- Storia della filosofia nell'Islam medievale*, A cura di Cristina D'Ancona, 2 vol., Giulio Einaudi, Torino, 2005.
- Tesnière, Lucien : *Éléments de syntaxe structurale*, Préface de Jean Fourquet, 2^e éd. revue et corrigée, Nouveau tirage, Paris, Klincksieck, 1969 (1^e éd. 1959).

Ontologie(s)

François RASTIER

Le fondement de tout ce qu'on appelle ontologie n'a pas, quoi qu'on en ait dit, de privilège qui le soustraie à un examen critique.

Cournot, *Fondements*, I, 9, §135.

Ce n'est pas sans un certain saisissement que l'on voit alors que la notion même de l'être tomber de son piédestal, dans la foule des notions imparfaites et sommaires.
Ferdinand Gonseth (1990, p.61).

1 – Introduction :

Le correcteur orthographique de Word n'admet pas le pluriel pour ontologie. Cependant, le florissant domaine des ontologies est en passe de devenir un champ disciplinaire autonome qui intéresse les ressources multilingues, le « Web sémantique », etc. Nous questionnerons ici son statut et ses perspectives, du point de vue de la linguistique et de l'histoire des idées.

Techniquement, les ontologies sont des réseaux sémantiques comme on en connaissait voici vingt ou trente ans ⁽¹⁾. La nouveauté réside dans leur échelle sans précédent (par dizaine de milliers de « concepts ») et dans leur utilisation pour servir de base de connaissances interlangues.

La transformation des réseaux sémantiques en ontologies n'est pas simplement cosmétique : elle ancre ces formalismes de représentation sémantique par graphes dans la tradition philosophique du cognitivisme orthodoxe, qu'illustre notamment le psychologue George Miller, concepteur de WordNet et inspirateur d'EuroWordNet ⁽²⁾, les principales ontologies que l'on construit à présent.

(1) Cf. l'auteur, 1991, ch. 4.

(2) George Miller est universellement connu pour avoir donné à la psychologie cognitive la mission de vérifier les théories chomskiennes. Décoré par le président Bush en 1991, il se flatte d'avoir reçu de la CIA 3 millions de dollars pour le projet WordNet. En janvier 2002, Wordnet comptait 139.000 entrées. À la même date, Miller se proposait d'y ajouter, entre autres, *troop movement*,

WordNet est un dictionnaire électronique de l'anglo-américain, développé depuis 1985 et initialement conçu pour tester les déficits lexicaux dans des expériences de psychologie cognitive. Sa structure est celle d'un thésaurus. Il a été transposé à une dizaine de langues, du basque au bulgare. En outre, il sert d'interlangue (*ILI* ou *Inter Lingual Index*), et donc de représentation conceptuelle indépendante des langues, dans le projet EuroWordNet, développé depuis 1996. Chacune des langues décrites (italien, néerlandais, anglais, espagnol, et bientôt sans doute l'allemand, le français, l'estonien, le tchèque, etc.) développe son propre lexique à l'image de WordNet, en développant une ontologie « générale » commune ⁽³⁾. Participant d'un mouvement général d'ontologisation (et de mondialisation), ces projets revêtent un intérêt exemplaire, tant par l'influence de leurs choix théoriques ⁽⁴⁾ que par les crédits affectés à une échelle sans précédent dans l'histoire des traitements automatiques du langage. S'ils s'imposent à l'attention, de même qu'à présent les ontologies construites pour le Web sémantique, c'est plus généralement les conditions de construction des ontologies qui nous retiendront ici.

2 – De l'ontologie aux ontologies :

Le choix du mot *ontologie* n'est pas sans conséquence. L'ontologie se définit en effet comme la « science de l'Être » : elle reste constitutivement métaphysique, car la métaphysique est la « science de l'Être en tant qu'Être » ⁽⁵⁾.

En revanche, le rôle des sciences reste précisément de rompre avec la métaphysique en définissant et en structurant de façon critique et réflexive des domaines d'objectivité. Ainsi, c'est à la linguistique d'étudier les lexiques des langues. L'ontologie, en tant que science des entités, ne peut prétendre décrire les langues, puisque les « concepts » qui sont censés représenter ces entités sont de fait universels. Mais le poids du préjugé « de bon sens » reste tel qu'on voudrait fonder la sémantique des langues sur la description préalable d'ontologies, d'ailleurs construites sans analyse linguistique et sans la collaboration de linguistes. Les conséquences de ce choix sont considérables.

Créant la conception occidentale de l'Être dans son poème *De la Nature*, Parménide (*circa* 544, *circa* 450 av. J.-C.) le décrit comme inengendré et sans trépas, immobile, un, au présent, continu, et dépourvu de fin (fragment VIII, v. 3-6). Les prédicats majeurs de l'action sont ici niés : le transit temporel (" jamais il

bacillus anthracis et *Intifada*, comme de modifier les définitions de *lira*, *franc* et *mark*, qui disparaissaient de l'ontologie avec l'arrivée de l'euro.

(3) Dans le milieu des recherches cognitives, on donne habituellement le titre de concepts à des mots anglo-américains écrits en capitales. On pourrait s'étonner cependant qu'un dictionnaire de l'anglo-américain, sous réserve d'aménagements mineurs, devienne l'ontologie d'un système multilingue. Mais le cognitivisme orthodoxe reste sans doute un des facteurs efficaces de la mondialisation.

(4) Des congrès mondiaux se réunissent à présent, le premier à Mysore, en janvier 2002.

(5) Cf. Aristote, *Métaphysique*, E, I, 1026 a : « s'il existe une substance immobile, cette substance est supérieure à toutes les autres ; et il y a une Philosophie première, qui est universelle par cela seule qu'elle est première ». L'immobilité était un privilège divin ; les ontologies en ont hérité le préjugé que les entités sont invariables, identiques à elles-mêmes et non-contradictaires.

n'était ni ne sera", v. 5), le mouvement, la variation qualitative, et la finalité (*télos* est plutôt un but qu'une finitude). Sous diverses guises, on retrouvera donc jusqu'à nos jours ce type d'oppositions homologuées :

l'être	le faire
la substance	les accidents
l'unicité	la multiplicité
l'intemporalité	la temporalité
l'invariance	la variation

Ce dispositif a de multiples conséquences. En privilégiant l'être par rapport au faire, on primera les noms, toujours plus nombreux dans les ontologies, et l'on déplorera que les verbes se laissent moins hiérarchiser. On négligera la variation temporelle : ainsi les ontologistes ne précisent jamais à quelle condition on devient une entité, ni à quelle condition on cesse de l'être – en effet, une entité est par nature intemporelle. On rapportera les variations à des accidents, inessentiels par définition, etc.

Plus généralement, on négligera la variation des situations, en rapport évidemment avec l'engagement historique et culturel de toute action. Par un paradoxe insistant, les ontologies sont en effet supposées indépendantes de toute pratique déterminée et l'on en conclut à leur utilité : elles seraient ainsi indéfiniment réutilisables ; mais pour la même raison, on peut tout aussi bien arguer qu'elles sont inadaptables aux applications.

2 – 1. *Ontologie et lexiques :*

On en reste généralement à l'idée, bien antérieure à la formation de la linguistique, que les langues sont des nomenclatures (et non des corpus de textes produits dans des pratiques différenciées) : leur lexique serait une représentation de choses qui, comme l'affirmait déjà Aristote, sont « les mêmes pour tout le monde ». Cette conception antique informait la scolastique, et, par le biais d'auteurs comme Stuart Mill, elle a été reformulée dans la philosophie du langage qui sert aujourd'hui de cadre conceptuel au cognitivisme orthodoxe.

Cependant, voici deux siècles, l'essor de la linguistique comparée a permis de constater que les lexiques des langues avaient des structures variables et ne « reflétaient » aucunement un même « monde ». Mais ces résultats, approfondis par des auteurs aussi divers que Sapir, Hjelmslev ou Coseriu, ne tiennent aucune place dans la réflexion actuelle sur les ontologies, qui s'appuie sur des linguistiques universelles (la première théorie chomskienne a constitué le cadre conceptuel de Miller), et non sur les linguistiques générales et comparées.

Ainsi, dans le domaine des ontologies, on ne s'avise guère de cette évidence : « Les relations fondamentales qui structurent le lexique sont tout à fait distinctes et indépendantes des relations que nous concevons entre les référents »⁽⁶⁾. En effet, les constructeurs d'ontologies adoptent une démarche qui consiste précisément à normer des relations entre des référents supposés indépendants des langues, pour en dériver les relations internes au lexique des différentes langues.

(6) Jean-Pierre Dalbéra, 2002, p. 98.

En outre, le choix de l'ontologie suppose non seulement une préconception de l'objet scientifique, mais encore l'impose à cet objet : extraire des informations consistera à réduire un texte à ce qui reste accessible à des modèles ne reconnaissant que des entités prédéfinies et des relations typées.

Un exemple simple suffit à illustrer les enjeux pratiques de ces choix. Les grandes ontologies unilingues (projet WordNet développé à Princeton) ou multilingues (EuroWordNet) ⁽⁷⁾, restent partagées en secteurs différents, pour les noms, les verbes et les adjectifs, les adverbes, sans aucune autre justification que des préjugés ontologiques – coûteux pour la pensée comme pour le contribuable – sur la référence supposée de ces parties du discours. En outre, elles réduisent ainsi à quatre les parties du discours qu'elles représentent. Enfin, elles ne traitent que de mots ⁽⁸⁾. La notion de morphème, cruciale en linguistique, reste ainsi ignorée : par exemple, *coureur*, *course* et *courir* seront situés dans trois sous-réseaux différents, alors que la sémantique du morphème *cour-* reste identique. Pour résoudre ce problème, on a imaginé dans EuroWordNet la relation XPOS_NEAR_SYNONYMY qui permet de relier *arrival* et *to arrive* ⁽⁹⁾.

Dans les langues indo-européennes, les parties du discours diffèrent essentiellement par des affixes, qui sont des grammèmes liés. Or la notion de grammème lié reste inconnue de la tradition de la philosophie du langage, qui a toujours considéré le mot comme une unité. Par exemple, la théorie médiévale des *modi significandi* postulait que *albus*, *albedo* et *albet* désignaient la même blancheur sous divers modes de signifier : c'est une solution analogue qui a été choisie dans EuroWordNet.

La grammaire scolaire, d'ascendance scolastique, estimait, sans aucun fondement d'ailleurs, que les noms représentent des entités, les verbes des procès, et les adjectifs des qualités ⁽¹⁰⁾. Elle cousine en cela avec la philosophie du langage, qui en fait des catégories référentielles. John Lyons, référence indiscutée, rappelle les fondements ontologiques de la distinction entre entités, qualités et actions : « On considère généralement que les noms dénotent des entités, les verbes et les adjectifs des propriétés du premier ordre » (1980, p. 74) ; « le recours à de telles catégories présuppose un certain nombre d'hypothèses ontologiques minimales sur ce qui existe dans le monde. Les nôtres, que nous tenons pour minimales et généralement admises, sont celles du réalisme naïf. La première (et également la plus fondamentale) est que le monde extérieur contient un certain nombre de personnes, d'animaux et d'objets physiques plus ou moins discrets » (p. 77). Pour justifier son *réalisme naïf*, Lyons se fonde sur Strawson : « Toutes les entités du premier ordre (les personnes, les animaux et les choses) ont pour caractéristiques communes d'avoir des propriétés perceptuelles

(7) Cf. Slodzian (1999). Notre exposé doit beaucoup à cette étude.

(8) Rappelons que les mots, à la différence des lexies et des morphèmes, ne sont pas des unités linguistiques (leur délimitation repose sur des conventions graphiques contingentes). En revanche, ils sont considérés comme des unités par la philosophie du langage et la psychologie cognitive qui s'en inspire - et a inspiré WordNet.

(9) POS abrège *parts of speech*.

(10) Pour s'en convaincre, on cite toujours des verbes d'action et des noms d'objet, plutôt que des noms d'action et des verbes d'état.

relativement constantes dans des conditions normales ; de se trouver, à tout moment, dans ce qui psychologiquement du moins est un espace à trois dimensions ; et d'être observables par tous (Strawson, 1959, p. 39) » (p. 78) ; « par entités du deuxième ordre, on entendra les événements, les processus, les états de choses, etc., localisés dans le temps, dont on dit en français qu'ils ont lieu, et non qu'ils existent. Par entités du troisième ordre, on entendra les propositions qui sont en dehors du temps et de l'espace » (p. 78) ; « elles sont telles qu'on dit plus naturellement d'elles qu'elles sont 'vraies' par opposition à 'réelles' » (p. 79). Fait d'affirmations non argumentées, l'exposé en reste au bon sens ⁽¹¹⁾, c'est-à-dire au préjugé hélas commun que toutes les langues représentent les mêmes entités. Pour décrire leur sens, il faut donc décrire ces entités, que l'on discrimine en fonction de propriétés spatio-temporelles. Les critères sont évidemment discutables : en quoi *coureur* ou *ciron* sont-ils situables dans le temps et dans l'espace ? pourquoi *course* et *courir* représenteraient-ils des entités d'un ordre différent ?

Les oppositions entre les ordres d'entités structurent explicitement WordNet et EuroWordNet. Elles président en effet à la partition de ces réseaux en types d'entités, correspondant à des noms, pour le premier ordre, des verbes pour le second, et des adjectifs pour le troisième. Cette projection de catégories ontologiques sur les parties du discours dispense de faire référence aux travaux linguistiques sur les structures des lexiques : l'objectif demeure de construire une représentation conceptuelle des référents, en postulant que les lexiques des langues en constituent une représentation.

La tradition philosophique n'est pas réfléchie pour autant, et, en perdant sa dimension réflexive, devient un dogme qui sous-tend des opinions très communes en philosophie du langage et en sémiotique philosophique : "L'étude du langage mène naturellement à l'ontologie", écrivait par exemple Auroux (1996, p. 128). Nous souhaitons questionner ce prétendu naturel, car l'ontologie est présumée par toute la tradition logico-grammaticale au fondement des sciences du langage.

Elle a présidé à la définition comme à la classification des signes et reste au fondement de la sémiotique contemporaine qui en dérive. Eco évoque ainsi avec un lyrisme discret « ce quelque chose qui nous conduit à produire des signes », que « nous nous décidons à appeler l'Être » et qui est considéré comme « l'horizon, le bain ammiotique, dans lequel se meut naturellement notre pensée » (1997, pp. 4-8, *passim*), ce « socle dur de l'Être » qui garantit les limites de l'interprétation (1997, p. 35) ⁽¹²⁾.

(11) Un bon sens d'ailleurs fort approximatif ; que sont par exemple « des propriétés perceptuelles relativement constantes dans des conditions normales » ?

(12) *Socle dur, bain ammiotique, horizon*, les métaphores ne manquent pas pour décrire l'Être, pourtant considéré comme le fondement de tout sens littéral : par un paradoxe qui devrait inquiéter les tenants de l'ontologisme, ils ne peuvent décrire le sens littéral qu'ainsi. Déjà, en 1975, Eco faisait allusion au "soubassement de la sémiotique" qui "ne peut être exclu du discours de la sémiotique sans que n'en résultent des lacunes embarrassantes dans la théorie tout entière" (pp. 33-35). Philosophiquement, Eco, qui a consacré sa thèse à Saint Thomas d'Aquin, se rattache à la tradition néo-thomiste.

2 – 2. L'Être et les êtres :

Cependant l'unité de l'être est-elle compatible avec la multiplicité des êtres ? En quoi l'ontologie permet-elle les ontologies ? Platon se trouvait devant deux conceptions qu'il estime également insoutenables : celle d'Héraclite qui pose la fluence et la multiplicité absolues de toutes choses, et celle de Parménide qui pose le statisme et l'unité absolue de l'Être, ce qui amènera les éléatiques comme Zénon à nier le mouvement. Il propose alors une position de compromis qui admet une multiplicité des essences ou Idées. Comme les idées servent à catégoriser les perceptions, Platon définit dans le *Phèdre* l'homme comme celui qui a vu les Idées, sans quoi il ne pourrait unifier les différentes perceptions sous une idée commune : l'Idée a une fonction d'unité et l'Être en est une radicalisation. Ainsi, le concept de *prototype*, en qui Eleanor Rosch elle-même voit incidemment une sorte de « Platonic idea », a-t-il été accueilli avec enthousiasme, car il reformulait une solution millénaire : l'équipement cognitif inné rendait compte des prototypes et se substituait à la vision antérieure des Idées pour résoudre le problème de la catégorisation ⁽¹³⁾.

Restait et à instaurer une relation de subsumption entre types et individus, de manière à rapporter chaque individu à son type (ou Idée), ce qui fut l'objectif d'Aristote dans sa théorie des genres et des espèces. Les dix catégories d'Aristote correspondent à ce qu'on appelle à présent les *top concepts* (on en compte 63 dans EuroWordNet). Critiquant la transcendance des Idées, Aristote reproche à Platon d'avoir « séparé les idées » et affirme leur immanence : dès lors, les objets cessent d'être des apparences et jouissent d'un être propre, leur substance invariable qui en fait des entités.

Pour rendre compte des variations des objets, Aristote édifie alors une théorie des accidents, considérés comme des variations inessentiels : ainsi, connaître consiste à éliminer les accidents : « Il n'y a pas de science possible de l'accident » parce qu'en fait il n'y a de science que du nécessaire, alors que l'accident, variable dans le temps, ne l'est pas. Sans contenu conceptuel, « l'accident n'a guère d'existence que par le mot qui le désigne » (*Métaphysique*, E, II, 1026 b). Ainsi, « L'accident se rapproche beaucoup du non-être » (*ibid.*), et une ontologie digne de ce nom doit l'éliminer. On retrouvera dans la théorie des réseaux sémantiques le problème des accidents, à propos des voitures à trois roues et des oiseaux qui ne volent pas, pour lesquels il a fallu élaborer une théorie des exceptions (cf. notamment les travaux de Brachman) .

En bref, la connaissance stockée par les ontologies se constitue en deux étapes : séparer les qualités accidentelles des qualités essentielles (définitoires), puis catégoriser les entités en les plaçant dans un arbre ontologique, au juste niveau hiérarchique, entre leurs superordonnés et leur subordonnés. Ainsi, dans EuroWordNet, le « synset » (ou classe conceptuelle) ⁽¹⁴⁾ {*car, machine, motorcar*} est relié à des concepts plus généraux, ceux du « synset » hyperonyme : {*motor*

(13) Pour une discussion, cf. l'auteur, 1991, p. 188 sq.

(14) Tiré de WordNet 1.5.

vehicle, automotive vehicle}, et par ailleurs à des concepts plus spécifiques de « synsets » hyponymes, comme {*cab, taxi, hack, taxicab*}.

2 – 3. Ontologies et hiérarchie :

Les rapprochements que nous venons de souligner témoignent d'une pérennité remarquable, comme si la stabilité de l'ontologie fondait celle de l'Être. Les principes de la construction ontologique restent invariables : il s'agit de subsumer la diversité des étants sous l'unité des concepts hiérarchiquement supérieurs. D'où-la permanence du modèle de classification des espèces, formulé par Aristote dans son ouvrage sur *Les parties des animaux* et développé par Linné. Ce modèle demeure au fondement de la théorie des réseaux sémantiques (cf. l'auteur, 1991, ch. IV), principal substrat figuratif de la « représentation des connaissances ». Un réseau sémantique est un graphe étiqueté connexe ⁽¹⁵⁾. Soit l'exemple classique de Winograd (1977, p. 73) rappelé figure 1 :

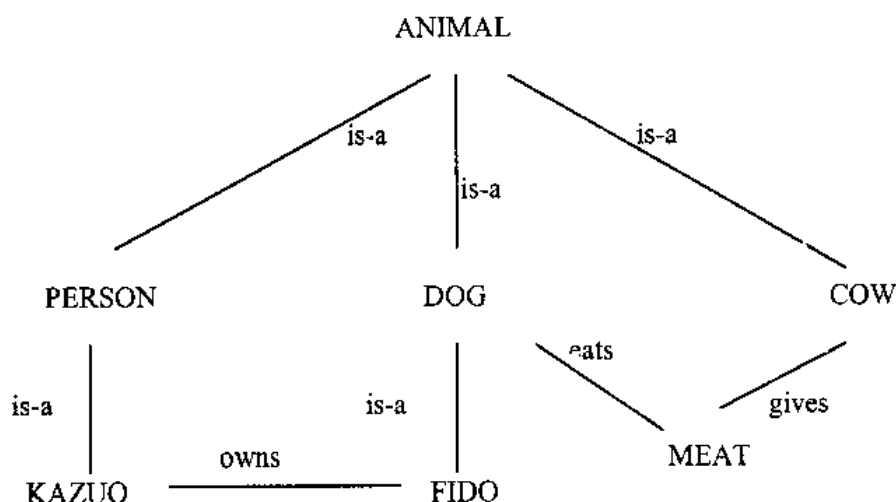


Figure 1 = Un réseau sémantique

Les nœuds du graphe sont des concepts, les arcs, ou liens (*links*) sont étiquetés par des relations sémantiques. La plus redondante est la relation *is-a* qui figure la hiérarchie ontologique entre la catégorie et la sous-catégorie ou l'individu ; ensuite vient la relation *part-of*, ou relation méronymique, qui figure la relation entre parties et tout. On note la polysémie débordante de *is-a*, dont Brachman (1982) a dénombré sept acceptions différentes : par exemple, la relation entre une classe et une sous-classe (ANIMAL et DOG) n'a aucunement le même statut logique que la relation entre une classe et un individu (DOG et FIDO) ; mais le logicisme fait souvent peu de cas de la logique.

Plus grave reste l'indifférence à l'égard des distinctions établies par les langues. Alors que leur lexique est en règle générale divisé par l'opposition /humain/ vs /animal/, qu'en français par exemple on distingue *bouche* de *gueule*, *jambe* de

(15) Pour un développement et une discussion, cf. l'auteur, 1991, ch. 4.

patte, etc., l'homme est ici un animal au même titre que le chien ou la vache, dans un univers ethnocentrique où les chiens sont nourris au bœuf. Ainsi, en concrétisant les préjugés du scientisme commun, la représentation conceptuelle, loin de représenter les langues, annule les distinctions sémantiques fondamentales qui structurent leur lexique.

La discordance entre la classification scientifique (l'homme est un animal) et la classification linguistique (l'homme et l'animal relèvent de dimensions sémantiques différentes, dont témoignent des classèmes distincts) pose un problème général : le lexique des langues ne reflète pas la conception scientifique du monde. Par exemple, en français, le soleil continue à *se coucher*, comme avant Galilée ; les *baies* restent de petits fruits généralement rouges, délicieux ou empoisonnés, sans souci de la botanique qui en fait des fruits à plusieurs noyaux, comme la tomate ou le melon.

La classification des espèces animales, d'Aristote à Linné jusqu'aux cognitivistes néo-darwiniens d'aujourd'hui, sert de pierre de touche aux théories de la classification et de la catégorisation ; ainsi, dans les discussions sur les réseaux sémantiques, on rencontre régulièrement Titi le canari, l'autruche qui ne vole pas et Clyde l'éléphant. Cependant, s'ils appartiennent à un même règne scientifique, rien ne permet d'affirmer que les animaux appartiennent à une catégorie unique. Le chat voisine dans la classe des animaux familiers avec le canari et le poisson rouge, l'autruche dans la catégorie des grosses bêtes africaines avec l'éléphant et la girafe ; bref, on ne peut trouver de discours (sinon peut-être celui de la psychologie cognitive) qui les juxtapose dans une même classe sémantique.

2 – 4. *Liens verticaux et horizontaux :*

Notons enfin une différence cruciale entre les liens soumis ici à un régime commun (cf. figure 1) : les liens verticaux sont des liens de catégorisation, les liens horizontaux sont des liens d'actance (figurés par des verbes, *owns*, *gives*, et *eats*). Les premiers sont définitoires et caractérisent la substance, puisqu'elle se définit par le genre et l'espèce, les seconds ne le sont pas : on ne peut dire au même titre que les chiens sont des animaux, qualité substantielle, et qu'ils se nourrissent de viande de bœuf, qualité accidentelle.

Les premiers relèvent d'un ordre ontologique, les seconds d'un ordre praxéologique. Malgré l'unité apparente du graphisme, ces ordres sont bien différents, voire inconciliables. En effet, l'ordre ontologique est caractérisé par les différences de niveaux d'abstraction qui permettent de passer des étants à l'Être, en l'occurrence des individus aux *top concepts*. En revanche, l'ordre praxéologique suppose une commune nature et une homogénéité des actants. Il est ici instauré, non au niveau des individus, mais des classes intermédiaires, celles des espèces : c'est le chien en tant qu'espèce (du moins le chien nord-américain) qui se nourrit de la viande que fournit l'espèce bovine ⁽¹⁶⁾.

(16) Notons une incohérence : Fido, en tant qu'individu, ne peut manger de la viande générique, mais bien celle de ruminants individués eux aussi. En outre, *eats*, pour se conformer à l'invariabilité ontologique, revêt ici une valeur itérative de présent d'habitude et non singulative de présent ponctuel.

Alors que l'ordre ontologique est celui de la permanence et de l'invariabilité, l'ordre praxéologique est celui de l'impermanence et de la variabilité. Le premier emprunte les voies de la catégorisation, et masque une subsumption de l'immanent (les étants) par le transcendant (l'Être) ; le second emprunte les voies du récit voire du mythe.

Au-delà se dessine une distinction fondamentale : les liens verticaux sont basés sur des formes de l'identité (ou de l'inclusion) et unissent les entités par subsumption, alors que les liens horizontaux opposent ces mêmes entités : dans le graphe, alors que le maître et le chien sont unis par leur nature animale commune, ils s'opposent par le lien de possession (*owns*).

Un des moyens d'oblitérer la différence entre relations verticales et horizontales consiste à ramener les liens casuels à des attributs substantiels, en antéposant le lien IS. C'est ainsi que procède Pustejovsky, dans *The generative lexicon*, où les « rôles de qualia » ou traits casuels se voient préfixés d'un IS : IS-FORMAL, IS-TELIC et IS-AGENT. Ce IS met sous la dépendance de l'Être les relations qui ne relèvent pas de l'ontologie classique. De la même façon, on affirmait jadis que tout verbe contenait implicitement la copule prédicative *être*, ce qui permettait de réduire les phrases actives à des phrases attributives : *il marche* devenait ainsi *il est marchant*, dans la grammaire de Port-Royal et toutes les grammaires philosophiques qui en dérivent.

Remarque : Il est impossible ici d'évoquer la longue histoire des représentations arborées (cf. l'arbre de Porphyre). Massivement utilisés par la scolastique, ils ont structuré son discours, comme en témoignent les arborescences du plan des sommes. Ils procèdent de l'ontologie dans sa tradition métaphysique et sont à la base des ontologies actuelles.

Une réflexion sémiotique sur cette forme graphique conduit à une critique des présupposés unifiants qu'elle concrétise : un format commun de représentation permet d'une part de représenter par les mêmes conventions graphiques des relations différentes, et d'autre part d'unifier différents « niveaux de l'Être ».

3 – De la hiérarchie ontologique aux relations sémantiques :

Les *relations sémantiques* sont cruciales dans les ontologies, puisqu'elles typent les liens entre les concepts (correspondant aux entités). Le mot *sémantiques* doit être ici entendu dans une acception logique et non linguistique : il s'agit en fait de relations conceptuelles (bien que certaines soient empruntées à la tradition grammaticale, voire à la tradition rhétorique) : ce sont en effet des prédicats appliqués à des entités, le formalisme des réseaux sémantiques n'étant qu'une représentation graphique de la logique des prédicats du premier ordre.

3 – 1 . Les trois types de relations lexicales :

Prenons l'exemple d'EuroWordNet, qui retient six sortes de relations conceptuelles : hyponymie-hyperonymie, holonymie-méronymie, synonymie, antonymie.

3 – 1 – 1. Les relations verticales et l'héritage. :

Les premières spécifient les relations verticales de l'ontologie, et se résument à des formes de subsumption, de l'élément par la classe (relation *is-a*) ou de la partie par le tout (relation *has-a*). Ces relations sont déterminantes, car toute ontologie a une fonction unificatrice, l'Être étant défini par son unité à soi.

Sous l'apparente unité d'une représentation graphique, les ontologies comme EuroWordNet juxtaposent de manière non-critique des relations qui relèvent de problématiques différentes : alors que les relations hyponymiques rendent compte de la référence, la liste des éléments pouvant passer pour l'extension du nom de la classe, les relations d'héritage relèvent de la problématique inférentielle ⁽¹⁷⁾. La référence domine toutefois l'inférence, car elle permet la médiation entre l'universalité de l'Être et la singularité des étants, alors que l'inférence se limite à l'héritage des propriétés essentielles ⁽¹⁸⁾.

3 – 1 – 2. Les relations horizontales, synonymie et antonymie :

Les relations « horizontales », qui mettent en relation des entités de même niveau, restent plus intéressantes pour nous. Elles sont en effet sémiotiques et non conceptuelles (un concept reste indépendant de son expression, et donc il ne peut y avoir de relation de synonymie entre concepts) ⁽¹⁹⁾. À proprement parler, seules des expressions peuvent être synonymes, dès lors qu'elles se réfèrent au même concept.

La synonymie revêt cependant dans WordNet et EuroWordNet une fonction cruciale, puisque les classes conceptuelles (*synsets*) y sont définies comme des classes d'équivalence synonymiques (*syn-* abrège synonymie). Cette étrange synonymie affecte par exemple, dans le *synset* des moyens de paiement, le billet et la pièce de monnaie. L'antonymie s'exerce sur le fond de cette synonymie généralisée. Alors que les relations verticales rendaient compte de la référence et de l'inférence, l'antonymie relève de la problématique de la *différence*. En termes logiques, elle se spécifie en contraires et contradictoires. Comme la négation ne peut appartenir à une ontologie, les contradictoires n'y ont pas leur place ⁽²⁰⁾. La différence se résume alors à l'antonymie verbale, qui relie des contraires comme *cash* et *credit*.

3 – 1 – 3. L'articulation des relations verticales et horizontales :

Héritières des terminologies du positivisme logique, les ontologies sont des réseaux de concepts et n'ont donc pas de signifiants. Comment alors les articuler aux langues ? Ici intervient l'articulation de la synonymie et de

(17) On en reste à la syllogistique : si les éléphants sont gris, et si Clyde est un éléphant, alors Clyde est gris, voilà le genre de raisonnement qui est à la base de réseaux comme le *KL-one* de Brachman.

(18) Malgré la pauvreté conceptuelle de ceux-ci, les occurrences héritent des types, et non l'inverse : en effet, les types sont posés comme des archétypes, prototypes ou idées platoniciennes, et non comme des abstractions obtenues à partir de classes d'occurrences. Ainsi, malgré leur richesse accidentelle, les occurrences héritent de la pauvreté essentielle des types.

(19) Cela explique l'absence de la polysémie, puisque la polysémie est la propriété d'une expression : un concept ne peut donc être polysémique.

(20) Dans WordNet, l'antonymie est considérée comme une relation établie entre des mots, mais non entre des concepts.

l'hypéronymie : la première permet de réduire la diversité des signifiants (en fait des signes) ; la seconde permet de les subsumer sous des concepts. Ces deux subsomptions, des signifiants et des signifiés, permettent conjointement de réduire la diversité linguistique. On articule ainsi deux ordres de relations sémantiques : les relations hiérarchiques (onto)logiques, traitées par une logique des classes héritée de la syllogistique ; et les relations non-hiérarchiques qui permettent de concevoir des graphes cycliques et non plus seulement arborés.

Articuler ainsi ces relations remplit deux objectifs : (i) réduire la diversité des signifiants par la synonymie ; (ii) passer du signifiant au signifié ⁽²¹⁾, assimilé au concept. On passe ainsi des signes aux choses (par la référence) puis aux concepts (par la subsomption), étant entendu alors que les concepts subsument des choses et non des concepts individuels.

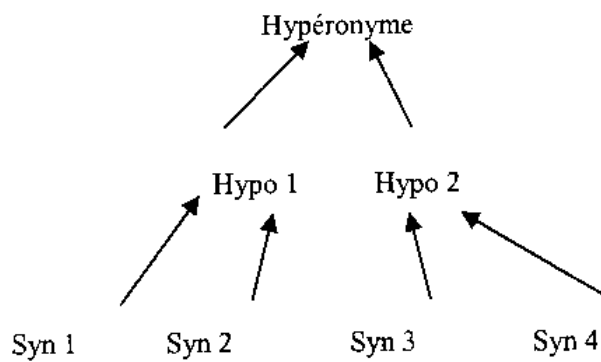


Figure 2 : Des synonymes à l'hypéronyme

3 – 2. Questions sur les relations sémantiques privilégiées :

3 – 2 – 1. Hypéronymie.

L'hypéronymie reste également privilégiée par la lexicographie (elle est présente dans toute définition de dictionnaire) et la lexicologie (dans les théories de l'archiséme ou de l'hypéronyme). Cette rencontre avec l'ontologie n'a rien d'étonnant, car les dictionnaires restent tributaires de la définition aristotélicienne par genre et espèce. Cependant, hormis des énoncés définitionnels du type "la chaise est un siège", on est souvent bien en peine de trouver le "genre" adéquat et le mot pour le dire : soit il n'y en a pas, soit il y en a trop, soit ils sont inutilisables, etc.

A fortiori, comme l'ontologie s'est constituée sur la définition des noms (supposés permanents) et non des verbes (qui marquent l'impermanence), on ne sait trop comment organiser les verbes en arborescences ; de même pour les adjectifs, les adverbes, et pire encore les autres grammèmes.

On n'en continue pas moins à structurer "taxinomiquement" le lexique, bien qu'il n'offre aucun repère coopératif pour une telle entreprise. Souvent, les

(21) En fait, le concept ou le référent représenté par ce concept, selon qu'on se trouve dans un paradigme de la désignation directe ou de la désignation indirecte.

hypéronymes n'appartiennent pas au même discours, ni aux mêmes genres, ni au même niveau de langue, ce pourquoi il n'est pas linguistiquement légitime d'unifier le lexique en un thésaurus structuré. Par exemple, on ne parle pas de *meubles* chez un antiquaire, mais de *voltaires*, *conversations*, *bergères* ou *chauffeuses*.

Même dans le « langage quotidien », qui devrait manifester uniment le « niveau de base », on rencontre des énoncés comme « De l'eau ou du beaujolais ? » qui 'passe' tout aussi bien que « De la Badoit ou du vin ? ». Plus inquiétant, si l'on s'en tient aux documents attestés, le restaurant *Chez Henri*, rue Descartes, met à sa carte quatre desserts également recommandables : *Cerises à l'alcool*, *Griottes au kirsch*, *Pruneaux au cognac*, *Fruits à l'alcool* ⁽²²⁾.

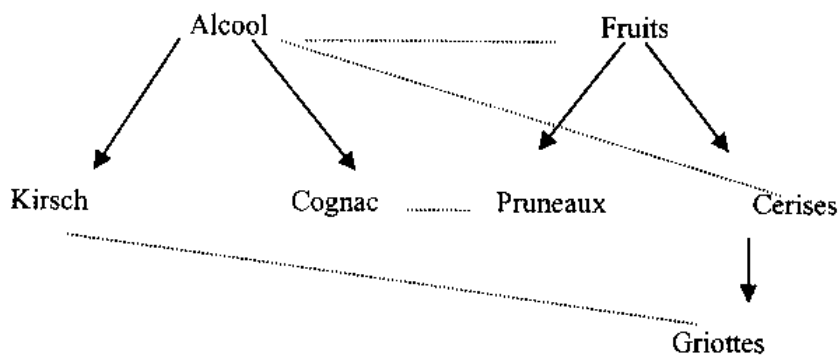


Figure 2 : Troubles dans la classification

De fait, les relations lexicales dépendent des types de discours, alors qu'en principe l'ontologie reste la même quel que soit le genre et le discours. Par exemple, dans le projet Safir sur la cogénération d'électricité, Grabar et Jeannin (2002) ont comparé les relations dans quatre corpus : - économie - écologie - réglementation - technique :

relations /corpus	écologie	économie	Règlementation	technique
Hypéronymie	759	57	111	2141
méronymie	43	--	--	211
synonymie	494	389	35	255
antonymie	21	5	--	4

Tableau 1 : Poids relatifs de relations sémantiques en corpus

(22) La clientèle quotidienne des membres du Collège international de Philosophie n'aura pas permis que ce restaurateur respecte les principes cognitifs les plus élémentaires. Plus inquiétant encore, dans *La cuisine de A à Z. Soupes et potages*, Livre de Poche, UGE, Paris, 1975, p. 122, la recette de la soupe à l'oignon (express) commence ainsi : « Ingrédients (pour 4 personnes) : Une grande boîte de soupe à l'oignon. 1°) Préparer la soupe à l'oignon en suivant les conseils donnés sur la boîte ».

Ces chiffres doivent être rapportés aux tailles des corpus : écologie : 266 873 occurrences ; économie : 422 589 occurrences ; réglementation : 322 048 occurrences ; technique : 198 007 occurrences. Ainsi, l'on compte 40 fois plus d'hyperonymes dans le corpus technique que dans le corpus économique. Alors que l'absence de méronymie dans l'économie et dans la réglementation reste inexplicable, la méronymie, comme les autres relations hiérarchiques, est florissante dans le corpus technique, mais rare voire absente dans les corpus théoriques : les corpus techniques sont en effet des corpus didactiques de montage et de démontage, ce qui se prête à l'expression de relations partie-tout.

3-2-2. *Improbables héritages*

Une ontologie ne tient évidemment aucun compte de la diversité des discours, puisqu'elle a pour but d'affirmer l'unité de l'Être. Mais cela affecte évidemment son utilité descriptive. En effet, il n'y a pas d'héritage dans les textes, sinon sous la forme d'anaphores : les hyperonymes n'ont pas de régime particulier, et tombent dans le cas des anaphores associatives. Souvent d'ailleurs, on reprend un terme par un hyperonyme : « En plat du jour, nous avons de l'églefin... Qui veut du poisson ? » (le patron du *Café du Midi*, Lyon). La substitution par un hyperonyme très élevé reste une figure de style : cf. *je vais promener l'animal* (au lieu de *Je vais promener le chien*). On objectera que les concepts de l'ontologie sont indépendants de leurs noms ; mais le rapport entre les usages (et les corpus qui les reflètent) avec les hiérarchies ontologiques qui sont censées en rendre compte reste fort problématique.

3-2-3. *Polysémie et synonymie*

Comme les terminologies dont elles dérivent, les ontologies doivent réduire deux facteurs complémentaires « d'imperfection linguistique », la polysémie et la synonymie : elles troublent toutes deux le rapport idéalement transparent qui, selon la conception instrumentale du langage, devrait exister entre le langage et la pensée. En outre, elles témoignent d'une multiplicité, alors que les ontologies sont des systèmes basés sur l'unicité : non seulement l'Être est unique, mais tous les nœuds d'une ontologie sont évidemment au singulier, comme les concepts l'ont toujours été.

Comme la sémantique lexicale est restée au centre de la sémantique, ces deux propriétés des signes ont donné lieu à une immense littérature. Notamment, on ne cesse de constater qu'un même signe peut avoir plusieurs acceptions ; des collectivités entières se sont structurées autour de cette question (*Word-Sense Disambiguation*) ; et bien des théories de la sémantique cognitive, comme celle des prototypes, ont précisément pour but de résoudre le problème de la polysémie.

La synonymie reste moins invasive, mais donne matière à divers produits comme des dictionnaires cumulatifs informatisés⁽²³⁾. Elle inquiète, car elle semble

(23) *La sémantique cognitive et la sémantique lexicale*, par J.-M. G. Leclercq, éd. de la Sorbonne, 1981.

(23) Voici la liste des synonymes de *bleu*, dans le dictionnaire élaboré naguère par l'Elsap (Cars) : *aniline, ardoise, azur, azuré, azuréen, azurin, azurite, beige, bizui, blême, blessure, bleudtre, bleu-bûe, bleuet, bleuissure, bleusaille, bleuté, cobie, cache-poussière, céleste, cerné, cèrulé, cèruléen, cèrulescent, châtaigne, ciel, cobalt, combinaison, commençant, consertit, contusion, coquard, cote, coup, cru, cyanose, débuisant, Dieu, ecchymose, écolier, émeraaldine, gendarme, guède, hémotome, indigo, indophénol, induline, interdit, lapis-lazuli, lilas, livide, meurtrissure,*

perturber le statut ontologique du langage : si, comme le dit Aristote, l'Être se dit de plusieurs manières, sont-elles équivalentes ? Les théories de la référence sont là pour nous assurer que *l'étoile du matin* et *l'étoile du soir* sont bien le même astre (Frege) et autorisent bizarrement l'assimilation de ces deux objets linguistiques aussi différents que *le vainqueur d'Austerlitz* et *le vaincu de Waterloo*.

La polysémie comme la synonymie ne seraient-elles pas deux effets du dualisme qui sépare le signe de sa signification et donc deux artefacts de la tradition logico-grammaticale ? Faire varier les significations d'une expression ou les expressions d'un concept, cela suppose que ce concept et cette expression soient doués d'une existence hors contexte, essentielle par rapport aux variations en contexte : or, cette invariance demeure une des propriétés de l'Être, traditionnellement rapportée à une substance, alors que les variations sont considérées comme des accidents.

Selon qu'on considère le « concept » ou le signe (i.-e. signifiant) comme un invariant ontologique, les variations corrélatives de son expression ou de son contenu apparaissent comme des accidents de cette substance. Pour la connaître dans son essence, il faudra donc en éliminer les accidents, c'est-à-dire assimiler entre eux les mots déclarés synonymes en les reliant à un unique concept (c'est le fondement des *synsets* de WordNet). Cette entreprise, dans les ontologies interlangues, conduit jusqu'à déclarer synonymes des mots de langues différentes.

Pour forger l'identité entre synonymes, le préjugé référentiel reste nécessaire : lui seul peut permettre de conclure par exemple que *ictère* vaut *jaunisse* ou *bicot*, *arabe* ⁽²⁴⁾, sous le prétexte qu'ils renvoient aux mêmes référents et que leur substitution ne change donc par la valeur de vérité des propositions où ils se trouvent. Ainsi, l'on néglige les contextes d'emploi et les traits évaluatifs qui s'y propagent : par exemple, *espérance* semble synonyme d'*espoir*, mais revient plus fréquemment dans le discours religieux comme dans les passages des textes profanes qui font allusion à la religion.

L'existence même de la synonymie reste douteuse, depuis l'axiome de Prodicos de Céos (V^e a.c.), selon lequel deux synonymes ne sont jamais équivalents, jusqu'à la constatation de l'abbé Girard (1715) qu'il n'existe pas de synonymes parfaits. On pourrait même dire que la distinction des synonymes fut à la base de la dialectique, jusqu'au *differentiae verborum* de la seconde sophistique ; elle est au fondement de la réflexion sémantique des Lumières, comme à l'origine de la sémantique différentielle saussurienne. Allons plus loin : la critique de la synonymie est une condition pour constituer une sémantique linguistique – et une linguistique qui refuse la séparation des deux plans du langage imposée par le dualisme ontologique.

myosotis, noir, non-initié, nouveau, novice, oeil au beurre noir, pâle, pantalon, pastel, pers. pervenche, pierrot, pneu, pneumatique, recrue, résorcine, roquefort, rosaniline, roussette, salopette, saphir, smalt, soldat, souquenille, stupéfait, surtout, tache, télégramme, torgnole, tournesol, tuméfaction, vert, vert de peur, violet. L'absurdité imperturbable de cette énumération suffirait à ruiner l'idée que la synonymie reste un problème linguistique digne d'intérêt.

(24) Un dérivé du dictionnaire de l'Elsap, consultable en ligne, donnait *bicot* et *bougnoule* pour synonyme d'*arabe*, ce qui a valu la fermeture temporaire du site qui l'abritait. Chacun sait à présent que *islamiste* n'est pas synonyme de *musulman*.

La question de la polysémie n'est pas moins triviale que celle de la synonymie. De fait, pour constituer ou constater la polysémie, on ne tient pas compte des contextes, puisqu'on juxtapose des acceptions qui n'ont pas la même histoire, ne se trouvent ni dans les mêmes discours, ni les mêmes genres, ni souvent dans les mêmes textes. En contexte, la polysémie est rarissime, ou prend plutôt la forme de l'équivoque, qui concerne tout autre chose : la plurivocité de parcours interprétatifs.

Ainsi, permises par le dualisme entre signe et pensée, la polysémie comme la synonymie sont suscitées par le refus de l'interprétation, qui se traduit en premier lieu par le suspens du contexte. Ce refus renvoie la signification à l'inconditionné plutôt qu'au multiple : Aristote, à bon droit, ne dit pas exactement que l'Être se dit en plusieurs sens, mais qu'il se dit diversement (*pollakos legomemon*) : *pollakos* est adverbial ⁽²⁵⁾, et évoque ainsi une indéfinition plus qu'une pluralité. Il en va de même pour la synonymie : dans certains contextes et situations ou *rat* et *souris* pourront être jugés équivalents ; par exemple, dans un contexte didactique informel en classe primaire, on peut parfaitement définir un *rat* comme une *grosse souris*.

Si donc la polysémie et la synonymie sont des artefacts de la linguistique, cela tient au fait qu'elle néglige l'interprétation. Dès qu'on l'affaiblit, la polysémie et la synonymie explosent : cette indéfinition radicale touche aussi bien la langue (*love* peut être un verbe français ou un nom anglais) que la frontière des morphèmes : des informaticiens ont dénombré jadis 32.000 ambiguïtés dans la phrase *J'ai mal aux pieds* (par combinatoire : *j'aime halle*, etc.).

Le seul argument que l'on m'ait opposé pour justifier l'importance de la polysémie, c'est qu'on a besoin de la résoudre pour faciliter les traitements automatiques du langage : or, précisément, les systèmes informatiques sont dépourvus de capacités interprétatives, dans un état de l'art qui prime la représentation sur l'interprétation.

Bref, la polysémie ne relie pas les mêmes expressions à des idées différentes et la synonymie n'agite pas les mêmes idées sous des formes différentes. L'unité des deux plans du langage est telle que la différence des expressions entraîne celle des idées parce que des signes différents sont pris dans différents réseaux textuels et intertextuels. Par la sémiologie, mise en relation des deux plans du langage, les deux "chaos", selon le mot de Saussure, "donnent un ordre" (*ELG*, I, § 11, pp. 51-52).

Ainsi, la synonymie comme la polysémie traduisent une angoisse ontologique sur la capacité représentationnelle du langage comme sur la stabilité du monde. Kant, qui pourtant marque une rupture sceptique à l'égard de la tradition ontologique, dans un des rares moments où il tient compte du langage, s'inquiète tant de la polysémie que de la synonymie, dès lors qu'elles ne seraient pas en quelque sorte garanties par l'ordre des phénomènes : la connaissance deviendrait impossible. Cette angoisse hante encore les théories cognitives, d'où par exemple le succès de la théorie des prototypes. Rien ne vient en effet fonder

(25) Pour un commentaire, cf. Aubenque, 1962, p. 173.

les représentations : celles qui sont induites par les pratiques sémiotiques appartiennent à l'ordre sémiotique, indépendamment de toute ressemblance (homoioma) ou icônicité. C'est d'ailleurs, paradoxalement, cette absence de fondements dans la représentation d'êtres préexistants qui peut permettre de fonder une sémantique linguistique.

4 – Éléments d'une dé-ontologie :

4.1. Philosophie du langage ou linguistique ?

Le langage est comme on sait un concept philosophique, et la philosophie du langage ne se confond aucunement avec la linguistique, qui prend pour objet les langues et leur comparaison, et tient leur diversité pour le problème fondateur qu'elle tente de résoudre par la méthode comparative.

Depuis sa disciplinarisation voici deux siècles, elle s'est progressivement autonomisée à l'égard de la philosophie du langage. Cependant, avec l'essor du positivisme logique, qu'ont illustré Carnap, puis Chomsky (son élève), Montague et l'ensemble du paradigme formaliste, on a voulu faire de la philosophie formelle⁽²⁶⁾ l'organon de la linguistique. La théorie computationnelle de l'esprit a eu pour but de lui conférer une vraisemblance cognitive, si bien que la philosophie du langage est devenue une philosophie de l'esprit, comme l'a souligné Récanati. Elle a naturellement reçu un accueil chaleureux dans le milieu des traitements automatiques du langage.

Rappelons cependant quelques positions diversement argumentées ailleurs (l'auteur, 2002, 2003) et qui s'inscrivent dans une perspective déjà clairement articulée par Saussure⁽²⁷⁾ et des auteurs de la tradition saussurienne, comme l'abandon décisif de la référence, reconnaissance du statut post-linguistique (et non logique ou psychologique) des signifiés, indissolubilité du signe, solidarité des plans du langage, définition différentielle des signifiés et des signifiants, intégration de la linguistique à une sémiotique générale.

Par exemple, les traits sémantiques qui constituent sans reste un signifié lexical (ou sémème) sont des « accidents », au sens où ils sont soit hérités du type lexical (relevant du discours et non de la langue) si le contexte n'y contrevient pas, soit propagés par prescription contextuelle. Ainsi, un signifié linguistique est un groupement stabilisé ou temporaire de traits qui seraient jugés accidentels dans une ontologie.

l'objectif était de purger les langues de leurs défauts, projet qui s'inscrit dans la continuité des recherches sur les langues parfaites, recherches auxquelles nous devons notamment les langages formels (cf. l'auteur, 1995b). L'opération est restée

(26) Sur l'ouïe ne partage pas la théorie du métalangage, voir le postface.

(27) C'est le titre de l'ouvrage posthume de Montague, *Formal Philosophy*.
(27) « ETRE. Rien n'est, du moins rien n'est absolument (dans le domaine linguistique) (...) aucun objet n'étant naturellement défini ou donné, aucun objet n'étant avec évidence.

SUBSTANCE LINGUISTIQUE. — Nous tendons perpétuellement à convertir par la pensée en substance fondamentale, recevant ensuite des attributs.

(30) TERME (cf. ETRE). — Il n'y a aucun terme définissable et valable hors d'un point de vue précis, par suite de l'absence totale d'êtres linguistiques donnés en soi. » (ELG, p. 81).

4 - 1 - 1. *Lexique, langue et discours.*

Nous n'irons pas plus avant dans le débat sur les relations sémantiques. Ce sont en général des relations logiques jadis abstraites à partir de relations linguistiques décontextualisées, et qui ont servi à construire la logique des classes ou la logique des prédicats du premier ordre. Mais depuis longtemps la logique a évolué ; elle s'est émancipée de son expression linguistique en se formalisant ; les logiques modales, les logiques plurivalentes sont apparues. Par contraste, la logique dont dépendent les ontologies reste fruste et passablement obsolète.

Par ailleurs, la sémantique a précisé son domaine et défini des relations non logiques comme les relations tactantielles, et des relations textuelles complexes comme les métamorphismes (cf. l'auteur, 2001 b, ch. 1). Or, les Traitements automatiques du langage ont à décrire, produire ou interpréter des textes (multimédia ou non), où le nombre et la nature des relations pertinentes n'est pas fixé a priori : elles s'établissent dans l'activité textuelle, mais leur nature, et leur degré de complexité varient avec les discours, les genres, voire les moments du texte. Sauf à adopter un point de vue normatif, on ne peut projeter sur les textes un petit nombre de relations (onto)logiques. Projeter sur les textes les plus divers un même ordre ontologique conduirait à vérifier un préjugé structuré ; ce que décrivent les ontologies, c'est en effet un réseau de concepts supposé refléter rien de moins que l'ordre du monde. Au contraire, en fonction des applications, il faut construire et décrire les relations pertinentes.

L'ordre du lexique ne semble pas affaire de règles. Certes, les relations sémantiques en instaurent, en figeant et en qualifiant des parcours entre entités, mais vraisemblablement, le lexique n'a pas de structure globale. Les classes lexicales sont structurées (relativement à un discours voire à un genre), mais les domaines sémantiques qui correspondent aux discours ne sont pas uniformisés ni hiérarchisés entre eux. Bref, plutôt qu'à un arbre, le lexique d'un état de langue serait comparable à une savane arborée, où parmi une multiplicité de petites structures lexicales une discipline ou un domaine technique ont de loin en loin systématisé une terminologie.

Un dictionnaire « de langue » suppose une totalisation très utile en pratique mais illusoire en théorie. En effet, à la différence du lexique des morphèmes, le lexique des lexies ne fait pas partie de la langue. Quel que soit leur degré de figement, les lexies sont des syntagmes dotés d'une syntaxe interne, bref, déjà des phénomènes de discours susceptibles d'une évolution diachronique très rapide et qui peuvent être créés ou oubliés à tout moment. Une reconception du mot s'impose ainsi, pour le redéfinir comme un passage dans un texte et une mention dans un corpus (cf. l'auteur, 2002).

4 - 2 - 1. *Le problème du signifiant.*

En tant qu'idéalité structurée, une ontologie n'a pas d'expression (aucune forme métaphysique n'en revêt sans déchoir) et cela permet de la considérer comme une interlangue. Or les deux plans du langage, contenu et expression, sont indissociables, et les progrès de la linguistique de corpus permettent de confirmer de multiples corrélations entre contenu et expression. En d'autres

termes, le sens d'un texte n'est pas déterminé par une ontologie, mais par ce rapport entre contenu et expression que l'on peut appeler la *sémiosis textuelle* et qui reste pour l'essentiel normé par son genre.

Dans la tradition ontologique, la division entre l'Être et les Êtants n'est vraisemblablement qu'une abstraction de la séparation entre le signifié et le signifiant. Or, les expressions sont liées à la matière : alors que le cognitivisme se veut résolument matérialiste, il est paradoxal qu'il ne traite pas véritablement l'aspect matériel du langage. Réduire, comme il l'entend, les concepts à leurs substrats neuronaux ne suffit point à résoudre le problème de l'expression.

On peut distinguer grossièrement quatre niveaux, selon un gradient qui va du variable à l'invariable, du contingent au nécessaire, du matériel à l'idéal

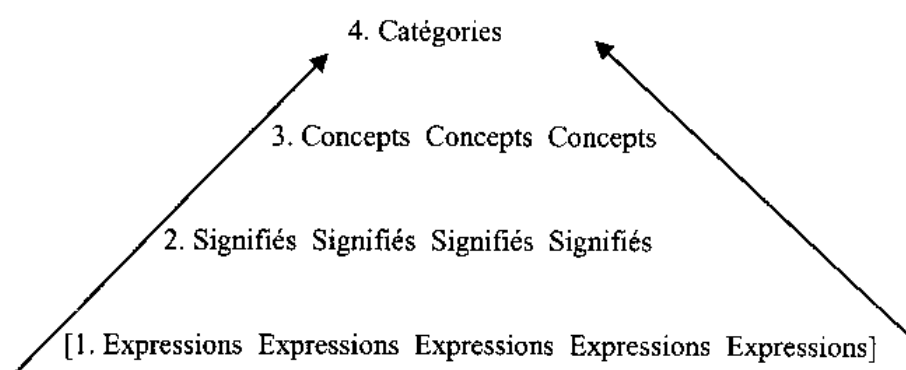


Figure 3 : Des expressions aux catégories

Le cognitivisme orthodoxe ne reconnaît que les deux niveaux supérieurs dans la mesure où il réduit les contenus à des concepts et ne traite pas des expressions. Par contraste, le saussurisme ne reconnaît que deux plans non isomorphes, celui du contenu et celui de l'expression (pour un développement, cf. l'auteur, 2003) ; aussi, l'analyse sémantique ne recourt point aux concepts et catégories *a priori* dès lors qu'elle a défini des procédures pour analyser les signifiés en les différenciant.

Décrire le lien indissoluble entre les deux plans du texte est une tâche essentielle pour la linguistique textuelle, mais aussi un gage de son applicabilité : en effet, tout ce qu'on appelle les indices d'expression sont extrêmement discriminants, car ils permettent de caractériser des textes dans leur intégralité, plan du signifié compris. Or ni les affixes, ni les ponctèmes, ni *a fortiori* les polices de caractères ou les étiquettes html ne figurent dans une ontologie. Cependant, l'expérience a montré la grande capacité discriminante de ces indices ⁽²⁸⁾.

(28) Sur tout cela, nous nous permettons de renvoyer à l'auteur, 2003. Nous nous appuyons sur l'expérience du projet européen *Princip*, consacré à la détection automatique de sites racistes.

4 – 1 – 3. *Le problème des inégalités entre signes.*

Le postulat ontologique divise les signes en selon qu'ils sont ou non des expressions référentielles (cf. e. g. Lyons, 1980, p. 80 sur les noms). La référence étant le moyen fondamental de l'ancrage ontologique, les expressions jugées non référentielles seront négligées. En structurant le lexique des « mots sémantiques », les ontologies démembreront le lexique effectif dont sont faits les textes. En effet, des catégories entières de signes, notamment les grammèmes liés, ne sont pas représentés dans les ontologies. Ils sont en effet censés introduire des accidents : d'ailleurs leurs noms traditionnels, comme *flexions*, *cas* (latin *casus*, grec *ptosis*) désignent diverses « irrégularités » voire « déchéances » et illustrent le poids de l'ontologie sur la grammaire.

De fait les nœuds d'une ontologie sont simplement des mots « sémantiques » lemmatisés : on écrit les noms, verbes et adjectifs au singulier car l'être est unique, on écrit les verbes à l'infinitif, car les formes temporelles ou modales sont censées introduire des accidents (puisque l'Être se définit par une permanence que le verbe retrouve dès lors qu'il est substantivé dans un infinitif).

4 – 1 – 4. *Le problème des contradictions.*

D'après Aristote, Platon excluait du nombre des Idées les négations et les privations⁽²⁹⁾. En effet, une ontologie se doit d'être non-contradictoire, car elle instaure une isonomie conforme au principe d'identité fondateur de l'ontologie. Les contradictions effacées, toutes les propositions qui composent une ontologie sont déclaratives. Cependant, les textes ne se privent pas d'être contradictoires : dans un discours, même scientifique, il existe plusieurs « points de vue » qui ne sont pas des descriptions équivalentes des mêmes choses ; leur multiplicité voire leur hétérogénéité revêtent une valeur constituante, ce pourquoi les théories du dialogisme ont rencontré un tel écho. Ainsi, pour rendre compte de paradiastoles comme *vos héros sont des assassins*, on est obligé d'avoir recours à plusieurs mondes ou univers, car il reste impossible d'unifier les références. Aussi par exemple, on ne peut construire une ontologie commune aux discours racistes et antiracistes, car ni les relations ni les « entités » ne se correspondent dans leurs écrits.

On pourrait certes assimiler l'ontologie à une doxa (ensemble d'opinions moyennes) érigée au rang de norme. Mais sauf dans les textes normatifs - et une ontologie est de fait un texte normatif -, une doxa ne règne jamais de manière homogène et sans contradictions. Plus radicalement, chaque texte crée des innovations sémantiques et dans cette mesure fait évoluer la doxa qu'il est censé exprimer.

(29) Il excluait également les relations, les choses artificielles, et celles où il y avait de l'antérieur et du postérieur. Ce refus présage la distinction entre les nœuds de l'ontologie, qui représentent des entités, et les liens qui représentent des relations ; le caractère intemporel des ontologies, qui ne connaissent ni avant ni après ; enfin, la difficulté des cognitivistes à rendre compte des entités artificielles parmi les prototypes (cf. Rosch et le prototype des Volkswagen, l'auteur, 1991, p. 189).

4 - 1 - 5. La destruction du contexte.

Dans les textes, le contexte est constituant, car il témoigne de la détermination du global sur le local. En voici un exemple, qui intéresse la distinction entre identité et équivalence. Toutes les ontologies supposent que toutes les occurrences du même concept sont identiques, puisqu'elles visent la même référence. C'est ainsi que Platon traite le problème de la répétition dans le *Parménide* (147d) : « *Parménide* : Mais peux-tu prononcer le même nom plusieurs fois ou une seule fois ? *Aristote* : Plusieurs fois. *Parménide* : Est-ce qu'en prononçant un nom une fois, tu désignes l'objet auquel appartient ce nom, et qu'en le prononçant plusieurs fois, tu ne le désignes pas ? ou bien, soit que tu prononces une fois ou plusieurs fois le même nom, ne désignes-tu pas toujours de toute nécessité le même objet ? *Aristote* : Sans doute. »

À l'inverse de ce postulat philosophique incontesté dans notre tradition grammaticale, Saussure commente ainsi *Messieurs ! Messieurs !* : « Chaque fois que j'emploie le mot *Messieurs*, j'en renouvelle la matière ; c'est un nouvel acte phonique et un nouvel acte psychologique. Le lien entre les deux emplois du même mot ne repose ni sur l'identité matérielle, ni sur l'exacte similitude des sens, mais sur des éléments qu'il faudra rechercher et qui feront toucher de très près à la nature véritable des unités linguistiques »⁽³⁰⁾. Saussure reformule ainsi un thème de la tradition rhétorique / herméneutique, repris aujourd'hui par l'ethnométhodologie : il reconnaît que chaque emploi est un hapax et que la linguistique peut caractériser les différences entre les occurrences d'une même acception.

4 - 1 - 6. L'oubli des textes.

Les traitements automatiques du langage ont affaire non à des mots mais à des textes. Et comme les textes ne se réduisent pas à des mots, un traitement purement lexical est invalide. Or, les ontologies ne traitent que de mots, et encore pas tous. Par ailleurs, les textes relèvent de normes de genres et de discours, assez fortes pour que les « concepts » varient en fonction de ces normes. Alors que dans un discours il n'y a pas de polysémie, si l'on ne tient pas compte des différences entre discours, on crée de la polysémie : par exemple, un dictionnaire « de langue » est conduit à juxtaposer sous la même entrée l'*assiette* du cavalier (qui relève du discours de l'équitation) et l'*assiette* à dessert (qui relève du discours culinaire). Or ces deux acceptions ne se rencontrent pas dans les mêmes contextes ni en général dans les mêmes textes.

La purification du langage. — Les ontologies contemporaines sont issues du programme terminologique du Cercle de Vienne : pour le positivisme logique, l'objectif était de purger les langues de leurs défauts, projet qui s'inscrit dans la continuité des recherches sur les langues parfaites, recherches auxquelles nous devons notamment les langages formels (cf. l'auteur, 1995a).

Si l'on ne partage pas la théorie du métalangage que le positivisme logique héritait de la logistique russellienne, on peut décrire d'un point de vue sémiotique la construction d'ontologies comme le passage de textes linéaires à des réseaux graphiques. Les nœuds de ces réseaux sont remplis des mots

(30) 1972, p. 152.

prélevés dans les textes, écrits en capitales et / ou traduits en anglais pour leur conférer une aura conceptuelle. Les étiquettes des liens sont également des expressions en capitales et en anglais. Les relations textuelles, tant syntagmatiques que paradigmatiques, se transposent enfin dans les lignes qui figurent les arcs des graphes. Par ces trois types d'opérations, on construit ainsi un objet sémiotique hybride (linguistique, logique et graphique) qui revêt la forme familière d'une ontologie. Mais la critique des présupposés de cette transposition sémiotique reste à faire, car les modes d'interaction des sémiotiques hétérogènes qu'elle met en jeu ne sont pas problématisés.

4-2 : A quoi servent les ontologies ?

Malgré des coûts élevés, la construction d'ontologies ne connaît guère de difficultés de financement. En effet, une ontologie ressemble fort à un organigramme, où les *top concepts* seraient à la même place que les décideurs : on peut y voir un effet spéculaire, car nos organisations étatiques sont structurées comme des ontologies — en grec antique, le commandant suprême a d'ailleurs le même nom que le principe ontologique ou *top concept* (*arché*). Aussi, les décideurs semblent nourrir une secrète tendresse pour ces formalismes qui expriment si bien la conception administrative de l'univers. Des voix insistantes et autorisées s'élèvent pour que la France participe au projet EuroWordNet, alors même qu'elle ne dispose pas d'un corpus de référence digne de ce nom. Or, EuroWordNet n'est pas construit à partir de corpus, mais voudrait imposer sa norme à leur étude.

Les « ressources » linguistiques utiles ne résultent pas de la projection d'ontologies sur des textes, mais dépassent par des études de corpus les ontologies préconçues (cf. par exemple le dictionnaire anglais COBUILD, construit par Sinclair et ses collègues). En outre, au lieu de concrétiser les préjugés des décideurs, les ressources doivent tenir compte des tâches, et plus généralement de la demande sociale. Or, les ontologies se présentent comme universellement utiles parce qu'elles ne sont construites en vue d'aucune application déterminée. Cependant, chaque application détermine un régime de pertinence, et donc sélectionne dans le domaine d'application des « entités » et des « qualités » propres ; en d'autres termes, les qualités définitives d'une « entité » varient avec les « points de vue » qui la configurent : pour être adéquate, une ontologie se devrait donc d'être *ad hoc*, ce qui contredit le programme ontologique.

Enfin, à présent que les corpus se multiplient, s'étendent, et que les données deviennent envahissantes, de nouvelles applications apparaissent et les tâches évoluent vers la recherche thématique, la discrimination de sites, etc. : elles ne consistent pas à « comprendre » et à représenter, mais à identifier, caractériser et interpréter. Pour cela, les ontologies n'ont pas fait la preuve d'utilité pratique, même si elles concrétisent des préjugés théoriques fort anciens et fort répandus. On n'évitera pas la question : « A quoi sert effectivement ce type de ressources ? ». Rien ne confirme que les résultats obtenus soient supérieurs aux petits glossaires interlangue du commerce, formes électroniques de dictionnaires bilingues. Ce ne serait pas la première fois qu'une formalisation fascinante en théorie se révèle oiseuse en pratique.

Si le problème à résoudre est celui de constituer des dictionnaires électroniques, il n'est nullement besoin pour cela de mobiliser l'ontologie. Pour leur donner une dimension multilingue, il en va de même *a fortiori*, car chaque couple de langues pose des problèmes spécifiques qui échappent à toute ontologie : notamment celui des rapports entre lexique et syntaxe (car des traits lexicaux d'une langue peuvent être rendus par des traits syntaxiques d'une autre), et celui des rapports entre discours et genres (car on ne traduit pas seulement de langue à langue, mais de discours à discours et de genre à genre).

Même dans l'objectif, d'ailleurs illusoire, d'une traduction mot à mot, une interlangue ou langage pivot « conceptuel » ne fait que compliquer le problème, car les mots ne sont pas des unités linguistiques. Aussi la traduction a pour but de transposer des morphologies textuelles : notamment des fonds (représentables par des isotopies) et des formes sémantiques (représentables par des molécules sémiques). Pour cela, des treillis de sèmes semblent préférables à des hiérarchies de « concepts » (cf. notamment Janssen, 2002, qui applique des principes de sémantique interprétative).

Pour une praxéologie linguistique. — Sortir de la métaphysique « de bon sens » concrétisée par les ontologies n'est pas seulement un agenda scientifique mais aussi un agenda technique, car les préjugés ontologiques compliquent singulièrement la mise en œuvre des applications.

Toute application relève d'une pratique qui dépend étroitement de sa situation historique et culturelle. Sans développer ici le programme d'une praxéologie sémiotique ⁽³¹⁾, rappelons qu'elle intéresse le caractère doublement situé de toute application. D'une part, les textes étudiés par la linguistique de corpus et les TAL dans leur ensemble sont bien entendu configurés par leur situation de production et d'interprétation initiale, et leur modélisation ou représentation ne peut s'en abstraire, notamment en raison de la diversité radicale des discours et des genres. D'autre part, l'application elle-même, en les transposant dans une autre pratique, recontextualise décisivement toutes les réécritures qu'elle opère, que ce soit dans le cadre traditionnel de la « représentation des connaissances », dans celui de l'extraction d'informations ou dans tout autre traitement relevant des TAL. Cet aspect doublement situé a été depuis l'antiquité problématisé par la philologie ; il est naturellement remis en valeur par la philologie numérique qui se développe aujourd'hui et qui est en passe de refonder les TAL sur d'autres bases que la philosophie du langage.

Remerciements : J'ai le plaisir à remercier Natalia Grabar, Sylvianne Rémi, Monique Slodzian.

François RASTIER
Directeur de recherche CNRS - Paris

(31) On trouvera au besoin quelques propositions chez l'auteur, 1999, 2001 b, 2001c.

BIBLIOGRAPHIE

- Aristote (1984) *Organon*, trad. J. Tricot, Paris, Vrin, 1984.
- Aristote (1991) *Métaphysique*, Paris, Presses Pocket.
- Auroux, Sylvain (1996) *La philosophie du langage*, Paris, PUF.
- Benveniste, Emile "Catégories de pensée et catégories de langue", in *Problèmes de linguistique générale*, I, Paris, Gallimard, 1966, p. 63-74.
- Cassin, Barbara (1998) "Quand lire, c'est faire", introduction à B. Cassin (éd.), *Parménide, Sur la Nature ou sur l'Étant*, Paris, Seuil, p. 9-70.
- Aubenque, Pierre (1962) *Le problème de l'Être chez Aristote*, Paris, Puf.
- Brachman, Ronald (1982) What ISA Is and Isn't, *Proceedings CSCJ : SCIEO*, Saskatoon University of Saskatchewan, pp. 212-221.
- Dalbéra, Jean-Pierre (2002) Le corpus entre données, analyse et théories, *Corpus*, 1, p. 89-104.
- Eco, Umberto (1975) *Trattato di semiotica generale*, Milan, Bompiani.
- Eco, Umberto (1997) *Kant e l'ornitorinco*, Milan, Bompiani.
- Fellbaum, Christiane, éd. (1998) *Wordnet, an electronical lexical database*, Cambridge (Mass.), MIT Press.
- Fløttum, Kjersti et Rastier, François (éds) (2003) *Academic Discourse—Multidisciplinary Approaches*, Oslo, Novus.
- Gonseth, Ferdinand (1990) *Le problème de la connaissance et la philosophie ouverte*, Lausanne, L'âge d'homme.
- Grabar, Natalia et Jeannin, Blandine (2002) Contribution de différents outils à la construction d'une terminologie pour la recherche d'information, Actes *Ingénierie de la Connaissance (IC)*, Rouen, 28-30 mai 2002.
- Janssen, Maarten (2002) *SIMuLLDA, a Multilingual Lexicon Database Application using a Structured Interlingua*, Thèse, Université d'Utrecht.
- Lyons, John (1980) *Sémantique linguistique*, Larousse, 1980.
- Malrieu, Denise et Rastier, François (2001) Genres et variations morphosyntaxiques, *Traitements automatiques du langage*, 42, 2, pp. 547-577.
- Miller, George.A. & Johnson-Laird, Philip N. (1976) *Language and Perception*, Cambridge (Mass.), MIT Press.
- Miller, George. A (1998) Avant-propos à Christiane Fellbaum, *WordNet*, Cambridge (Mass.), MIT Press, pp. xv-xxii.
- Parménide (1998) *Sur la Nature ou sur l'Étant*, tr. B. Cassin, Paris, Seuil.
- Pustejovsky, James (1991) The Generative Lexicon, *Computational Linguistics*, 17, 4.
- Rastier, François (1991) *Sémantique et recherches cognitives*, Paris, PUF.
- Rastier, François (1995a) Le terme : entre ontologie et linguistique, *La banque des mots*, 7, pp. 35-65.
- Rastier, F. (1995 b) La sémantique des thèmes — ou le voyage sentimental, in *L'analyse thématique des données textuelles — l'exemple des sentiments*, Paris, Didier, pp. 223-249.
- Rastier, François (1999) Action et récit, *Raisons Pratiques*, 10, pp. 173-198.
- Rastier, François (2001a) L'Être naquit dans le langage — Un aspect de la mimésis philosophique, *Methodos*, 1, 1, pp. 103-132.
- Rastier, François (2001b) *Arts et sciences du texte*, Paris, PUF.
- Rastier, François (2001c) L'action et le sens. — Pour une sémiotique des cultures, *Journal des Anthropologues*, 85-86, pp. 183-219.
- Rastier, François (2002) Saussure, l'Inde et la critique de l'ontologie, *Revue de sémantique et de pragmatique*, 11, pp. 123-146.

- Rastier, François (2003) Le silence de Saussure ou l'ontologie refusée, in Bouquet, éd., *Saussure*, Paris, L'Horne, pp. 23-51.
- Rastier, François (2005) Enjeux épistémologiques de la linguistique de corpus, in Williams, G., éd., *La linguistique de corpus*, Rennes, PUR, pp. 31 – 45 .
- Rastier, François et coll. (2002) *Semantics for Descriptions*, Chicago, Chicago University Press [avec la collaboration de Marc Cavazza et Antic Abeillé].
- Robin, Louis (1908) *La théorie platonicienne des Idées et des Nombres d'après Aristote*, Hachette, Paris.
- Saussure, Ferdinand de (1972) *Cours de Linguistique générale*, éd. Tullio de Mauro, Paris, Payot.
- Saussure, Ferdinand de (2002) *Ecrits de linguistique générale*, Paris, Gallimard.
- Ślodzian, M. (1999) WordNet et EuroWordNet – Questions impertinentes sur leur pertinence linguistique, *Sémiotiques*, 11, pp. 51-70.
- Strawson, P. F. (1959) *Individuals*, Londres, Methuen [tr. fr. *Les individus*, Paris, Seuil, 1979].
- Vossen P., 1998, « Introduction to EuroWordNet », dans *Computers and the Humanities*, volume 32, n°2-3, Kluwer Academic Publishers, pp. 73-89.

NB : Cette étude développe une conférence faite à l'Université de la Manouba en 2003. Les ontologies depuis n'ont pas cessé de se développer. Cependant, avec l'essor de la linguistique de corpus, d'autres modes de représentation des connaissances, plus dynamiques et flexibles selon les applications, se développent : ils ont le mérite de respecter la textualité et la sémiotique des documents dont les connaissances (en fait les passages pertinents) sont extraits. En prolongement de ces réflexions, on pourra au besoin consulter les études suivantes : (i) Doxa et lexique en corpus — Pour une sémantique des « idéologies », Du lexique à la doxa, *Cahiers du Cirlepe*, Actes des Journées Scientifiques 2002-03, Jean Pauchard et Françoise Canon-Roger (éds), Presses Universitaires de Reims, 22, 2005, pp. 55-104. (ii) Les mots sans les choses ? Questions sur la référence, in Murguía, A. éd., *Sens et référence*, Tübingen, Narr, 2005, pp. 223-255. Pour une sémantique des textes théoriques, *Revue de Sémantique et de Pragmatique*, 17, 2005, pp. 151-180. (iii) La représentation des connaissances, in Jean-Gabriel Ganascia, éd., *Communication et connaissance — Supports et médiations à l'âge de l'information*, Paris, Presses du CNRS, 2006, pp. 105-108. (iv) Les langues sont-elles des instruments de communication ?, in Fernandez-Vest Marie-Madeleine, éd., *Combat pour les langues du monde — Hommage à Claude Hagège*, Paris, L'Harmattan, 2007, pp. 421-432.

F.R

Les niveaux de langue dans le dictionnaire bilingue français - arabe

Hassan HAMZÉ

1 - Les niveaux de langue :

Le sujet proposé cherche à examiner les niveaux de langue dans le dictionnaire et, notamment, le registre familier dans le dictionnaire bilingue français-arabe. Son choix vise, avant tout, l'ouverture de nouvelles pistes de recherche, le domaine étant totalement vierge dans les études arabes.

Les niveaux de langue sont liés à la différenciation sociale. Les locuteurs d'une langue donnée peuvent employer plusieurs niveaux différents selon les milieux sociaux auxquels ils appartiennent. Ces niveaux correspondent, en fait, à des registres socio-linguistiques différents de la même langue. En français, par exemple, on ne parle pas dans un discours officiel « des mecs et des nanas ». En arabe, on s'adresse à Dieu au singulier. Un professeur qui s'adresse à son étudiant en utilisant le pluriel paraît tout à fait ridicule et crée une situation comique. Ce pluriel n'est utilisé, en arabe moderne, que dans un seul sens, vers un niveau social plus élevé, souvent à l'écrit et dans un discours officiel bien soutenu. La connaissance du registre est très importante dans une approche communicative. Un discours qui ne respecte pas les niveaux de langue peut être comique, mais il peut également coûter cher.

Le clivage entre les différents registres peut être envisagé comme étant situé uniquement sur le plan lexical ou comme touchant plusieurs plans : phonétique, morphologique, syntaxique, lexical, etc. Olivier Soutet aurait donné l'exemple suivant du passage d'un registre à l'autre (100 fiches, 98) :

- a- (soutenu) : L'adjudant, très attaché à la discipline, ne voulait pas que les soldats fussent ivres.
- b- (moyen) : L'adjudant, sévère, ne voulait pas que les soldats soient ivres.
- c- (populaire) : Le juteux, plutôt régle question discipline, voulait pas que les bidasses soyent saouls.
- d- (vulgaire) : C'te vache de juteux, i voulait pas qu'les bidasses s'pètent la gueule.

Ce n'est pas le contenu sémantique qui change dans ces quatre énoncés, « mais la formulation qui nous donne des indications sur celui qui parle. Ce changement de formulation affecte le vocabulaire (adjudant/juteux), la

morphologie (ne ...pas/pas), la syntaxe (la concordance des temps : subjonctif imparfait dans le premier, présent dans le 2^{ème}, 3^{ème} et 4^{ème}, et la prononciation (c'te ⁽¹⁾ ; soient/soyent) ».

Cependant, s'il est théoriquement facile de définir ces registres, il est souvent très difficile de pouvoir les distinguer de manière objective. Ainsi, sur le plan théorique, ce qui est familier peut être considéré comme un registre qui s'oppose à grossier et vulgaire puisqu'il n'implique pas un jugement moral sur le contenu des termes, mais seulement un écart par rapport au « bon usage ». Mais, dans la pratique, les puristes ont tendance à les confondre. De même, le familier s'oppose à l'argot puisque celui-ci « a pour but de n'être compris que des initiés ou de marquer l'appartenance à un certain groupe » (*Dictionnaire de linguistique*, p. 195 ; 49). Mais, « étant donné que les argots constituent une des sources essentielles du vocabulaire familier, il est souvent difficile de trancher si tel ou tel mot d'origine argotique largement diffusé au niveau de la société doit être considéré comme argotique ou comme familier » (Dávid Szabó : *Les registres non conventionnels dans le dictionnaire bilingue*).

Par ailleurs, la division entre les différents niveaux est mouvante, non seulement parce que les dictionnaires ne sont pas toujours d'accord dans leur classification, mais aussi parce que ce qui appartient à un niveau donné, à une époque donnée, peut ne plus l'être à une autre époque. Des mots considérés comme vulgaires ou familiers, etc. peuvent changer de camps au cours de l'histoire. D'autres vont dans le sens inverse et finissent par être rejetés par l'élite et relégués au rang du langage populaire. Nous voulons dire par là que le statut d'un élément donné comme appartenant à tel niveau ou à tel autre, n'est pas stable et définitif et qu'il peut y avoir toujours un mouvement dans les deux sens. Ainsi, l'entrée « nègre » dans *Le Petit Larousse* de (1967) est, tout simplement, « une personne appartenant à la race noire », alors que dans *Le Petit Robert* (2004), la même entrée reçoit l'étiquette : « vieilli ou péjoratif » ; cette étiquette est suivie d'un conseil dans *Le Robert d'aujourd'hui* (1991) : « vieilli ou péjoratif, on dit, plutôt, *noir* ». Par euphémisme, on assiste, de plus en plus, à un recours à « non-voyant » pour « aveugle » et à « non-entendant », terme qui n'a pas encore fait son entrée dans le dictionnaire, pour « sourd » qui résiste mieux ⁽²⁾.

On peut constater le même phénomène en arabe moderne. Le continent africain appelé « *al-qârra s-sawdâ'* » (le continent noir) change actuellement de nom dans les médias arabes, cette expression étant considérée comme peu valorisante, voire même péjorative. On parle actuellement de « *al-qârra s-samrâ'* » (littéralement : le continent brun) .

Toutefois, quelles que soient les difficultés de classification et les situations linguistiques, on retrouve toujours une opposition entre une « langue soutenue qui tend à ressembler au parler cultivé utilisé dans la couche qui jouit

(1) C'te dans le texte.

(2) Des brochures distribuées par la Coordination Lyonnaise des Associations des Sourds lors d'une manifestation à Lyon le 23 septembre 2006, portent le titre suivant en gras : « Fier d'être sourd ! ».

du prestige intellectuel » et « une langue courante ou commune qui tend à suivre les usages du parler populaire » (*Dictionnaire de linguistique*, p. 325).

Les niveaux de langue constituent un champ très vaste à examiner avec ses facettes très variées. Nous nous contenterons dans le présent travail d'examiner quelques exemples du registre familier dans le dictionnaire bilingue français-arabe, un registre qui implique un certain degré d'intimité entre les interlocuteurs et, conjointement un refus des rapports cérémonieux qu'exige la langue soutenue ou académique.

Pour l'examen de ce registre dans le vocabulaire, nous ferons appel à un ensemble de dictionnaires anciens et modernes, monolingues et bilingues, notamment quatre dictionnaires bilingues français-arabe : le premier dictionnaire français-arabe composé par Ellious Boctor, puis complété et publié, après sa mort, par A. Caussin De Perceval en 1829, *al-Manhal* de J. Abdel-Nour et S. Idriss, le *Mounged* ⁽³⁾ de la Librairie orientale et, enfin, le dictionnaire le plus récent : *al-Kâmel l-Kabîr Plus* ⁽⁴⁾ de M. Ridâ. Dans l'autre sens, trois dictionnaires arabe-français ont été utilisés : le plus ancien, celui de Kazimirski, en 1860, *as-Sabîl* de D. Reig et, le plus récent, *al-Marje'* de Joseph Hajjar. Du côté des dictionnaires monolingues, nous ferons appel à deux dictionnaires français : *Le Petit Larousse* et *Le Petit Robert*, et à deux dictionnaires arabes : *al-Mu'jam l-Wasîf* de l'Académie Arabe du Caire et le dernier dictionnaire de la langue arabe contemporaine : *al-Munjid fi l-^larabiyya l-mu'âsira* ⁽⁵⁾.

2 – L'arabe moderne :

Tout lexicographe qui élabore un dictionnaire arabe, qu'il soit monolingue ou bilingue, se heurte à une difficulté majeure : c'est le statut particulier de l'arabe dit littéral, à notre époque. En effet, l'arabe dit littéral n'est pas une langue morte ; elle est bien une langue vivante ; mais ce n'est pas une langue maternelle non plus puisque les parents ne s'adressent pas à leurs enfants en arabe littéral.

La langue maternelle, celle apprise par l'enfant chez lui, est le dialectal, une réalisation fondamentalement orale utilisée pour les relations intimes, les conversations et les affaires courantes de la vie quotidienne. En envisageant la question sous différents angles : linguistique, sociologique, etc. les dialectes sont trop éloignés du littéral pour qu'ils puissent être considérés comme de simples variétés, et trop proche pour qu'ils puissent former des langues différentes.

L'arabe littéral est appris à l'école, généralement à partir de l'école primaire même si, un certain nombre d'écoles maternelles dans des pays arabes ont commencé, à titre expérimental, de communiquer avec les tout petits enfants,

(3) A chaque fois que nous faisons appel à cette orthographe, *Mounged*, il s'agit du dictionnaire bilingue français-arabe. Les autres dictionnaires monolingues arabes qui ont le même nom et qui appartiennent à la même maison d'édition sont transcrits *Munjid*.

(4) Il s'agit d'une nouvelle édition augmentée. C'est à cette édition que nous faisons appel à chaque fois que le dictionnaire *al-Kâmel* est cité.

(5) Cf. la note (3).

en arabe littéral. Cet arabe, dit « arabe moderne » monopolise l'écrit. Trouver un livre en dialectal dans la librairie est une découverte. Cependant, dans les romans et les nouvelles, qui sont pourtant du domaine du littéral, on assiste, de plus en plus, à une alternance entre les deux « variétés » d'arabe. Par souci de réalisme et pour relater les dialogues dans la vie de tous les jours, le dialectal commence à prendre, de plus en plus, une place à côté du littéral qui garde l'exclusivité du récit.

Cette présentation ne doit, en aucun cas, mener à une confusion regrettable : établir une opposition littéral vs dialectal en parallèle avec une autre : écrit vs oral. En effet, cette opposition ne fonctionne que dans un seul sens. Si l'écrit est pratiquement l'exclusivité du littéral, l'oral n'est pas l'exclusivité du dialectal. Le littéral occupe une bonne partie de l'oralité à la radio, à la télévision, et ailleurs dans la vie quotidienne. Non seulement les informations et les commentaires sont donnés en arabe littéral, mais souvent, les discours politiques, religieux, sociaux, etc. sont donnés en arabe moderne. Par ailleurs, il est souvent présent dans des situations de communication réelle pour dialoguer dans le domaine public.

Malgré cette présence de l'arabe moderne à l'oral, le discours de l'intimité reste du domaine des dialectes dans le monde arabe. Si on admet que ce qui est familier implique un certain degré d'intimité, il faut admettre que ce qui est familier devrait être réservé au dialectal, ce qui ne manque pas de poser problème à l'examen des niveaux de langue en arabe moderne qui est, essentiellement, un moyen de communication dans le domaine public.

Cependant, la réalité est beaucoup plus complexe. Les deux variétés linguistiques, si on les considère comme deux variétés, ou les deux moyens de communication : l'arabe littéral et l'arabe dialectal, ne forment pas deux sous-ensembles disjoints et ne sont pas cantonnés à des domaines séparés. Il y a entre les deux types de communication un enchevêtrement et une interpénétration très vastes même dans les domaines qui, à première vue, apparaissent comme exclusifs à l'un ou à l'autre, des deux moyens de communication.

Paradoxalement, les chaînes satellites arabes réalisent ce que tous les gouvernements arabes n'ont pas pu ou n'ont pas voulu réaliser pour soutenir le recours à l'arabe littéral, seul lien avec un patrimoine très riche de plus de quinze siècles, et moyen de communication interarabe permettant de comprendre et de se faire comprendre dans le vaste monde arabe avec ses différents dialectes. Le fait que ces chaînes s'adressent à tout le monde arabe et non pas aux locuteurs d'un dialecte particulier, oblige à adopter un moyen commun, ou à inventer un moyen de communication valable pour tout le monde arabe, et à généraliser l'utilisation « à chaud » de ce moyen en dehors des situations standards préfabriquées. En effet, des situations qui, à priori, sont du domaine du dialectal, puisqu'elles sont l'expression spontanée des sentiments lors d'un dialogue en direct, comme l'expression de l'enthousiasme, de la colère, de l'indignation, etc. sont réalisées quotidiennement dans des émissions en arabe littéral, devant les téléspectateurs du monde arabe entier. Très souvent, ces téléspectateurs, eux-mêmes, interviennent dans les débats, de n'importe quel point du globe, pour exprimer leurs points de vue et dialoguer avec les invités sur le plateau. Souvent,

dans les émissions de polémique, le climat est tendu ; un ou plusieurs intervenants sont en colère ; les conversations à débit très rapide sortent du cadre officiel sur la place publique pour tourner vers une expression plus ou moins incontrôlable. On a donc tort de considérer l'arabe littéral actuel comme une langue plate destinée aux seuls domaines pré – établis comme les cours, les journaux, le discours officiel, etc., autrement dit, une langue coupée de toute communication de la vie familière de tous les jours. Beaucoup d'émissions offrent, de plus en plus, le cadre pour un langage affectif d'une communication réelle, comme des programmes adressés aux enfants, des films et des feuilletons en version originale ou traduite comme le feuilleton mexicain traduit en arabe moderne et qui fait fureur. Dans beaucoup de ces émissions, on n'est pas devant un style soutenu et bien surveillé. On voit bien comment l'arabe littéral, considéré pourtant comme une langue sans âme, change de registre et s'approche du dialectal dans la mesure où il fait appel à un style qui n'est pas soutenu.

A la suite de ce qui vient d'être dit, il nous semble raisonnable de partir de l'hypothèse suivante : l'arabe moderne, qui est de l'arabe littéral, ne devrait pas présenter un seul registre, mais plusieurs, et il y a lieu de distinguer un style familier d'un style soutenu. Peut-on imaginer le contraire dans une langue vivante ?

Il n'est pas impossible de chercher des signes de vraisemblance en faveur de cette hypothèse en faisant appel à un dictionnaire arabe moderne ou, plutôt, au dictionnaire monolingue arabe qui s'affiche, franchement, comme étant tourné vers la modernité : *al-Munjid fi l-ʿarabiyya l-muʿāṣira*. Nous laissons de côté le registre vulgaire qui se rapporte souvent à la sexualité. En effet, beaucoup de mots de ce registre sont purement et simplement éliminés, alors qu'ils figurent en toutes lettres dans les dictionnaires anciens et ils sont toujours vivants, voire très vivants à notre époque. L'absence de ces mots du dictionnaire est déjà un indice, on peut même dire une preuve, de leur appartenance au registre vulgaire. Pour le reste, nous avons relevé une longue liste de mots qui nous semblent appartenir à un niveau familier. Evidemment, pour vérifier cette hypothèse de manière objective, il faut faire appel à une grande base de données avec des discours réels, ou à un étiquetage dans les dictionnaires anciens, un étiquetage qui n'existe pas. Le sentiment linguistique de l'arabisant, subjectif certes, lui devrait permettre, par rapport à son dialecte et sa scolarisation dans tel pays arabe ou dans tel autre, de faire une classification subjective des synonymes en fonction de leurs registres. Dans ce sens, un dictionnaire comme *al-Munjid fi l-ʿarabiyya l-muʿāṣira* devrait pouvoir classer comme familier, *naṭṭa*, en face de *qafaza* et *waṭaba* (sauter, sautiller), *munāqara* en face de *mušājara* (dispute), *naqqa* en face de *'ištakā* (se plaindre), *našnaša l-marīd-u* en face de *'intaʿāša l-marīd-u* (se ranimer), *nazāʿa ʿālat-an* en face de *ʿaṭṭala ʿāla-tan* ou *'aṣṣada ʿālat-an* (dérégler, détériorer), *nakka* en face de *ʾaʿtaʿa* ou *kaṣaḍa* (baisser), etc.

A notre sens, ce travail est urgent à faire.

Dans ce qui suit, nous allons essayer de voir comment se manifeste cette notion de registres dans le dictionnaire arabe moderne en général, et dans le dictionnaire bilingue français-arabe en particulier.

3 – Le traitement des niveaux dans le dictionnaire bilingue :

3 – 1 . Les adresses :

Il n'est pas inutile de remarquer que beaucoup de mots français qui appartiennent au registre non soutenu (familier, populaire, vulgaire, argot) sont, purement et simplement, supprimés du dictionnaire bilingue français-arabe. C'est le cas, par exemple, de *nana* (fam), *macho* (fam), *magouille* (fam), *nasarde* (fam), *nigauder* (fam), *nipper* (fam), etc. qui ne sont dans aucun de nos dictionnaires bilingues. D'autres comme *mec* (fam), *bouffe* (fam), *bousiller* (fam), *navet* (fam), etc. sont absents de la plupart de ces dictionnaires. Probablement, ce n'est pas la taille du dictionnaire qui est en cause. *Le Petit Robert* ne compte que « 60.000 mots », alors que le dictionnaire bilingue français-arabe *al-Kâmel l-Kabîr Plus* annonce « 75.000 entrées ». Il semble bien que c'est parmi les mots qui appartiennent au niveau non soutenu que l'absence d'entrées soit la plus marquée. Il n'est pas impossible d'imaginer qu'un certain nombre de mots appartenant au registre familier aient été éliminés en raison de leur faible fréquence. L'introduction d'*al-Manhal* précise bien que ce dictionnaire ne part pas d'un dictionnaire français mais d'un « grand nombre de sources françaises relatives à la langue commune ou réservées aux termes spécialisés dans les domaines du savoir humain ». Toutefois, même en admettant le recours du dictionnaire bilingue français-arabe à une base de données et à un calcul de fréquence, ce qui est difficile à démontrer, les sources dont il s'agit sont, très probablement, des textes écrits. Or, le registre familier appartient, essentiellement, à l'oralité.

3 – 2 . L'étiquetage :

3 – 2 – 1 . Les dictionnaires français modernes :

Le dictionnaire français prend soin de noter, à côté du mot ou de l'expression, le niveau de langue auquel il appartient s'il ne s'agit pas de l'emploi standard. Dans *Le Petit Robert* : FAM est une étiquette pour ce qui est familier de la langue quotidienne mais « ne s'emploierait pas dans les circonstances solennelles », ARG est une étiquette pour ce qui est limité à un « milieu particulier surtout professionnel mais inconnu du grand public », POP pour ce qui est populaire et qui « ne s'emploierait pas dans un milieu social élevé », VULG pour ce qui est « choquant, le plus souvent lié à la sexualité et à la violence qu'on ne peut employer dans un discours soucieux de courtoisie », etc.

Ce qui est étiqueté est considéré, d'une manière ou d'une autre, comme un écart par rapport à l'emploi normal qui est le style soutenu. Aussi ne sont mentionnés que des emplois considérés comme familiers, populaires, etc. par opposition au style soutenu, tout comme on mentionne un sens figuré par rapport au sens propre. C'est l'élément non conventionnel et non soutenu qui est marqué et, par conséquent, reçoit une étiquette. Le reste n'est pas étiqueté. Cela ne manque pas de rappeler le principe énoncé par les savants arabes anciens qui disaient : tout élément qui s'écarte de son principe doit être justifié, mais on n'a pas à justifier ce qui est conforme au principe.

3 – 2 – 2 . Les dictionnaires français anciens :

Dans des dictionnaires français un peu plus anciens, on peut également trouver quelques indications, non systématisées, sur le niveau de langue. On peut donner comme exemples, ces indications dans le *Littre* : « terme très trivial » dans la définition de (machin), ou « terme populaire » pour (maigrichon) ou « familièrement » pour (mangeaille), etc.

3 – 2 – 3 . Les dictionnaires arabes anciens :

Les dictionnaires arabes anciens ne font pas appel à des étiquettes pour les niveaux de langue, ni pour les niveaux de pureté de langage (faṣāḥa). Des indications relatives à cette deuxième question peuvent, parfois, figurer dans leurs développements en rapportant les points de vue des savants arabes anciens. On peut parler de niveaux de pureté (faṣāḥa) (*Muzhir*, 1, 197) ou mentionner que telle variante est plus élevée que telle autre comme *nawrūz* par rapport à *nayrūz* (*Fā'it al-Faṣīḥ*, 71-72), *ḡalab* par rapport à *ḡalb* en tant que *maṣḍar* du verbe *ḡalaba* (triumpher) (*Muzhir*, 1, 212), ou mentionner que tel mot est plus élevé que son synonyme comme *ṣīn* par rapport à *ṣūb* (argile) (*Muzhir*, 1, 190).

Cependant, ces indications ne constituent pas un étiquetage en bonne et due forme et ne sont pas utilisées de manière systématique. Autrement dit, elles ne sont pas élaborées en tant que méthode de travail aussi imperfectionnée soit elle.

3 – 2 – 4 . Les dictionnaires monolingues arabes modernes :

Les dictionnaires arabes modernes sont encore pires sur ce plan. Aucune étiquette et, très souvent, aucune indication relative aux niveaux de langue. Seul *al-Mu'jam al-Waṣīf* de l'Académie Arabe du Caire, prévoit cinq types d'étiquettes qui ne se rapportent pas aux niveaux de langue mais à la question de la pureté du langage (faṣāḥa) : (mu مو) pour désigner ce qui est *muwallad*, c.à.d. le vocabulaire ancien mais qui est utilisé après l'époque considérée comme faisant autorité, i.e., après le 2^{ème} siècle de l'hégire ; (mu^c مع) pour désigner ce qui est *mu'arrab*, c.à.d. le vocabulaire non arabe qui a été transformé par les Arabes par ajout, réduction ou métathèse ; (da د) pour désigner le *ḍakīl*, c.à.d. le vocabulaire étranger qui a été emprunté par l'arabe tel qu'il est, sans modification ; (maj مع) pour désigner le *majma'i*, « académique », c.à.d. le vocabulaire nouveau qui a été adopté par l'Académie Arabe du Caire et, finalement, (muḥḍat مُحَدَّث) pour désigner le vocabulaire nouveau qui a été utilisé par les Modernes et qui s'est répandu dans la vie courante (Introduction, p. 16). Aucun de ces cinq types ne correspond à ce qui peut être considéré comme appartenant à un niveau de langue familier qui s'opposerait à un style soutenu. Les autres dictionnaires monolingues sont encore moins développés sur ce point. La seule indication qu'on peut trouver concerne l'emprunt où on précise l'origine du mot emprunté. Quelle que soit la pertinence de cette indication, elle n'a rien à voir avec les niveaux de langue qui restent complètement absents dans les dictionnaires monolingues.

3 – 2 – 5 . Les dictionnaires bilingues français-arabes :

Avec les dictionnaires bilingues, on trouve du nouveau sur ce point, sans doute, sous l'influence des langues étrangères.

Toutefois, il est frappant de remarquer, avant même de consulter le contenu des dictionnaires bilingues, en l'occurrence les dictionnaires français-arabes, qu'il n'y a d'abréviation que pour la partie française du dictionnaire. Cette remarque est d'autant plus frappante qu'elle est indépendante de la langue source. En effet, qu'il s'agisse d'un dictionnaire français-arabe ou d'un dictionnaire arabe-français, le vocabulaire arabe ne reçoit aucun étiquetage marquant le niveau de langue. Pire encore : c'est seulement la partie française du dictionnaire bilingue, qu'il soit français-arabe ou arabe-français, qui contient réellement des étiquettes. En effet, c'est seulement dans cette partie qu'on trouve des abréviations qui renvoient aux domaines scientifiques et techniques et qui donnent des indications sur les parties du discours, le sens figuré, le niveau de langue de l'unité en question (plus de 200 abréviations dans le dictionnaire français-arabe : *al-Kâmel l-Kabîr* ; il en est de même pour le dictionnaire arabe-français, *as-Sabîl*). Les seules indications de la partie arabe concernent quelques signes conventionnels comme le point, la virgule, etc. ou les abréviations du genre et du nombre. Les raisons de ce traitement sont simples à comprendre : le dictionnaire bilingue qu'il soit français-arabe ou arabe-français, reprend les informations et les abréviations pour la partie française du dictionnaire monolingue français. Le travail est déjà fait. Pour la partie arabe, le travail est à faire de A à Z.

3 – 3 . Le flottement des correspondances :

3 – 3 – 1 . Le caractère implicite :

Dans un dictionnaire bilingue, un mot du registre familier devrait, idéalement, recevoir un correspondant du même registre dans l'autre langue. Cependant, l'appartenance d'un mot français à un registre donné n'implique pas, nécessairement, l'existence d'un mot arabe correspondant du même registre. On ne s'attend donc pas, à chaque fois qu'il y a une étiquette (FAM) du mot français, à trouver cette même étiquette devant le mot arabe correspondant.

Les lexicographes arabes modernes, dans leurs dictionnaires monolingues, tout comme dans leurs dictionnaires bilingues, ne semblent pas accorder une grande importance aux niveaux de langue. En effet, dans la plupart des cas, les dictionnaires arabes modernes ne diffèrent pas beaucoup de ceux qui les ont précédés. Ils ne se montrent soucieux ni des registres, ni du passage du sens propre au sens figuré, ni de l'évolution historique, ni des citations. Très souvent, les mots ne sont pas contextualisés et, quand ils le sont, la contextualisation se réduit au strict minimum fabriqué par le lexicographe. Ces dictionnaires se réduisent, aussi bien les uns que les autres, à des dictionnaires de langue loin de décrire des unités du discours dans leur fonctionnement réel. Un dictionnaire arabe moderne à l'image du *Robert*, du *Petit Robert*, du *Larousse* ou du *Petit Larousse*, fait cruellement défaut.

Ce qui vient d'être dit tente de décrire un fonctionnement général qui caractérise les dictionnaires arabes modernes, mais il ne doit pas être interprété comme une affirmation absolue de l'absence de toute prise en compte des registres dans le traitement dictionnaire. En effet, le simple fait d'étiqueter l'entrée française comme (FAM), (POP), etc. dans le dictionnaire bilingue

français-arabe implique une prise de conscience du phénomène. Cependant, nous souhaitons insister sur le fait que cette prise de conscience reste timide et implicite. Deux traits essentiels la caractérisent : l'irrégularité et le flottement dans le traitement du phénomène.

3 – 3 – 2 . L'irrégularité :

En l'absence d'une classification du vocabulaire arabe en fonction des registres, il est illusoire d'imaginer un traitement régulier de ce phénomène dans un dictionnaire bilingue. En effet, le choix d'un correspondant arabe du mot familier français implique l'existence, préalable, d'une distinction entre style soutenu et style familier dans le vocabulaire arabe. Autrement dit, l'existence de registres dans le dictionnaire arabe monolingue est un préalable et une condition *sine qua non* d'un traitement régulier des correspondants. Il est donc normal, dans l'état actuel, de trouver une grande disparité dans le choix des correspondants, entre un dictionnaire bilingue et un autre même si les lexicographes se copient souvent, les uns les autres. C'est le cas, par exemple, du mot français *maigrichon* qui reçoit l'étiquette (familier) dans les trois dictionnaires bilingues modernes sur lesquels nous nous sommes appuyés : *al-Kâmel*, *al-Manhal* et le *Mounged*. *Al-Manhal* donne le mot *naḥif* comme correspondant arabe suivi, entre crochets, de la précision [ba^oda š-šay' = quelque peu], alors que les deux autres dictionnaires, *al-Kâmel* et le *Mounged*, donnent deux correspondants différents du même mot : *hazîl* et *naḥîl*. Pour *minet*, on peut lire *hîr saġîr* et *hurayr* dans *al-Kâmel*, *qîtt saġîr* dans *al-Manhal*, *bissa*, *qîtt saġîra* et *hurayra* dans le *Mounged*, et, enfin, *qutayt* dans le dictionnaire de Bokhtor.

3 – 3 – 3 . Le flottement :

Le deuxième trait qui caractérise les correspondants des mots du registre familier c'est le flottement. Le lexicographe bilingue français-arabe précise le registre du mot français en utilisant une étiquette (FAM), (POP), etc., mais il est impossible d'en déduire que le correspondant ou les correspondants arabes proposés au mot familier français appartiennent au même registre ; d'abord, parce qu'un mot familier français n'a pas, nécessairement, un mot familier arabe correspondant, ensuite parce que ces mêmes correspondants arabes sont également donnés comme correspondants du mot français du style soutenu. Ainsi le correspondant arabe *naḥif* proposé par *al-Manhal* pour *maigrichon* est également proposé par le même dictionnaire pour le mot de style soutenu *maigre* qui reçoit, en plus, deux autres correspondants : *dâmir* et *nâhil*. Quant au *Mounged* qui donne *naḥîl* et *hazîl* pour *maigrichon*, il reprend ces deux mêmes correspondants pour *maigre*, en leur ajoutant deux autres : *dâmir* et *naḥîf*, le même *naḥîf* choisi pour *maigrichon* dans *al-Manhal*. *Al-Kâmel* ne fait pas exception sur ce point, mais il ajoute un cinquième correspondant pour *maigre* : *'a^ojaf*. On peut constater, à partir de cet exemple qui est bien représentatif, que les mêmes correspondants sont utilisés pour le mot dans les deux registres : soutenu et familier.

Il est à remarquer que, très souvent, le mot du registre familier n'a pas de correspondant propre dans le dictionnaire bilingue français-arabe et qu'il partage

son correspondant ou ses correspondants avec le mot du registre soutenu. On peut remarquer aussi que les correspondants du registre soutenu sont plus nombreux, et que c'est souvent parmi ces correspondants que ceux du registre familier sont recrutés. Ainsi, le mot 'a'jaf dans *al-Kâmel*, et le mot *dâmir* dans les trois dictionnaires n'apparaissent que comme correspondants de *maigre*. De même, le mot *boulot*, familier dans *Le Petit Robert* et populaire dans *al-Kâmel* et dans le *Mounged*, reçoit dans ces deux derniers dictionnaires deux correspondants : 'amal et *šugl*, et dans *al-Manhal* : 'amal et *mihnat* (métier) ; alors que le mot soutenu : *travail* reçoit beaucoup plus de correspondants : les mêmes 'amal et *šugl* et, en plus, *šan'at*, dans *al-Kâmel*, *šan'* et *majhûd* dans le *Mounged*. Dans *al-Manhal* on a encore d'autres correspondants : *kadd*, *sa'f*, *jahd*, 'anâ' et, en plus, 'amal, *šugl*, *šan'at* et 'adâ'.

Cependant, le choix du lexicographe de tel correspondant ou de tel autre reste implicite : il n'est ni justifié, ni théorisé ni explicité dans son introduction et ses abréviations. Nous pouvons même aller plus loin dans cette caractérisation du traitement des mots du registre familier. Les flottements que nous avons signalés laissent supposer que le choix de tel correspondant ou de tel autre ne s'appuie pas sur des critères objectifs, ou sur un examen des emplois attestés, mais sur le goût du lexicographe. En l'absence d'une classification établie du vocabulaire suivant ses différents registres, d'une base de données réelles à l'image du *Trésor de la Langue Française* ou même d'une base de données plus modeste et, surtout, d'une prise de conscience du problème dans l'élaboration du dictionnaire, le lexicographe est condamné à faire appel à son goût personnel. Il est vrai que ce recours au goût personnel peut, éventuellement, aboutir à de bonnes réponses, mais il n'en reste pas moins vrai que les résultats ne sont pas fiables. Les goûts des lexicographes ou leurs sentiments linguistiques peuvent, souvent, ne pas être les mêmes. Ce qui est proposé comme correspondant du registre familier dans l'un des dictionnaires peut, parfois, être proposé pour le registre soutenu dans l'autre. Ainsi *naḥif* est le correspondant de *maigrichon* dans *al-Manhal*, et de *maigre* dans les deux autres. Souvent, les correspondants proposés dans l'un des dictionnaires ne sont pas dans l'autre et, très souvent, les mêmes correspondants sont proposés pour les deux registres familier et soutenu.

4 – Le dialectal et le registre familier :

4 – 1 . L'intégration du vocabulaire « moderne » :

4 – 1 – 1 . Les mots déjà engagés :

Lorsqu'il présente une entrée française ou une expression française étiquetée comme familière, le lexicographe navigue avec les moyens à bord. Non seulement le vocabulaire monolingue arabe ne reconnaît pas le registre familier, mais il oscille entre un emploi classique, voire archaïque cantonné dans les dictionnaires anciens, et un emploi moderne, parfois dialectal, en passant par des mots déjà engagés dans un long processus d'intégration.

Les deux dictionnaires *al-Kâmel* et *al-Manhal*, donnent, par exemple, comme correspondant du verbe familier *estamper* un verbe arabe de style soutenu : *'ibtazza*, terme arabe également utilisé pour traduire *extorquer* (*al-*

Kâmel, le *Mounged*) et pour *soutirer* (le *Mounged*) alors que ces deux derniers termes n'appartiennent pas au langage familier.

A côté de ce verbe *'ibtazza*, on trouve un autre équivalent : *naşaba 'alâ* utilisé, par ailleurs, pour traduire *escroquer* (*Bochtor*, le *Mounged*, *al-Kâmel*). Or, ce verbe *naşaba* n'est pas attesté dans les dictionnaires monolingues arabes suivi de la préposition *'alâ* « sur ». Par ailleurs, il n'est pas employé dans ce sens dans les dictionnaires anciens, ni dans les dictionnaires modernes. Le sens le plus proche qu'on puisse trouver dans ces dictionnaires est celui de *naşaba la-hu* « se montrer ouvertement hostile à quelqu'un » : (*al-Munjid*, éd. 1982).

Toutefois, le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire, *al-Wasîf*, note bien l'emploi de ce verbe dans le sens de « estamper », mais avec l'étiquette (*muḥdat*) : « moderne », ce qualificatif, (moderne), voulant dire pour lui, « tout mot utilisé par les Modernes et qui s'est répandu dans la langue commune » (Introduction, 16). Or, la modernité ne doit pas être prise ici comme ayant des limites temporelles précises. Elle peut signifier tout ce qui n'est pas attesté dans les dictionnaires arabes et n'est pas reconnu par les savants dès la fin du II^{ème}/VIII^{ème} siècle, jusqu'à nos jours. En effet, les dictionnaires arabes anciens – et même les dictionnaires modernes – ne retiennent que ce qui a été considéré comme arabe pur faisant autorité et remontant donc à cette époque ancienne. La modernité peut donc aller loin, voire très loin dans le temps.

L'étiquette : (moderne) donnée par le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire peut être interprétée comme une preuve de l'usage fréquent de ce verbe, sinon, le dictionnaire ne l'aurait pas cité. En effet, ce verbe, avec ses dérivés, est bien engagé dans ce qui est appelé l'arabe moderne, c'est-à-dire l'arabe utilisé comme moyen de communication inter arabe de nos jours. En effet, cet emploi, dit *muḥdat* (moderne) figure dans le *Supplément aux dictionnaires arabes* de Dozy (de 1881) pour signifier « Proprement *tendre des filets*, au fig. *tendre un piège*, par ellipse *naşaba li fulân* نصب لفلان. De là *naşaba 'alâ fulân* نصب على فلان *jouer un tour à quelqu'un, escroquer, friponner* ».

Il est aussi dans le dictionnaire bilingue de *Bochtor*, publié en 1829 comme correspondant du verbe *escroquer*.

Le recours à l'outil informatique (*site al-Waraq*) permet de constater que le verbe *naşaba 'alâ* et le dérivé qui indique l'intensité *naşşâb* (voleur) sont dans le fameux texte des *Mille et une nuits*:

"وقد ثبتَ عنده أنك نصاب وكذاب ، وقد نصبتَ على بنات الملوك ، وذهبتَ بأمرهم"

Ce qui montre un long processus d'intégration.

On peut mettre dans la même rubrique le verbe *naşala* utilisé par *Bochtor*, le *Mounged*, et *al-Kâmel* pour traduire le verbe familier *filouter*. Ce verbe *naşala* ne figure pas avec ce sens dans les dictionnaires monolingues anciens et modernes, mais avec un sens proche : extraire et enlever rapidement.

Tout comme pour *naşaba*, le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire donne à ce nouveau sens de *naşala* « filouter » l'étiquette *muḥdat* « moderne ». Or, ce sens du verbe *naşala* est attesté dans le *Supplément aux dictionnaires arabes* de Dozy : « *Dérober, filouter, voler* » qui s'appuie sur deux sources : le

dictionnaire bilingue de Boctor déjà cité publié en 1829, et un guide de conversation orale qui est un vocabulaire français-arabe publié à Genève en 1838. Or, le *Supplément* de Dozy n'a pas les mêmes présupposés théoriques des lexicographes arabes. Comme il ne tient pas compte de leur critère fondamental sur la pureté du langage (faṣāḥa), il collectionne les sources anciennes et modernes. Cela est bien clair dans son recours au dictionnaire de Boctor qui ne fait pas de distinction entre l'arabe littéral et le dialectal égyptien. Il en est probablement de même pour le vocabulaire français-arabe dont il est question ici dans le texte de Dozy. Mais on a du moins, la certitude que ce sens de *filouter* dans *našala* est un sens assez ancien malgré sa non reconnaissance des dictionnaires arabes anciens et modernes.

4 – 1 – 2 . Avancée du dictionnaire bilingue :

Les deux exemples que nous venons de citer montrent bien comment le dictionnaire bilingue français-arabe prend une longueur d'avance par rapport au dictionnaire monolingue. En effet, l'emploi du verbe *našaba* suivi de la préposition ^ʿ*alā* dans le sens de « estamper », tout comme celui de *našala* dans le sens de « filouter », est un emploi que ne semble pas autoriser le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire, ou du moins, ne semble pas considérer comme un emploi « standard ». En effet, qualifier de *muḥdaṭ* « moderne » un emploi donné est, de facto, un jugement négatif qui indique que le mot en question n'est pas considéré comme faisant autorité en matière de langue et, par conséquent, n'a pas à avoir sa place dans le dictionnaire.

C'est, sans doute, pour cette raison qu'il n'y a pas d'entrée pour *našaba* ^ʿ*alā* dans les éditions successives du *Munjid*. Il est remarquable que le *Munjid* monolingue, dans sa 26^{ème} édition de 1982 ne mentionne pas du tout *našaba* ^ʿ*alā* alors que cette expression est déjà dans le *Mounjed* bilingue dans son édition de 1972.

Il en est de même pour *našala* dont le sens dans le dictionnaire monolingue de 1982 : « extraire et enlever rapidement » alors qu'on trouve déjà dans le *Mounjed* bilingue de 1972 نَصَبَ *naṣṣāb* et نَشَّلَ *naššāl* en face de *filou*, à côté de *liṣṣ* et *sāriq*, et نَشَّلَ *našl* – mais pas de *našb* – en face de *filouterie*, à côté de *اختلاس* *ikhtilās* et de *لصوُصِيَّة* *luṣūṣiyya*, mais pas d'entrée pour *filouter*.

Sans doute, ce même *Munjid* monolingue de 1982 qui ne reconnaît pas *našaba* ^ʿ*alā* commence-t-il à faire des pas sur la voie d'une reconnaissance du nouveau sens « moderne » à travers le mot *naṣṣāb*, nom d'agent emphatisé du verbe *našaba*. En effet, dans les anciennes éditions on trouve sous la racine NṢB le mot *naṣṣāb* avec le sens de celui qui s'attribue une tâche qui n'est pas la sienne et sans qu'on la lui demande ⁽⁶⁾. Or, le *Munjid* de 1982 ajoute un sens nouveau attesté « chez le peuple, le commun » (^ʿ*inda l-ʿāmmat*) : « celui qui ruse pour prendre de l'argent de quelqu'un sans le lui rendre ou emprunte sans s'acquitter » ⁽⁷⁾.

(6) "الذي يُنصَّبُ نفسه ويتقدم لعمل لم يُطلب منه ، مثل أن يترسَّل وليس برسول" (6)
 (7) "الذي يحتال لأخذ مال من آخر ولا يُرجعه إليه ، أو لاستدانة مال ولا يفي" (7)

4 – 2 . Le dialecte : point de passage :

4 – 2 – 1 . L'intrusion du dialectal dans le dictionnaire :

Les exemples précédents montrent bien comment le dialectal commence à frayer un chemin dans le dictionnaire monolingue. Cette entrée se fait de manière indirecte. Le lexicographe prend des précautions pour attester l'emploi d'un mot nouveau ou d'un sens nouveau. Le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire lui attribue l'étiquette *muḥdaṭ* (moderne) et le *Munjid* attribue le nouvel emploi au « peuple », au « commun » (al-[°]âmma). Il n'est pas inutile de remarquer que ce qui est admis indirectement dans lesdits dictionnaires n'est pas une nouvelle création de toute pièce, mais un glissement qui s'est affirmé et qui est devenu fréquent, non seulement dans les dialectes, mais aussi dans des conversations et des dialogues en arabe littéral.

Comme son nom l'indique, le dernier né de la maison du dictionnaire du *Munjid*, *al-Munjid fi l-[°]arabiyyat l-mu[°]âsirat* (édition 2000), se tourne, franchement, vers l'arabe moderne et vers le dialectal. Ce dictionnaire devrait contenir, selon son introduction, « tous les mots et les expressions dont a besoin l'homme cultivé du XXI^{ème} siècle ». Cela se traduit par de nouvelles entrées et de nouveaux sens attestés ou inventés à partir du français et de l'anglais. En effet, « à une époque où tout le monde va vers l'unification, les idées et les sentiments de l'homme cultivé arabe et de l'homme cultivé occidental ne sont pas tellement différents » (Introduction, p. 1). Ce dictionnaire, intègre les exemples mentionnés ci-dessus, ainsi que beaucoup d'autres encore, sans aucun étiquetage, sans référence à leur « modernité » ou à leur appartenance au dialectal.

4 – 2 – 2 . Le passage privilégié :

Le recours dans les exemples précédents, au langage du « commun » ([°]âmma), c'est-à-dire au dialectal, pour traduire des mots français du registre familier ne nous semble pas sans intérêt puisqu'il correspond à une similitude de situation : il s'agit de trouver le vocabulaire utilisé familièrement, en dehors d'une situation conventionnelle et solennelle.

Le dialectal « littéralisé » semble s'adapter très bien à cette situation. L'absence d'un étiquetage du vocabulaire arabe littéral, classique ou moderne, ne fait que favoriser le recours au dialectal. Toutefois, le recours au dialectal ne peut se faire qu'à une échelle très réduite. La séparation entre les « deux variétés » de l'arabe est trop importante pour pouvoir intégrer le dialectal dans le vocabulaire général du littéral. La tradition lexicographique arabe n'accepte point ce recours qui constitue un changement énorme à tous les niveaux, linguistiques et idéologiques et qui équivaut à l'abandon d'une langue pour en adopter une autre. Avant d'adopter un mot dialectal ou un sens nouveau du dialectal, le lexicographe bilingue doit donc s'assurer que cet élément nouveau a déjà fait ses preuves et qu'il s'est bien intégré en s'approchant du littéral, comme c'était le cas pour *našala*, *našaba [°]alâ*, et *naššâb*.

Cependant, il est intéressant de remarquer que la réussite du choix de ces mots pour traduire le registre familier réside dans le rapport ambiguë entretenu entre le littéral et le dialectal. Un mot franchement littéral ou franchement

dialectal n'est, semble-t-il, pas bien placé pour être retenu pour rendre compte du registre non conventionnel. Du coup, une solution originale pourrait passer par l'une ou l'autre des deux voies opposées : « littéraliser » le dialectal ou « dialectaliser » le littéral. Dans le premier cas, on aboutit à des exemples comme *našala, našaba* ⁶*alâ* examinés ci-dessus. Dans l'autre, le mot littéral est récupéré par le dialectal pour devenir sa propriété presque exclusive. Ce mot qui n'est plus utilisé dans l'enseignement et qui est évité en faveur d'autres synonymes sort du circuit du littéral. Dès lors, le dialectal apparaît comme un intermédiaire, une sorte de catalyseur qui transfère le mot à un registre non conventionnel. C'est, par exemple, le cas du verbe *šallaḥa* que nous allons examiner dans ce qui suit.

Le verbe *nettoyer* signifie, familièrement, *ruiner*. *Al-Manhal* lui propose une explication plutôt qu'un correspondant : « lui enlever son argent, lui vider les poches » ⁽⁸⁾. Le *Mounged* choisit, également, une expression proche de la première : (litt. Le dénuder de son argent) ⁽⁹⁾, alors qu'*al-Kâmel* choisit : شَلَحَهُ مَالَهُ *šallaḥa-hu mâla-hu*. L'emploi du verbe *šallaḥa* est très révélateur sur la question des registres. Ce verbe, synonyme de ⁶*arrâ*, est attesté dans les textes anciens. On attribue à ⁶Aliyy, quatrième calife (41 H/661 J.-C.) l'expression suivante : *karajû lušûšan mušallihîn* (ils sont partis en pillards déshabilleurs). Cependant, ce verbe semble être considéré, même dans les textes anciens, comme un emprunt ancien. *Tašlîḥ, mašdar* de *šallaḥa*, selon al-'Azharî (mort 370 H/981 J.-C.) « n'est pas arabe pur » (⁶arabiyat šaḥîḥat). Ce mot, qui serait d'origine nabatéenne, est attesté chez les paysans du sud de l'Iraq ('ahl as-sawâd) qui disent : *šulliḥa fulân* lorsqu'il est intercepté par des pillards qui le déshabillent. Ibn Durayd (mort 321 H/933 J.-C.) attribue le verbe *šallaḥa* au « commun », par opposition à l'élite (*Lisân, ŠLḤ*). Ce verbe *šallaḥa* semble donc être discrédité en faveur de son synonyme arabe pur ⁶*arrâ* pour exprimer le sens de *déshabiller* et *salaba* pour exprimer le sens de *piller*. Il appartient désormais au domaine du dialectal et il est perçu en tant que tel. En effet, parallèlement à l'emploi littéral des verbes comme ⁶*arrâ* et *salaba*, le dialectal conserve *šallaḥa* pour signifier : enlever ce qu'on possède : vêtement, argent ou tout autre objet ; l'expression : *šallaḥa - hu tiyâba - hu* (lui enlever ses vêtements) peut signifier, en dialectal, soit le sens propre (déshabiller) soit le sens figuré : (lui enlever les biens qu'il possède).

En conséquence, les dictionnaires monolingues modernes ne mentionnent pas, sous l'entrée *šallaḥa*, le sens de « piller », « nettoyer », mais tout simplement, celui de ⁶*arrâ* « déshabiller » (*al-Munjid* 1956, *al-Wasîf*), comme si l'autre sens était du dialectal.

Dans le *Munjid* de 1982 apparaît un changement de position. Ce dictionnaire monolingue reprend le sens donné par l'expression de ⁶Aliyy sur les pillards et fait intervenir, explicitement, le sème de l'argent : *šallaḥa* signifie ⁶*arrâ*, dit ce dictionnaire, d'où ce que font les pillards qui barrent les routes et qui « dénudent les voyageurs de ce qu'ils ont : argent, bijoux et autres choses ». Le

(8) "جرده من ماله ، أفرغ جيبيه".

(9) "عراه من ماله".

dernier dictionnaire monolingue *al-Munjid fi l-^carabiyyat al-mu^câsirat* (2000) qui inclut des dialectalismes, note le verbe *šallaĥa* avec le sens de *nahaba, salaba bi l-quwwat* (piller, piller en usant de la force).

Toutefois, malgré ce qui est attesté dans ces deux dictionnaires, le verbe *šallaĥa* reste, pour un arabophone scolarisé, du domaine du dialectal. Il n'est pas enseigné à l'école en faveur d'autres synonymes, ce qui le rend, à nos yeux, bien placé pour traduire un registre familier.

Un autre exemple, mais avec un petit aménagement et glissement de sens peut être donné pour le verbe *filer* dans son emploi intransitif (s'en aller, se retirer). Ce verbe est rendu, dans le dictionnaire bilingue français-arabe, par des correspondants qui varient entre le soutenu et le très soutenu comme *'inšarafa, 'inšalaġa bi su^rat, lâda bi l-firâr, tasallala, jarâ, 'insalla, farra, 'asra^ca, haraba*. Or, ce verbe aurait pu trouver, par l'intermédiaire du dialectal, un verbe littéral aménagé : *falla*. En effet, dans le dialecte du moyen orient – peut-être également ailleurs – *falla* signifie bien *s'en aller, se retirer, se casser*. Ce sens du verbe perçu par les arabophones scolarisés comme appartenant uniquement au dialectal, n'est pas très loin des sens attestés en arabe littéral : « partir puis revenir » comme dans cet exemple donné par al-Fayrûzâbâdî dans son *Qâmûs* : (*falla 'an-hu 'aqlu-hu*) qui signifie : (*dahaba tumma 'âda*), ou le sens de « *'inhazama* » (« être mis en fuite, en déroute ; se dit d'une armée ») donné par Kazimirski dans son dictionnaire arabe-français, ou dans *al-Muġtâr min šihâĥ al-luġa* dans le proverbe : (*man qalla dalla wa man 'umira falla*).

Une vérification dans le dictionnaire bilingue arabe-français censé noter l'arabe littéral de manière exclusive, nous a permis de constater l'existence d'une entrée *falla* dans le plus récent de ces dictionnaires, *al-Marjîf*, avec, pour correspondant français : « s'enfuir, s'en aller ». Curieusement, ce dictionnaire ne donne pas comme correspondant le verbe (*filer*) qui appartient au même registre, alors qu'on peut même se demander si le dialectal *falla* n'est pas un emprunt du français *filer*. Le dictionnaire monolingue le plus récent, *al-Munjid fi l-^carabiyyat al-mu^câsirat*, note bien *falla* avec le sens de « s'en aller » (*'inšarafa*), mais sans aucune autre mention relative à son origine. On ne va probablement pas attendre longtemps avant de trouver *falla* attesté dans un dictionnaire français-arabe pour rendre le français *filer*.

4 – 2 – 3 . Les variantes dialectales :

Le recours au dialectal comme solution, ou comme l'une des solutions pour traduire un registre familier pose, inévitablement, le problème des variantes dialectales dans les différentes régions du monde arabe. Lorsqu'il s'agit d'un emploi dialectal proche du littéral, c'est-à-dire d'une reprise d'un emploi littéral inusité ou d'un sous-sens dérivé de l'arabe littéral, les chances de passer partout sont plus grandes.

Dans les entrées ou les sous-entrées d'un dictionnaire comme *al-Munjid fi l-^carabiyyat l-mu^câsirat*, les frontières entre arabe moderne littéral commun à tous les pays arabes et « arabe moderne » qui est un emploi local libanais ne sont pas visibles. Il n'y a aucune indication de ces deux niveaux, aucune indication du registre non plus. Le lecteur est donc obligé de consulter d'autres dictionnaires

pour savoir s'il s'agit d'un mot de l'arabe moderne ou d'un simple libanisme. Dans son recours aux libanisms, ce dictionnaire prend une longueur d'avance par rapport à ses prédécesseurs, y compris les bilingues qui sont, dans leur majorité d'ailleurs, composés par des Libanais, et sur le *Mounged* français – arabe qui appartient à la même maison d'édition. Si les mots du dialectal introduits dans *al-Munjid fi l-^carabiyyat al-mu^câşirat* finissent par se répandre dans le monde arabe ils ne seront plus perçus comme des libanisms et ils pourront ainsi être récupérés par l'arabe littéral pour traduire des mots du vocabulaire non soutenu. Actuellement, ce n'est pas le cas. Si tel avait été le cas, on aurait pu, par exemple, récupérer un mot franchement libanais : *qabaday* qui ne figure nulle part dans les dictionnaires, et qui signifie « homme fort » pour traduire le mot de l'argot : *malabar*. Bien sûr, cela n'a pas été le choix des dictionnaires bilingues qui ne notent que le vocabulaire attesté de l'arabe littéral, langue de l'enseignement et de la culture. Par ailleurs, faire appel à des libanisms, poserait un problème supplémentaire puisque le mot ne serait pas compris dans le reste du monde arabe

En fin de compte, le dictionnaire bilingue semble, généralement, prendre plus de liberté avec le vocabulaire dialectal ou d'origine dialectale que le dictionnaire monolingue qui appartient à la même période. Cela peut – être dû aux contraintes exercées par les mots étrangers qui n'ont pas toujours des correspondants en arabe littéral. Avec la sortie du dictionnaire monolingue *al-Munjid fi l-^carabiyyat l-mu^câşirat*, un pas, timide certes, a été franchi dans le sens d'un recours aux libanisms. Il n'est donc pas irréaliste d'imaginer qu'une nouvelle édition du dictionnaire bilingue de la même maison aura une tendance à aller beaucoup plus loin dans le recours au dialectal libanais dans la traduction du vocabulaire français.

A l'heure actuelle, rendre les registres ne semble pas être un souci majeur des lexicographes bilingues. Il n'est, peut – être même pas un souci tout court. Si demain les choses commencent à changer, en l'absence d'une classification de registres en arabe littéral, le dialectal risque de se trouver en première position, et le mouvement qui cherche une prise en compte du dialectal dans le dictionnaire bilingue peut s'accentuer de manière significative.

A l'heure actuelle, lorsque le dictionnaire bilingue utilise un vocabulaire plus ou moins en relation avec le dialectal, il ne le donne pas comme étant la seule alternative, mais comme un choix parmi d'autres quel que soit le registre. En effet, le lexicographe a le souci de mettre en face de chaque entrée du français plusieurs mots arabes qu'il considère comme des synonymes. Il met donc, côte à côte, des supposés « équivalents » qui appartiennent à des registres différents. Il laisse ainsi le choix au traducteur qui se trouve souvent obligé de faire un tirage au sort. Quel mauvais sort pour le traducteur !

Hassan Hamzé
Université Lumière-Lyon 2
Epistémologie, Linguistique et Sémiologie de l'Arabe
Centre de Recherche en Terminologie et Traduction

BIBLIOGRAPHIE

En langue française :

- Abdel-Nour, Jabbour et Souheil Idris : *al-Manhal*, dictionnaire français-arabe, Dâr al-ilm li l-malâyin, 7^{ème} éd., 1983.
- Alf layla wa layla*, site : <http://www.alwaraq.net>, dernière consultation le 12 août 2006.
- Bochtor, Ellious : *Dictionnaire français-arabe*, revue et augmenté par A. Caussin De Perceval, Firmin Didot, Paris, 1828.
- Dozy, R. : *Supplément aux dictionnaires arabes*, Librairie du Liban, Beyrouth, reproduction de l'édition originale de Leyde, E.J. Brill, 1881.
- Dubois, Jean et alii : *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Paris, Larousse-Bordas, 2002.
- Hajjar, Joseph N. : *al-Marje'*, dictionnaire contemporain arabe-français, Librairie du Liban Publishers, Beyrouth, 2002.
- Kazimirski, A. de Biberstein : *Dictionnaire arabe-français*, Librairie du Liban, Beyrouth, reproduction de l'édition Maisonnucve, Paris, 1860
- Larousse : *Petit Larousse*, Librairie Larousse, Paris, 29^{ème} tirage, 1967.
- Mounged français-arabe*, Dar El-Machreq, Beyrouth, 1^{ère} éd., 1972.
- Littre, Emile : *Dictionnaire de la langue française*, Madec, éd. de 1970.
- Reig, Daniel : *As-Sabil*, Dictionnaire arabe-français, français-arabe, Larousse, collection Saturne, Librairie Larousse, Paris, 1983.
- Rey Alain (dir.) : *Le Robert d'aujourd'hui*, Dictionnaire Le Robert, Paris, 1991.
- Rey-Debove, Josette et Alain Rey (dir.) : *Le Petit Robert*, Dictionnaires Le Robert, Paris, 2004 .
- Sioufi, G. et D. Van Raemdonck : *100 fiches pour comprendre la linguistique*, Bréal, Rosny, 2^{ème} éd., 1999.
- Szabó, Dávid : « Les registres non conventionnels dans le dictionnaire bilingue », Site <http://nevarchivum.klte.hu/szleng/egyeb/szabod03.htm>, dernière consultation 12 août 2006.
- Youssof, M.Reda : *al-Kâmel al-Kabîr Plus*, Dictionnaire du français classique et contemporain français-arabe, Librairie du Liban Publishers, 5^{ème} éd., 2004.

المراجع بالعربية :

- ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د.ت.
- أبو عمر الزاهد : كتاب فائت الفصيح ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1406 هج/1986 م .
- السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي الجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ، 1986 .
- عبد الحميد ، محمد محي الدين ، ومحمد عبد اللطيف السبكي : المختار من صحاح اللغة للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، دار السرور ، بيروت ، د.ت.
- الفيروزابادي : القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت.

- المعجم الوسيط ، أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار عمران ، ط 3 ، 1985 .
- المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق ، بيروت ، ط 26 ، 1982 .
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، ط 1 ، 2000 .
- المنجد في اللغة والأدب والعلوم ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ط 15 ، 1956 .

Le traitement dictionnaire des sens figurés dans le dictionnaire bilingue

Ibrahim BEN MRAD

1 – Le sens figuré dans le dictionnaire monolingue :

Nous voudrions commencer cette communication par une question simple : Qu'est – ce qu'un sens figuré pour un lexicographe ? En quête d'une réponse convaincante, nous avons jugé utile de recourir à l'indication donnée par *Le Petit Robert* (= *PR*) dans sa liste des abréviations où le signe « Fig. » est expliqué par « figuré : sens issu d'une image (valeur abstraite correspondant à un sens concret » ⁽¹⁾ . Cependant, dans l'entrée « Figuré », le même dictionnaire explique « le sens figuré » par un sens « qui comporte le transfert sémantique d'une image concrète à des relations abstraites » ⁽²⁾, puis il l'oppose au « sens propre », auquel il donne, dans l'entrée « Propre », l'explication suivante : « sens d'un mot considéré comme antérieur aux autres (logiquement ou historiquement) » ⁽³⁾. On peut donc conclure que, pour le *PR* , puisque le sens figuré s'oppose au sens propre et que celui – ci est antérieur logiquement ou historiquement aux autres sens, tout sens non – propre doit être considéré comme un sens figuré. De ce fait, il doit traiter, dans les définitions, les sens qui s'opposent aux sens propres, comme des sens figurés . Mais que trouve – t – on dans le dictionnaire ?

Examinons, par exemple, les sens assignés aux entrées «Langue» ⁽⁴⁾ et «Pied» ⁽⁵⁾ . La première comporte trois groupes de sens axés sur trois significations principales :

- (1) Organe placé dans la bouche .
- (2) Langage commun à un groupe social .

(1) P. Robert : *Le Petit Robert* . Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française . Rédaction dirigée par Alain REY et Josette REY-DEBOVE , éd. Dictionnaires Le Robert , Paris , 1987 . p. XXVI - Notons que nous avons choisi l'éd. de 1987 pour une raison purement méthodologique : qu'elle soit proche en date aux dictionnaires bilingues étudiés, pour que la comparaison soit plus objective .

(2) *Ibid* , p. 781 .

(3) *Ibid* , p.1549 .

(4) *Ibid* , pp. 1072 – 1073 .

(5) *Ibid* , pp.1432 – 1433 .

(3) Choses en formes de langue (exemples : langue de feu : flamme ; langue de terre : bande de terre allongée et étroite ; langue – de – bœuf et langue – d'agneau : noms de plantes ; langue – de – chat : petit gâteau) .

Quant à « pied », elle comporte quatre groupes de sens, axés sur quatre significations principales :

(1) Membre chez l'homme ou chez les animaux .

(2) Partie par laquelle un objet repose sur le sol .

(3) Ancienne unité de mesure de longueur .

(4) Unité rythmique constituée par un groupe de syllabes d'une valeur déterminée .

On constate bien que, dans les deux entrées, le sens propre est le sens placé au début de chacune des deux : l'organe pour « langue » et le membre pour « pied » . Ce sont des sens propres ou des sens premiers puisque le sens propre est considéré comme « antérieur », logiquement ou historiquement, aux autres sens. Les autres sens que portent « langue » et « pied » sont donc des sens seconds ou dérivés. Ils ne peuvent pas, donc, être des sens propres puisqu'ils en sont dérivés dans différentes périodes de l'histoire. Ce sont, en fait, des sens figurés issus métaphoriquement des sens propres ou sens premiers. Cependant, notre Dictionnaire n'a pas jugé utile de mentionner qu'ils sont figurés. C'est un fait curieux qui pourrait s'expliquer par la tendance des auteurs à restreindre cette catégorie de sens. Sont rares, en effet, les sens principaux dérivés qui portent le signe abrégé « Fig. », c'est – à – dire « figuré ». Par contre, l'usage de ce signe est fréquent pour désigner un autre genre de sens : les sens secondaires, eux – mêmes dérivés des sens seconds qui sont de vrais sens figurés. Ces sens secondaires que le *PR* qualifie de figurés, sont généralement portés par des expressions. C'est, par exemple, le sens de « *Tirer la langue* » : avoir soif, ou « *Prendre pied* » : s'établir solidement sur un territoire .

L'intérêt que donne les auteurs du *PR* aux sens de ces expressions révèle peut – être leur tendance à concilier deux approches de la métaphore : une approche substitutive selon laquelle la métaphore consiste en une substitution d'un terme figuré à un terme propre avec lequel il est lié par une relation de ressemblance , et l'approche interactionnelle selon laquelle le sens des unités lexicales est contextuel et la métaphore consiste en une interaction entre le terme figuré et les autres termes qui constituent le contexte ⁽⁶⁾ . L'adoption de l'approche substitutive justifierait l'existence des cas – bien que peu nombreux – de sens principaux dérivés qualifiés de figurés ; et l'adoption de l'approche interactionnelle justifierait l'intérêt que les auteurs portent aux sens figurés des expressions lexicales.

Ainsi donc, trois niveaux de traitement de sens figuré sont apparents dans le *PR* :

(6) Cf. sur les deux approches – appelées « modèles » – J. Molino , F. Soublin , et J. Tamine : Problèmes de la métaphore , in : Jean Molino (éd.) : La métaphore , *Langages* , 54 (Juin 1979) , (pp. 5 – 40) , pp. 21 – 23 .

(1) Le premier concerne des sens principaux dérivés que portent des unités lexicales et qui sont signalés comme figurés.

(2) Le second concerne des sens principaux dérivés que portent des unités lexicales et qui ne sont pas signalés comme figurés .

(3) Le troisième concerne des sens secondaires dérivés que portent des expressions lexicales et qui sont signalés comme figurés.

Toutefois, la situation dans ce dictionnaire est plus complexe que ce que l'on vient de décrire. On y trouve, en fait, d'autres variétés de sens figurés désignés par des signes abrégatifs autres que « Fig. ». Nous mentionnons surtout les huit suivantes :

- (a) « abstrait » ;
- (b) « allusion à » ;
- (c) « par analogie » ;
- (d) « exagération » ;
- (e) « par extension ;
- (f) « par métaphore » ;
- (g) « métonymie » ;
- (h) « spécialement » .

Ces variétés signalées de sens appartiennent toutes, en vérité, à la catégorie du sens figuré. Ce sont, en fait, des sens seconds ou secondaires dérivés de sens propres par métaphore.

Pour illustrer la complexité du traitement des sens figurés dans le *PR*, nous présentons trois exemples : ce sont les entrées (1) « *Barbe* » ⁽⁷⁾ ; (2) « *Branche* » ⁽⁸⁾ ; (3) « *Canard* » ⁽⁹⁾ . A « barbe », le *PR* donne cinq sens : le premier est le sens propre du terme : « Poils du menton , des joues et de la lèvre supérieure » ; quant aux quatre sens suivants , ils sont tous étiquetés , ce qui indique qu'ils sont considérés comme des sens seconds ou secondaires , dérivés du premier . En effet, le numéro (2) – « Poils qu'on laisse pousser sur le menton (ou le menton et les joues) » - est précédé par « spécialement ». Il s'agit donc d'un sens plus étroit et moins étendu que le premier. Le sens numéro (3) – « *La barbe !* » qui est une exclamation pour dire : assez, cela suffit – est précédé par deux étiquettes : « Fig. » et « pop. ». Il est donc figuré et populaire. Cependant, l'étiquette « populaire » ne qualifie pas le sens, mais plutôt le niveau de langue déterminé par l'usage. De même, l'étiquette « figuré » ne désigne pas le sens d'une unité lexicale, mais plutôt l'usage d'une expression populaire. Le double étiquetage est donné aussi au sens numéro (4) – « Longs poils que certains animaux ont à la mâchoire, au museau », *Barbe de chèvre* en est l'exemple – que précédent « *Par ext.* » (= par extension) et « Zool. » (zoologie). Or l'étiquette « zoologie » ne se rapporte pas au sens, mais plutôt au niveau de langue puisque

(7) Le *PR* , pp. 160 – 161 .

(8) *Ibid* , p. 213 .

(9) *Ibid* , p. 244 .

« barbe » est utilisé comme terme de zoologie. Quant au cinquième sens : « Filet délié » que l'on trouve en botanique et en zoologie, il est formé « *par analogie* ».

La deuxième entrée, « branche », comporte cinq sens. Le premier : « Ramification latérale de la tige ligneuse de l'arbre », est mis en avant parce qu'il est le sens propre du mot, et c'est pour cela, paraît-il, qu'il n'est pas étiqueté. Quant aux autres sens, deux d'entre eux sont attribués à l'unité lexicale « branche », et les deux autres sont attribués à deux expressions. Les sens seconds donnés à « branche » sont le numéro (2), construit « *par analogie* » pour signifier « Chacune des ramifications ou divisions d'un organe, d'un appareil, etc., qui partent d'un axe ou d'un centre » (comme les *Branches d'un arbre généalogique, d'une famille*, venant d'une souche commune), et le numéro (3), qualifié de « figuré » et dénoté par « Division d'une œuvre ou d'un système complexe ». Les numéros (4) et (5) ne sont pas de vrais sens, ce sont en fait des expressions : « *Cheval qui a de la branche* » au (4), expliquée par « (cheval) qui a le garrot bien sorti, la tête petite, l'encolure longue », et « *Ma vieille branche* » au (5) qui est une expression « populaire » que l'on dit « en s'adressant à un camarade ». On doit noter, cependant, que le (4) ne concerne nullement la branche puisqu'il désigne une variété de cheval, et que le (5) n'ajoute aucun nouveau sens.

Le même nombre de sens se trouve aussi dans l'entrée « canard ». Le premier, considéré comme propre, est « Oiseau palmipède (...), scientifiquement appelé *anas*, au bec jaune, large, aux ailes longues et pointues ». Le deuxième est remplacé par une expression familière : « *Marcher comme un canard* » qui décrit un genre de marche et non pas le canard lui-même. Le troisième, précédé de « figuré », est un « morceau de sucre trempé dans une liqueur, dans du café ». Le quatrième, non étiqueté, réunit deux acceptions : « son criard » et « fausse note ». Enfin, le cinquième, qualifié à la fois de « figuré » et de « familier », est décrit par « Fausse nouvelle lancée dans la presse pour abuser le public ».

Des trois exemples d'entrées présentés, on peut se faire une idée claire des difficultés que le lexicographe peut trouver en traitant les sens figurés dans un dictionnaire monolingue, surtout s'il veut suivre une méthode rigoureuse en classant les sens et en les étiquetant. Une telle méthode était, certes, recherchée en élaborant les définitions dans le *PR*. Pour résoudre les problèmes sémantiques que pose le caractère polysémique des entrées, deux approches ont été suivies : (a) « l'arborescence logique » – selon l'expression de Josette Rey – Debove⁽¹⁰⁾ – « qui va d'un sens supposé initial au sens le plus éloigné de celui-ci »⁽¹¹⁾; (b) « l'histoire » qui « présente les acceptions dans l'ordre de leur apparition »⁽¹²⁾. Pour J. Rey – Debove, qui dirigeait avec Alain Rey la rédaction du *PR*, la polysémie de l'entrée « a été organisée à la fois par l'histoire et par

(10) J. Rey – Debove : « La philosophie des dictionnaires Le Robert ou les chemins de l'intelligible », in : Cormier, Monique, Alain Francoeur et Jean – Claude Boulanger (éds.) : *Les dictionnaires Le Robert. Genèse et Evolution*. Les Presses de l'Université de Montréal, 2003 (pp. 100 – 109), p. 106.

(11) Alain Rey : *Le PR*, p. XIII.

(12) Idem, p. XIII.

l'arborescence logique (...) . Il y a des règles sémantiques qui permettent de prévoir l'arbre d'une polysémie : on ne passe pas n'importe comment d'un sens à un autre, sauf accident social » (13). Cependant, pour Alain Rey, l'historique prévalait contre le logique : « Si l'on veut éviter les fausses reconstitutions, dit-il, il est préférable de s'en tenir à l'historique. En effet, les sens figurés, abstraits, sont souvent plus anciens que les sens concrets, de même que les sens étymologiques (ceux du mot latin, grec, etc., d'où vient le français) succèdent parfois à des acceptions différentes » (14).

Toutefois, les trois entrées « barbe », « branche » et « canard » montrent que c'est l'approche logique qui a fini par prévaloir . En effet, des quinze significations attribuées aux trois entrées, quatre seulement sont datées : les numéros 2 (XIIIe) et 4 (1877) de « branche », et les numéros 4 (1834) et 5 (vers 1750) de « canard » . C'est donc « l'arborescence logique » qui a déterminé l'organisation de la polysémie des trois entrées dans lesquelles les sens « figurés » ou « abstraits » ne sont pas considérés comme « plus anciens que les sens concrets » puisque ceux-ci sont classés premiers . Quant aux autres sens placés après les sens concrets ou propres, ils sont de deux genres : (a) des sens seconds dénotés par les entrées en tant qu'unités lexicales simples et dérivés des premiers auxquels ils sont logiquement liés (comme les « longs poils que certains animaux ont à la mâchoire » pour « barbe » , et la « division d'une œuvre ou d'un système complexe » pour « branche ») ; (b) des sens secondaires connotés par des expressions incluant les unités – entrées et renvoyant à des particularités de la réalité (comme « la barbe ! » , « cheval qui a de la branche », « ma vieille branche ») . Ces sens dérivés, qu'ils soient seconds ou secondaires, sont tous, en vérité, des sens figurés.

2 – Le sens figuré dans le dictionnaire bilingue :

Mais si le traitement du sens figuré dans le dictionnaire monolingue comme le *Petit Robert* est d'une telle complexité, que dire de son traitement dans le dictionnaire bilingue, dont l'auteur fait face aux problèmes du sens figuré que posent les deux langues : la langue source et la langue cible qui s'équivalent, généralement, dans le dictionnaire bilingue, sans analyse du contenu sémantique des entrées, c'est – à – dire sans définition lexicographique ?

Nous essayons, dans la deuxième partie de cette communication, de répondre à cette question en comparant entre les méthodes de traitement de deux des entrées précédemment analysées (« barbe » et « branche »), dans deux dictionnaires bilingues français – arabes : *al – Manhal* de Souheil Idriss et Jabbour Abdel – Nour (15), et *al – Kâmil al – Waşîl* de Youssouf M. Reda (16), et le *Petit Robert* .

(13) Josette Rey – Debove , op. cit. , p. 106 .

(14) Alain Rey : *Le PR* , p. XIII .

(15) S. Idriss et J. Abdel – Nour : *Al – Manhal . Dictionnaire français – arabe* . 9^{ème} éd., Dâr al – 'Adâb et Dâr al – 'Ilm li-l- Malâ'yîn . Beyrouth , 1987 (= *al – Manhal*) .

(16) Y. M. Reda : *Al – Kâmil al – Waşîl . Dictionnaire français – arabe* . Librairie du Liban Publishers , Beyrouth , 1997 (= *al – Kâmil*) .

Notons d'abord que nos deux dictionnaires bilingues ont donné leur liste des signes abrégatifs mais, contrairement au *Petit Robert*, aucun signe n'a été commenté. De plus, il n'y a que trois signes qui concernent le sens dans *al - Kâmil* : « exagération », « extension » et « Fig. » = figuré. Mais ce nombre se réduit encore plus dans *al - Manhal* où on ne trouve qu'un seul signe : le « figuré ». Les auteurs de nos deux dictionnaires n'ont pas jugé utile de dévoiler leur conception du sens figuré parce qu'ils font foi, paraît-il, à leurs sources : les dictionnaires français monolingues dans lesquels ils ont puisé. D'ailleurs leur traitement des entrées - « barbe » et « branche » - révèle un écart important entre leur méthode de traitement et celle des auteurs du *PR*.

En traitant « barbe », les auteurs d'*al - Manhal* ⁽¹⁷⁾ proposent treize significations que l'on peut classer en deux catégories : la première regroupe sept significations données par le *PR* dont deux principales. La première constitue le sens propre de l'entrée principale : « barbe », à laquelle est donné l'équivalent « لحيحة », et la troisième, qui est une expression : « la barbe ! », est traduite par « حسبتك ، يكفي ». Quant aux cinq significations qui restent, elles ne constituent pas dans le *PR* de significations indépendantes mais elles y sont données comme exemples ou locutions pour illustrer le sens numéro (1), ou comme usage particulier (au pluriel) issu du sens numéro (5) et qui désigne « Irrégularités au bord d'une page coupée ; irrégularités d'une ligne mal encrée ». Ce sont :

- Une vieille barbe عجوز متخلف
- Rire dans sa barbe ضحك خفية
- A la barbe de qqn رغمًا عنه ، في حضوره
- Parler dans sa barbe تكلم بخفوت
- Barbes هذاب ، شراشرة [الورق]

La deuxième catégorie comprend six significations ; mais aucune d'elles n'est donnée dans le *PR*. Ce sont :

- Barbe d'épi مرق ، سفاة ، شعاع
- Barbe de poisson شارباً سمكة
- Barbe de coq عثنون
- Barbe de plume برائل ريشة
- Une jeune barbe فتي غير
- Faire la barbe à qqn غلبه ، انتصر عليه

Parmi les douze sens assignés aux différents emplois de « barbe », seul le premier est propre et tous les autres sont seconds ou secondaires , attribués à « barbe » métaphoriquement et ont, de ce fait, le droit d'être étiquetés . Mais aucun d'eux n'est signalé comme « figuré ».

La même « barbe » porte, dans *al - Kâmil* ⁽¹⁸⁾, sept significations divisibles en deux catégories semblables aux catégories signalées dans *al - Manhal* : une première comportant quatre significations mentionnées dans le *PR*, dont la première - le sens propre du *PR* - à laquelle sont donnés deux

(17) *al - Manhal*, p. 100.

(18) *al - Kâmil*, p. 73.

équivalents : لَحْيَةٌ et ذَقْنٌ – considérés, erronément, comme synonymes car ذَقْنٌ devrait être l'équivalent de « menton » – et trois autres puisées dans les exemples illustrant le sens propre du dictionnaire français :

- Rire dans sa barbe ضَحِكَ فِي سِرِّهِ
- Vieille barbe عَجُوزٌ مَخْلُفٌ ، رَجِيئِي
- A la barbe de qqn نَحَتَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، (عَلَى عَيْنِكَ يَا تَاجِر)

La deuxième catégorie comprend trois significations qui manquent dans le PR :

- Barbe d'épi شَعَاغٌ أَوْ سَفَا السَّنْبَلِ : حَسَكُهُ
- Barbe du coq عُنُقُونَ الدِّيَكِ ، غَيْبٌ
- Barbe de plume نُرَانِلُ رِيَشَةٍ

Parmi les treize significations d'*al - Manhal* et les sept d'*al - Kâmil* , assignées aux différents emplois de « barbe », seule « لَحْيَةٌ » – la première – est propre, et toutes les autres sont secondes ou secondaires, attribuées à « barbe » métaphoriquement et ont, de ce fait, le droit d'être étiquetées . Le PR a fait une distinction nette entre la première signification laissée sans étiquetage parce qu'elle est « propre » et les quatre significations principales qui la suivent et qui sont marquées par « Spécialement » (pour la 2), « Figuré et populaire » (pour la 3), « Par extension » (pour la 4) et « Par analogie » (pour la 5). Mais aucune des dix-huit significations secondes ou secondaires d'*al - Manhal* et d'*al - Kâmil* n'est signalée comme « sens figuré ». De plus, aucun critère de classement (logique ou historique) de ces significations n'est évident dans les deux dictionnaires .

Nos deux dictionnaires bilingues ont suivi, en traitant: « branche », la même démarche que l'on vient de décrire : reprise des significations attribuées aux entrées dans le dictionnaire français mais sans respecter ni leur classement initial – qui est généralement logique ou historique – ni leur intégralité, et ajout de quelques entrées secondaires puisées dans d'autres sources, avec un amalgame très apparent entre les significations principales réparties dans le dictionnaire français en entrées secondaires, et les locutions, les expressions et les exemples forgés donnés par ce dictionnaire pour illustrer l'usage .

A « branche », onze significations sont données par *al - Manhal* ⁽¹⁹⁾ et cinq par *al - Kâmil* ⁽²⁰⁾ . Parmi les onze d'*al - Manhal*, deux seulement sont des reprises de significations présentées comme principales – parce qu'elles sont numérotées – dans le PR. Ce sont, dans le dictionnaire libanais, les num. (1) et (9) qui correspondent respectivement aux num. (1) et (5) du dictionnaire français. Le 1^{er} est le sens propre de « branche », mais au lieu de le rendre par l'équivalent propre qui lui faut – qui est « عُصْنٌ » – les auteurs lui ont donné trois équivalents qu'ils considéraient certainement comme synonymes ; ce sont « فَنَنْ ، فَرْنُجٌ ، عُصْنٌ » qui devraient, en vérité, équivaloir respectivement (a) au 1^{er} sens (propre) de « branche » pour « عُصْنٌ », (b) au sens num.(2) dans le PR – « Chacune des ramifications ou divisions d'un organe, d'un appareil, etc., qui partent d'un axe ou d'un centre » pour

(19) *al - Manhal* , p.137 .

(20) *al - Kâmil* , p. 97 .

« فرَع », (c) à un autre terme dont la relation métonymique avec « branche » est étroite pour « فَنَنْ », c'est le « rameau » auquel le PR donne le sens propre suivant (21) : « Petite branche d'arbre », rendu dans *al - Manhal* par cinq équivalents différents (22) : « عُجُونٌ , عُصْنٌ صَغِيرٌ , فُرْعٌ , فَنَنْ , فَنَدٌ » ! Quant à la signification num. (9) – « يا صديقي القديم » – elle calque littéralement une locution populaire : « Ma vieille branche », qui occupe, dans le dictionnaire français, la dernière entrée secondaire (num.5) .

Si l'on compare les neuf acceptions qui restent aux acceptions données par le PR, on remarque qu'elles sont de deux catégories : une première regroupant cinq entrées secondaires qui ont toutes des équivalents directs dans le dictionnaire français , mais un seul de ces équivalents dénote un emploi indépendant (une signification secondaire ou une sous – signification du num.2) ; quant aux autres , ce sont des exemples et des locutions illustrant les significations secondes ou secondaires données à « branche » . Ce sont (23) :

- | | |
|---|---------------------------------------|
| (a) - Branche d'une science (3) | فُرْعٌ عِلْمٍ (3) |
| (b) - Branche d'une courbe (2 : <i>Math.</i> Portion d'une courbe non fermée) | فُرْعٌ مَنْحَنٌ (4) |
| (c) - Avoir de la branche (4) | تَمَيَّزَ بِالْأَنَاقَةِ (7) |
| (d) - Etre comme l'oiseau sur la branche (1) | كَانَ فِي حَالَةِ قَلْبَةٍ (8) |
| (e) - Scier la branche sur laquelle on est assis (1) | عَرَضْنَا مَرَكَزَنَا لِلْخَطَرِ (11) |

La deuxième catégorie comprend quatre acceptions qui n'ont pas d'équivalents dans le PR. (sauf la (a) qui pourrait correspondre à « Petite branche » mentionnée sous la (1)) :

- | | |
|--|--|
| (a) – Jeune branche | عَسَلُجٌ , عَسَلُوحٌ (2) |
| (b) – Etoile à cinq branches | نُجْمَةٌ ذَاتُ خَمْسِ شُعَبٍ (5) |
| (c) – Les branches d'un fleuve | سَوَاعِدُ نَهْرٍ (6) |
| (d) – Sauter d'une branche à une autre | قَفَرَ مِنْ مَوْضُوعٍ إِلَى آخَرَ (10) |

Les acceptions (a) et (b) de la première catégorie et (a) , (b) et (c) de la deuxième pourraient être considérées comme des termes parce qu'elles renvoient à des objets bien déterminés . Les autres sont, cependant, de pures locutions et expressions idiomatiques qui ont, certes, leur statut d'unités lexicales. Mais les deux genres d'acceptions nécessitent – à cause de leur « environnement métaphorique » particulier dans le lexique – un traitement particulier dans le dictionnaire. Parmi les aspects de ce traitement on note surtout l'indication du « niveau » de la métaphore et le respect, en classant les différentes acceptions

(21) Le PR, p.1600 .

(22) *al - Manhal* , p.863.

(23) Le chiffre à gauche renvoie au numéro de l'entrée secondaire dans laquelle est mentionné , dans le PR, l'exemple ou la locution ; et le chiffre à droite renvoie à la position qu'occupe l'équivalent arabe du même emploi , dans le classement des entrées secondaires dans *al - Manhal* .

d'une entrée lexicographique principale, de leur rapport de filiation au sens premier ou sens propre de l'entrée.

Quant à l'auteur d' *al - Kâmil*, il a réduit le nombre des significations de « branche » à six : une première constituant le sens propre mais qui comprend deux équivalents arabes : « فَرْعٌ ، غُصْنٌ », considérés éronément comme synonymes, et cinq significations secondes qui ne traduisent pas des expressions ou des locutions mais qui rendent – à l'exception du num.(2) : « فَرْعٌ ، شَعْبَةٌ » qui traduit « branche » dans le sens de « Partie d'un tout », qui est une signification seconde principale (num.2) dans le *PR* – quelques emplois de « branche » dans le discours qui pourraient être considérés comme des termes . Ce sont ⁽²⁴⁾ :

- | | |
|---------------------------------------|------------------------------|
| (b) - Branche Partie d'un tout - 2 | (2) فَرْعٌ ، شَعْبَةٌ |
| (c) - Branche du compas (2) | (3) سَاقُ الْبُرْكَارِ |
| (d) - Branches de la science (3) | (4) فُرُوعُ الْعِلْمِ |
| (e) - Branches d'un fleuve | (5) رِوَادٌ ، سِوَاعٌ نَهْرٍ |
| (f) - Branche d'une famille (2) | (6) فَرْعٌ عَائِلَةٍ |

On constate que les significations (b) , (c) et (f) font partie, dans le *PR*, de la signification (2), créée « *par analogie* » au XIIIème siècle : « Chacune des ramifications ou divisions d'un organe, d'un appareil, etc., qui partent d'un axe ou d'un centre », que la (d) fait partie de la (3), étiquetée par « *Figuré* » : « Division d'une œuvre ou d'un système complexe » et que la (e) n'a pas d'équivalent direct dans notre dictionnaire monolingue .

3 – Quelques remarques , en guise de conclusion :

Nous avons remarqué dans le dictionnaire monolingue – le *PR* – et les deux dictionnaires bilingues – *al - Manhal* et *al - Kâmil* – deux niveaux différents de traitement dictionnaire des sens figurés . Dans le premier, dont la rédaction a été dirigée par deux grands lexicographes, une méthode rigoureuse de traitement des usages et emplois a été adoptée en utilisant un grand nombre d'abréviations et de signes conventionnels pour étiqueter les significations et marquer les différences de sens entre les différents usages de la même entrée lexicographique. Ces abréviations – dont quelques unes sont appelées « marques d'usage » ⁽²⁵⁾ – désignent les différents niveaux de sens. Mais puisque les sens sont généralement, dans le dictionnaire, de deux genres : le sens concret ou propre qui est historiquement et logiquement « premier », et le sens abstrait ou figuré, qui est dérivé métaphoriquement du précédent et qui est historiquement et logiquement « second » et même « secondaire » s'il est dérivé du second, on peut dire que ces abréviations ou « marques » désignent les différents niveaux de métaphore. Bien que ces niveaux soient limités dans les écrits linguistiques modernes ⁽²⁶⁾, le *PR* nous propose plusieurs variétés de sens figurés (« figuré »,

(24) Cf. la note précédente (23) .

(25) Cf. le *PR*, p. XVII .

(26) Cf. par exemple R. Jakobson (*Essais de linguistique générale*, trad. de N. Ruwet, Ed. de Minuit , Paris , 1963 - 1973 , 2 vols. , 1 / 61 - 67) qui parle de deux « pôles » ou deux « procès » : métaphorique basé sur la similarité et métonymique basé sur la contiguïté ; A. Polguère :

« abstrait », « par analogie », « par exagération », « par extension », « par métaphore », « métonymie » et « spécialement ») pour montrer les différentes nuances du sens figuré dans l'usage. En fait, puisque les sens se succèdent dans l'histoire du lexique et qu'ils n'apparaissent donc pas à la même date de l'histoire de la langue, il faut qu'il y ait une filiation historique entre le sens (a) et le sens (z) et que les sens (b, c, d ...z) n'aient pas les mêmes valeurs métaphoriques .

L'utilisation des signes abrégatifs pour désigner les différents niveaux de métaphore d'une même entrée lexicographique est un complément d'information linguistique nécessaire dans le dictionnaire, monolingue et bilingue. Elle est d'une grande importance pour l'étude du lexique et surtout pour la lexicologie historique. Mais elle est aussi d'une grande utilité pour l'auteur du dictionnaire puisqu'elle lui permet de suivre une méthode de classement rigoureuse des sens . Mais si les auteurs du *PR* ont jugé utile de mentionner et de différencier les niveaux de la métaphore ou les niveaux de sens métaphoriques, les auteurs d'*al - Manhal* et d'*al - Kâmil* ont jugé inutile d'adopter une telle méthode de classement des significations et une telle approche linguistique qui permettrait d'établir une relation solide entre dictionnaire et lexique, entre lexicographie et lexicologie, et donner ainsi au dictionnaire une dimension théorique dynamique et significative . En fait, aucune des significations assignées, dans les deux dictionnaires, à « barbe » et « branche », n'est étiquetée .

4 – Appendice : Proposition d'un traitement de « branche » :

Branche : n.f. :

(1) --- Branche (d'un arbre) : غُصْنٌ ، فَرْعٌ

- | | |
|---|---|
| (a) --- charpentière : | غُصْنٌ شَجَرِيٌّ ، غُصْنٌ خَشَبِيٌّ |
| (b) --- chiffonne : | غُصْنٌ مُبْرَعَمٌ |
| (c) --- fruitière : | غُصْنٌ ثَمَرِيٌّ |
| (d) --- gourmande : | غُصْنٌ أَحْمَقٌ ، غُصْنٌ عَرَضِيٌّ |
| (e) --- mère : | غُصْنٌ الْجَذَعِ |
| (f) -- nouvelle : | فَسِيلَةٌ |
| (g) --- à bouquet : | غُصْنٌ ذُو ضَمَّةٍ ، غُصْنٌ ذُو طَاقَةِ |
| (h) Les ---s de céleri (les côtes du céleri consommées crues ou cuites) : | ضَلُّوْغٌ وَرَقُ الْكَرْفَسِ |
| (i) Petite --- : | غُصْنِيْنٌ ، غُسْلُوْجٌ |

Lexicologie et sémantique lexicale . Les Presses de l'Université de Montréal , 2003 , pp. 166 – 169 , l'accent y est mis sur la métaphore , la métonymie et la synecdoque considérée comme cas particulier de métonymie ; E. C. Traugott et R.B. Dasher : *Regularity in Semantic Change*, Cambridge University Press , 2005 , pp. 27 - 34 , et 75 - 81 : les deux auteurs ont insisté surtout sur la métaphore et la métonymie ; mais ils ont repris aussi (pp.52 – 60) les niveaux présentés par M. Bréal (*Essai de sémantique* , 1897) : (1) spécialisation et (2) différenciation en onomasiologie, et (3) péjoration, (4) amélioration , (5) restriction , (6) expansion ou généralisation , (7) métaphore et (8) métonymie en sémasiologie .

(2) --- (Figuré, dérivé par métaphore de (1)) :

- (a) Sauter d'une --- à une autre : قفزَ من موضوع إلى آخرَ
(b) (Locution , figuré) : « Etre comme l'oiseau sur la branche » : كان في وضع غير مُريح
(c) (Locution , figuré) : « Scier la branche sur laquelle on est assis » : عرّضَ مركزه للخطر

(3) --- (Figuré, dérivé par analogie) : Partie d'un tout , d'un ensemble :

فرع , طرف

- (a) --- d'un arbre généalogique : فرعُ شجرةٍ عائليةٍ
(b) --- d'une famille : فرعُ عائلةٍ
(c) Les ---s d'une paire de lunettes : طرفًا إطار النظارة
(d) --- d'un fleuve : ساعدُ النهر , رافدُ النهر
(e) (Anatomie) : --- collatérale d'un nerf : فرعُ عصبٍ جانبيٍّ
(f) (Géométrie) : Les --- d'un compas : ساقا البركار
(g) (Mathématiques) : --- d'une courbe : فرعُ منحنٍ
(h) (Architecture) : Les ---s : تعاريق , تعريفات
(i) (Communication) : --- : تفريع

(4) --- (Figuré, dérivé par métaphore) : Division d'un système complexe :

فرع , شعبة

- (a) --- d'une science : فرعُ علم , حقلٌ معرفي
(b) --- d'un enseignement : شعبةُ تعليم
(c) (Economie) : --- : قطاعٌ اقتصادي
(d) (Industrie) : --- : قطاعٌ صناعي

(5) --- (Figuré, dérivé par métaphore) : أصلٌ

- (a) Cheval qui a de la --- : جوادٌ أصيلٌ
(b) (Figuré, dérivé par extension) : Avoir de la --- : أنيقُ المظهر

(6) (Locution, figuré) : « Ma vieille branche » : يارفيقي القديم

« Branche » est traité dans cet article (a) en tant qu'unité lexicale appartenant au vocabulaire général, (b) en tant qu'unité terminologique appartenant au vocabulaire spécialisé et (c) en tant qu'élément de locutions ou expressions .

Ibrahim BEN MRAD
Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités
Université de la Manouba – Tunis

BIBLIOGRAPHIE

- Cormier, Monique, Alain Francœur, et Jean – Claude Boulanger (eds) : *Les dictionnaires Le Robert . Genèse et Evolution* . Les Presses de l'Université de Montréal, Montréal , 2003 .
- Idriss, Souheil et Jabbour Abdel – Nour : *Al – Manhal . Dictionnaire français – arabe . Dâr al - ʿAdâb et Dâr al - ʿIlm li – l – Malâyîn*, Beyrouth, 1987 .
- Jakobson, Roman : *Essais de linguistique générale* , trad. de N. Ruwet . Ed. de Mnuir, Paris, 1963 – 1973 (2 vols) .
- Molino, Jean (éd.) : La métaphore, in *Langages*, 54 , (Juin 1979) .
- Le Petit Robert , Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française* . Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey – Debove . Ed. Dictionnaires Le Robert . Paris , 1987 .
- Polguère , Alain : *Lexicologie et sémantique lexicale* . Les Presses de l'Université de Montréal , Montréal , 2003 .
- Reda , Youssef M. : *Al – Kâmil al Wasfî . Dictionnaire français – arabe* . Librairie du Liban Publishers , Beyrouth , 1997 .
- Traugott , Elizabeth C. and Richard B. Dasher : *Regularity in Semantic Change* . Cambridge University Press , Cambridge , 2005 .

**Al-Kalimāt al-'aġamiyyat fī 'arabiyyati Nifzāwa
(bi l-ġanūbi l-ġarbiyyi t-tūnisī)**

**(Les mots non arabes dans le parler [arabe] du
Nifzaoua, au sud-ouest de la Tunisie),**

écrit par **Ibrahim BEN MRAD**

Silsilat al-Lisāniyyāt, X, Tunis, 1999, 406p.

Index 59 p.+2 planches couleurs + 2 cartes. (*)

Introduit par : André ROMAN

Ibrahim Ben Mrad, professeur à l'Université de Tunis, l'un des membres fondateurs de la *žam'iyati l-mu'žamiyyati l-'arabiyyati bi Tūnis*, l'Association tunisienne de lexicologie, qu'il préside depuis 1994. est l'auteur, particulièrement, de nombreuses études de lexicologie et de lexicographie ; il a publié en 1997 une introduction à une théorie des dictionnaires : *Muqaddima li nazariyyati l-mu'ğam*. Il est aussi l'auteur de récits originaux et d'une anthologie de poésies inédites, maghrébines et andalouses.

Son livre sur Les mots non arabes commence par un *tamhīd*, un avant-propos, dans lequel il évoque rapidement la question de l'emprunt dans la langue arabe en général, la question de la langue *fushā*, classique, la question de la langue *'āmmī*, vulgaire. *Les mots non arabes* sont une contribution à ces questions.

Il cite ensuite ses sources, vingt pages.

Ibrahim Ben Mrad est né dans le Nefzaoua . Il a une connaissance personnelle, intime, du parler dont il recense les caractéristiques, étudie les emprunts, une connaissance assurée, enrichie par les siens , ses informateurs privilégiés.

La première partie du livre est une introduction générale.

Le premier chapitre de cette première partie présente le Nefzaoua autour de sa « capitale », Kébili, dans son extension géographique, à la lisière des chotts, dans sa profondeur historique, depuis les romains, eux-mêmes précédés, vraisemblablement, par les Phéniciens, et dans ses administrations diverses. L'histoire et l'onomastique font de Bechri, /biššrī/, le bourg natal de l'auteur, une

* La publication de ce texte est autorisée par *Studia Islamica* .

agglomération qui aurait été fondée par les Phéniciens. Bechri a été, avant Kébili, /gbellī/, au nom d'origine latine, « Kapella », la ville longtemps la plus importante du Nefzaoua.

Le deuxième chapitre de cette première partie présente les Nefzaouas, les habitants de cette région, qui lui ont donné son nom, sédentaires (*ḥaḍarī*) et aussi nomades, transhumants, (*badawī*), dont le nombre décroît.

Le troisième chapitre, p. 61-84, est une description méticuleuse, nourrie, du parler des nomades et du parler des sédentaires qui diffèrent l'un de l'autre par les timbres des voyelles, les nomades parlant avec emphase ; par certaines formes du verbe, les citadins ayant la forme « dérivée » /(?i)tfa°al/ au lieu des deux formes secondaires /(?i)nfa°al/ et /(?i)fta°al/, données, par inadvertance, comme étant les formes primitives ; par le maintien chez les nomades dans la conjugaison du verbe des pronoms féminins pluriels. Cependant plusieurs particularités consonantiques sont communes à tous les Nefzaouas : la réalisation /d/ du /ḍ/, /g/ du /q/ (en 1950, /ḥalgūm/ désignait un tuyau, /ḥalqūm/, la « prononciation du nord », désignait le sexe de la femme) ; la réalisation conditionnée /z/ ou /d/ du /z/, /d/ du /ḍ/, /s/ du /š/ ; l'emploi des formes verbales /(?i)f°āll/, /faw°al/, /faj°al/ ; des pluriels /fa°ālī/, /fawā°il/, /fu°ūlat/, /fi°lān/..., du pluriel /fi°lāwah/, qui ne serait pas attesté en arabe classique, exemple : /kilmāwah/, pluriel de /klīm/.

Le quatrième chapitre est une introduction au lexique. L'auteur expose tout d'abord sa méthodologie, très sûre. Ses relevés, dans les sources écrites, auprès de locuteurs, s'arrêtent en 1965, date à laquelle la société et l'économie de la région changent en raison, particulièrement, d'une émigration assez nombreuse vers la France. Les 683 mots non arabes des parlers du Nefzaoua, qui ont été relevés sont empruntés au français (148), au persan (102), au latin (104), au grec (103), au berbère (53), au latin tardif (32), au turc, à l'espagnol, à l'italien... ce sont donc les mots d'origines françaises qui sont les plus nombreux. L'auteur fait à ce propos, rapidement, l'histoire de l'enseignement parallèle de l'arabe et du français, la première école « franco-arabe » a été fondée en 1897 !

Le lexique, p. 103-406, constitue la deuxième partie du livre. Il est, évidemment, ordonné alphabétiquement. Et, très heureusement chacun de ses 683 articles est enrichi de données encyclopédiques.

Quelques exemples : /bāṣā/, du français « passer » avec le sens de « décéder » ; /burṭlāg/, « cresson », du latin savant « portulaca », des cressonnières se trouvaient dans certains jardins sur le passage d'une eau courante ; /bezzūla/, « pis », du latin hispanique « pezuelo » (il faut ajouter à l'article que ce nom désignait aussi, métaphoriquement, la racine du fait d'une certaine ressemblance de leurs formes) ; /baqrāz/, « cafetière », du turc où le mot nomme une « bouilloire » ; /bakīta/, « canne », parfois ornée, de l'espagnol « baqueta » ou de l'italien « baccheta » ; /būbezzīz/, du berbère, donné comme étant le nom du « grillon », /ṣarṣar/, en arabe ; en fait, cet insecte blanc jaunâtre, gras, redoutable aux cultures, qui ressemble à un grillon n'est pas un grillon ; /tabūra/, « ouverture ménagée dans un jardin pour le passage de l'eau », du

berbère /tabbūrt/, du latin « porta » ; /tīrfās/, « truffe blanche », la « terfezia claveriji », entrée dans le parler par le truchement du berbère ; /zarāna/, « grenouille », du latin « gyrinus », du grec « gurynos » ; /ḥallūf/, « cochon (sauvage) », du berbère ; /ḥazz/, « mousse d'eau », nom métaphorique de ce tissage de l'eau, /ḡazl al-mā? /, du nom persan homonyme de la « filosselle » ; /dabbūs/, « bâton », du persan vraisemblablement ; /dašra/, « ensemble de quelques habitations », du persan /daskarat/, probablement, qui nomme diverses habitations, divers logements ; /dagla/, donné comme un nom général (?) désignant les meilleurs palmiers dattiers et leurs fruits, du nom latin du « doigt » ; /rūmī/, du grec ; /zugīf/, « vaurien », du français « zigoteau » ! ; /zinbīl/, du persan, « double panier », retombant sur deux flancs de l'âne, du mulet ; /sbāwlū/, « corde, ficelle », du berbère ; /sabsī/, du turc ou du grec, « pipe (longue, mince, au fourneau petit) », la pipe de l' « herbe », le /takrūrī/, plus que la pipe du tabac ; /sbīsārī/, « pharmacien », de l'espagnol « especiero » qui serait lui-même dérivé du français « épicier » ; /škāra/, « sac », du latin tardif « saccus » ; /šamāṭa/, expression d'un contentement méchant, qui viendrait de « chamade » ; /šīta/, « brosse », du latin « saeta » ; /ṭābya/, nom des levées de terre sur lesquelles est planté un rang serré de branches de palmier, qui délimitent, protègent, les jardins, du latin tardif « tapia », de sens analogue (les haies mobiles, elles, sont faites de ballots de broussailles), qui servent à la constitution d'enclos temporaires et aussi de pièges à vent ; le vent ainsi retourné remporte le sable qu'il a apporté ; le mot, évidemment arabe, n'a pas cependant, en arabe, ce même sens ; /ṭāgiyya/, nom d'une calotte blanche, de coton, de l'arabe /ṭāq/, « arche, voûte », moins porté que la « šašiyya », la chéchia bien connue, et que la /mḡalla/, grand chapeau fait de feuilles de palmier, tressées, qui peut servir, occasionnellement, de panier, et sur lequel, aussi, l'on peut s'asseoir ; /'allūš/, « agneau », du grec « hellos » ; /ḡunžāya/, « cuillère », du berbère ; /fakrūn/, « tortue », du berbère ; /falga/, le châtiment corporel infligé avec une baguette ou une branche ad hoc par l'instituteur sur la plante des pieds nus de tout élève récalcitrant, tunisien ou français, de l'école « franco-arabe » ; le mot viendrait du grec « phalanx » ou « phalangos » ; le livre des élèves de la troisième année des écoles d'Iran, publié en 1341/1922, l'évoque dans un texte illustré ; son nom persan, « falak », viendrait de l'arabe ; /fanṭazyya/, « superbe », de l'italien, lui-même venu du grec ; /fīnyān/, « fainéant » ; /fūns/, « foncer » ; /qabīf/, « Copte », employé comme terme de mépris, un terme rare, devenu opaque à la différence de /yahūdī/ et /našrānī/ toujours employés à l'adresse d'enfants qui se conduisent mal ; /garṭalla/, « récipient de jonc », du latin « cartellus », du grec « kártallos » ; /ganat/, la tige du /šamrūh/, la branchette du régime qui porte les dattes, du latin tardif, « cannutum » ; /gīrra/, « guerre » ; /kāzī/, dont l'auteur donne une signification prude, qui viendrait de l'italien « cosa » ; /karmūš/ ou /karmūs/, « figue », du berbère ; /kalatūs/, « eucalyptus » ; /kūz/, « petite jarre », du persan probablement ; /kūša/, « petit four » ; /lāgmī/, la sève du palmier, ses « pleurs », obtenu par incision de la tête de l'arbre qui, ensuite, ne vaut plus guère ; le /lāgmī/ non fermenté est une boisson fraîche, douce, parfumée, désaltérante ; fermenté, c'est une boisson forte, enivrante, utilisée, parfois, dans la fabrication d'un pain, coûteux ; le mot serait dérivé du latin « lacrima », en effet le /lāgmī/

pourrait ne pas être une invention arabe ; /lalla/, « dame », du berbère ; /mādiriyya/, « madrier » ; /māṣṣū/, « enveloppe », du latin d'Espagne ; /mlūḥiyya/, « corchorius olitorius L. », la « corète », un légume vert, la matière de plats odorants, du grec « molókhê » ; /mungāla/, « montre », du persan ; /mannik/, « manquer » ; /naṣān/, « but », du persan ; /yakkū/, nom de certains jardins dans l'oasis de Biššrī ; /yamunt/, le dernier mot, « diamant ».

Le livre se termine sur des index « nationaux » des mots arabes. Ils en rendent la consultation extrêmement commode.

Ibrāhīm Ben Mrad a parfaitement réalisé son projet de linguiste et de lexicographe. Son vocabulaire impeccable est aussi complet qu'il pouvait l'être.

Le livre qu'il a écrit a aussi le mérite d'évoquer une terre attachante. Un deuxième livre, d'une finalité tout autre, compléterait heureusement ce qu'il en dit à travers les seuls mots arabes, un livre qui livrerait à l'humour si particulier racontées, dans la communauté noire, et aussi les légendes des chameliers, la légende, par exemple, du nom de Taourgha : le chamelier qui avait conduit son chameau à cette source profonde, et qui soudain, ne voit plus, s'étonne : « tawwa rgā », « Á l'instant même, il a blatéré ».

André ROMAN
Université Lumière – Lyon 2